

القدس

الحق... التاريخ... والمستقبل

لواء دكتور: محمد صلاح سالم

القــدس

الحق... والتاريخ... والمستقبل

لواء دكتور

محمد صلاح سالم

الطبعة الأولى

٢٠٠٣م



عين للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية

EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

المشرف العام
دكتور قاسم عبده قاسم

المستشارون
د. أحمد إبراهيم الهوارى
د. شوقى عبد القوى حبيب
د. قاسم عبده قاسم

المدير التنفيذى
شريف قاسم

مدير النشر
محمد عبد الرحمن عفيفى

تصميم الغلاف
عمرو قاسم

الناشر:
عين للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية
٥ شارع ترعة المريوطية - الهرم - ج.م.ع تليفون وفاكس ٣٨٧١٦٩٣

Publisher :
ÊIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES
5, Maryoutia St. , Elharam - A.R.E. Tel : 3871693
E-mail : dar_Ein@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

القدس ، عروس عروبتنا ، ورمز هويتنا ، ومحور قضيتنا . والقدس ليست مدينة أو موقعًا جغرافيًا، فهى محل صراع وجود بين العرب أصحاب الأرض والتاريخ وبين القادمين من أرجاء الدنيا تحت راية الأسطورة وتزييف التاريخ . القدس رمز لصراع قديم متجدد . فقد بناها العرب اليبوسيون فى طفولة البشرية ومنحوها إسمها ووجودها ، وكرمها الله سبحانه وتعالى وجعلها أولى القبلتين للمسلمين ، كما شرفها من قبل، هى وسائر الأماكن المقدسة فى فلسطين، بقصة السيد المسيح عليه السلام .

وُلدت القدس عربية، وعاشت عربية وزارها أبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام وهى تحت حكم ملكها العربى ملكى صادق ، وظلت عربية إلى أن نجح داود فى غزوها بالقبائل الرعوية العبرانية ، ولكن وجودها تحت حكم العبرانيين لم يستمر أربعة قرون . وعاشت تحت حكم البطالمة والرومان حياة تخلو من القداسة واتخذت إسما جديدا هو إيليا ، وهو اسم ذو أصول رومانية ، وظلت مكانًا لعبادة الإله جوبيتر، ثم معسكراً للجنود الرومان حتى القرن الرابع الميلادى حينما أعادتها هيلين ، أم الإمبراطور قنسطنطين الكبير، إلى مكانتها المقدسة وأقيمت بها كنيسة القيامة. وعاشت القدس العربية مسيحية حتى دخلها الخليفة العظيم عمر بن الخطاب بدعوة من أهلها، وفتحها ، وحفظ لمسيحييها حقوقهم فيها، ونعمت القدس بالسلام فى ظل الإسلام، أو لم تكن قبلة المسلمين الأولى ؟ أو لم ترتبط بقصة الإسراء الإعجازية حينما صلى فيها الرسول عليه الصلاة والسلام إمامًا للأنبياء والمرسلين ؟

ثم جاء زمن ظالم ردئ ، ووقعت القدس أسيرة لتلك الجحافل البربرية الصليبية على مدى ثلاث وثمانين سنة تقريبا حتى جاء تحريرها الأول على يد المسلمين بقيادة السلطان الناصر صلاح الدين يوسف الأيوبى . وقد تمكنت الجيوش المصرية ، بمساندة من كل جيوش وشعوب المنطقة العربية، من القضاء على الوجود الصليبى فى المنطقة العربية فى نهاية القرن الثالث عشر الميلادى .

لكن الحلم الصليبى الذى تبدد فى القرن الثالث عشر عاد يطل بوجهه القبيح مرة أخرى فى القرن العشرين ، متشحًا برداء الأساطير الدينية التى تتحدث عن شعب الله المختار والأرض الموعودة ، رافعًا النجمة السداسية التى يقولون إنها نجمة داود بدلاً من الصليب الذى رفعه الصليبيون من قبل .

والقدس مليئة بالمقدسات الإسلامية والمسيحية ، بيد أنها تخلو من أى أثر لمكان مقدس لدى اليهود ، اللهم سوى ظل أسطورة عن الهيكل القديم الذى يزعمون أنه تحت المسجد الأقصى بحيث يمكنهم هدم هذا المسجد .

ولأن الصهاينة سرقوا الأرض والوطن، فقد أرادوا أيضا سرقة التاريخ والتراث لكى يزعموا لأنفسهم جذوراً ووجوداً على هذه الأرض التى جاءوها من أركان الدنيا الأربعة أشتاتا جمعتهم الصهيونية والرأسمالية العالمية. وحرص الصهاينة على إحداث «أكبر قدر ممكن من الضجيج» حول القضية اليهودية حسب توصية كبيرهم تيودور هرتزل ، وكان الفن والتاريخ هما أنجح وسيلتين استخدمهما اليهود فى سبيل تحقيق ذلك.

ولأننا نعيش الآن لحظة ألم ووجع تاريخى وقومى ودينى بسبب ما يجرى فى فلسطين عامة، وفى القدس بصفة خاصة . ولأننا نعيش لحظة الطغيان التاريخى للإمبراطورية الأمريكية التى يرى قادتها أنهم زعماء شعب الرب المختار الجديد؛ ولذلك يساندون «شعب الرب المختار القديم»، ولأننا نعلم علم اليقين أن الحق الذى يدافع عنه أصحابه بدمائهم الزكية منتصر فى النهاية بإذن الله . ولأننا نريد أن يعرف الجميع حقائق التاريخ والجغرافيا والناس فى القدس، كانت سعادتنا بهذا الكتاب الذى يرصد فيه مؤلفه كل ما يتعلق بالحق العربى فى القدس ، وكل ما يمكن أن يحمله المستقبل فى هذا الاتجاه فالمؤلف هو اللواء الدكتور محمد صلاح سالم، الخبير الاستراتيجى والمدير السابق لأكاديمية ناصر العسكرية، وله العديد من الدراسات والمؤلفات فى هذا المجال .

وتتجلى أهمية هذا الكتاب واضحة من خلال فصوله الأربعة : فقد خصص المؤلف الدكتور محمد صلاح سالم فصلاً واحداً للتاريخ ، على حين خصص الفصول الثلاثة الباقية للحديث عما يفعله الإسرائيليون فى الوقت الحاضر، وعما ينوون فعله، وعن احتمالات المستقبل فى هذا الصدد . ومن ناحية أخرى ، فإن المعلومات الواردة فى هذا الكتاب تتناول الأوضاع حتى الشهور الأولى من سنة ٢٠٠٣م ، مدعومة بالخرائط والرسوم البيانية فى أسلوب علمى رصين تعودنا عليه فى مؤلفات اللواء الدكتور محمد صلاح سالم.

تفخر دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بأن تقدم هذا الكتاب المهم للقراء العرب وثيقة تاريخية لحفظ الحق العربى، وتذكرهم بأن اللحظة الراهنة فى التاريخ ليست أبداً، ولن تكون، هى اللحظة الدائمة. فالشئ الواحد «الثابت» فى تاريخ البشر هى «التغير» .

ولكن الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم فهل نغيّر ما بأنفسنا ؟

والله الموفق والمستعان

دكتور قاسم عبده قاسم

مقدمة

تتعمد إسرائيل من وقت لآخر القيام بأعمال وإجراءات من شأنها إعاقة عملية السلام ، وتقليل فرص الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية ، ويتصور حكام إسرائيل ان حماية الكيان الذاتي لإسرائيل يمكن أن يتحقق بالتفوق العسكري والانفراد بامتلاك السلاح النووي ، وهذا التصور غير واقعي ولا يتفق مع توجهات المجتمع الدولي برغم القاعدة التي تحكم العلاقة اليهودية بمراكز القوى العالمية المتتابعة.

وليس غريباً أن تصر القوى العظمى بالتتابع وبالتناوب والتوازي على توفير سبل التفوق الإستراتيجي لها على حساب الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية غير آبهة بما تطرحه من سياسات حول حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي.

ومع أن الصراع العربي الإسرائيلي حديث العهد ، فإن المزاعم الصهيونية المؤسسة على الأساطير التوراتية وتعامل اليهودية الصهيونية وروادها مع التاريخ تعاملاً قسرياً و نفعياً ، تحتم على المرء العودة إلى جذور هذا الصراع التي تمتد إلى أعماق التاريخ. فالصهاينة لا يكتفون باغتصاب تاريخ أنبياء بني إسرائيل بادعائهم الانحدار من نسل إبراهيم وإسحاق ويعقوب ويوسف وموسى وهارون وداود وسليمان فحسب ، وإنما يزعمون بأن العبريين الذين يدعون انتسابهم إليهم هم أول من سكن فلسطين. وإن بني إسرائيل هم أول من أسس دولة يهودية في (أرض إسرائيل) ، أي في فلسطين. فهم إذن على حد زعمهم ورثة أنبياء بني إسرائيل ، وهم شعب الله المختار. وهم ورثة أرض الميعاد ، ورثة (الدولة اليهودية) التي أقامها سيدنا داود في فلسطين واتخذ من القدس عاصمة لها ، وحكمها من بعده سيدنا سليمان. وهم ورثة الهيكل الذي بناه ، والذي دمره نبوخذ نصر البابلي عام ٥٨٦ ق.م واعيد بناؤه ثانية فدمره القائد الروماني تيطس عام ٧٠م ، حيث عرف ذلك بالتدمير الثاني. وعليه فهم المعنيون بإعادة بنائه ، وهم ورثة دولة يهوذا وإسرائيل.

ومما سهل عليهم عملية تزوير التاريخ بما يخدم هدف إقامة (الدولة اليهودية) استخدامهم لأساليب تقوم على التفنن في التوظيف السياسي للأساطير التوراتية والحكايا التليمودية مثل : شعب الله المختار ، أرض إسرائيل ، ارض الميعاد ، أحباء صهيون ، روما والقدس ، التحرير الذاتي ، والدولة اليهودية.

ولكن إلى اي مدى يمكن لمثل هـــذه الدعـاوى والمزاعـم أن تصمـد أمـام قـوة الحـق والمعطيـات التاريخيـة الـتي بـاتت محـط إجمـاع المؤرخـين القدامـى منـهم والمحدثـين ، اجانب وعرب وحتى اليهود من المتخصصين بالتاريخ اليهودي والمسيحي والإسلامي؟

إن الأطماع الصهيونية في فلسطين تتجـاوز حـدود الأرض وأبعـاد الحـاضر والمسـتقبل وتحتكر لنفسها تـاريخ البـلاد (فلسـطين) باسـره وهـي تنطلـق مـن التـاريخ القـديم معتـبرة أن حركتـها الاسـتعمارية الـتي بـدأت مـع نهايـة القـرن التاسـع عشـر وارثة لمملكة داود وسليمان الـتي كـانت قائمـة في القـرن العاشـر قبـل الميـلاد مدعيـة انه ليس من وجود في فلسطين إلا للوجود اليهودي الإسرائيلي مع ما يترافق مع هـذا الادعـاء من ضرورة تفريغ فلسطين من تاريخها وحضارتها وشعبها وهذا يعـني إلغـاء الوجـود العـربي في فلسطين في الماضي والحاضر.

وعلى هذا الأساس تحـاول الحركـة الصهيونيـة طمـس الوجـود العـربي والإسـلامي الـذي امتـد لآلاف السـنين في القـدس أو بيـت المقـدس أو يبـوس أو اورسـالم (مدينة السلام) هي بعـض أسمـاء المدينـة العريقـة في تاريخـها حـتى ثلاثـة آلاف عـام قبل الميلاد والتي هي في نظـر المسـلمين أولى القبلتـين وهـا ثـالث الحرمـين الشـريفين ، هـذه المدينـة أنشـأتها القبـائل اليبوسـية المنحـدرة مـن الكنعـانيين والـتي انتقلـت من شبه الجزيرة العربيـة في مطلـع الألـف الثـالث قبـل الميـلاد واتجـهت إلى فلسـطين التي سميت بـأرض كنعـان حيـث اسـتقرت هـذه القبـائل وأنشـأت حضـارة مزدهـرة ومدناً عديدة أهمـها يبـوس (القـدس) وشـكيم (نـابلس) وبيـت شـان (بيسـان) ومجدو (تل المتسلم) واشقلون (عسقلان). وهكذا ظـهرت يبـوس لأول مـرة في التـاريخ ثم عرفت باسم أورسالم نسبة إلى الإله سالم إله السلام عند الكنعانيين.

وقد اتسمت مدينة القدس بالطابع الروحي منذ بناهـا الملـك اليبوسـي ملكـي صـادق الذي اشتهر بزهده وورعه حتى دعـاه قومـه باسـم كـاهن الـرب ويـروى أنـه اسـتقبل إبراهيم الخليل عليه السلام عند زيارته ليبوس في طريقه إلى مصـر في نحـو عـام ١٨٥٠ ق.م وأكرم وفادته ، وقد سمى ملكي صادق مدينته هذه باسم أورسالم أي مدينة السلام.

أما الملك سالم اليبوسي فقد زاد في بناء مدينـة يبـوس وشـيد الأبـراج للدفـاع عنـها ، فاصبحت مدينة محصنه وازدهـرت فيـها حركـة التجـارة لموقعـها علـى طـرق التجـارة بين المدن الكنعانية.

شهدت القدس طوال تاريخها ولأجلها صراعاً وحروباً مريرة بين العديد من الشعوب والأمم التي استقرت فوق ارض الشام ومصر والعراق ، إذ توالت عليها الحروب طوال خمسة آلاف عام ، فبعد أن أنشأها الكنعانيون واليبوسيون واستقروا فيها في مطلع الألف الثالث ق.م وأقاموا فيها حضارتهم ، احتلها المصريون الفراعنة مع ما احتلوا من بلاد الشام في النصف الأول من القرن السادس عشر ق.م وامتد احتلالهم لها طول قرنين من الزمن ثم قام العبرانيون الذين احتلوا بعض المناطق من أرض كنعان في القرن الثاني عشر ق.م بهجمات متالية على المدينة دون أن يتمكنوا من احتلالها إلى أن تغلبوا على أهلها اليبوسيين في عهد الملك داود في مطلع القرن العاشر ق.م.

ولكن فترة الاحتلال العبراني للقدس لم تخل من حروب عدة كان العبرانيون يتبادلون خلالها مع المصريين السيطرة على المدينة المقدسة وخصوصاً في عهد شيشاق فرعون مصر ٩٤٥ - ٩٢٤ ق.م الذي غزا أورسالم واحتلها عام ٩٢٦ ق.م بعد أن انتزعها من رحبعام ملك يهودا ، ثم في عهد الفرعون نخو ٦٠٩ - ٥٩٤ ق.م الذي انتزع القدس من يوشا ملك يهودا بعد أن قتله وهزم جيشه في معركة مجدو عام ٦٠٩ ق.م.

كما لم تخل فترة الاحتلال العبراني من نزاعات وحروب مع الشعوب الأخرى التي كانت تقطن ارض كنعان قبل اجتياحها من العبرانين ومن نزاعات وحروب بين مملكتي يهودا وإسرائيل العبرانيتين ، ثم من حروب مع شعوب أخرى من خارج ارض كنعان واهمها الآشوريون ثم البابليون.

ففي عام ٥٩٧ ق.م دخل الملك البابلي نبوخذ نصر أورسالم وقبض على ملكها يوياقيم وساقه إلى بابل وعين ابنه يوياكين ملكاً على يهودا بدلاً منه ، إلا أن يوياكين تمرد على الملك البابلي الذي أسرع إلى حصار أورسالم واحتلالها ثم دمرها وسبى أهلها إلى بابل.

وفي عام ٥٣٨ ق.م احتل الفرس بقيادة الملك قورش العراق وقضوا على الدولة البابلية وتقدموا إلى بلاد الشام واحتلوها بما فيها فلسطين وعاصمتها القدس ومكافأة لليهود على غدرهم بالبابليين ومساعدتهم للفرس أعاد قورش اليهود المنفيين في بابل إلى القدس ولكن تحت حكم الفرس الذين فرضوا سيطرتهم على فلسطين حتى عام ٣٣٢ ق.م.

وفي عام ٣٣٢ ق.م احتل الاسكندر المقدوني أورسالم صلحاً بعد أن هزم الفرس وانتزع منهم ممتلكاتهم في الشام والعراق وظلت المدينة تحت سيطرته حتى وفاته عام ٣٢٣ ق.م حيث تنازع السيطرة عليها بعد ذلك البطالسة في مصر والسلوقيين

في بلاد الشام حتى احتلها الرومان عام ٦٣ ق.م وظلت أورسالم في أيدي الرومان حتى عام ٧٠ م حتى أحرقها القائد الروماني تيطس ودمرها وسبى أهلها ونفاهم خارج المدينة ومنع اليهود من الإقامة فيها.

ظلت أورسالم بعد ذلك فترة طويلة خالية من السكان ولم يبق فيها سوى الحامية الرومانية ولا سيما أن الرومان منعوا اليهود من الإقامة فيها. وبعد أن تولى الإمبراطور هادريان الحكم في روما أعاد بناء أورسالم كمركز للعبادة الرومانية الوثنية وسماها (إيليا كابيتولينا) وهي المدينة الرومانية التي قامت على أنقاض أورسالم.

وأصبحت إيليا مدينة مسيحية بعد أن اعتنق الإمبراطور الروماني قسطنطين الديانة المسيحية عام ٣٢٦ م وظلت كذلك إلى أن فتحها العرب المسلمون عام ١٥هـ/٦٣٦م في زمن الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه الذي قدم إلى القدس وأشرف على تسليمها من البطريرك صفرونيوس وكتب لأهلها العهدة العمرية أمنهم فيها على أرواحهم وأموالهم وكنائسهم.

وظلت القدس جزءاً من الدولة العربية الإسلامية إلى أن احتلها الصليبيون عام ١٠٩٩م وأنشأوا فيها مملكة صليبية واستمرت كذلك حتى استردها القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي عام ١١٨٧م وبقيت تحت السيطرة الأيوبية حتى سيطر عليها المماليك عام ١٢٥٣م ، فالعثمانيون عام ١٥١٦م وظلت تحت حكمهم طوال أربعة قرون حتى احتلها البريطانيون عام ١٩١٧م ، وفرضوا عليها نظام الانتداب بموافقة عصبة الأمم واستمر الاحتلال البريطاني على فلسطين حتى عام ١٩٤٨م.

وفي أعقاب قرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م نشبت الحرب الإسرائيلية العربية الأولى في ١٥ مايو عام ١٩٤٨م حيث احتلت القوات الإسرائيلية القسم الغربي من المدينة بينما تمكنت القوات الأردنية من المحافظة على القسم الشرقي منها وظلت هذه المدينة مقسمة بين الطرفين إلى أن نشبت الحرب الإسرائيلية العربية الثالثة في ٥ يونيو ١٩٦٧م عندما تمكنت القوات الإسرائيلية من احتلال القدس الشرقية.

بدأت إسرائيل منذ اليوم الأول لاحتلال القسم الشرقي من المدينة سياسة منظمة لتهويدها وتمثل ذلك في إقامة العشرات من المستوطنات والأحياء اليهودية داخل المدينة وحولها لقطع اتصال السكان العرب فيها مع بقية مناطق الضفة الغربية ، في نفس الوقت

اتخذت كل الأساليب للسيطرة على الأراضي العربية وإجبار العرب على مغادرة المدينة وتحويل العرب المتبقين فيها إلى أقلية وسط أكثرية يهودية ، كما أصدرت القوانين التي اعتبرت فيها القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل.

وسيتم تناول هذه الموضوعات كالآتي :

الفصل الأول :

الأصول التاريخية للقدس

الفصل الثاني :

المخططات الإسرائيلية لتهويد القدس

الفصل الثالث :

القدس بين القرارات العربية والإسلامية والدولية

الفصل الرابع :

السياسة الإسرائيلية ومستقبل القدس

وفى محاولة صادقة أقدم قطعة من فكرى وخبرتي مع احترام كامل للحقيقة وصدق التعامل مع الواقع في زمن أصبحت المعلومات عصب مستقبل الأجيال بل ومحور الحياة ذاتها.

والله نسأل لأمتنا العربية المجد والرفعة ولمصرنا الخالدة كل تقدم ونجاح لتبقى دائماً كاتبة لأروع آيات البطولة في تاريخ الإنسانية وتظل أبداً كعبة كل قلب وحبه كل عين.

دكتور محمد صلاح سالم

القاهرة ٢٠٠٢م

الفصـــــل الأول

الأصـــول التـــاريخيـــة للقـــدس

ويتضمن الفصل الاول :

المبحث الأول : جغرافية فلسطين

المبحث الثاني : جغرافية القدس

المبحث الثالث : القدس عبر التاريخ

المبحث الرابع : الإنتداب البريطاني ١٩١٧ – ١٩٤٨م

الفصل الأول

الأصول التاريخية للقدس

المبحث الأول

جغرافية فلسطين

تقع فلسطين في غربي القارة الأسيوية بين خط طول ١٥-٣٤° و٤٠- ٣٥° شرقاً ، وبين دائرتي عرض ٣٠-٢٩° و ١٥ -٣٣° شمالاً . وهي تشكل الشطر الجنوبي الغربي من وحدة جغرافية كبرى في المشرق العربي ، هي بلاد الشام ، التي تضم : كلا من لبنان وسورية والأردن ، ومن ثم كانت حدودها مشتركة مع تلك الأقطار ، فضلاً عن حدودها مع مصر.

وتبدأ حدود فلسطين مع لبنان من رأس الناقورة على البحر المتوسط وتتجه بخط مستقيم شرقاً حتى ما وراء بلدة بنت جبيل اللبنانية عندما ينعطف الحد الفاصل بين القطرين شمالاً بزاوية تكاد تكون قائمة، ليطوق منابع نهر الأردن ، فيضمها إلى فلسطين في ممر أرضي ضيق، تحده من الشرق الأراضي السورية وبحيرات الحولة ولوط وطبرية.

تبدأ الحدود مع الأردن من جنوب بحيرة طبرية عند مصب نهر اليرموك ، لتساير بعد ذلك مجرى نهر الأردن ، ومن مصبه تتجه الحدود جنوباً عبر المنتصف الهندسي للبحر الميت فوادي عربة حتى رأس خليج العقبة.

أما الحدود مع مصر فهي ترسم خطاً يكاد يكون مستقيماً يفصل بين شبه جزيرة سيناء وأراضي صحراء النقب، ويبدأ خط الحدود من رفح على البحر المتوسط إلى طابا على خليج العقبة. وفي الغرب تطل فلسطين على المياه الدولية المفتوحة للبحر المتوسط، مسافة تربو على ٢٥٠ كيلومتر فيما بين رأس الناقورة في الشمال ورفح في الجنوب. ولفلسطين بحكم موقعها المتوسط بين أقطار عربية تشكل مزيجاً من عناصر الجغرافيا الطبيعية والبشرية لمجال أرض أرحب يضم بين جناحيه طابع البداوة الأصيل في الجنوب ، وأسلوب الاستقرار


فلســطين
لبنان
سوريا
حيفا
البحر المتوسط
القدس
غزة
فلســطين
المملكة الاردنية
الهاشمية
صحراء النقب
مصر
خليج العقبة

العريق في الشمال ، وتتميز الأرض الفلسطينية بأنها كانت جزءاً من الوطن الأصلي للإنسان الأول ، ومهبطاً للديانات السماوية ، ومكاناً لنشوء الحضارات القديمة ، ومعبراً للحركات التجارية، والغزوات العسكرية عبر العصور التاريخية المختلفة ، وقد أتاح لها موقعها المركزي بالنسبة للعالم أن تكون عامل وصل بين قارات العالم القديم آسيا وأفريقيا وأوروبا ، فهي رقعة يسهل الانتشار منها إلى ما حولها من مناطق مجاورة ، لذا أصبحت جسر عبور للجماعات البشرية منذ القدم ، وهي رقعة تتمتع بموقع بؤري يجذب إليه لأهميته كل من يرغب في الاستقرار والعيش. وكان هذا الموقع محط أنظار الطامعين للسيطرة عليه والاستفادة من مزاياه .

وللموقع فلسطين أهمية كبيرة على الصعيدين السلمي والحربي ، ففي العصور القديمة كانت فلسطين تمثل إحدى الطرق التجارية الهامة التي تربط بين مواطن الحضارات في وادي النيل وجنوب الجزيرة العربية من جهة، ومواطن الحضارات في بلاد الشام الشمالية وفي العراق من جهة ثانية، وكانت فلسطين مسرحاً لمرور القوافل التجارية قبل الإسلام وبعده ، حيث تسير إليها القوافل العربية صيفاً قادمة من الجزيرة العربية كجزء من رحلة الشتاء و الصيف التي ورد ذكرها في القرآن الكريم. كما كانت معبراً لمرور هجرات القبائل العربية التي قدمت من الجزيرة العربية في طريقها لبلاد الشام أو شمالي أفريقيا، واستقر بعضها في فلسطين بينما استقر بعضها الآخر في المناطق المجاورة .

وازدادت أهمية الموقع التجاري لفلسطين في عهد المماليك عندما كانت البلاد ممراً للقوافل التجارية التي تنقل البضائع المتجهة من الشرق الأقصى لأوروبا وبالعكس. وكانت السفن التجارية تصل إلى عدن وتفرغ حمولتها لتنقل براً بواسطة القوافل عبر اليمن والحجاز إلى الموانئ الفلسطينية على البحر المتوسط حيث تنتظر السفن الراسية تمهيداً لشحنها بسلع متنوعة كالحرير والعطور والتوابل والمجوهرات وغيرها، ومن ثم نقلها إلى الموانئ الأوروبية . ولا زالت فلسطين تحتفظ بأهمية موقعها التجاري لأنها تمثل حلقة وصل بين جنوب آسيا والشرق الأدنى من جهة ، وبين البحر المتوسط وأوروبا الوسطى والغربية من جهة أخرى. ولا شك ان الحركة التجارية تزدهر بين البيئات المتفاوتة في إنتاجها ، وجاءت فلسطين بموقعها لتربط بين حضارة الشرق الزراعية وحضارة الغرب الصناعية ، وبذلك أصبحت طريقاً هاماً لمرور حركة التجارة العالمية والمسافرين على كافة طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية. وظلت الموانئ الفلسطينية حتى عام ١٩٤٨ تقدم خدمات تجارية لظهيرها الشرقي

في جنوبي سورية ومملكة الأردن ، وكانت تجارة الأردن الخارجية تعتمد اعتماداً كبيراً على هذه الموانئ ، غير أن التوجه الجغرافي لهذه التجارة تغير بعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين ، وأصبح يتجه شمالاً نحو الموانئ اللبنانية والسورية وجنوباً نحو ميناء العقبة. كذلك كان النفط العراقي يتدفق في أنابيب من حقل كركوك بشمال العراق إلى مصفاة حيفا ليتم تكريره فيها، ومن ثم يصدر إلى الخارج. إلا أنه توقف ضخ النفط العراقي إلى حيفا بعد عام ١٩٤٨ .

وإذا استثنينا ميناء غزة الذي اقتصرت خدماته على ظهيره المحدود في قطاع غزة ، فإن بقية الموانئ الفلسطينية سواء أكانت على البحر المتوسط كحيفا ويافا وأسدود وعكا وعسقلان ، أو على خليج العقبة كإيلات ، تقدم حتى اليوم خدمات كبيرة للكيان الصهيوني ، حيث يأخذ التوجه الجغرافي لتجارة فلسطين مساره عبر موانئ البحر المتوسط إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وعبر ميناء أيلات إلى جنوبي آسيا والشرق الأقصى وشرقي إفريقيا. أما المظهر العسكري للموقع الجغرافي فيتمثل في تعرض فلسطين للعدوان متمثلاً في مرور الغزوات الحربية عبر أراضيها نحو البلدان المجاورة، أو بغرض الاستيلاء على هذه الأراضي للسيطرة على فلسطين. وقد تكالبت عليها أمم شتى كالبابليين والأشوريين والحثيين والفرس واليونان والرومان ، ثم جاء الفتح العربي الإسلامي ليضمها إلى ديار الإسلام ، فأصبحت جزءاً هاماً من ديار الإسلام.

وفي أواخر القرن الثامن عشر الميلادي تعرضت فلسطين لحملة نابليون بونابرت التي استهدفت السيطرة على بلاد الشام، ولكن آمال بونابرت تحطمت على أسوار عكا عندما فشل في احتلال عكا بفضل مقاومة أهالي فلسطين بقيادة والي عكا أحمد الجزار.

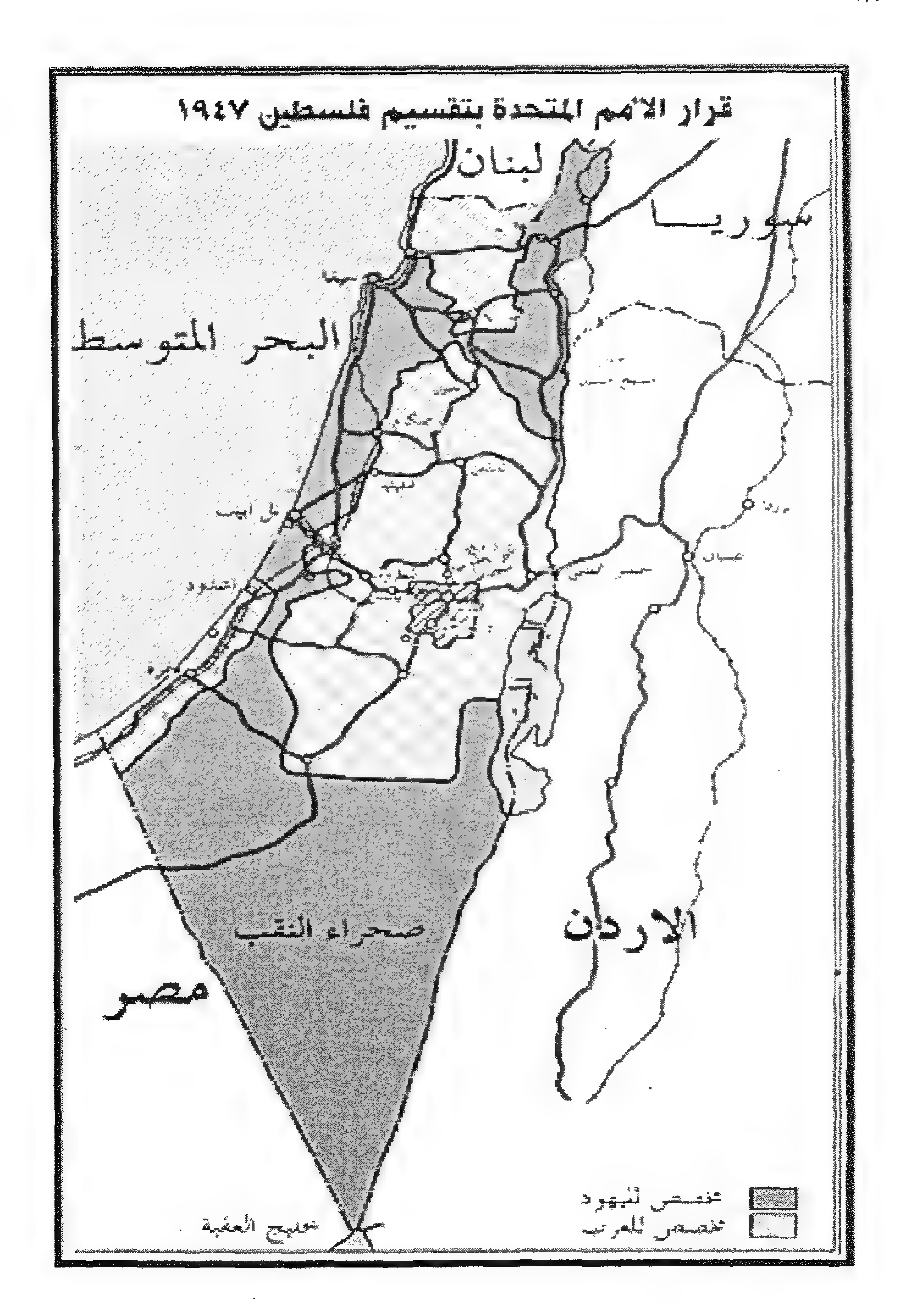
وفي القرن الحالي تعرضت فلسطين لعدوان بريطاني خلال الحرب العالمية الأولى ، أدى إلى طرد العثمانيين من البلاد، واحتلالها تحت اسم الانتداب البريطاني على فلسطين ، واستفادت بريطانيا ودول الحلفاء من موقع فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية، وقبل أن تنهي بريطانيا انتدابها على فلسطين بالرحيل عنها في ٢٥ مايو ١٩٤٨ ، كانت قد مهدت السبيل لإقامة كيان صهيوني في فلسطين يكون قاعدة للدول الغربية في المنطقة وإسفينا لشرخ جسم الأمة العربية وفصل مشرقها عن مغربها ، ولا يزال الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم يقبع فوق أرضنا العربية ، وينعم بمواردها ، ويستفيد من أهمية موقعها الجغرافي في تنفيذ مخططاته العدوانية والتوسعية.

الحدود والمساحة

تم رسم الحدود بين مصر وفلسطين عام ١٩٠٦ ، بينما جرى تعيين حدود لفصل فلسطين عن سورية ولبنان في أواخر عام ١٩٢٠ بموجب اتفاقية فرنسية بريطانية ، وقد وافقت عصبة الأمم على ما جاء في المذكرة البريطانية الإيضاحية بشأن تعيين الحد الشرقي بين فلسطين وشرق الأردن في ١٩٢٢/٩/٢٣ . وقد أجرت بريطانيا وفرنسا تعديلات على حدود فلسطين مع كل من سورية ولبنان ، أدخلت بموجبها بعض الأراضي السورية وكذلك بعض القرى اللبنانية داخل الحدود الفلسطينية .

ويبلغ مجموع أطوال حدود فلسطين البرية والبحرية ٩٤٩ كم ، منها ٧١٩ كم حدود برية و٢٣٠ كم حدود بحرية. وتشغل الحدود الأردنية الفلسطينية أطول حدود فلسطين البرية ، إذ يصل طولها إلى ٣٦٠ كم ، بينما يصل طول الحدود مع مصر ٢١٠ كم ، ومع لبنان ٧٩ كم ، ومع سورية ٧٠ كم.

أما سواحل فلسطين المطلة على البحر المتوسط فيبلغ طولها ٢٢٤ كم ، بينما يبلغ طول سواحلها المطلة على خليج العقبة ٦ كم . إذا أمعنا النظر في خريطة فلسطين يسترعى انتباهنا شكلها المستطيل الذي يمتد طوله من الشمال قرب بانياس على الحدود السورية إلى خليج العقبة نحو ٤٥٠ كم. أما العرض فلا يكاد يتجاوز ١٨٠ كم في اكثر المناطق اتساعا ، وأقل من هذا بكثير في معظم المناطق. ولا يبدو هذا الشكل الطولي مفضلاً لأنه يبعد عن الشكل الدائري أو المربع وبالتالي يجعل فلسطين اقرب إلى الانسياح منها إلى الاندماج. وحدود فلسطين تجعلها بلاداً برية بحرية وان كان يغلب عليها الطابع البري. وتعد هذه الحدود طويلة بالنسبة لمساحة البلاد. تبدأ الحدود الشمالية لفلسطين على البحر المتوسط عند رأس الناقورة في الغرب، وتجري في اتجاه مستقيم تقريباً نحو الشرق لتنحرف فجاة نحو الشمال كأنها شبه جزيرة أو إسفين يمتد ما بين سورية شرقاً ولبنان غرباً إلى مسافة نحو ٣٠ كم.وصممت هذه الحدود على أساس إرضاء رغبات الصهاينة. ففي الشمال طلب الصهاينة بأن يكون الحد الشمالي هو مجرى نهر الليطاني ، اي شمال الحدود الحالية بنحو ٤٠ كم ، وأن تكون منابع نهري بانياس والقاضي (دان) داخل حدود فلسطين. وقد لقي هذا الطلب الشاذ بعض المقاومة من سلطة الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان.



قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين ١٩٤٧
لبنان
سوريا
البحر المتوسط
صحراء النقب
الاردن
مصر
مخصص لليهود
مخصص للعرب
خليج العقبة

واصرت فرنسا على وقوع منابع بانياس داخل الأراضي السورية لضمان بقاء الطريق الذي يربط بين جنوب غربي سورية نحو الشمال إلى الشرق من لبنان تعويضاً عن فقدان نهري الليطاني وبانياس .

وكان هذا التمدد الشمالي يمتد إلى منطقة المنابع العليا لنهر الأردن ، بحيث ضمت إلى فلسطين بعض الأراضي السورية القريبة من نهري بانياس والقاضي (دان) وبعض القرى اللبنانية القريبة من نهري الحاصباني والليطاني كان منها قرى المنصورة وصلحا وهوين وطربيخا. وإذا تتبعنا الحدود الشرقية من الشمال إلى الجنوب اتضح لنا إنها تبدأ من قرية بانياس السورية، ثم تتجه نحو الجنوب بحيث تترك نهر الأردن ومنابعه العليا كلها في فلسطين. وتسير بمحاذاة اقدم المرتفعات المطلة على سهل الحولة بحيث تترك هذا السهل داخل فلسطين. وتحف الحدود بالشواطئ الشمالية الشرقية لبحيرة طبرية على بعد عشرة أمتار من شاطئ البحيرة حتى تصل إلى موضع مسفير عند منتصف الشاطئ الشرقي حين تأخذ في الابتعاد عنه حتى تصل إلى نهر اليرموك ، وتكون قد ابتعدت بنحو ٣ كم أو يزيد عن البحيرة ، ثم تتبع الحدود نهر اليرموك نفسه مجرى نهر الأردن إلى مصب في البحر الميت ، ثم تمر من منتصفه وتسير في وادي عربة حتى تصل إلى نقطة على رأس خليج العقبة .

اما خط الحدود بين فلسطين ومصر فقد تم تعيينه بموجب الاتفاقية المبرمة في عام ١٩٠٦ بين مندوبي الدولة العثمانية والدولة الخديوية المصرية. وكان هذا الخط آنذاك يمثل حداً إداريا بين ولاية الحجاز والقدس من جهة ، وبين شبه جزيرة سيناء من جهة ثانية. وهو خط مستقيم في أغلبه ، ويتمشى مع خط طول ٣٤° شرقاً . ويسير في الطرف الشرقي لسيناء عبر قمم بعض التلال الصحراوية ليربط بين رفح على البحر المتوسط وطابا على خليج العقبة. واعترفت به بريطانيا كحد سياسي بين فلسطين الانتداب ومصر منذ أوائل الانتداب .

التضاريس

تمتاز فلسطين بوضوح أشكال سطح أرضها ، وبساطة بنيتها الجيولوجية التي تتألف من طبقات من الصخور الغرانيتية والرملية والكلسية والطينية والطباشيرية والبازلتية تنتمي لمعظم العصور الجيولوجية منذ الزمن الجيولوجي الأول حتى الزمن الحديث. أما أشكال سطح الأرض فإنها تتفاوت بين الأغوار المنخفضة عن سطح البحر، والسهول المنبسطة التي ترتفع قليلاً عن سطح البحر، والهضاب المتوسطة والعالية تتخللها بعض السلاسل الجبلية ، وعلى الرغم من صغر مساحة فلسطين والتي تبلغ ٢٧,٠٠٠ كيلو متر مربع وبساطة تكوينها فإنها تتكون من الأقاليم التالية :

١-إقليم السهول الساحلية :

يمتد هذا الإقليم بمحاذاة شاطئ البحر المتوسط ما بين رأس الناقورة شمالاً ورفح جنوباً ، وينحصر بين المرتفعات الجبلية شرقاً والبحر المتوسط غرباً. ويتكون إقليم السهول الساحلية من أراضي منبسطة قريبة من مستوى سطح البحر ورغم استواء السطح وانبساطه إلا أنه لا يخلو من وجود تموجات خفيفة تتمثل في بعض الكثبان الرملية والجروف الشاطئية وتلال الحجز الرملي الكلسي ، بالإضافة إلى الأودية التي تخترق الإقليم قادمة من المرتفعات الجبلية في طريقها للبحر المتوسط .

٢-إقليم المرتفعات الجبلية :

يتألف هذا الإقليم من هضاب وأقواس جبلية تحصر بينها بعض السهول الداخلية أحياناً، ويعد بمثابة العمود الفقري للأرض الفلسطينية ، كما أنه يمتد من أقصى شمال البلاد إلى إقليم النقب في الجنوب. ولا يتجاوز ارتفاع أرض الإقليم الألف متر بصفة عامة ، وتنحدر الأرض تدريجياً نحو السهول الساحلية في الغرب، بينما يشتد انحدارها نحو الشرق لتطل على وادي الأردن بواسطة حوافها الجبلية وجروفها العالية، وقد حفرت الأودية بعمق في الهضاب الكلسية لتنحدر نحو البحر المتوسط غرباً ونهر الأردن شرقا ، ومعظم هذه الأودية جافة أو فصلية تفيض بالمياه بعد هطول الأمطار مباشرة. ويمكن تقسيم إقليم المرتفعات الجبلية إلى وحدتين هما: كتلة الجليل والسلسلة الجبلية الوسطى.

أ - كتلة الجليل :

تعد كتلة الجليل الفلسطيني امتداداً لكتلة الجليل اللبناني التي تعرف أيضا بكتلة جبل عامل، ويتدرج ارتفاع الأرض في الجليل تدرجاً سلمياً ، حيث تصل الأرض إلى أقصى ارتفاع لها في الشمال بالجليل الأعلى وإلى أدنى ارتفاع لها في الجنوب بسهل مرج ابن عامر. وتنحدر كتلة الجليل انحداراً شديداً نحو وادي الأردن الأعلى والأوسط شرقاً ، بينما تنحدر ببطء نحو سهل عكا غرباً ، وتقدر مساحة الجليل بنحو ٢٠٨٣ كم٢. ويمكن تقسيم الجليل إلى الأقسام الفرعية التالية :

الجليل الأعلى :

يتألف الجليل الأعلى من هضبة جبلية مرتفعة يبلغ طولها ٤٠ كيلومتراً من الشرق إلى الغرب ، ويبلغ عرضها ٢٥ كيلومتراً من الشمال إلى الجنوب ، وأعلى قممها الجبلية جبل الجرمق (١٢٠٨م) .

الجليل الأدنى :

يمتد إلى الجنوب من الجليل الأعلى ، ويفصل بينهما وادي الشاغور، وهو أقل ارتفاعاً من الجليل الأعلى ، إذ لا يزيد ارتفاعه عن ٢٠٠ م فوق سطح البحر، كما أنه أكثر خصباً من القسم الشمالي. ويبلغ طوله نحو ٥٠ كيلومتراً من الشرق إلى الغرب ، ويتجاوز عرضه ١٥ كيلومتراً من الشمال إلى الجنوب .

سهل مرج ابن عامر :

سمي بهذه الاسم نسبة إلى بني عامر من بني كلب الذين نزلوه في أوائل الفتح العربي الإسلامي. ودعي بالمرج نسبة إلى نمو النباتات الطبيعية العشبية فيه وإلى اتساع أرضه التي تُمرج فيها الدواب ذهاباً وإياباً ، وتكون هذا السهل بفعل هبوط الأرض على طول الانكسارات ، ويتميز بانبساط أرضه وتموجها قليلاً، وبوجود جوانب له ذات حواف شديدة الانحدار، تقطعها فتحات طبيعية تمثل ممرات تربط السهل بما حوله من مناطق ، وأشهر ممراته ممر

مجدو ووادي نهر المقطّع ويصلانه بسهل فلسطين الساحلي ، ووادي سهل زرعين الذي يصله بالغور ماراً في بيسان ومن ثم إلى اربد شرقاً ودمشق شمالاً، كما تصله طريق جنين سهل عرابة مع أواسط فلسطين وجنوبها. يفصل هذا المرج كتلة الجليل عن جبال نابلس وجبل الكرمل ، ويتراوح ارتفاعه ما بين ٦٠-٧٥ متراً فوق سطح البحر، يبلغ طوله نحو ٤٠ كيلومتراً من الغرب إلى الشرق ، ويبلغ عرضه نحو ١٩ كيلومتراً من الشمال إلى الجنوب ، وتقدر مساحته بنحو ٣٥١ كيلومتراً مربعا ، تنحدر أرضه تدريجياً من منتصفه قرب العفولة نحو الشرق إلى وادي الأردن (غور بيسان) حيث يجري وادي جالود الذي تصب مياهه في نهر الأردن ، كما تنحدر أيضاً نحو الغرب إلى سهل عكا حيث يجري نهر المقطع ليصب في خليج عكا.

ب- السلسلة الجبلية الوسطى :

تمتد هذه المرتفعات الجبلية ما بين مرج ابن عامر شمالاً ومنطقة بئر سبع جنوباً ، وتقدر مساحتها، بما فيها جبل الكرمل ، بنحو ٥٢٩ كيلومتراً مربعاً ، وتتألف من هضبة مرتفعة تتخللها بعض السهول المغلقة التي تنحصر بين الجبال ، كما أن سطحها غير منتظم ، ويتفاوت ما بين الأرض المتموجة إلى الأرض الجبلية الوعرة ، وتمكنت الأودية الجافة التي تنحدر نحو البحر المتوسط غرباً ووادي الأردن شرقاً من تقطيع هذه الهضبة وتعميق مجاريها في التكوينات الكلسية لهذه الهضبة. وتطل الهضبة بجروف وعرة وحواف شديدة الانحدار على وادي الأردن الأدنى نذكر منها الجبل الكبير ورأس أم الخروبة وأم حلال وقرن سرطبة وجبل القرنطل ورأس الفشخة ورأس تربة ورأس المرصد وخشم اسدوم وغيرها من الجروف المطلة على البحر الميت. غير أن الهضبة تنحدر تدريجياً نحو الغرب حيث تمتد أقدام التلال متوغلة في الأطراف الشرقية للسهل الساحلي. ويمكن أن نقسم المرتفعات الوسطى إلى قسمين : جبال نابلس في الشمال وجبال القدس والخليل في الجنوب.

جبال نابلس :

تمتد جبال نابلس نحو الشمال الغربي لتتصل بجبل الكرمل الذي ينتهي طرفه في البحر المتوسط. وتمتد نحو الجنوب حتى أودية دير بلوط ، وهي المجاري العليا لنهر العوجا الذي يصب شمال يافا ، وتجدر الإشارة إلى أن جبال نابلس ليست منفصلة عن جبال القدس ، بل أن الأقواس الجبلية تلتقي ملتحمة بعضها في سلسلة متصلة. ويقدر طول جبال نابلس بنحو ٦٥ كيلومتراً من الشمال إلى الجنوب ، في حين يقدر اتساعها من الغرب إلى الشرق بنحو ٥٥ كيلومتراً . ويشكل جبل عيبال (٩٤٠م) أعلى قمم هذه السلسلة ، ويطلق عليه اسم الجبل الشمالي في مقابل جبل جرزيم (٨٨١م) أو الجبل الجنوبي ، حيث تقوم عليهما مدينة نابلس بعد أن غطى عمرانها الوادي المنحصر بين الجبلين.

هضبة القدس والخليل :

تمتد هذه الهضبة من منتصف المسافة بين نابلس والقدس (قرية بيتين) شمالاً إلى وادي بير سبع جنوباً ، بطول قدره نحو ٩٠ كيلومتراً . وتنحصر الهضبة ما بين وادي الأردن الأدنى والبحر الميت شرقاً والسهل الساحلي الجنوبي غربا ويتراوح عرضها من ٤٠ - ٥٠ كيلومتراً بما فيها الهضبة المطلة على البحر الميت ومنحدراتها الغربية المشرفة على السهل الساحلي. وتتألف الهضبة من صخور كلسية أساساً ، وتستخرج من هذه الصخور بعض الأنواع الجيدة من حجر البناء ، وبخاصة في منطقة القدس. وقد تعرضت الهضبة بمرور الزمن إلى إذابة بعض التكوينات الكلسية بفعل مياه الأمطار وسيول الأودية الجافة، فتقطعت إلى مجموعات من التلال والسلاسل الجبلية التي تفصل بينها الخوانق، وتكونت الكهوف والأشكال الأرضية الوعرة وتمثل الجبال هيئات مستديرة فوق هضبة واسعة تعرضت إلى الارتفاع والانطواء على شكل قوسين جبليين محدبين. يعرف أحدهما بقوس

الخليل- بيت لحم، ويعرف الثاني بقوس القدس رام الله، وتفصل بين القوسين عتبة منخفضة نسبياً في منطقة القدس.

إقليم وادي الأردن :

يمتد هذا الإقليم الأخدودي على طول الجزء الشرقي من فلسطين ممتداً من اسفل جبال الشيخ في الشمال حتى خليج العقبة في الجنوب ، ويدخل الجزء الشرقي من هذا المنخفض المتطاول في الأراضي الأردنية بينما يدخل جزؤه الغربي في الأراضي الفلسطينية. ويتجاوز طول وادي الأردن ٤٢٠ كيلومترا.

إقليم الهضبة الصحراوية (النقب) :

يتكون هذا الإقليم من هضبة صحراوية تمتد في جنوب فلسطين ، وتتخذ شكل المثلث الذي تسير قاعدته في خط يصل بين جنوب البحر الميت وغزة على البحر المتوسط، ويوجد رأسه عند خليج العقبة. وتقدر مساحة القسم الجبلي من هذه الهضبة بنحو ٨٢٩٤ كيلومتراً مربعاً أي اكثر من ٧٩% من مساحة الهضبة، وتعد الهضبة حلقة وصل بين هضبة القدس والخليل شمالاً، وهضبة شبه جزيرة سيناء جنوبا ، وهي امتداد جنوبي للمرتفعات الفلسطينية التي تمثل العمود الفقري لفلسطين. وتطل هذه الهضبة على وادي عربة في الشرق بحافة جبلية وعرة تتمثل في سلسلة من الجروف والحواف الأرضية التي تنحدر منها الأودية الجافة في طريقها لوادي عربة. وتنحدر تدريجياً نحو الغرب إلى السهل الساحلي الجنوبي الذي يستقبل مجموعة من الأودية الجافة في طريقها إلى البحر المتوسط. تتفاوت أشكال سطح الهضبة ما بين السلاسل الجبلية والهضبات الصغيرة والسهول المغلقة والمنخفضات والقيعان والأحواض وغيرها ، ويتميز سطح الأرض بطبيعته الوعرة التي دفعت بعض الباحثين إلى تسمية الجبال بجروف النقب بدلاً من جبال النقب.

المبحث الثاني

جغـــرافية القـــدس

الموقع الجغرافي

تقع مدينة القدس على خط طـــول ٣٥ درجــة و١٣ دقيقــة شـــرق خـــط جرينتـــش ، وخط عرض ٣١ درجة و ٥٢ دقيقـــة شمـــالا ، وتقـــع علـــى سلســـلة مـــن التـــلال تميـــل من الغرب إلى الشرق ويتراوح ارتفاعـــها عـــن ســـطح البحـــر بـــين ٧٢٠ ، ٨٣٠ مـــتراً ، ونحو ١١٥٠ متراً عن سطح البحر الميت. وتبعد المدينـــة عـــن البحـــر المتوســـط ٥٤ كـــم ، وعن البحر الأحمر ٢٥٠ كم تقريباً .

وترتبط القدس عدة طرق ممهدة بكبريات المدن الفلسطينية وبعض العواصم العربيـــة ، فـــهي تبعد عن عكا ١٥٠ كم ، وعن نابلس ٦٥ كم ، وعن الخليل ٣٦ كم ، وعن يافـــا ٦٢ كـــم ، وعن غزة ٩٤ كم ، وعن العاصمة الأردنية عمـــان ٨٨ كـــم ، وعـــن دمشـــق ٢٩٠ كـــم ، وعن القاهرة ٥٢٨ كم ، وعن بغداد ٨٦٥ كم.

تميزت مدينة القـــدس بموقـــع جغـــرافي هـــام ، بســـبب موقعـــها علـــى هضبـــة القـــدس وفوق القمم الجبلية التي تمثل السلســـلة الوســـطى للأراضـــي الفلســـطينية ، والـــتي بدورهـــا تمثل خـــط تقســـيم للميـــاه بـــين وادي الأردن شـــرقا والبحـــر المتوســـط غربـــا، جعلـــت من اليسير عليها أن تتصل بجميـــع الجـــهات وهـــي حلقـــة في سلســـلة تمتـــد مـــن الشـــمال إلى الجنـــوب فـــوق القمـــم الجبليـــة للمرتفعـــات الفلســـطينية وترتبـــط بطـــرق رئيســـية تخترق المرتفعات من أقصى الشـــمال إلى أقصـــى الجنـــوب، كمـــا أن هنـــاك طرقـــاً عرضيـــة تقطع هذه الطرق الرئيســـية لـــترتبط وادي الأردن بالســـاحل الفلســـطيني ويحيـــط بالمدينـــة من الجهة الشرقية وادي جهنم (قـــدرون) ، ومـــن الجهـــة الجنوبيـــة وادي الربانـــة (هنـــوم) و من الجهة الغربية وادي (الزبل) وتبتعـــد القـــدس مســـافة ٢٢ كـــم عـــن البحـــر الميـــت وعن البحر المتوسط ٥٢ كـــم ، كمـــا ترتبـــط بعواصـــم الـــدول المحيطـــة بطـــرق معبـــدة عن طريق البر، أما جوا فتتصل بدول العالم عن طريق مطار قلنديا.

ترجع أهمية الموقع الجغرافي إلى كونه نقطة مرور لكثير من الطرق التجارية ، و مركزيته بالنسبة لفلسطين والعالم الخارجي معا ، حيث يجمع بين الانغلاق وما يعطيه من حماية طبيعية للمدينة، والانفتاح وما يعطيه من إمكان الاتصال بالمناطق والأقطار المجاورة الأمر الذي كان يقود إلى احتلال سائر فلسطين والمناطق المجاورة في حال سقوط القدس ، إضافة إلى تشكيله مركزاً إشعاعيا روحانيا باجتماع الديانات الثلاث، مما يؤكد الأهمية الدينية والعسكرية والتجارية والسياسية أيضا.

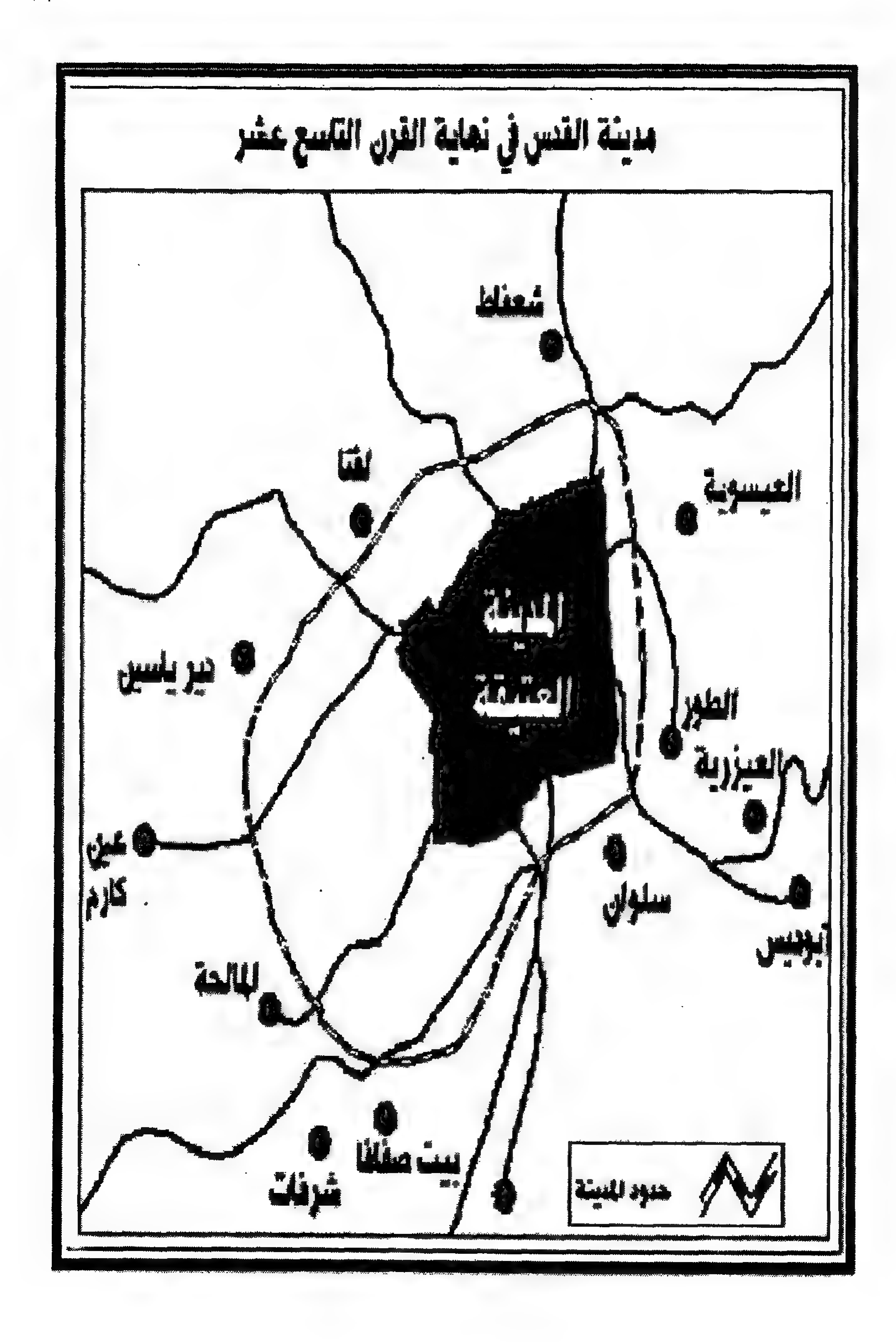
القدس الشرقية :

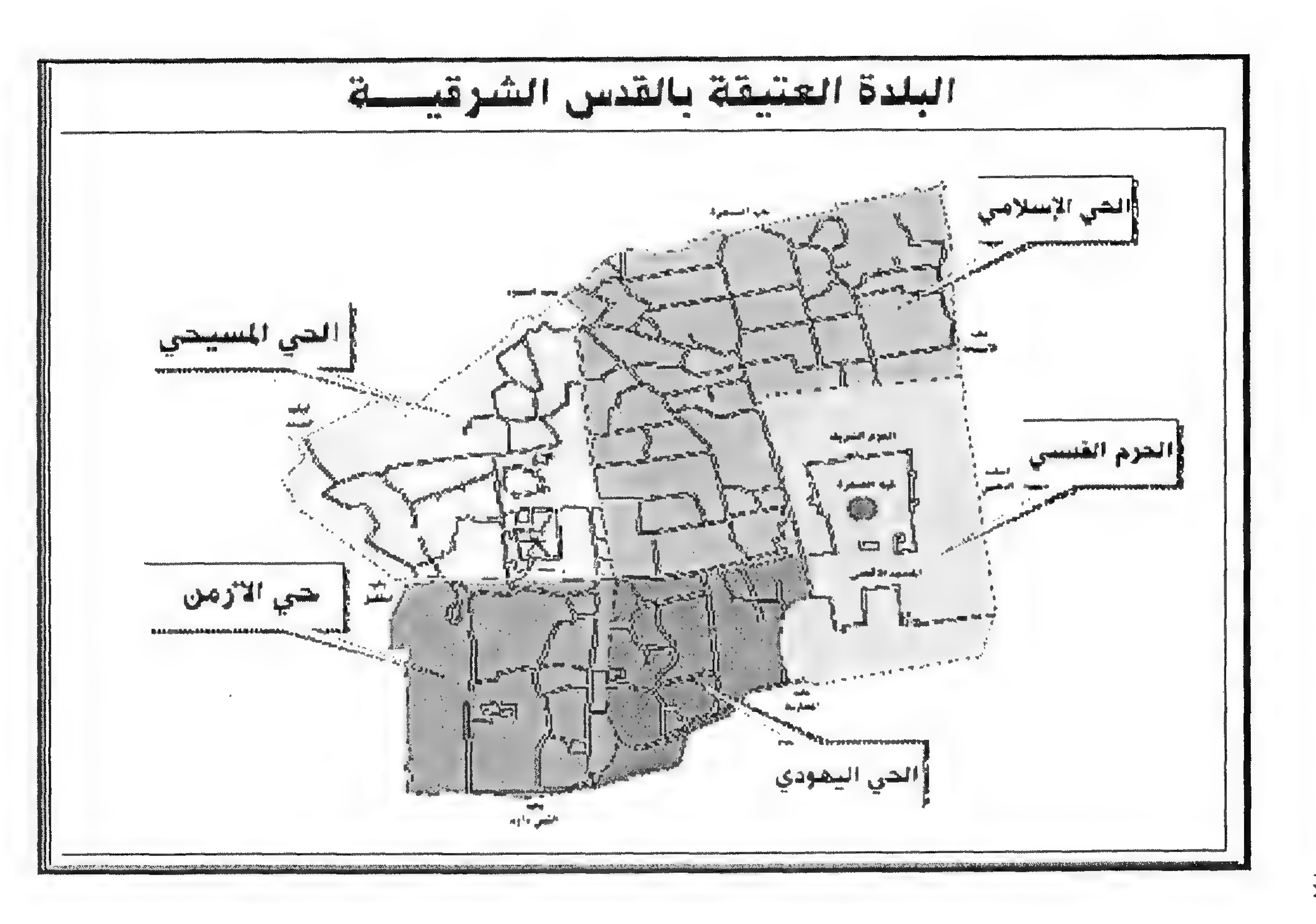
القدس القديمة أو كما يطلق عليها القدس العتيقة هي تلك الموجودة داخل سور سليمان القانوني ، ومساحتها ٨٧١٠ م٢ ، وطول السور ٤٢٠٠ م ، وتقوم على أربعة جبال هي : الموريا ، وصهيون ، وأكرا ، وبزيتا. أما الحرم القدسي الشريف فيقع في الجنوب الشرقي للقدس القديمة فوق جبل الموريا.

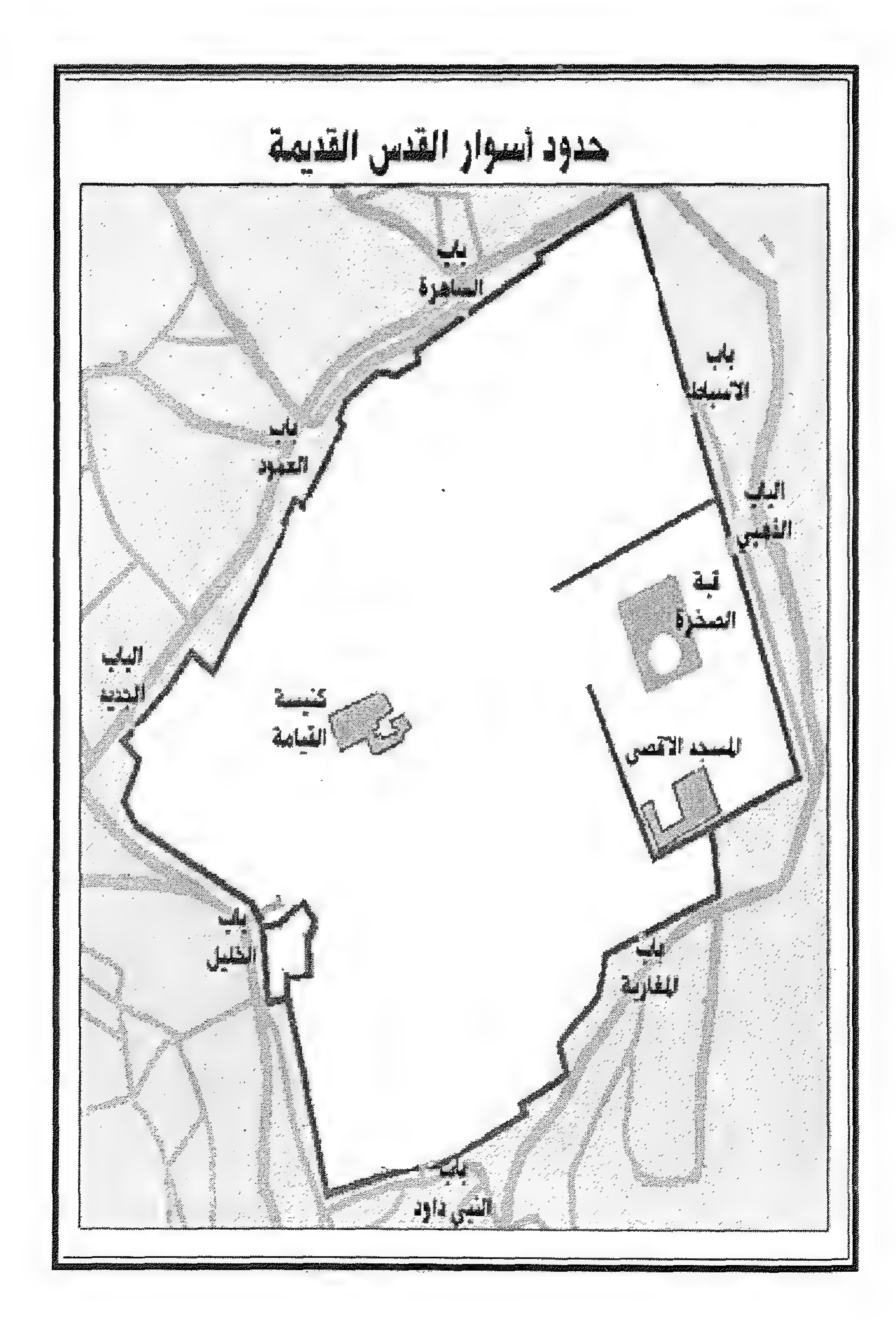
والقدس الشرقية هي نفسها القدس القديمة مضافاً إليها الأحياء التي أقامها المسلمون خارج السور مثل : حي الشيخ جراح ، وحي باب الساهرة ، وحي وادي الجوز ، وظهر هذا الاسم نتيجة التركيز السكاني قبل قيام الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨م ، حيث تركز المسلمون بأغلبية كبيرة في القسم الشرقي في حين تركز اليهود في القسم الغربي.

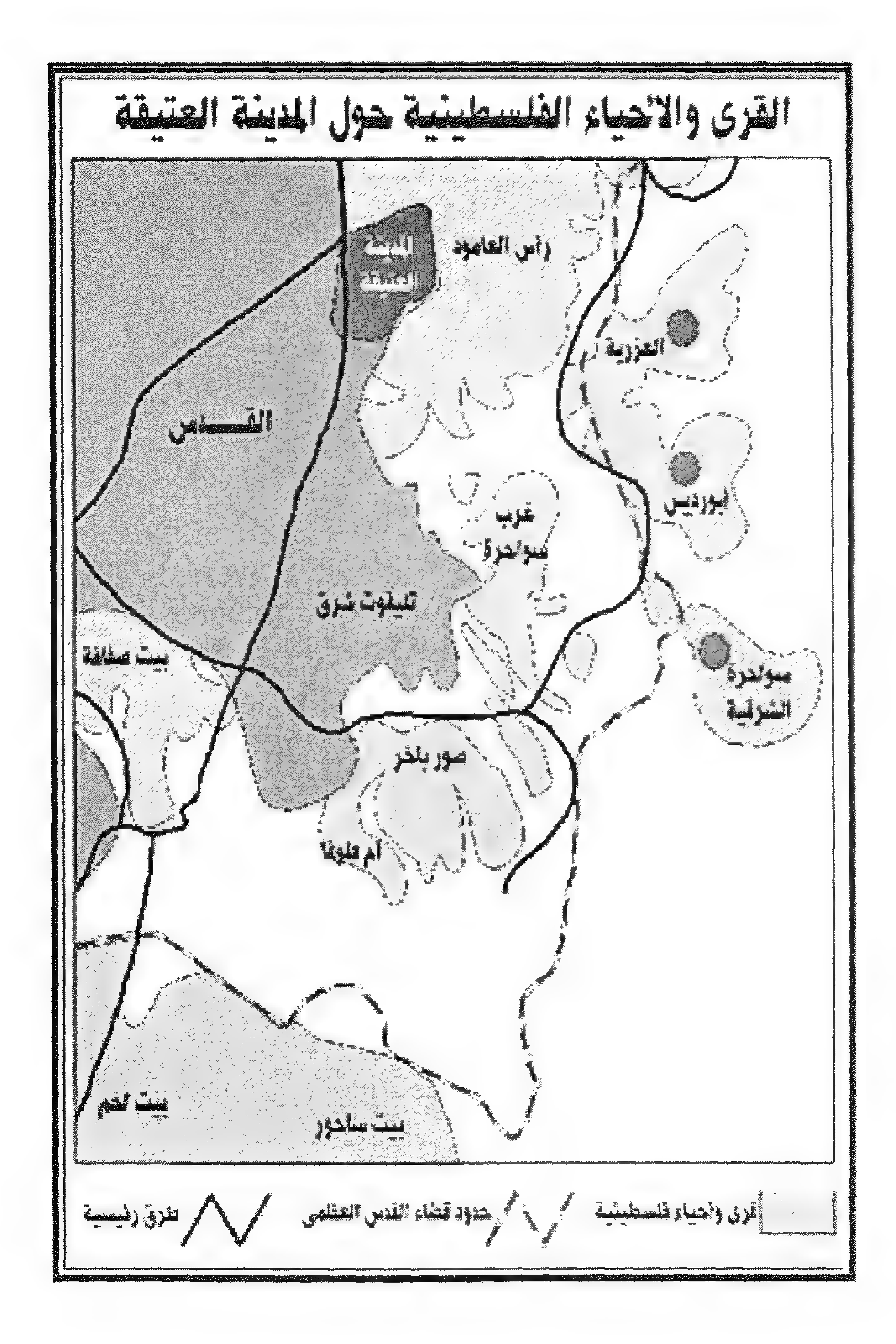
القدس الغربية :

أما القدس الغربية فهي القدس الجديدة التي نشأت في ظل الانتداب البريطاني على فلسطين لتستوعب الهجرات اليهودية المتتالية ، وقد اتسعت اتساعاً كبيراً ، وضمها البريطانيون إلى الحدود البلدية للقدس عام ١٩٤٦م ، فصارت مساحة القدس كلها ١٩ كيلومتراً مربعاً ، أي أكثر من عشرين ضعفاً من القدس العتيقة.


مدينة القدس في نهاية القرن التاسع عشر
شعفاط
لفتا
العيسوية
دير ياسين
الطور
العيزرية
عين كارم
سلوان
ابوديس
المالحة
بيت صفافا
شرفات
حدود المدينة


البلدة العتيقة بالقدس الشرقية
الحي الإسلامي
الحي المسيحي
الحرم القدسي
حي الأرمن
الحي اليهودي


حدود أسوار القدس القديمة
باب الساهرة
باب الأسباط
باب العمود
الباب الذهبي
قبة الصخرة
الباب الجديد
كنيسة القيامة
المسجد الأقصى
باب الخليل
باب المغاربة
باب النبي داود


القرى والأحياء الفلسطينية حول المدينة العتيقة
راس العامود
العزرية
أبوديس
غرب
سواحرة
سواحرة
الشرقية
القدس
تلبيوت شرق
بيت صفافا
صور باهر
أم طوبا
بيت لحم
بيت ساحور
قرى وأحياء فلسطينية
حدود قضاء القدس العثماني
طرق رئيسية

القدس الموحدة :

يستعمل اليهود مصطلح (القدس الموحدة) للدلالة على القسمين معاً الشرقية والغربية ، لأن المدينة انقسمت عقب حرب سنة ١٩٤٨م فسيطر الصهاينة على الجانب الغربي منها واحتفظ الجيش الأردني آنذاك بالجانب الشرقي. وحين سيطر اليهود على القدس كلها يوم ٧ يونيو سنة ١٩٦٧م وحدوا المدينة وأصروا على فكرة (القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل).

القدس الكبرى :

هي القدس الموسعة التي يحاول الصهاينة بها صنع هوية للمدينة تمحى معها هويتها الإسلامية ، فتبدو الأغلبية السكانية اليهودية كاسحة ، وتصبح مساحة الأرض التي تسيطر عليها العرب صغيرة جداً بالنسبة لما يسيطر عليه اليهود.

ويستهدف مشروع القدس الكبرى تطويق الأحياء العربية في المدينة القديمة وفصلها عن الأحياء العربية القائمة خارج السور ، مما يسبب صعوبة كبيرة للسكان تدفعهم إلى الهجرة خارج مدينتهم.

النشأة الأولى للقدس

نشأة النواة الأولى لمدينة القدس كانت على (تل أوفيل) المطل على قرية سلوان التي كانت تمتلك عين ماء ساعدها في توفير المياه للسكان ، إلا أنها هجرت وانتقلت إلى مكان آخر هو (جبل بزيتا) ومرتفع موريا الذي تقع عليه قبة الصخرة. وأحيطت هذه المنطقة بالأسوار التي ظلت على حالها حتى بنى السلطان العثماني (سليمان القانوني) سنة ١٥٤٢م السور الذي لا يزال قائما ، محددا لحدود القدس القديمة جغرافيا ، بعد أن كان سورها يمتد شمالا حتى وصل في مرحلة من المراحل إلى منطقة المسجد المعروف (مسجد سعد وسعيد).

وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، لم تعد مساحتها تستوعب الزيادة السكانية ،فبدأ الامتداد العمراني خارج السور، وفي جميع الجهات ظهرت الأحياء الجديدة التي عرفت فيما بعد بالقدس الجديدة ،

إضافة إلى الضواحي المرتبطة بالمدينة التي كانت ، وما زالت قرى تابعة لها ، وقد اتخذ الامتداد العمراني اتجاهين : أحدهما شمالي غربي والآخر جنوبي.

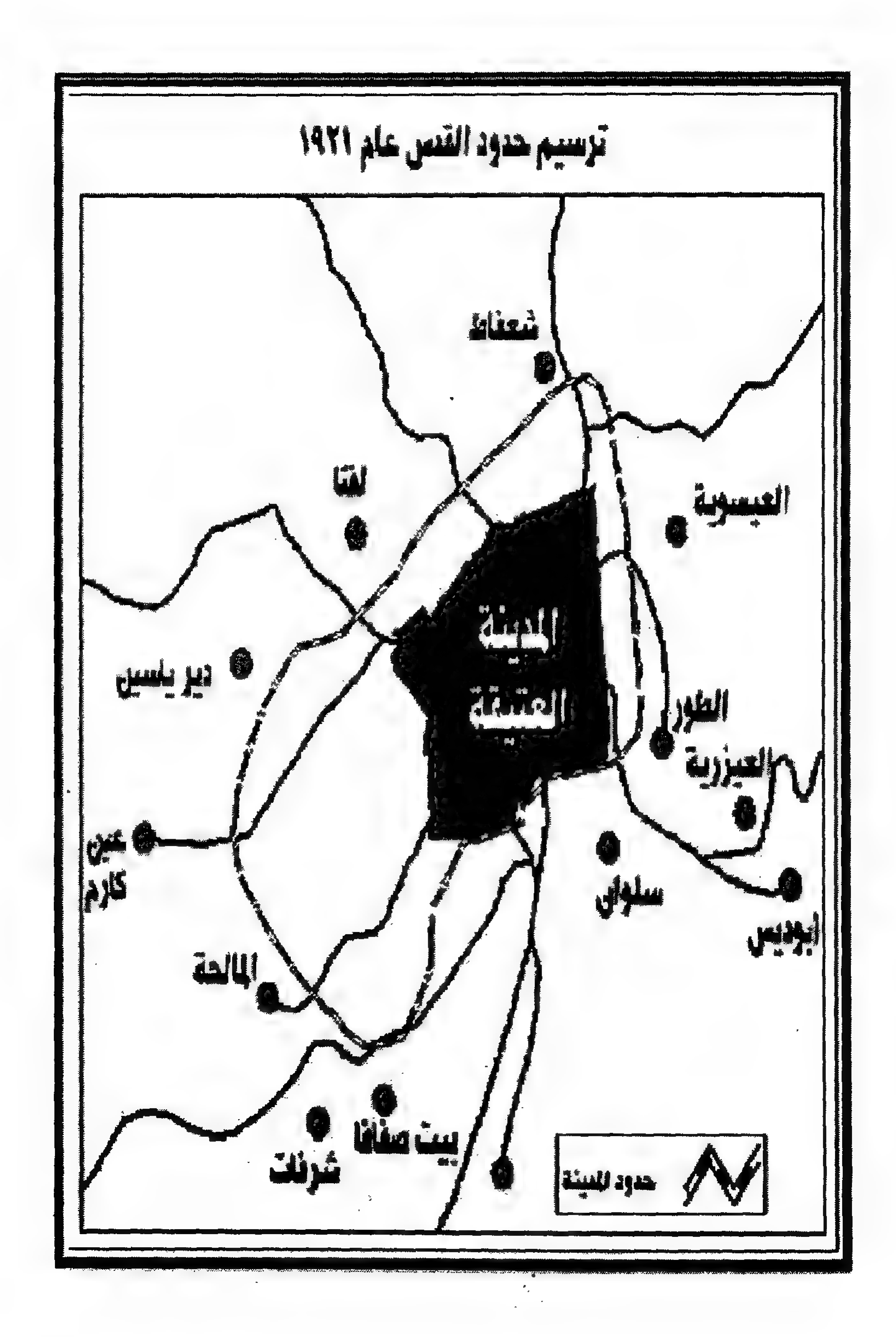
ونتيجة لنشوء الضواحي الاستيطانية في المنطقة العربية ، فقد جرى العمل على رسم الحدود البلدية بطريقة ترتبط بالوجود اليهودي ، إذ امتد الخط من الجهة الغربية عدة كيلومترات ، بينما اقتصر الامتداد من الجهتين الجنوبية والشرقية على بضع مئات من الأمتار، لتوقف خط الحدود أمام مداخل القرى العربية المجاورة للمدينة، ومنها قرى عربية كبيرة خارج حدود البلدية (الطور ، شعفاط ، دير ياسين ، لفتا ، سلوان، العيسوية ، عين كارم المالحة ، بيت صفافا) مع أن هذه القرى تتاخم المدينة حتى تكاد تكون ضواحي من ضواحيها ثم جرى ترسيم الحدود البلدية في عام ١٩٢١.

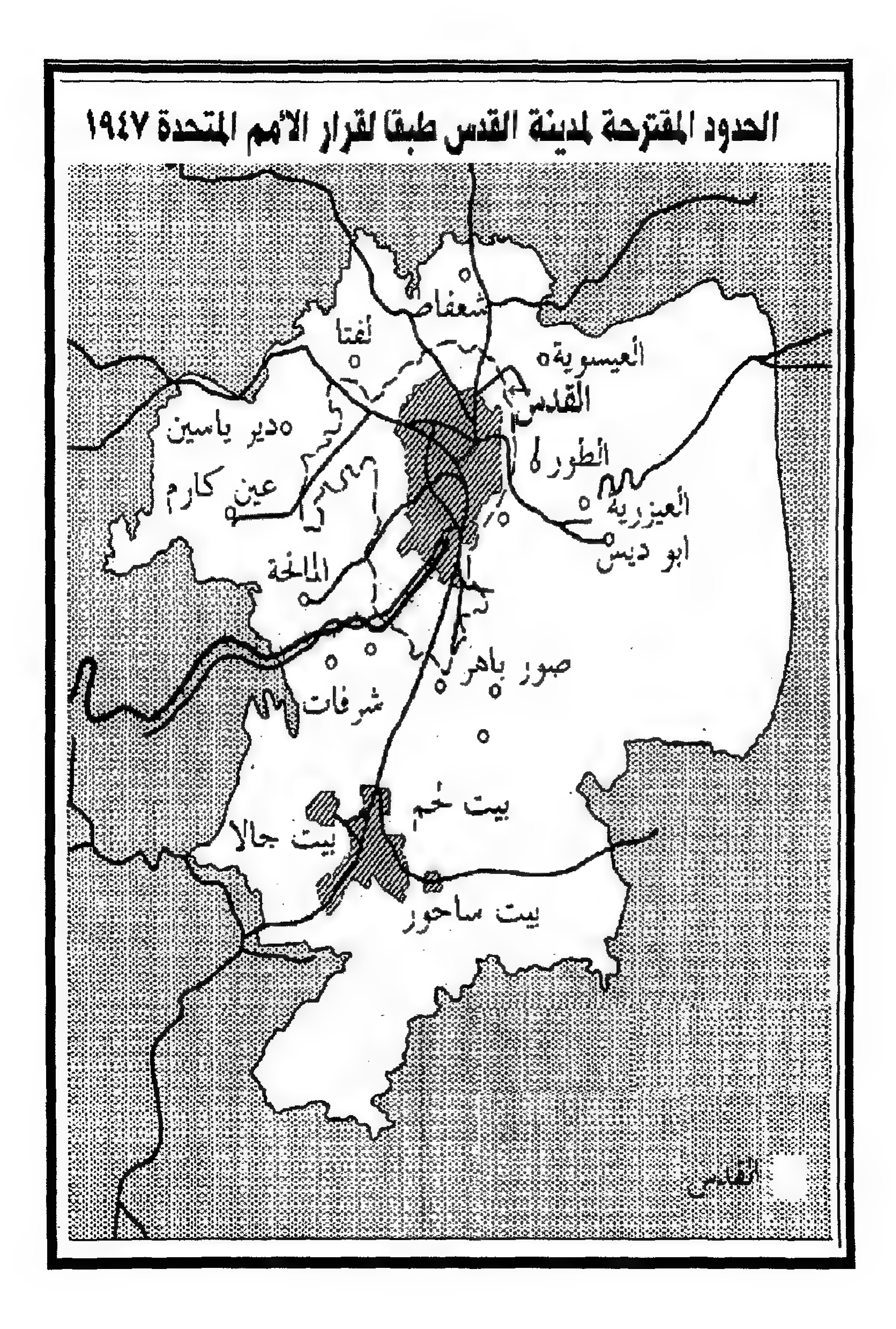
ترسيم الحدود عام ١٩٢١

حيث ضمت حدود البلدية القديمة قطاعا عرضيا بعرض ٤٠٠م على طول الجانب الشرقي لسور المدينة ، بالإضافة إلى أحياء (باب الساهرة ، ووادي الجوز والشيخ جراح) من الناحية الشمالية ، ومن الناحية الجنوبية انتهى خط الحدود إلى سور المدينة فقط ، أما الناحية الغربية والتي تعادل مساحتها أضعاف القسم الشرقي ، فقد شملتها الحدود لاحتوائها تجمعات يهودية كبيرة، بالإضافة إلى بعض التجمعات العربية (القطمون ، البقعة الفوقا والتحتا ، الطالبية ، الوعرية ، الشيخ بدر ، مأمن الله).

حدود عام ١٩٤٦-١٩٤٨

أما المخطط الثاني لحدود البلدية فقد وضع عام ١٩٤٦ ، وجرى بموجبه توسيع القسم الغربي لعام ١٩٣١، وفي الجزء الشرقي أضيفت قرية سلوان من الناحية الجنوبية ووادي الجوز ، وبلغت مساحة المخطط ١٩٩،٢٠ كم٢.


ترسيم حدود القدس عام ١٩٢١
شعفاط
لفتا
العيسوية
المدينة العتيقة
دير ياسين
الطور
العيزرية
عين كارم
سلوان
ابوديس
المالحة
بيت صفافا
شرفات
حدود المدينة


الحدود المقترحة لمدينة القدس طبقا لقرار الأمم المتحدة ١٩٤٧
شعفاط
لفتا
العيسوية
القدس
دير ياسين
الطور
عين كارم
العيزرية
ابو ديس
المالحة
صور باهر
شرفات
بيت لحم
بيت جالا
بيت ساحور
القدس

وتوسعت المساحة المبنية من ١٣٠٠٤ كم٢ عام ١٩١٨ إلى ٢٣٠،٧ كم٢ عـــام ١٩٤٨ ، وبين عامي (١٩٤٧ ، ١٩٤٩) جاءت فكرة التقسيم والتدويل ، لأن فكرة تقســـيم فلسـطين وتدويل القـــدس لم تكـن جديـدة فقـد طرحتـها اللجنـة الملكيـة بخصـوص فلسـطين (لجنة بيـــل) ، حيـث اقـترحت اللجنـة إبقـاء القـدس وبيـت لحـم إضافـة إلى اللـد والرملة ويافا خارج حـدود الدولتـين (العربيـة واليهوديـة) مـع وجـود معـابر حـرة وآمنة ، وجاء قرار التقسيم ليوصي مرة أخرى بتدويل القدس. وقد نص القرار :

(على أن تكـون القـدس منطقـة منفصلـة تقـع بـين الدولتـين العربيـة واليهوديـة وتخضع لنظام دولي خاص ، وتـدار مـن قبـل الأمـم المتحـدة بواسـطة مجلـس وصايـة يقام لهذا الخصوص ، وحـدد القـرار حـدود القـدس الخاضعـة للتدويـل بحيـث شملـت " عين كارم وموتا في الغرب وشعفاط في الشمال ،وأبو ديس في الشرق،وبيت لحم في الجنـوب")، لكن حرب عام ١٩٤٨ وتصاعد المعارك الحربية التي أعقبت التقسيم أدت إلى تقســيم المدينـة إلى قسمين.

وبتاريخ ١٩٤٨/١١/٣٠ وقعت السلطات الإسرائيلية والأردنيـة علـى اتفـاق وقـف إطلاق النار بعد أن تم تعيين خط تقسيم القدس بين القســمين الشـرقي والغـربي للمدينـة في ١٩٤٨/٧/٢٢ وهكذا ومع نهاية عام ١٩٤٨ كانت القدس قد تقسمت إلى قسـمين وتوزعـت حدودها نتيجة لخط وقف إطلاق النار إلى:

- مناطق فلسطينية تحت السيطرة الأردنية ٢٢٠،٢ كم٢ ١١,٤٨%
- مناطق فلسطينية محتلة (الغربية) ١٦,٢٦١ كم٢ ٨٤,١٣ %
- مناطق حرام ومناطق للأمم المتحدة ٨٥٠،٠ م٢ ٤,٤٠ %
- المجموع ١٩,٣٣١ كم٢ ١٠٠%

- وهكذا ، وبعـد اتفـاق الهدنـة تـأكدت حقيقـة اقتسـام القـدس بينـهما انسـجاما مع موقفها السياسي المعارض لتدويل المدينة.

وبتـاريخ ١٩٥١/٧/١٣ جـرت أول انتخابـــات لبلديـــة القـــدس العربيـــة ، وقـد أولـت البلديـة اهتمامـاً خاصــا بتعيـين وتوســيع حدودهــا البلديــة ، وذلك لاستيعاب الزيادة السكانية واستفحال الضائقة السكانية وصـــودق علـى أول مخطـط يبين حدود بلدية القدس (الشرقية) بتـاريخ ١٩٥٢/٤/١ ، وقـد ضمـت المنـاطق التاليـة

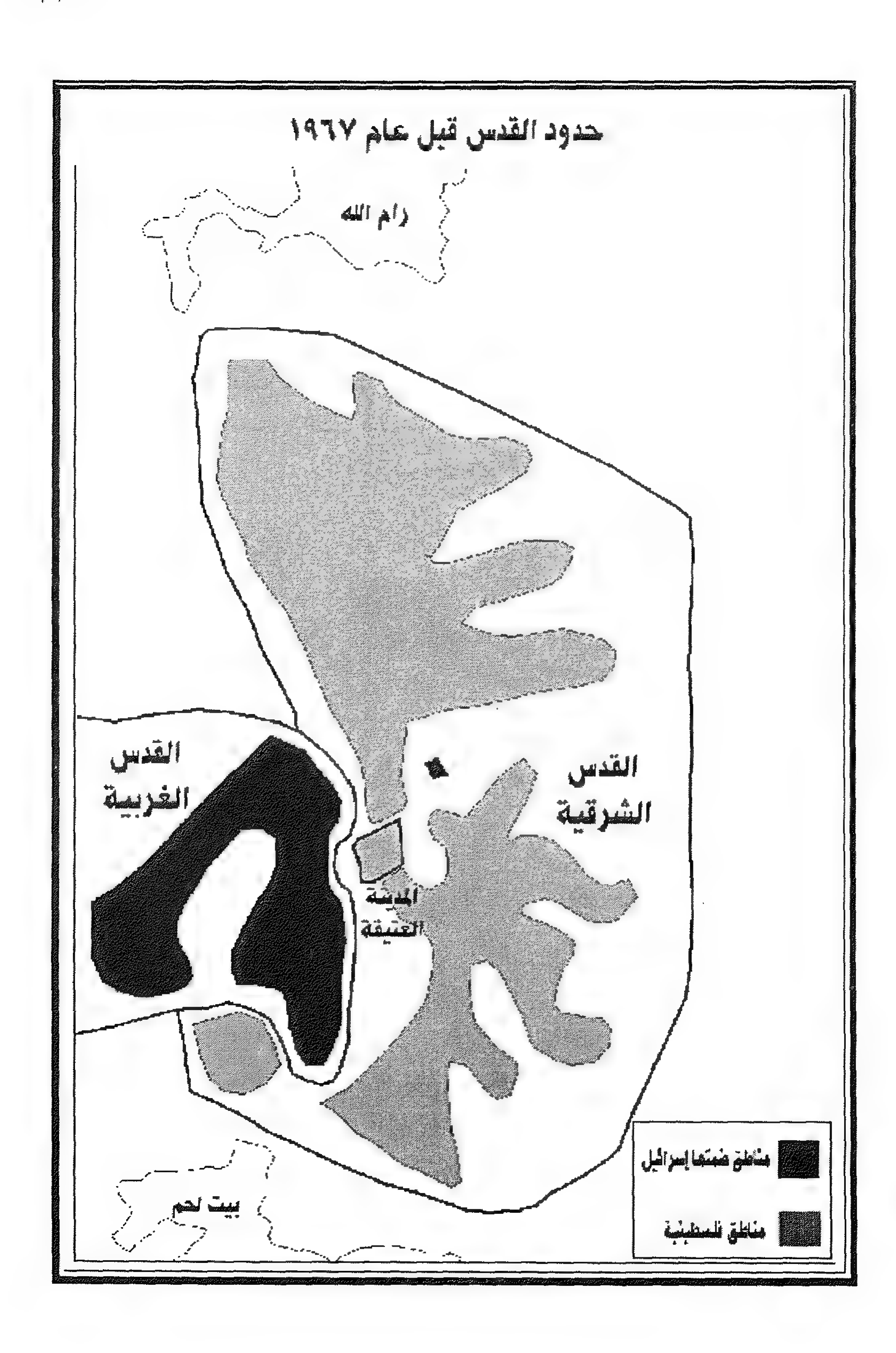
إلى مناطق نفوذ البلدية (قرية سلوان ، ورأس العامود ، والصوانة وأرض السمار والجزء الجنوبي من قرية شعفاط) وأصبحت المساحة الواقعة تحت نفوذ البلدية ٤,٥ كم٢ في حين لم تزد مساحة الجزء المبني منها عن ٣كم.

وفي ١٩٥٧/٢/١٢ قرر مجلس البلدية توسيع حدود البلدية ، نتيجة للقيود التي وضعها (كاندل) في منع البناء في سفوح جبل الزيتون ، والسفوح الغربية والجنوبية لجبل المشارف (ماونت سكوبس) بالإضافة إلى وجود مساحات كبيرة تعود للأديرة والكنائس ، ووجود مشاكل أخرى مثل كون أغلبية الأرض مشاعا ولم تجر عليها التسوية (الشيخ جراح وشعفاط)، وهكذا وفي جلسة لبلدية القدس بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٢ ناقش المجلس مشروع توسيع حدود البلدية شمالا حيث تشمل منطقة بعرض ٥٠٠ م من كلا جانبي الشارع الرئيسي المؤدي إلى رام الله ويمتد شمالا حتى مطار قلنديا.

واستمرت مناقشة موضوع توسيع حدود البلدية بما في ذلك وضع مخطط هيكل رئيسي للبلدية حتى عام ١٩٥٩ دون نتيجة .

حدود عام ١٩٦٧

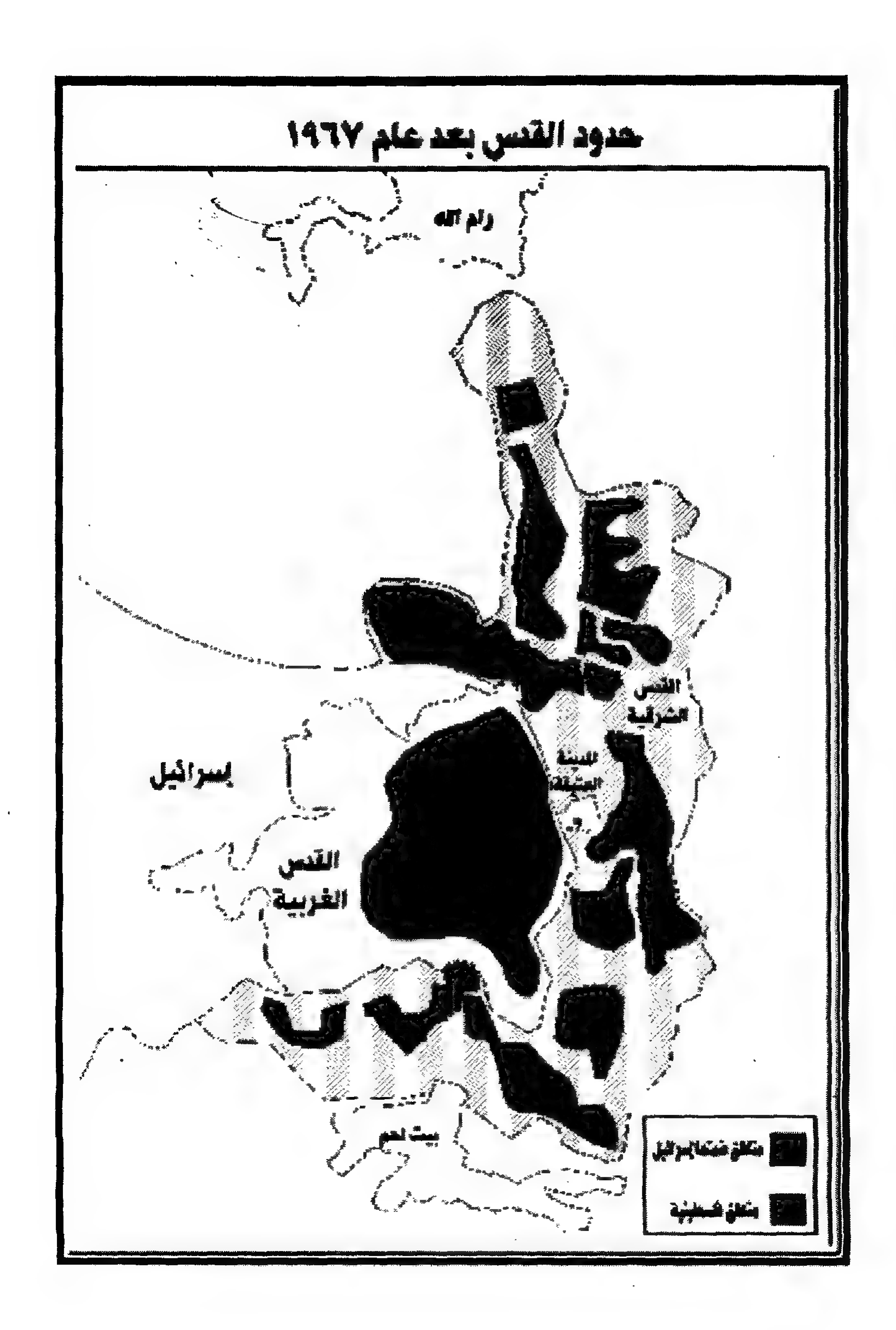
وفي عام ١٩٦٤ ، وبعد انتخابات عام ١٩٦٣ ، كانت هناك توصية بتوسيع حدود بلدية القدس لتصبح مساحتها ٧٥ كم ولكن نشوب حرب عام ١٩٦٧ أوقف المشروع ، وبقيت حدودها كما كانت عليه في الخمسينات. أما القدس الغربية فقد توسعت باتجاه الغرب والجنوب الغربي وضمت إليها أحياء جديدة منها (كريات يوفيل ، وكريات مناحيم ، وعير نحانيم ، وقرى عين كارم ، وبيت صفافا ، ودير ياسين ، ولفتا ، والمالحة) لتبلغ مساحتها ٣٨ كم٢.


حدود القدس قبل عام ١٩٦٧
رام الله
القدس الغربية
القدس الشرقية
المدينة العتيقة
بيت لحم
مناطق ضمتها إسرائيل
مناطق فلسطينية

اثر حرب يونيو ١٩٦٧ على الحدود

بعد اندلاع حرب ١٩٦٧ قامت إسرائيل باحتلال شرقي القدس ، وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨ تم الإعلان عن توسيع حدود بلدية القدس وتوحيدها، وطبقا للسياسة الإسرائيلية الهادفة إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكان العرب .

لقد تم رسم حدود البلدية لتضم أراضى ٢٨ قرية ومدينة عربية ، و إخراج جميع التجمعات السكانية العربية، لتأخذ هذه الحدود وضعا غريبا ، فمرة مع خطوط التسوية (الطبوغرافية) ومرة أخرى مع الشوارع، وهكذا بدأت حقبة أخرى من رسم حدود البلدية، لتتسع مساحة بلدية القدس من ٦,٥كم٢ إلى ٧٠,٥ كم٢ ولتصبح مساحتها مجتمعة (الشرقية والغربية ١٠٨,٥ كم٢) وفي عام ١٩٩٥ توسعت مساحة القدس مرة أخرى باتجاه الغرب لتصبح مساحتها الآن ١٢٣كم٢.


حدود القدس بعد عام ١٩٦٧
رام الله
القدس الشرقية
المدينة القديمة
إسرائيل
القدس الغربية
بيت لحم
مناطق ضمتها إسرائيل
مناطق فلسطينية

المعالم الرئيسية للقدس

١- مبنى المسجد الأقصى :

هذا البناء الحالي بني في زمن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان وتحت الرواق الأوسط يقع مبنى المسجد الأقصى القديم ، والذي قامت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية بترميمه وافتتاحه للمصلين بعد عشرات السنوات من الإغلاق.

٢- الزاوية الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى :

وهي أعلى منطقة في سور المسجد وهي تعتبر الحد الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى.

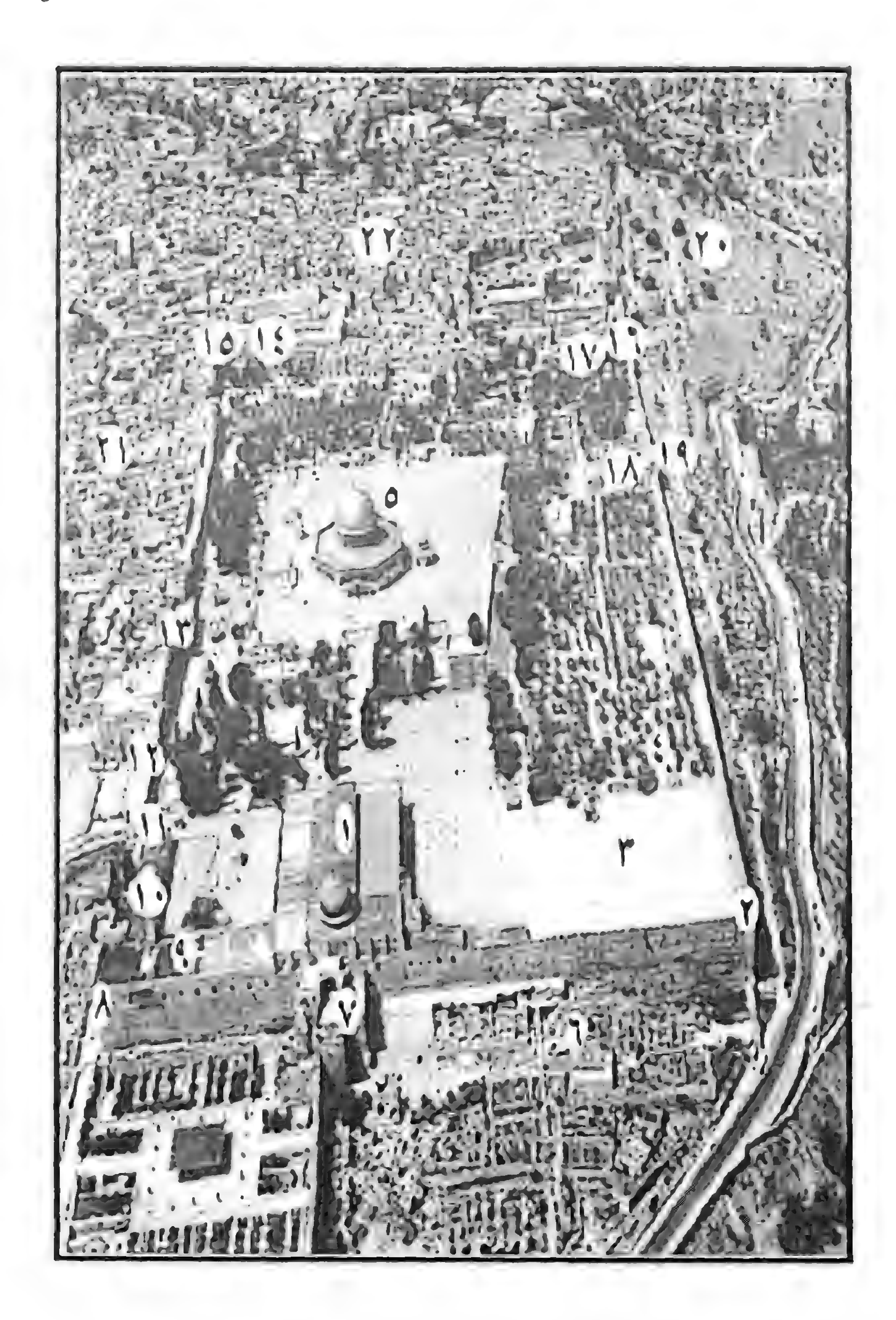
٣- المصلى المرواني :

وما يظهر في الصورة هو سطح المصلى المرواني الذي قامت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية المنبثقة عن الحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح بأعمال التجهيز، بعد أن كانت قد نظفت المصلى المرواني ورممته ، وافتتح في صيف ١٩٩٨ للصلاة، وهو أعظم مشروع عمراني في المسجد الأقصى منذ مئات السنين.

وقد حاول اليهود بمساعدة عناصر سلطوية الاستيلاء على المصلى المرواني ليشكل المدخل لهيكلهم المزعوم ، إلا أن تنظيفه وترميمه وافتتاحه للصلاة حالا دون الاستيلاء عليه ، وزيارة شارون الاستفزازية للمسجد الأقصى المبارك كانت مخصصة لزيارة المصلى المرواني والدرج العظيم الذي بني كمدخل أساسي له.

٤- درج المصلى المرواني :

في هذا المكان قامت مؤسسة الأقصى بالحفر والكشف عن سبعة أروقة للمصلى المرواني، وقد أخرجت آلاف الأطنان من التراب وبني درج عظيم عريض يليق بهذا المصلى الكبير.


٢٢
٢٠
١٥
١٤
١٧
١٦
٢١
١٨
١٩
٥
١٣
١٢
١
٣
١٠
٢
٨
٧
٦

٥- قبة الصخرة المشرفة :

والذي يظنه الكثير من المسلمين بأنه المسجد الأقصى ، وهذا خطأ، إذ أن المسجد الأقصى هو كل شيء داخل الأسوار ، ومبنى قبة الصخرة ما هو إلا مسجد من كثير من المساجد والمصليات والمعالم الكثيرة ، التي تكوّن المسجد الأقصى المبارك، وقد بني هذا البناء الذي يعتبر أجمل المساجد والعمارة قاطبة بزمن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان الذي خصص خراج مصر لسبع سنوات لهذا الغرض، وهذا البناء يحيط بالصخرة المشرفة التي عُرِج بالرسول الأعظم سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم منها إلى السماوات العلي.

٦- قصور أموية :

هذه الآثار لقصور أموية بدأت الحفريات من تحتها باتجاه المسجد الأقصى المبارك وتحت ساحاته وأبنيته، وفي سنة ١٩٩٩م قامت حكومة باراك ببناء درج حتى السور الذي هو حائط المصلى المرواني والحد الجنوبي للمسجد الأقصى ، وقد افتتحه باراك نفسه وادعى كذباً أن هذا كان مدخل الهيكل المزعوم.

٧- الزاوية الختنية :

وهي أقصى الجنوب من المسجد الأقصى المبارك كانت مدخلاً للأمراء والخلفاء من قصورهم للمسجد الأقصى.

٨- الزاوية الجنوبية الغربية :

هذه الزاوية تعتبر الحد الجنوبي الغربي للمسجد الأقصى.

٩- كلية الدعوة وأصول الدين :

مبنى من مباني المسجد الأقصى في الجهة الجنوبية وقد استخدم في السابق كمدرسة، وآخر استخدام له كان كلية الدعوة وأصول الدين ، وقد أغلق بزمن الانتفاضة على أيدي السلطات الإسرائيلية.

١٠- المتحف الإسلامي :

وهو بناء قديم جداً وبه مقر المتحف الإسلامي والذي يحتوي آثار كثيرة من العهود المختلفة للحكم الإسلامي لبيت المقدس، وبداخل المتحف ما تبقى من آثار منبر نور الدين زنكي والذي احترق في سنة ١٩٦٩م على يدي المجرم الصهيوني مايكل روهان.

١١- بوابة المغاربة :

وتقع في الجهة الغربية للمسجد الأقصى بمحاذاة حائط البراق والذي يسميه اليهود زوراً وبهتانا بحائط المبكى، وكانت هذه البوابة المدخل لحارة المغاربة والتي محيت عند احتلال القدس وطرد أهلها وقتلوا على أيدي اليهود ، والتي يقوم على آثارها الآن حارة اليهود.

وقد قام اليهود بإغلاق باب المغاربة بعد مجزرة الأقصى الأولى في ١٩٩٠/١٠/٨م بادعاء أن دخول المسلمين منه يشكل خطراً على حياة المصلين اليهود بحائط المبكى المزعوم، وجدير بالذكر أن الاقتحامات البوليسية للأقصى تأتي منه دائما.

١٢- حائط البراق :

والذي ربط به المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم دابة البراق عند دخوله المسجد الأقصى المبارك ، وهو ما يسميه اليهود بحائط المبكى بادعاء أنه آخر ما تبقى من هيكلهم المزعوم.

١٣- باب السلسة :

وهو واحد من أكبر مداخل المسجد الأقصى من جهة السوق ، وتحته يمر نفق (الحشمونائيم) والذي يبدأ من الجهة الجنوبية لحائط البراق وحتى الحد الشمالي الغربي من الأقصى.

١٤- المدرسة العمرية :

وتقع في الجهة الشمالية للمسجد الأقصى وتعتبر جزء لا يتجزأ منه، ويحاول اليهود أن يستولوا عليها ليبنوا كنيس لهم بها.

١٥- الحد الشمالي الغربي :

ويقع في حارة المسلمين.

١٦- الحد الشمالي الشرقي :

ويقع بجانب باب الأسباط.

١٧- باب الأسباط :

ويقع في الجهة الشمالية للمسجد الأقصى، ويعتبر الآن المدخل الأساسي للمصلين وخاصة من خارج القدس بعد إغلاق باب المغاربة ، حيث يعتبر المدخل الرئيسي للمركبات.

١٨- بوابة الرحمة :

وهي إحدى بوابات الأقصى والتي قام القائد صلاح الدين الأيوبي بإغلاقها لأنها كانت تشكل خطراً لاقتحام الصليبيين الأقصى منها، وخارجها تقع مقبرة الرحمة.

١٩- مقبرة الرحمة :

وبها قبري الصحابيان شداد بن أوس، وعبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنهما، وهذه المقبرة تستعمل حتى الآن، وبها قبر شهداء مجزرة الأقصى.

٢٠- مقابر إسلامية

٢١- الحي الإسلامي الغربي :

وقد استولى اليهود على بعض الأبنية فيه بالقوة وحولوها إلى كنس.

٢٢- الحي الإسلامي الشمالي :

وقد استولى اليهود على بعض الأبنية فيه بالقوة وحولوها إلى كنس.

حائط البراق



المبحث الثالث

القــدس عــبر التــاريخ

حظيــت مدينــة القــدس – ومــا تــزال – بمكانــة عظيمــة في التــاريخ الإنســاني ، لم تضاهيها في ذلك أية مدينة عبر التاريخ وعلى مر العصور، لقد تميزت هذه المدينــة بخصوصيــة اكتسبتها مـــن انفرادهـــا بـــالبعد الروحـــي المرتبـــط بالزمـــان والمكـــان فـــهي في الزمـــان ضاربة جذورها منذ الأزل بوجهها الكنعاني الحضاري ، وتمتعت بكلاً مـــن الموقـــع والموضـــع ، فكانت ملتقى الاتصال والتواصل بين قـــارات العـــالم القـــديم، تعـــاقبت عليـــها الحضـــارات و أمتـــها المجموعـــات البشـــرية المختلفـــة، مخلفـــةً وراءهـــا آثارهـــا ومخطوطاتهـــا الأثريـــة التي جسدت الملاحم والحضارة والتاريخ دلالة على عظم وقدسية المكان.

ولابد أن يكون لمثل هذه الظاهرة الحضارية الفذة أسـباب ومـبررات هـي سـر خلودهـا واستمرارها آلاف السنين ، رغم كل ما حل بها من نكبـات وحـروب أدت إلى هـدم المدينـة وإعادة بناءها ثماني عشر مرة عبر التاريخ ، وفي كـل مـرة كـانت تخـرج أعظـم وأصلـب مـن سـابقتها وأكـثر رسـوخا، دليـلا علـى إصـرار المدينـة المقدسـة علـى البقـاء ، فمنذ أن قامت (القدس الأولى) الكنعانية قبل نحو ٦٠٠٠ سنة وهـي محـط أنظـار البشـرية منـذ نشـأت الحضـارات الأولى في (فلسـطين ووادي النيـل والرافديـن)مـرورا بالحضارة العربية الإسلامية حتى يومنا هذا.

القدس ما قبل التاريخ

يقدر علمـاء الآثـار أن تـاريخ مدينـة القـدس يرجـع إلى حـوالي سـتة آلاف سـنة كما أكدت ذلك تلك الحفريـات الـتي قـامت عليـها المدرسـتين الفرنسـية والبريطانيـة برئاسة الأب (ديفو) وبانضمام (رويال انتوريـا) برئاسـة الدكتـور (توسـتينج هـام) ومشاركة جامعـة (تورنتـو) في كنـدا عـام ١٩٦٢ م ، حيـث اعتـبرت هـذه البعثـة أن ما تم التوصل إليه خلال موسـم الحفريـات مـن نتـائج عـن تـاريخ مدينـة القـدس لا تعدو كونها معلومات تعيد صياغـة تـاريخ القـدس، وزيـف بطـلان النتـائج المشـوهة التي نشرت في السابق بالاعتماد على ما ورد في التوراة والتي تنادي بقدس ثلاثة آلاف عام.

العموريون والكنعانيون

وفقا للتقديرات التاريخية فان الهجرة الامورية الكنعانية من الجزيرة العربية قد حدثت قبل سبعة آلاف سنة ،وذلك من خلال تتبع الآثار في مدنهم القديمة ، ولعل أقدمها مدينة أريحا الباقية حتى اليوم والتي تعتبر أقدم مدينة في العالم وإن تأرجحت تقديرات البداية الزمنية لوجود الكنعانيين فما من خلاف فيه الهم كانوا أول من سكن المنطقة من الشعوب المعروفة تاريخيا ، وأول من بنى على ارض فلسطين حضارة .

حيث ورد في الكتابات العبرية أن الكنعانيين هم سكان البلاد الأصليين ، كما ذكر في التوراة أنه الشعب الاموري ولعل الكنعانيون هم أنفسهم العموريون أو ينحدرون منهم ،وكذلك الفينيقيون، فقد كان الكنعانيون والفينيقيون في الأساس شعبا واحدا ، تجمعهما روابط الدين واللغة والحضارة ولكن لم تكن تجمعهما روابط سياسية إلا في حالات درء الخطر الخارجي القادم من الشمال أو الجنوب .

ووفقا للتوارة فإن كنعان تمتد من اوغاريت (رأس شمرا) حتى غزة ، وقد تم العثور على قطعة نقود أثرية كتب عليها (اللاذقية في كنعان) وفي تلك الفترة توصل الكنعانيون إلى بناء الصهاريج فوق السطوح، وحفر الإنفاق الطولية تحت الأرض لإيصال المياه داخل القلاع ، ومن أهم هذه الأنفاق نفق مدينة (جازر) التي كانت تقع على بعد ٣٥ كم من القدس.

وكذلك نفق يبوس (القدس) ، حفره اليبوسيون ، وجاءوا بالمياه إلى حصن يبوس من نبع (جيحون) .

اليبوسيون "بناة القدس الأولون"

اليبوسيون هم بطن من بطون العرب الأوائل، نشأوا في قلب الجزيرة العربية ، ثم نزحوا عنها مع من نزح من القبائل الكنعانية التي ينتمون إليها ، إنهم أول من سكن القدس وأول من بنى فيها لبنة. عندما رحل الكنعانيون عن الجزيرة العربية رحلوا جماعات منفصلة وقد حطت هذه الجماعات في أماكن مختلفة من فلسطين فراحت تدعى (أرض كنعان)، فبعضهم اعتصم بالجبال ، والبعض الأخر بالسهول والوديان ، وقد عاشوا في بداية الأمر متفرقين في أنحاء مختلفة ، حتى المدن

التي انشأوها ومنها (يبوس ، وشكيم ، وبيت شان ، ومجدو ، وبيت ايل ، وجيزر ، واشقلون ، وتعنك ، وغزة) ، وغيرها من المدن التي لا تزال حتى يومنا هذا ، بقيت كل مدينة من هذه المدن تعيش مستقلة عن الأخرى ،هكذا كان الكنعانيون في بداية الأمر، ولكن ما لبث أن اتحدوا بحكم الطبيعة وغريزة الدفاع عن النفس ، فكونوا قوة كبيرة ، واستطاعوا بعدئذ أن يغزوا البلاد المجاورة لهم ، فأسسوا كيانا عظيما بقي فترة طويلة.

كانت يبوس في ذلك العهد حصينة آهلة بالسكان، واشتهرت بزراعة العنب والزيتون كما عرفوا أنواع عديدة من المعادن منها النحاس والبرونز، كما عرفوا أنواع عديدة من الخضر والحيوانات الداجنة، كما عرفوا الخشب واستخدموه في صناعاتهم عن طريق الفينيقيين ، كما اشتهروا بصناعة الأسلحة والثياب.

لقد أسس الكنعانيون واليبوسيون حضارة كنعانية ذات طابع خاص، ورد ذكرها في ألواح (تل العمارنة) .

وقد ظهر بينهم ملوك عظماء بنوا القلاع وأنشئوا الحصون وأنشئوا حولها أسواراً من طين ، ومن ملوكهم الذين حفظ التاريخ اسماءهم ، (ملكي صادق) ويعتبر هو أول من بنى يبوس وأسسها ، وكانت له سلطة على من جاوره من الملوك ، حيث أطلق بنو قومه عليه لقب (كاهن الرب الأعظم).

كانت يبوس في ذلك العهد ذات أهمية من الناحية التجارية وكانت من أنشط المدن الكنعانية وذلك لأنها واقعة على طرق التجارة ،كما كانت ذات أهمية من الناحية الحربية لأنها مبنية على أربعة تلال وكانت محاطة بسورين وحفر اليبوسيون تحت الأرض نفقا يمكنهم من الوصول إلى (عين روجل) والتي سميت الآن (عين أم الدرج). كذلك كان فيها واد يعرف بواد السترويين يفصل بين تل أوفل وتل مدريا عندما خرج بنو إسرائيل من مصر ، ونظروا أرض كنعان ورأوا فيها ما رأوا من خيرات راحوا يغيرون عليها بقصد امتلاكها قائلين :

(أنها هي الأرض التي وعدهم الله بها).

وبذلك أيقن الكنعانيون الخطر القادم فطلبوا العون من مصر ، ذلك لأن بني إسرائيل كانوا كلما احتلوا مدينة خربوها واعملوا السيف فيها ، أما المصريون فقد كانوا يكتفون بالجزية ، فلا يتعرضون لسكان البلاد وعاداتهم ومعتقداتهم ولم يتوان المصريون في مد يد العون إلى الكنعانيين ، فراحوا يدفعوا الأذى عنهم ونجحوا في صد الغارات مع الكنعانيين ضد العبريين .

ومن الجدير ذكره أن هناك بين ألواح تل العمارنة التي وجدت في هيكل الكرنك بصعيد مصر لوح يستدل منه على أن (عبد حيبا) أحد رجال السلطة المحلية في أورسالم أرسل (١٥٥٠ ق. م) إلى فرعون مصر تحتمس الأول رسالة طلب إليه أن يحميه من شر قوم دعاهم في رسالته ب (الخبيري) أو (الحبيري).

بنو إسرائيل

في عهد الفرعون المصري (رمسيس الثاني) وولده (مرن بتاح) ، خرج بنو إسرائيل من مصر وكان ذلك عام (١٣٥٠ ق . م) ،لقد اجتازوا بقيادة نبيهم (موسى) صحراء سيناء حاولوا في بادئ الأمر دخول فلسطين من ناحيتها الجنوبية ، فوجدوا فيها قوما جبارين فرجعوا إلى موسى وقالوا له :

(اذهب أنت وربك فقاتلا ، إنا هاهنا قاعدون)

وبعدها حكم عليهم الرب بالتيه في صحراء سيناء أربعين عاما.

وبعدها توفي موسى ودفن في واد قريب من بيت فغور، ولم يعرف إنسان قبره إلى الآن لقد تولى (يوشع بن نون)قيادة بني إسرائيل بعد موسى (وهو احد الذين أرسلهم موسى لعبور فلسطين)، فعبر بهم نهر الأردن (١١٨٩ ق .م) على رأس أربعة أسباط هي : راشيل افرايم ، منسه ، بنيامين ، واحتل أريحا بعد حصار دام ستة أيام فأعملوا فيها السيف وارتكبوا أبشع المذابح . ثم احرقوا المدينة بالنار مع كل ما فيها ، بعد أن نهبوا البلاد وبعدها تمكنوا من احتلال بعض المدن الكنعانية الأخرى حيث لقيت هذه المدن أيضا ما لقيته سابقتها.

و بعد أن سمع الكنعانيون نبأ خروج بني إسرائيل من مصر هبوا لاعداد العدة ، حيث عقد ملك اورسالم (أضوني صادق) حلفاً مع الملوك المجاورين له وكان عددهم واحدا وثلاثين مكونين جيشا مجهزا قويا ، ولذلك لم يتمكن يشوع من إخضاع الكنعانيين

ومات دون ان يتمكن من احتلال (أوروسالم) لأنها كانت محصنة تحصينا تاما وكانت تحيط بها أسوار منيعة .

ولقد مات يشوع بعد أن حكم سبعا وعشرين سنة بعد موت موسى، وبعده تولى قيادة بني إسرائيل (يهودا) و أخوه (شمعون) .حيث غزا بنو إسرائيل في عهدهما الكنعانيين مرة أخرى وحاولوا إخضاعهم ورغم أن الكنعانيين خسروا ما يقارب عشرة آلاف رجل في هذه المعركة إلا أن بني إسرائيل أرغموا على مغادرة المدينة.

عهد القضاة

عاش بنو إسرائيل على الفوضى والضلال طيلة حكم القضاة وعددهم أربعة عشر، وكان تاريخهم عبارة عن مشاغبات وانقسامات ، حيث ارتد الكثير من الإسرائيليين إلى ديانات الكنعانيين وعبادة أوثانهم (كبعل) و(عشتروت) ،هذا بالإضافة إلى الانقسامات والانقلابات الداخلية التي دبت في صفوفهم فكانوا يلتفون حول القائد الذي يتولى قيادة أمورهم سنة ، ثم ينقلبون عليه ويعصون أوامره سنين ، وخلال هذه الفوضى لم يذوقوا طعم الحرية والاستقلال أبدا ، إذ حاربهم الكنعانيون وقضوا مضاجعهم أجيالا طويلة ،ومن ثم حاربهم المؤابيون ،والحقوا بهم الذل والهوان ، ثم حاربهم المديانيون والعمونيون والفلسطينيون حيث كانت حروبهم مع الفلسطينيين أشد ضراوة و أبعدها أثرا ،الأمر الذي أدى إلى انتحار (شاؤول) ملك العبرانيين سنة (١٠٩٥ ق. م).

ويذكر لنا التاريخ أن المدن (الكنعانية – الفلسطينية) التي عجز العبرانيون عن فتحها كانت ذات حضارة قديمة، حيث كانت المنازل مشيدة بإتقان، فيها الكثير من أسباب الراحة والرفاهية وكانت مدنهم تشتهر بحركة تجارية وصناعية نشطة وكانت هذه المدن على علم ومعرفة بالكتابة، ولها ديانة كما لها حكومة سياسية أيضا ، لقد اقتبس أولئك العبرانيون السذج من مواطني المدن الكنعانية حضارة لأنهم لم يستطيعوا أن يعيشوا بمعزل عن أهل هذه المدن التي عجزوا عن فتحها وقد أحدث هذا الامتزاج تغيرات جوهرية في حياة العبرانيين ،فترك بعضهم سكنى الخيام وشرعوا يبنون بيوتا كبيوت الكنعانيين، وخلعوا عنهم الجلود التي كانوا يلبسونها وهم في البادية ، ولبسوا عوضا عنها الثياب الكنعانية . هذا حال العبرانيين الذين أقاموا في الشمال الخصيب ،

أما أولئك الذين أقاموا في الجنوب من فلسطين فقد حافظوا على أسلوب معيشتهم البدوية القديمة .

ومن الجدير ذكره في تاريخ بني إسرائيل في تلك الحقبة أن منازعات داخلية كبيرة نشبت بين شاؤول وداود وبين أسرتيهما ، أما داود فقد حالف الفلسطينيين وعقد معهم حلفا والآخر أراد أن يحصل على استقلاله بالقوة ، الأمر الذي عصى عليه ومات مقهورا .

ويدعي بعض اليهود :

(أن المسجد الأقصى قد أقيم على أنقاض الهيكل الذي بناه سليمان بعدما أصبح ملكا علي بني إسرائيل بعد موت أبيه داوود)

غير أن هذا ليس صحيحا ، فحتى هذه اللحظة لم يكتشف أي اثر يدل على بناء الهيكل في هذا المكان أو في منطقة القدس ، وحتى هذه اللحظة لم يستطع أحد أن يحدد مكان مدينة داود فكيف لليهود أن يتحدثوا عن الهيكل .

ونذكر هنا ان مدينة القدس تعرضت لغزوات عديدة كان أولها من قبل الكلدانيين ، حيث قام (نبوخذ نصر) بسبي بعض اليهود المقيمين في أطراف المدن الكنعانية لرفضهم دفع الجزية فيما عرف بالسبي البابلي الأول وتلاه غزو اخر عرف بالسبي البابلي الثاني بسبب انضمام بعض اليهود الرعاع الي جملة المدن الثائرة علي بابل عام ٥٨٦ قبل الميلاد، واقتاد عددا منهم أسرى إلى بابل. حيث تلا ذلك الغزو الفارسي للمدينة سنة (٥٣٩-٥٣٨ق.م).

ومن ثم تعرضت المدينة للغزو اليوناني عندما دخل الاسكندر المقدوني الكبير فلسطين سنة ٣٣٢ ق.م. وبعد ذلك دخلت الجيوش الرومانية القدس سنة ٦٣ ق.م على يد (بوبي بومبيوس) الذي عمل على تدميرها بعد أن تم دمج الأطراف الشرقية للبحر المتوسط في الإمبراطورية الرومانية وفي هذه الأثناء عهد (بومبي) سورية إلى أحد الموظفين الرومان البارزين وهو (غابينيوس) (٥٧-٥٥ ق.م) والذي عمل على فرض ضرائب باهظة على السكان وتقسيم الدولة إلى خمسة أقاليم يحكم كل منهما مجلس ، و أعاد (غا بينيوس) بناء عدد من المدن اليونانية السورية التي كان المكابيون قد هدموها مثل السامرة وبيسان وغزة .

في تلك الفترة شهدت روما حروبا أهلية ،ودب الاضطراب في الدولـــة الرومانيــة كلــها ، ممــا أدى إلى انتقــال هــذه الاضطرابــات إلى ســورية ،و أثنــاء تقسـيم العــالم الرومــاني من قبل الحكومة الثلاثية ،اصبحت ســـورية ومصــر والشــرق تحــت ســلطة (انطونيــو) المعروف بعلاقاته مع (كليوباترا) ملكة مصر .

وفي هذه الأثناء اهمل (انطونيو)الأسرة الكابيـــة ، ووضــع مكانهــا الأســرة الهيروديــة، وقد برز من هذه الأسرة (هــيرودوس الكبــير) عــام ٣٧ق.م الــذي أخــذ (أورشــليم) ووطد سلطته عليها وبقى على الحكم ما يقارب الثلاثــة وثلاثــين عامــا بدعــم مــن رومــا . وكان (لهيرودس الكبير) الفضل إعادة تعمير مدينة القـــدس وبنــاء بعــض المرافــق العامــة . وتوفي هيرودس في عام ٤ ق.م ، بعد نحو سنتين من ميلاد المسيح .

ظهور المسيحية

لقد أدى اعتناق (الإمبراطور قسطنطين) المسيحية في القرن الرابع الميلادي إلى تغيير جذري في تاريخ المدينة حيث أصدر قسطنطين سنة ٣١٣ م مرسوما يقضي بمنح المسيحيين حرية العبادة في جميع أنحاء الإمبراطورية الرومانية ، وأصبحت أورشليم مقدسة عند المسيحيين إذ حج إليها السيد المسيح منذ صباه.

لقد اهتم قسطنطين بالمسيحيين والديانة الجديدة وكذلك استطاعت أمه الإمبراطورة (هيلانة) هي والمطران (مكاريوس) أن تقيم من الأمكنة التي إرتأها المسيح ، وان تقيم كنيسة القيامة وأصبح لأورشليم أهمية منذ ذلك التاريخ فسعى إليها الحجيج من كل مكان وانتشرت الكنائس ولا سيما في عهد الإمبراطورة (ايودكيا) ٤٤١-٤٦٠ م وأصبحت الإمبراطورية الرومانية تدين بالمسيحية ، إلا أن تغيرا حدث بعد مرور حوالي ربع قرن من الزمن على وفاة قسطنطين وهو تولي الإمبراطور (جوليان) العرش الروماني سنة ٣٦١ م ، وقد سمي بالمرتد لانحرافه عن المسيحية ورجوعه إلى الوثنية ولكنه قتل في حملته على بلاد الفرس في حزيران ٣٦٣ م .

وبموت جوليان تم تقسيم الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين غربي وشرقي وكانت فلسطين من القسم الشرقي البيزنطي لقد شهدت فلسطين هذا التقسيم فترة استقرار دامت أكثر من مائتي عام، الأمر الذي ساعد على نمو وازدهار البلاد اقتصادياً وتجاريا وكذلك عمرانيا ، كما ساعد في ذلك مواسم الحج إلى الأماكن المقدسة، ولم تستمر هذه الفترة من الاستقرار ففي سنة ٦١١ م دخل ملك الفرس (كسري الثاني) (ابرويز) في الفترة (٥٩٠-٦٣٨ م) على سوريا، وامتدت الفتوحات حتى تم احتلال القدس في ٦١٤ م ، فدمر الكنائس والأماكن المقدسة ولا سيما كنيسة (القبر المقدس) ويذكر أن من تبقى من اليهود انضموا إلى الفرس في حملتهم هذه رغبة منهم في الانتقام من المسيحيين، وهكذا فقد البيزنطيون سيطرتهم على البلاد .

ولم يدم ذلك طويلا، فقد أعاد الإمبراطور (هرقل) فتح فلسطين سنة ٦٢٨ م ولحق بالفرس إلى بلادهم حيث استرجع الصليب المقدس ثم جاء الفتح العربي الإسلامي ليفتح المدينة، وكان ذلك في معركة اليرموك سنة ٦٣٦ م ، وتبعتها الفتوحات العربية.

الفتح الإسلامي

لقد شكلت فلسطين والقدس خط الدفاع الأول عن الإسلام وبلاد المسلمين لقد استمدت المدينة أهميتها الدينية عند المسلمين، ليس لأنها ذات أصول عربية كنعانية فحسب بل لأنها مهد الأنبياء أيضا فمنها عرج رسول الله (محمد)صلى الله عليه وسلم إلى السماوات السبع و تكلم إلى ربه، وتم فرض الصلوات على المسلمين ثم العودة من السماوات العلى إلى بيت المقدس ومنها إلى مكة المكرمة .

فلم يختر الله سبحانه وتعالى بيت المقدس مكانا لاسراء نبيه عبثا ولكنها مشيئة إلهية سماوية رسمت منذ ذلك التاريخ وإلى الأبد علاقة ملايين المسلمين بهذه البقعة المقدسة من الأرض وهي بالنسبة لهم من اقدس المقدسات، وهي المكان الذي يحجون إليه ، فهو قبلتهم الأولى وثالث الحرمين الشريفين بعد الكعبة المشرفة ومسجد النبي في المدينة المنورة .

لقد بدأ رسول الله (محمد) صلى الله عليه وسلم بعد الجهر بالدعوة الإسلامية وانتشارها بتوجيه أنظار المسلمين وقلوبهم إلى مدينة القدس، مدركا أهميتها الدينية والروحانية لدى المسلمين ، فبعث في جمادى الأول سنة ثمان للهجرة أول قوة إسلامية إلى بلاد الشام، وجعل على راس هذه القوة التي لا تزيد على ثلاثة آلاف مقاتل (زيد بن حارثة) سارت القوة إلى بلاد الشام للاشتباك بجيوش الروم ، حيث علم المسلمون أن (هرقل) قد حشد في مؤاب بأرض كنعان مائة ألف من الروم وانضم إليهم مثل هذا العدد من القبائل العربية المجاورة فدب التوتر في نفوس قوة المسلمين وفكروا في أن يطلبوا النجدة من (محمد) إلا أنهم آثروا على الاشتباك بجيوش الروم إما النصر أو الشهادة في سبيل الله والجنة .

فزحف المسلمون إلى الشمال حتى قابلتهم جموع الروم في مؤتة بالقرب من مدينة الكرك في الأردن ودارت رحى المعركة غير المتكافئة وما لبث أن انسحبَ جيش المسلمين لإنقاذ القوة من فناء أكيد، لقد كانت هذه الحادثة بمثابة الاختبار الأول للمسلمين وأرادتهم الشجاعة في تحرير بيت المقدس ومدى استعدادهم للتضحية والفداء من أجل القدس.

لقد أمر الرسول الكريم بتجهيز جيشا يقوده (أسامة بن زيد) للانتقام لشهداء مؤتة، وانتقل الرسول إلى الرفيق الأعلى وجيش اسامة يتأهب للسير شمالا، فأمر الخليفة أبو بكر الصديق أن يواصل جيش أسامه سيره ويحقق المهمة التي كلفه بها

رسول الله ، واشتبك جيش أسامه مع القبائل العربية التي ساندت جيش الروم ضد قوة المسلمين و لقنوها درسا وعادوا إلى المدينة المنورة .

فبعد أن انتهى الخليفة (أبو بكر الصديق) من حروب الردة وتدعيم أركان المسلمين بعد وفاة الرسول، أعد جيشا لغزو بلاد الشام وتحرير بيت المقدس ، وقدر عدد الجيش بأربعة وعشرين ألفا من جنود المسلمين الأشداء، وزحف جيش المسلمين شمالا وحارب الروم في معارك جانبية إلى أن وصل مشارف دمشق في (حوران) .

أما الروم فقد تجمعوا استعداداً للمعركة الحاسمة في وادي اليرموك الفاصل بين سورية والأردن بعدد يقدر عشرة أضعاف جيش المسلمين ، ومن ناحية أخرى قدم خالد بن الوليد على رأس جيشا مجهزا مددا لجيش المسلمين وتوحد الجيش بقيادة (خالد بن الوليد) ودارت المعركة الفاصلة وكان النصر حليف المسلمين في اليرموك ، وبعد ذلك اتجه جيش المسلمين إلى دمشق حيث حاصرها وتم لهم فتحها وقد هزم الروم شر هزيمة في بلاد الشام.

الفتح العمري

وبعد أن فرغوا من بلاد الشام وجهوا جزءاً من قواتهم إلى فلسطين وفتحوا مناطق عديدة منها وحاصروا إيلياء زمن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، واستماتت الروم في الدفاع عن بيت المقدس ، بيد أن الدين الجديد وما يزرعه في نفوس قواته قد انتصر على عناد الروم ودب الضعف في نفوسهم، ولما اشتد الحصار لبيت المقدس ٦٣٦ م ظهر البطريرك (صفر ونيوس) من فوق أسوار المدينة وقال لهم :

(إنا نريد أن نسلم لكن بشرط أن يكون ذلك لأميركم فقدموا له أمير الجيش فقال: لا ، إنما نريد الأمير الأكبر أمير المؤمنين، فكتب أمير الجيش إلى عمر بن الخطاب) .

فخرج عمر بن الخطاب إلى مدينة القدس ولما أطل على مشارفها وجد المسلمين في استقباله خارج بابها المسمى بباب دمشق وعلى رأسهم البطريرك (صفر ونيوس) وقد كان عمر على راحلة واحدة ومعه غلامه ، فظهر لهم وهو آخذاً بمقود الراحلة وغلامه فوقها الذي اشترط على غلامه أن يسير كل منهما نفس المسافة واحدا راكب والآخر يسير على الأقدام بالتساوي ، فعندما وصلا كان دور الغلام وعمر بن الخطاب يأخذ بمقود الراحلة .فبينما رأوه كذلك خروا له ساجدين فأشاح الغلام عليهم

بعصاه من فوق ويحكم ارفعوا رؤوسكم لا ينبغي السجود إلا لله، فلما رفعوا رؤوسهم انتحى البطريرك (صفر ونيوس) ناحية وبكى ، فتأثر عمر واقبل عليه يواسيه قائلا :

(لا تحزن هون عليك ، فالدنيا دواليك يوم لك ويوم عليك ، فقال صفر ونيوس اظننتني لضياع الملك بكيت ؟ والله ما لهذا بكيت ، انما بكيت لما أيقنت ان دولتكم على الدهر باقية ترق ولا تنقطع ....فدولة الظلم ساعة ودولة العدل إلى قيام الساعة ، وكنت حسبتها دولة فاتحين ثم تنقرض مع السنين).

وتسلم ابن الخطاب مفاتيح القدس من البطريرك (صفر ونيوس) وخطب في تلك الجموع قائلا :

(يا أهل ايلياء لكم مالنا وعليكم ما علينا ، ثم دعا البطريرك لتفقد كنيسة القيامة ، فلبى دعوته ، و أدركته الصلاة وهو فيها فتلفت إلى البطريرك وقال له : أين أصلي ؟ ، فقال : مكانك صل ، فقال : ما كان لعمر أن يصلي في كنيسة القيامة فيأتي المسلمون من بعدي ويقولون هنا صلى عمر ويبنون عليه مسجدا. وابتعد عنها رمية حجر وفرش عباءته وصلى ، وجاء المسلمون من بعده وبنوا على ذلك المكان مسجدا وهو قائما إلى يومنا هذا).

الحروب الصليبية

استطاع الصليبيون في نهاية القرن الحادي عشر ، الإفادة من الانقسامات التي تعرض لها العالم الإسلامي في تلك الفترة التي دبت بين الشيعة والسنة ، والعرب والترك ، حتى أن الوزير الفاطمي الأفضل أرسل إلى الصليبيين سفارة عام ١٠٩٨ م يعرض فيها محالفتهم ضد الأتراك السلاجقة.

عقد الصليبيين العزم على أن يسيروا إلى بيت المقدس وذلك بعد الاستيلاء على انطاكية وتقدمت القوات الصليبية في ٧ يونيه ١٠٩٩ م ، وحوصرت المدينة المقدسة من جميع الاتجاهات .وقد كانت المدينة مزودة بكميات كبيرة من المؤن والماء والأسلحة التي فاقت أسلحة الصليبيين ، كما دعمت الأبراج بالقطن والدريس لتصمد أمام قذائف منجنيقات العدو ، وصمدت القوات الإسلامية في المدينة وتعرض الصليبيين إلى هجمات المسلمين ونفذ مؤنهم وعانوا كثيراً من حرارة الشمس، وفشل الصليبيون في هجومهم الأول على المدينة. وحينما وصلت إليهم إمدادات جديدة وعتاد وعدة ، عاودوا الهجوم .لقد بلغ عدد قوات الصليبيين المحاصرة للمدينة ١٢ألفا من الرجال ، و ١٣٠٠ من الفرسان بالإضافة إلى معاونة حجاج مسيحيين لهم، وفي ليلة ١٤ يوليو ١٠٩٩ م استطاع الصليبيون دخول المدينة خلال الأسوار عبر أبراج صنعت خصيصا لذلك .

ودمر الصليبيون ما شاء لهم أن يدمروا ،ونهبوا الكثير، كما نهبوا بعض المعادن النفيسة التي كانت على المقدسات ولا سيما قبة الصخرة، وانطلق الصليبيون في شوارع المدينة والى المنازل والمساجد يذبحون كل من صادفهم من الرجال والنساء والأطفال ، وهكذا استطاع المسيحيون الاستيلاء على بيت المقدس.

منذ ذلك التاريخ أصبحت قضية تحرير القدس التي ترمز إلى تحرير فلسطين هي القضية الأولى الأساسية على المستويين السياسي والديني لدى العرب والمسلمين ، في غضون ذلك وصلت سفارة مصرية إلى بيت المقدس وطلبت من الصليبيين الرحيل من البلاد ، وتقدم (الوزير الأفضل) وزير مصر نحو فلسطين فوصل عسقلان في ٤ أغسطس ، وخرج (جودفري) بجيشه من بيت المقدس لمواجهة جيوش المصريين في ٩ أغسطس ١٠٩٩ واحتشد الجيش الصليبي في سهل المجدل (شمالي عسقلان) حيث يعسكر الوزير الأفضل وفوجئ الأفضل بتلك الجموع وولى الأدبار إلى مصر بحرا ،

وبذلك اصبح نصر الصليبين لبيت المقدس مؤكدا ، ولم يلبث أن استولى الصليبيون على الجليل وطبريا وحيفا وقيسارية وغيرها .

وعلى أثر ذلك أصبح (جودفري دي بويون) هو الحاكم الذي منح لقب المدافع عن كنيسة القيامة .وفي ١١ نوفمبر عام ١١٠٠ م اصبح (بلدوين الأول) على رأس مملكة الصليبين في بيت المقدس ، وقد استمرت هذه المملكة ٨٧ سنة ولم يسمح للمسلمين ولا غيرهم بالإقامة داخل المدينة.

لقد شعر الصليبيون في تلك الفترة بأنه يتوجب عليهم التخلص من الثقافة العربية في المنطقة وجعل تلك البقعة من الوطن العربي لاتينية، وكذلك القضاء على الأرثوذكسية التي كانت منتشرة فيها وقيل أيضا بأن الهدف الرئيسي لغزو الصليبيين كان تجاري ، حيث ساد نظام الإقطاع في الإدارة فكانت الأرض كلها ملكا للفرسان.

صلاح الدين الأيوبي

وفي وسط الغمام الذي مر بالأمة الإسلامية ، ظهر (عماد الدين زنكي) فوحد قوى المسلمين في العراق والشام ، ولكن لم يعمر طويلا إذ قتله أحد صبيانه عام ١١٤٦ . وظهر بعد ذلك ولده البكر (نور الدين محمود) الذي حمل رسالة أبيه في حرصه على مصالح المسلمين حيث عمل على تنظيم صفوف المسلمين ، كما استولى على دمشق ، الأمر الذي ساعد على توحيد البلاد ، ثم امتد نفوذ نور الدين إلى مصر ، وولى صلاح الدين الوزارة الفاطمية في الحادية والثلاثين من عمره .

كان لنجاح (نور الدين) في ضم مصر حاضرة الدولة الإسلامية أثره في قلق الصليبيين ، فقد أصبحت قوائمهم في بيت المقدس محاطة من الشمال الشرقي والجنوب الغربي. حتى أن (عموري الأول) ملك بيت المقدس أرسل سفارة إلى أوروبا يطلب النجدة وكذلك إلى الدولة البيزنطية.

وعندما قامت الدولة الأيوبية في مصر على أنقاض الضعف والتحلل الذي أصاب الخلافة الفاطمية ، دبت الحياة والقوة كذلك في الجهة الغربية من جبهات المعركة ، وكان لالتحام الجبهات وتوحيدها شرطا ضروريا ، حتى يتم محاصرة الكيان الصليبي الغريب الذي زرع في الجسد العربي الواحد ،وكانت هذه هي المهمة التي قام بها وقاد معاركها البطل العربي صلاح الدين الأيوبي .

وفي العام التالي لقيام الدولة الأيوبية ،بدأ صلاح الدين الزحف على جنوب فلسطين وكان حصن (الكرك) الصليبي بجنوب فلسطين، يحكمه (ريجنالد) وهو من أقوى وأشرس أمراء الصليبيين وقد تعرض هذا الحصن المنيع لأربع غزوات من قبل صلاح الدين ، و أثناء الاستيلاء على القلعة في المعركة كان الأسطول المصري قد حقق انتصارا بحريا ضد الأسطول الصليبي في البحر الأحمر سنة ١١٨٢م الذي أجهض محاولة الصليبيين لتدمير الأماكن الإسلامية المقدسة في أرض الحجاز.

وعندما غدر الصليبيون المسيطرون على حصن الكرك بالهدنة المعقودة بينهم وبين صلاح الدين أغاروا على القوافل العربية ، وجاهروا بالاستعداد للزحف على مقدسات المسلمين في الحجاز، و كانت تلك اللحظات بمثابة الفرصة السانحة والمنظورة لاجتثاث الصليبيين من القدس، حيث شرع في السير نحو المعركة الفاصلة

والهامة عبر التاريخ وهي معركة (حطين) معركة تحرير القدس. كانت القوة الصليبية قد لبثت حينا من الزمن وهي تحجم عن لقاء صلاح الدين في معركة فاصلة ، ولما أيقنوا بأن صلاح الدين لن يترك القدس في أيديهم بدأوا في توحيد صفوفهم وتجميع فرقتهم .

فدعوا لاجتماع يتم التشاور فيه، حضروه و تناقشوا على ظهور الخيل حيث قال (ريموند) أمير طرابلس ، أن الخروج خارج القدس للقاء صلاح الدين خطأ كبير بل يجب التمركز داخل الأسوار للدفاع عن المدينة ، ولكن رأى الأغلبية منهم أنه خير وسيلة للدفاع الهجوم وخرجوا إلى طبريا من أجل لقاء (صلاح الدين) هناك وعندما وصل جيش الصليبيين طبريا وعددهم ٦٣ ألفاً من الفرسان وقفوا أمام جيش صلاح الدين ، رتب الصليبيون جيشهم في ثلاثة خطوط متراصة خلف بعضها وفي مقدمتها أمير طرابلس ومن خلفه جمهور عظيم يحيط بالصليب الخشبي الذي صلب عليه جسد المسيح ، يثير حماسهم ، ومن خلف هذا الصف يقف ملك أورشليم ومعه فرسان المعبد وجمهور من المتطوعين الذين جاءوا من أوروبا .

وبالمقابل كان معسكر (صلاح الدين) الذي شهد تنقلات القائد حيث لم يغف له جفن ، يطمئن على المؤن والتسليح وكذلك على جدول الماء الذي أصبح في حوزة العرب والذي حرم الصليبيون من الاستفادة منه كما بات يذكر الجنود بالمدينة الأسيرة ويثير فيهم الحماس .

وفي يوم ١ يوليو سنة ١١٨٧ م في ليلة الجمعة ، التحم الجيشان ودارت رحى المعركة حيث كان لجيش صلاح الدين قوة و إرادة وعناد واستبسال في القتال لم يعهد من قبل وبالمقابل أصاب العطش جيوش الصليبيين ، كما أصابتهم حرارة الشمس ، وحرارة النيران التي أشعلها العرب في الغابات .

وفي يوم السبت ٣ يوليو ، ثالث أيام المعركة، بدا جلياً أن الحرب تحسم لصالح جيش المسلمين حيث انسحبت جموع الصليبيين إلى جبل (حطين) لتتخذ منه ظهرا في الدفاع والهجوم ، ولكن جيش المسلمين كان في اثرهم ،حتى نزل (صلاح الدين) من فوق حصانه ساجدا لله مقبلا للأرض (شكرا لله على هذا النصر) حيث كان ذلك إيذانا بحسم المعركة لصالح المسلمين حيث تم قتل ٣٠ ألفا وآسر ما يقارب الثلاثين ألفا أيضا من أصل ٦٣ ألفا .

وفي اليوم التالي: الأحد ٤ يوليو استولى العرب على طبريا ومن ثم فتحوا عكا حيث جابوا كافة المدن والقرى الفلسطينية وصولا لاسوار المدينة المقدسة يوم الأحد ٢٠ سبتمبر ١١٨٧ م ، وأحاط بالجانب الغربي من أسوارها، وعسكر في نفس المكان الذي فتحها منه الصليبيون عام ١٠٩٩ م ومكث عدة أيام في دراسة أحوال المدينة من النواحي العسكرية تخللتها بعض المناوشات المتبادلة بين الطرفين حيث قرر الانتقال إلى جانب المدينة الشمالي .

في يوم الجمعة ٢٥ سبتمبر بعد خمسة أيام من بدء الحصار بعث (صلاح الدين) إلى الصليبين رسولا يقول لهم على لسانه:

(إنني مثلكم اقدس هذه المدينة واعرف إنها بيت الله وأنا لم آت إلى هنا كي أدنس قداستها بسفك الدماء فإذا سلمتموها لي فإنني اخصص لكم قسما من خزائني أمنحكم من الأرض بمقدار ما أنتم تستطيعون أن تقوموا باعمال).

وانتظر الرد ولكن الصليبين كانوا قد جمعوا ستين ألفا من الفرسان وعقدوا اجتماع مشورتهم وجاء ردهم إلى (صلاح الدين) بالتالي :

(إننا لا نقدر أن نسلمك مدينة قد مات فيها إلهنا بالجسد وباكثر من ذلك نحن لا نقدر أن نبيعها).

بعد هذا الرد لم يكن أمام صلاح الدين سوى القتال حيث أمر بنصب المنجنيقات على المرتفعات وأعد العدة للحرب . واختار الصليبيون لقيادتهم في هذه المعركة الفاصلة القائد (باليان ده ايبالين) أحد القلائل الذين تمكنوا من الحرب في معركة حطين وأخذوا بجمع سبائك الذهب والفضة ، ونزع زينة الكنائس وضربت عملة لتعينهم على أمور القتال .

وبدأت المناوشات بين الجانبين ، حيث أوشك المسلمون على اقتحام أسوار المدينة واكتسحوا الخنادق والتحصينات وعم الفزع السكان اللاتين ، حيث ألقيت الأسلحة، وتم التضرع والبكاء ، حيث عقد الصليبيون مجلس شورى وقرروا طلب الأمان من صلاح الدين نظير التسليم ، فرد صلاح الدين ذلك العرض ، وقال لهم كما أخذتم هذه المدينة بالسيف فلابد أن استردها بالسيف وسوف أبيد الرجال واستولى على الأموال. ولكنهم ألحوا ثانية في طلب الأمان وإزاء رفض (صلاح الدين) لذلك كشفوا عن مخطط كانوا قد اتفقوا عليه ، حيث قال (باليان) المبعوث الصليبي للسلطان

صلاح الدين ، إننا إذ يئسنا من النجاة من سيوف جندك فإننا سنهدم المعبد والقصر المملوكي ، ولنفض حجارتها حتى الأساسيات وسنحرق الأمتعة والكنوز والأموال في خزائن المدينة، كما سنهدم جامع عمر وقبة الصخرة ، اللذين موضوع ديانتك ، وسنقتل ما لدينا من أسرى في سجون المدينة، منذ سنوات وعددهم خمسة آلاف رجل وسنذبح نسائنا وأولادنا بأيدينا حتى لا يقعوا في أسركم.

وبعد أن تصبح المدينة رديما ومدفنا واسعا سنخرج للقتال قتال اليأس من الحياة ونحن ستون ألف مقاتل لن يفنى أحدا منا حتى يقتل واحدا من جنودك ... فامنحنا الأمان نسلمك المدينة دون أن يمسها أحد من الطرفين بسوء ؟!

شهدت خيمة (صلاح الدين) مجالسا للمشورة ضمت الأمراء والقادة ، ومنعا لسفك الدماء التي تحرك المزيد من الأحقاد ،تم الاتفاق على أن تسلم المدينة مقابل أن يرحل منه كل اللاتين غير العرب الذين استوطنوها بعد الغزو الصليبي ، وأن يكون رحيلهم في غضون أربعة أيام وان يكون لهم جميع ما يملكون من نفائس وأموال وذلك في نظير فدية قدرها عشرة دنانير للرجل وخمسة للمرأة ودينار واحد لكل طفل ، وفي يوم الجمعة ٣ اكتوبر سنة ١١٨٧ م الذي يوافق ذكرى الإسراء (بالرسول الكريم) من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ، تم التوقيع على نسختي المعاهدة بالتسليم ، ودخل العرب المسلمون المدينة المقدسة.

انشغل اللاتين والصليبيون بجمع المال والمتاع استعدادا للرحيل ، وفي يوم الاثنين ٥ اكتوبر اغلقت جميع أبواب المدينة و أقيم لصلاح الدين عرش عند هذا الباب كي تمر من بين يديه جموع الخارجين .

وهذا بدا حكم صلاح الدين وأحفاده للقدس جيلا وراء جيل ، حتى جاء المماليك المسلمون وحكموا القدس في ١٤٨٩م وفي هذه الفترة انتشر الطاعون في القدس ، وبقى أربعة شهور، حتى كان يموت بسببه ما يقارب مائة شخص يوميا ، وقد أتى هذا المرض على القلة القليلة من اليهود والتي كانت موجودة في القدس . وكانت هذه هي نهاية مرحلة عظيمة من المتاعب والأحداث الهامة في القدس إلى ما بعد انتهاء الحكم العثماني .

القدس تحت حكم العثمانيين ١٥١٦-١٨٣١م

بعد الانتصار الحاسم الذي حققه السلطان سليم الأول في مـــرج دابـــق (شمـــال ســـوريا) في اغســـطس ١٥١٦ م دخـــل العثمـــانيون القـــدس بتـــاريخ ٢٨ديســـمبر ١٥١٦ (الرابع من ذي الحجة ٩٢٢هـ) وبعد هذا التاريخ بيومـــين قـــام السلطان بزيـــارة خاصـــة للمدينة المقدسة حيث خرج العلماء والشيوخ لملاقاة (سليم شاه) وســـلموه مفـــاتيح المســـجد وقبة الصخرة. ومن ثم قدم السلطان الهدايا لاعيـــان البلـــد جميعـــا وأعفـــاهم مـــن الضرائـــب الباهظة ولبتهم في وظائفهم. وفي فترة حكم سليمان (١٥٢٠-١٥٦٦) نعمت القـــدس بـــازهى أيامها في هذه الفترة.

حيث كان سلاطين بني عثمان يكنون احتراما خاصا للقدس بوصفها ثالثة المـــدن المقدســـة في الإسلام، وفي هذه الفترة بدأ التعمير بترميم شامل لقبة الصخرة بإيعاز من السلطان سليمان ومـــن جهة أخرى تم ترميم وبناء سور المدينة العظيم الموجود حتى الآن ، حيث بقيت المدينة لمدة تتجـــاوز الثلاثمائة عام منذ دمر الملك (عيسى الأيوبي) أسوارها سنة ١٢١٩ .

وبلغ طول السور حوالي ميلين ومعدل ارتفاعه أربعين قدما، ويبلـــغ عـــدد أبـــراج الســـور في الوقت الحاضر ٣٤ برجا وله سبعة أبواب مفتوحة تحمل ستة منـــها نقوشـــا تســـجل تـــاريخ بنائها واربعة أخرى مغلقة .

لقد استمر بنـــاء الســـور خمـــس ســـنوات (١٥٣٦-١٥٤٠) واقتضـــى نفقـــات طائلـــة حيث كان هدف بنـــاء وترميـــم الســـور يتمثـــل في حمايـــة المدينـــة مـــن الغـــزو الأجنـــبي . ومن جهة أخرى أولى السلطان مشكلة المياه المزمنة عنايـــة كـــبرى فخصصـــت مبـــالغ كـــبيرة من المال لبناء المنشآت المائية و إصلاحها وصيانتها كالقنوات والـــبرك والأســـبلة والحمامـــات. وفي أواسط القرن السادس عشر أقيمت في القـــدس مؤسســـة مهمـــة هـــي تكيـــة أو عمـــارة (رباط ومطبخ) خاصكي ســـلطان ، وقـــد انشـــأتها (خـــاصكي ســـلطان)زوجـــة ســـليمان وهي روسية الأصل سنة ١٥٥١ وسرعان ما أصبحت من أهم المؤســـسات الخيريـــة في فلســـطين وكانت التكية مجمعا بنائيـــا ضخمـــا يضـــم مســـجدا وخانـــا ورباطـــا ومدرســـة ومطبخـــا وكان المطبـــخ يقـــدم يوميـــا مئـــات الوجبـــات إلى ضيـــوف الربـــاط والصوفيـــة والطلبـــة والفقراء بشكل عام . ومن الجدير ذكـــره أن مدينـــة القـــدس ورثـــت مـــن زمـــن الأيوبيـــين والمماليك عددا كبيرا من الأوقاف الإسلامية والمرافق العامة، حيث لقيت هذه الأوقاف الرعايـــة في الفترة العثمانية وازداد عددها ، حيث كان لهذا الوقف الإسلامي دور كبير في حيـــاة القـــدس

الاقتصادية فقد وجد وظائف لمئات الأشخاص وزود مئات المنتفعين بدخل ثابت كما أنه عمل على إنعاش كافة فروع الاقتصاد .

منذ بداية الفتح العثماني كانت القدس تتبع ولاية دمشق وهي إحدى ثلاث ولايات تألفت منها بلاد الشام في ذلك الوقت، وقد قسمت كل ولاية إلى عدد من السناجق ، وكان للقدس سنجقها الخاص الذي ضم الخليل والقرى المجاورة . وكان على رأس الإدارة حاكم اللواء (سنجق بك أو أمير لوا) وكان هذا المنصب مقصورا على الأتراك العثمانيين تقريبا وكان الحاكم رجلا عسكريا تمثلت واجباته الرئيسية في قيادة القوا ت المسلحة في السنجق أثناء الحرب والمحافظة على النظام العام والإشراف على الإقطاعيات العسكرية وجباية الضرائب . كان للحاكم نائب يدعى الكيخيا وكاتب يدعى يازجي ويتبعه عدد من التراجمة وكان الفرسان الإقطاعيون -السباهية -تحت إمرة الميرالاي أما قوات الشرطة فكان يرأسها (السوباشي) وكان للقلعة قائد خاص يدعى (دزدار) يرتبط مباشرة بالحكومة المركزية ، وتألفت حاميتها من السباهية وغيرهم من الجنود ، إلا أن قوامها الرئيس هم الانكشارية الذين كان يرأسهم (أغا) .

أما الحكم الإداري (المدني) فكان على رأسه القاضي وكان عادة ما يكون تركيا يعين من استنبول لمدة سنة واحدة ، وكان منصب القاضي مقصورا على الأحناف (فالمذهب الحنفي كان المذهب الرسمي للدولة العثمانية) وكان قاضي القدس من القضاة الكبار في الدولة .

والى جانب القاضي كان هناك ثلاث شخصيات دينية واجتماعية بارزة في القدس هي المفتي ونقيب الإشراف وشيخ الحرم، وكان هؤلاء الثلاثة من المقادسة الذين يعينهم السلطان . فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية في بداية فترة حكم العثمانيين: تدل سجلات المحكمة الشرعية إلى وجود خمسة فروع رئيسية من الصناع في مدينة القدس وهي :

١- الصناعات الغذائية وتتمثل في (استخراج الزيوت وطحن الحبوب وعصر الفواكه.
٢- صناعات النسيج والصباغة.
٣- الصناعات الجلدية .
٤- صناعة الصابون .
٥- الصناعات المعدنية (الحديدية ، والنحاسية) .

و تخللت هذه الفترة حركة تجارية نشطة تمثلت في تصدير الصابون إلى مصر عبر ميناء غزة ، والحبوب إلى مصر ويوغسلافيا (دوبرو فنيك)، أما الاستيراد فقد تمثل في الأرز والمنسوجات من مصر ، والملابس والقهوة من دمشق ، وكذلك بعض المنسوجات من استنبول والصين والحجاز والعراق .حيث كانت النشاطات الاقتصادية خاضعة لنظام ضرائبي وشملت :

- الأراضي الزراعية .
- المواشي .
- ضرائب البيع .
- الصناعات .
- إضافة إلى ضرائب كانت تجبى من المسيحين واليهود (أهل الذمة) وهي عبارة عن الجزية التي كانت تفرض على البالغين الذكور الأصحاء منهم وكانت أدنى فئات الجزية بالإضافة إلى رسوم الحجاج ، ورسوم الخفارة ، ورسوم زيارة الأماكن المقدسة ورسوم الموانئ .

وفي الثلث الأخير من القرن السادس عشر بدأت تظهر تصدعات خطيرة في كيان الدولة العثمانية، وبدأت الدولة في التراجع دام أكثر من قرنين منذ أوائل القرن السابع عشر وتعمق هذا التراجع في القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر حيث أخذ نظام الإقطاع (السباهية) (أمراء الإقطاع) بالتدهور تدريجيا، ومع قرب انتهاء حروب التوسع وقلت الغنائم أخذ أمراء الإقطاع بالتوجه إلى الأرض والمزارعين للتعويض عن الغنائم التي خسروها، وتم استغلال الفلاحين استغلالا لا هوادة فيه ، مما أدى إلى هبوط حاد في الإنتاج الزراعي ،وفتح باب أزمة الإمبراطورية على مصراعيه ، بالإضافة إلى أسباب أخرى مثل اكتشاف الطريق البحري إلى الهند وتحويل الطرق التجارية عن آسيا و الازدياد الكبير للفضة في أسواق البحر المتوسط مع اكتشاف أمريكا وكذلك ثورات الفلاحين في تركيا والولايات الأخرى. وكان لهزيمة العثمانيين في معركة ليبانتو البحرية سنة١٥٧١ م أمام أعضاء الحلف المقدس بمثابة الإنذار الأول ، وفي السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر وبداية السابع عشر كانت الدولة في حالة حرب مع كل من النمسا وبلاد فارس، وفي الوقت نفسه كانت هناك انتفاضة للفلاحين في الأناضول (١٥٩٨-١٦٠٥) حيث حفلت السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر بالانتكاسات المتلاحقة.لما سببته الحروب مع النمسا من خسائر فادحة ،

وهزيمة الجيش العثماني أمام أسوار فينيا (١٦٨٣) وفي العقد الأخير من القرن اشتركت روسيا مع النمسا في حربها ضد العثمانيين ، وبعد الهزائم العسكرية عقد (صلح كارلوفيتس) في سنة ١٦٩٩م، و أسفرت عن خسائر كبيرة في الأرض سواء في البلقان أو جنوبي روسيا واستغلت فرنسا صعوبات الدولة لفرض نسخة جديدة من الامتيازات الأجنبية عليها في سنة ١٦٧٣ .

وكان لهذه التطورات آثار سلبية في القدس، حيث صاحب ذلك تدهور في الأمن العام وخصوصا على الطريق المؤدية للمدينة .وفي غضون ذلك صعد البدو هجماتهم على قوافل الحجاج وفرضوا عليهم الإتاوات حتى هاجمهم حاكم سنجق القدس (خدا وردي) والحق بهم هزيمة .

ومن أجل حماية الأمن العام والمحافظة عليه أنشأت عدة قلاع وزودت بالرجال والأسلحة. وفي سنة ١٦٣٠ بنى السلطان مراد الرابع (١٦٢٢-١٦٣٩) قلعة كبيرة عند برك سليمان لحماية الينابيع والبرك التي تزود القدس بالماء من قطاع الطرق ، حيث لا يزال مبنى القلعة إلى الآن .بيد أن هذه الإجراءات لم تنجح ويرجع السبب في ذلك إلى تورط الحكومة العثمانية في الحروب ولم تتمكن من تخصيص الأموال والقوات الكافية لذلك ، مما أدى إلى تخوف اهل القدس من عدم الاستقرار والمطامع الأوربية في المدينة، وانعكس هذا القلق في عريضة وجهت إلى السلطان (مصطفى الأول) سنة ١٦٢١ ، على غرار فرمان سلطاني صدر في تلك السنة بتعيين (سيودا رامون) قنصلا لفرنسا مقيما في القدس .

وعندما تردت العلاقات بين الدولة وفرنسا إبان حكم (مراد الرابع) الذي طرد اليسوعيين من استنبول (بتحريض من السفيرين البريطاني والهولندي عام ١٦٢٨) أصدر (مراد الرابع) ثلاث فرمانات سنة ١٦٣٤ منح بموجبها الروم حق التقدم على اللاتين في الاحتفالات الدينية في القبر المقدس و ألغيت هذه الفرمانات الثلاثة اثر تدخل (لويس الثالث عشر) ،وفي سنة ١٦٧٣ نجحت فرنسا في تجديد الامتيازات الأجنبية وتأكيد دورها (كحامية للكاثوليك) ومن ناحية أخرى تدخلت النمسا وحصلت على امتيازات خاصة للاتين سنة ١٦٤٢، وكذلك بولندا عملت على إرغام الحكومة العثمانية في معاهدة عقدتها مع الباب العالي سنة ١٦٧٦ على إعادة الفرنسيين (الفرنسيسكان) إلى القبر المقدس .

ومن ناحية أخرى حصلت النمسا بموجب (اتفاقية كارلوفتس) سنة ١٦٩٩ على حق تمثيل المصالح المسيحية فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس وقد لاقى العثمانيون صعوبات جمة في محاولتهم حل المطالب المتناقضة حول التقدم والأسبقية في الأماكن المقدسة للمسيحيين ، حيث كانت المشاجرات بين الطوائف غالبا ما تشتد وتتحول إلى صدامات دامية ولا سيما في سنوات ١٦٦٦ ، ١٦٦٩ ، ١٦٧٤ من القرن السابع عشر والقرون التالية له .

وبعد معاهدة (كارلوفيتس ١٦٩٩) والتي أعقبتها سلسلة من الحروب والأزمات السياسية والهزائم التي منيت بها الحكومة العثمانية طوال القرن الثامن عشر ، في حروبها مع روسيا والنمسا والبندقية والفرس ومرة أخرى مع النمسا وروسيا، وبينما كانت الحروب مستمرة كان الضعف يدب باستمرار في أجهزة الدولة ، ومما ساعد على ذلك نظام الوراثة في الحكم والالتفات لقضاء الشهوات ، مما أدى إلى انتشار الفساد العام في أركان الدولة ، بينما كانت تنفق على الحروب وعلى ترف الحكام من خلال فرض الضرائب وزيادتها باستمرار مما أدى إلى إفقار الشعب وقتل حماس العمال والفلاحين الذي أدى إلى تشتتهم وتنظيمهم للثورات المسلحة .

وفي القدس نفسها بدأ القرن الثامن عشر بانتفاضة كان على رأسها نقيب الأشراف (محمد بن مصطفى الحسيني) واستمرت سنتين ، وكانت بسبب سياسة التسلط والانتهازية في فرض الضرائب الباهظة على السكان والفلاحين ، حيث حمل الأهالي السلاح وهاجموا القلعة وأطلقوا سراح المساجين ، وبعد ذلك أرسل الوالي حوالي ٢٠٠٠ من الانكشارية والجنود إلى القدس ، وتمكنوا من احتلال المدينة سنة ١٧٠٥ ، وتم اعتقال (النقيب) وأرسل إلى استنبول ونفذ فيه حكم الإعدام سنة ١٧٠٧م.

وفي أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر واجهت الدولة العثمانية تهديدين رئيسين الأول من مصر والثاني من البلقان، ففي عام ١٧٩٨ غزا نابليون بونابرت مصر، وفي السنة الثانية زحف إلى سوريا وانتهت حملته بالفشل أمام أسوار عكا. حيث أثارت أنباء نزول الجيش الفرنسي في الإسكندرية الذعر والغضب في القدس وادت إلى مهاجمة الأديرة وأخذ الرهبان كرهائن بيد أن والي الشام أمر بالتروي وبحماية الأديرة طالما أنهم يدفعون الجزية ولا يظهرون علامات الخيانة

وعندما سمع الوالي أنباء قيام الفرنسيين بإرسال بعض الرسائل إلى سكان القدس أمر بأن تسلم هذه الرسائل إلى السلطان على الفور والتف أهالي فلسطين والقدس حول الحكومة العثمانية حيث أرسل الشيخ (موسى الخالدي) قاضي عسكر الأناضول منشورا إلى أهل فلسطين دعاهم فيه إلى القتال ضد نابليون.

وفي سنة ١٨٠٤ توفي الجزار والي الشام ووالي القدس بدوره ، حيث تلاه سليمان باشا (١٨٠٤–١٨١٨) وتلاه عبد الله باشا (١٨١٨–١٨٣١) وبعد ذلك تولى القدس عدد من الحكام المحليين .

ومن سنة ١٨٠٨ إلى ١٨٣١(وهي نهاية الفترة الأولى في الحكم العثماني) عاشت القدس سلسلة من الاضطرابات والثورات.

المبحث الرابع

الانتداب البريطاني ١٩١٧-١٩٤٨م

في الوقت الذي تطلع فيه العرب والفلسطينيون إلى انتهاء الحكم العثماني للحاق بركب الحضارة بعد الكبوة الطويلة ، كانت الأمور تسير في عكس الاتجاه .

لقد احتل الحلفاء مدينة القدس في ٩ديسمبر ١٩١٧ وانشأت بريطانيا حكومة عسكرية في فلسطين قبل أن تكمل احتلالها لشمال فلسطين والذي تم في سبتمبر ١٩١٨ وعينت الحكومة الإنجليزية الجنرال (كلايتون) على رأس الإدارة العسكرية في فلسطين ، والتي عملت بمساعدة لجنة صهيونية أرسلت إلى فلسطين بموافقة الحكومة البريطانية على وضع التدابير الضرورية التي من شأنها أن تضع السياسة التي انطوى عليها تصريح بلفور موضع التنفيذ .

لقد عين الجنرال كلايتون حكاما عسكريين في مدن فلسطين وعين (الكولونيل رونالدستورز) حاكما عاما لمدينة القدس الذي تسلم وظيفة في ٢٨ ديسمبر ١٩١٧ وعين كذلك موظفين آخرين معظمهم من المسيحيين العرب في وظائف مترجمين وكتبة ، علما بأن معظم الوظائف الرئيسية قد احتلها موظفون يهود .

الإدارة العسكرية

ومن ثم أخذت الإدارة العسكرية تعمل على تنظيم دوائر الإدارة في فلسطين ، فنظمت المحاكم المدنية والتي بقيت معطلة في فلسطين حتى أواسط عام ١٩١٨ ، ومعنى ذلك أن القضاء كان يتبع الأحكام العسكرية حيث أصدرت الإدارة العسكرية بعد ذلك قرارا بإنشاء محكمة استئناف في القدس، كما أنشئت محكمتان ابتدائيتان في القدس، تخدم قضاء القدس والخليل وبئر السبع .

كما اهتمت الإدارة العسكرية بالشؤون المالية للبلاد ، فأدخلت العملة المصرية إلى فلسطين وجعلتها العملة الرسمية كما أصدرت تعريفه رسمية حددت فيها أسعار النقود الرسمية بالنسبة للعملة المصرية، و أصدرت قانونا للضرائب كما حددت الأسعار، وأسس الحكام العسكريون شركات اقتصادية لبيع الأقمشة التي تستورد من مصر ، والغت الإدارة العسكرية معاملات الأراضي .

ومن ناحية ثانية أوكلت بريطانيا مهمة حفظ الأمن في مدينة القدس إلى حراس من المسلمين الهنود كانوا جنودا في الجيش البريطاني المحتل لفلسطين وأصبحت المحافظة على الأمن منوطة بالإدارة العسكرية، لكن الإدارة العسكرية سمحت للمستوطنات اليهودية بإنشاء حرس خاص لها وظل هذا الوضع ساريا حتى في زمن الإدارة المدنية . أما من الناحية الإدارية فقد قسمت فلسطين إلى عدة ألوية، يحكم كل لواء حاكم إنجليزي وقسم اللواء الواحد إلى عدد من الأقضية، ويطلق على حاكم القضاء (قائمقام) وغالبا ما يكون من العرب، حيث اقتصرت المناصب الرئيسية والعليا في حكومة فلسطين على الإنجليز واليهود ،فكان منهم المندوب السامي والسكرتير العام وقاضي القضاة وحكام الألوية.

ومنذ احتلال القدس ظهر التواطؤ الاستعماري البريطاني مع الصهيونية لقد سمحت بريطانيا لوفد صهيوني برئاسة (حاييم وايزمن) بالحضور إلى القدس ، وقام الكولونيل (رونالد ستورز) حاكم القدس العسكري ببذل مساعيه ليعقد اجتماعات مع وجهاء واعيان العرب مع أعضاء اللجنة الصهيونية والتي كانت تقوم بشرح أهداف الزيارة لإزالة مخاوف الفلسطينين من إقامة الوطن القومي اليهودي في بلادهم. وحاول (ستورز) إقناع أعيان المسلمين ببيع ممر حائط المبكى مقابل ٨٠ الف من الجنيهات ، الأمر الذي رفضه المسلمون .

ومن جهة أخرى ، كان أعيان ووجهاء القدس قد أبدوا استياءهم واستنكارهم من خطاب الجنرال اللنبي الذي فتح القدس في ١١ ديسمبر ١٩١٧ حيث أظهر غطرسته أثناء إلقاء خطابه أمام حشد كبير من أعيان القدس وضواحيها وخاصة عندما قال جملته المشهورة (اليوم انتهت الحروب الصليبية) .

ولم تكتف الإدارة العسكرية بالسماح للجنة الصهيونية بزيارة القدس ومحاولتها شراء ممر حائط المبكى بل سمحت للجنة الصهيونية برئاسة (حاييم وايزمن) أن تعقد اجتماعات في مدن فلسطين التي زارتها ،حيث عقدت اللجنة الصهيونية مؤتمرها في مدينة يافا، أعلن فيه اليهود برنامجا متكاملا من أجل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين يكون لليهود حق تقرير شؤونهم واتخاذ (نجمة داوود) شعارا للعلم الصهيوني واستخدام تعبير ارض إسرائيل بدلا من فلسطين. و قوبلت البعثة الصهيونية بمظاهرات واحتجاجات من عرب فلسطين عمت معظم مدن فلسطين، وخلال ذلك شعر الفلسطينيون بعمق

التحالف البريطاني الصهيوني مما دعاهم إلى تشكيل الجمعيات وإقامة المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية في القدس وغيرها ومن أهمها النادي العربي في القدس برئاسة (الحاج أمين الحسيني) والجمعية الإسلامية وجمعية الفدائية ، والمنتدى العربي ، ونادي الإخاء وغيرهم. وتمحورت نشاطات هذه الجمعيات في تسليح الأعضاء بالأسلحة الخفيفة ،وتدريس بعض الشبان اللغة العبرية لمتابعة ما ينشر في الصحف اليهودية وتعليم الأطفال مبادئ الوحدة العربية والعمل على بث الدعاية بين بدو شرق الأردن وتركيز الجهد على الضباط الفلسطينيين في عمان حتى يكونوا على أهبة الاستعداد إذا أعلنت سياسة موالية للصهيونية. كما تم تشكيل جمعية إسلامية مسيحية يهدف برنامجها إلى مقاومة السيطرة اليهودية ومكافحة النفوذ اليهودي والحيلولة دون شراء اليهود للأراضي .

لقد قام اليهود في ١٩١٨/١١/٢م بتنظيم الاحتفالات في الذكرى الأولى لوعد بلفور مما حذا بالعرب القيام بمسيرات معاكسة، فيما هددت بريطانيا العرب بإلقاء القبض على اي عربي يقوم بالتظاهر، ورغم ذلك قامت أول تظاهرة عربية في القدس والتي راسها (موسى كاظم الحسيني) رئيس بلدية القدس. وعلى أثر هذا اصدر الحاكم العسكري البريطاني في القدس وثيقة في ١٩١٨/١١/٧م تضمنت أهداف بريطانيا من الحرب في منطقة الشرق الأوسط وهو تحرير الشعوب من الحكم التركي وتأسيس حكومات تقوم على اختيار الأهالي لها اختيارا حرا ونتيجة لذلك عقد أول مؤتمر عربي فلسطيني في القدس في الفترة ما بين ٢٧ يناير –١٠فبراير ١٩١٩ م حضره سبعة وعشرون مندوبا عن الجمعيات الإسلامية والمسيحية من مختلف أنحاء البلاد برئاسة (عارف الداوودي الدجاني) و أعلن المؤتمر أن قراراته تعبر عن أماني ومطالب شعب فلسطين وتتمثل في اتحاد فلسطين مع سوريا واعتبارها جزءا منها، منع الهجرة اليهودية ومنع قيام وطن قومي يهودي ،كما أشارت إلى أن اليهود الذين يقطنون فلسطين يعتبرون مواطنين يتمتعون بكافة الحقوق والواجبات التي يتمتع بها المواطنون العرب غير أن الجنرال اللنبي منع إصدار هذا المنشور .

الإدارة المدنية البريطانية

طبقا للمخططات البريطانية وما تقتضيه مصلحة الحركة الصهيونية ، تم إلغاء الإدارة العسكرية و إحلال الإدارة المدنية مكانها باسم (حكومة فلسطين) ورفعت الإعلام البريطانية على جميع الدوائر الحكومية في فلسطين ، وصاحب ذلك الإعلان عن (هربرت صموئيل) تولى سلطاته كأول مندوب سامي على فلسطين منذ أول يوليو ١٩٢٠ . لقد تولى صموئيل رئاسة المجلس التنفيذي الذي تكون من :

- السكرتير العام: وهو نائب الرئيس ويضطلع بشؤون الإدارة وتولاه (ويندهام ديلس) .
- السكرتير المالي: ويختص بالشؤون المالية والاقتصادية.
- السكرتير القضائي: ويختص بالشؤون العدلية والقانونية وتولاه (نورمان بنتويش).

وشكل (صموئيل) مجلسا استشاريا يتكون من عشرين عضوا نصفهم إنجليز وسبعة من العرب وثلاثة من اليهود وتكون وظيفته الاستشارية فقط .

مع بدء تولي صموئيل سلطاته كمندوب سامي على فلسطين دعا ممثلين عن جنوب فلسطين للاجتماع بهم في القدس بتاريخ٧ يوليو ١٩٢٠، وفي يوم ٨ يوليو اجتمع إلى ممثلين عن شمال فلسطين في حيفا والقى بيانا حول السياسة البريطانية في فلسطين وتلا على المجتمعين رسالة الملك جورج الخامس التي اكثر فيها النزاهة المطلقة التي تتبعها الدولة المنتدبة، وتصميم حكومته على احترام حقوق جميع الأجناس وجميع العقائد الممثلة في فلسطين، واخذ يشرح القواعد الأساسية للحكومة وأعمالها وتحدث عن الوطن القومي لليهود وأعلن أن قيام الوطن القومي لليهود يساعد على ترقية أحوال البلاد اقتصاديا .

وبذلك أوضح صموئيل النقاط الأساسية التي جاء من اجل تنفيذها والعمل على تثبيتها في فلسطين ، حيث تمثل هدنة الرئيس في وضع الأسس الكفيلة بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ولذلك فقد فتح فلسطين للهجرة اليهودية وحددها سنويا ١٦٥٠٠ مهاجر وعمل على إنشاء لجنة للأراضي، كان هدفها تسهيل عمليات البيع لليهود ومنح اليهود استثمارات ومشروعات كبرى منها مشروع

(روتنبرغ) للكهرباء ومشروع (بوتاس البحر الميت) وغيرها من المشاريع الهامة والإستراتيجية في فلسطين ، كما اعتمد اللغة العبرية لغة رسمية في البلاد مع أن غالبية الشعب عربي مسلم، وتم عرض برنامج صموئيل هذا على مجلس العموم البريطاني فوافق عليه في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٠ م .

وهذه كانت البداية الحقيقية التي كشفت اللثام عن الوجه الزائف للاحتلال البريطاني الأمر الذي أثار الصراع السياسي في البلاد منذ بداية الانتداب حتى نهايته ، خلال ذلك أكد الشعب العربي الفلسطيني عزمه على مكافحة السياسة الاستعمارية والسياسة الصهيونية الاستيطانية ومقاومتهما، حيث أعلنت حربا شعواء على الصهيونية لا هوادة فيها فقامت المظاهرات والثورات المتلاحقة وعقدت المؤتمرات التي نددت بالصهيونية والاستعمار وشكلت الحركات والأحزاب الثورية والمجالس والجمعيات النقابية والوطنية، وكرست كل جهدها لمقاومة الاستعمار وسياسة التهويد التي ينتهجها .

وفي شهر مارس ١٩٢١ أصدر المندوب السامي (هربرت صموئيل) أمرا بتشكيل مجلس إسلامي أعلى يشرف على إدارة الأوقاف الإسلامية وتعيين قضاة المحاكم الشرعية وعرف بالمجلس الإسلامي الشرعي الأعلى ، ومركزه القدس وتألف من رئيس العلماء و أربعة أعضاء و أنيطت به إدارة ومراقبة الأوقاف الإسلامية وتعيين القضاة الشرعيين ورئيس وأعضاء محكمة الاستئناف الشرعية حيث اختير مفتي القدس (الحاج أمين الحسيني) رئيسا للمجلس الإسلامي الأعلى وذلك بعد وفاة أخيه (كامل الحسيني) في عام ١٩٢٢ .

لقد اهتم المجلس بالأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية والمعاهد الدينية وغيرها من المؤسسات الإسلامية ولا سيما المسجد الأقصى .

التنظيم البلدي خلال فترة الانتداب

لقد قام الجنرال اللنبي بعد فترة قصيرة من دخوله القدس ، باستدعاء ماكلين (Mclean) مهندس مدينة الإسكندرية لوضع الخطة الهيكلية الأولى للمدينة ، والمقاييس والمواصفات والقيود المتعلقة بالبناء والتطوير فيها وقام الأخير بوضع أول مخطط هيكلي لها سنة ١٩١٨ كان بمثابة أساس للمخططات التي تلته وبناء على هذا المخطط تم تقسيم المدينة إلى أربعة مناطق:

– البلدة القديمة و أسوارها.

– المناطق المحيطة بالبلدة القديمة .

– القدس الشرقية (العربية) .

– القدس الغربية (اليهودية) .

حيث نصت الخطة على منع البناء منعا باتا في المناطق المحيطة بالبلدة القديمة ووضعت قيودا على البناء في القدس الشرقية (العربية) أعلن عن القدس الغربية (اليهودية) كمنطقة تطوير .

لقد اتسم هذا المخطط بتعزيز الوجود اليهودي في المدينة كما عمل على تطويقها استيطانيا لمنع أي توسع عربي محتمل، ومحاولة السيطرة على الحكم البلدي كخطوة نحو الاحتلال الكامل للمدينة وتحويلها إلى عاصمة للدولة اليهودية .

ومن ناحية أخرى قامت سلطات الانتداب بحل المجلس البلدي وتعيين لجنة لادارة البلدية مؤلفة من ستة أعضاء، اثنين من كل طائفة ،وكان يرأس هذه اللجنة أحد أعضاء المسلمين ، وينوب عنه في حال غيابه عضوان من الطائفتين الأخريين ويقومان بمهام الرئيس بالتناوب.

ومع تطبيق الإدارة المدنية عام ١٩٢٠ أعيد تشكيل هذه الجنة حيث عينت السلطات البريطانية مجلسا استشاريا لادارة شؤون البلدية يتكون من ١٧ عضوا منهم عشرة ضباط بريطانيين وأربعة أعضاء مسلمين وثلاثة أعضاء يهود، ثم استبدل هذا المجلس بمجلس آخر يرأسه عربي يتكون من ١٢ عضوا نصفهم من العرب (٤ مسلمون + ٢ مسيحيون) والنصف الباقي من اليهود وخلال الفترة ما بين ١٩١٨– ١٩٤٧ ، تشكلت مجموعة من العوامل الخارجية أدت إلى خدمة الحركة الصهيونية، فمع تزايد أعمال العنف ضد اليهود في مختلف أنحاء أوربا وصعود النازية إلى الحكم في ألمانيا سنة ١٩٣٣ ازدادت هجرة اليهود من دول أوربا وقدومهم إلى فلسطين بتشجيع سلطات الانتداب البريطاني فقفز عدد السكان اليهود من عشرة آلاف نسمة عام ١٩١٨ ما يعادل ٢٥% من مجموع السكان مما أدى إلى استغلال هذا الوضع كمبرر يتيح الادعاء بحقها في المدينة .

تطور الحركة السكانية

وإذا حاولنا عرض بعض الإحصاءات عن عدد السكان في القدس وفلسطين فلا توجد إحصائيات دقيقة حتى عام ١٩١٤ عند إجراء الإحصاء التركي والذي يلخصه كتاب إحصاء فلسطين الصادر عام ١٩٢٢ والذي بموجبه بلغ عدد سكان فلسطين (٦٨٩,٢٧٣ ألف نسمة) منهم اقل من ٦٠ ألف يهودي ، وما لبث أن انخفض عدد اليهود إلى النصف خلال الاضطراب الذي أحدثته الحرب العالمية الأولى .

في حين تشير المعلومات الإسرائيلية أن سكان القدس بلغ عددهم عام ١٩١٧ إلى ٣٢,٣٠٠ نسمة ، ولو صح هذا الرقم فانه يعني أن جميع اليهود في فلسطين كانوا يقطنون القدس .

التوزيع السكاني لمدينة القدس في القرنين التاسع عشر والعشرين

السنة	مسلمون	مسيحيون	عرب	يهود	المجموع	النسبة المئوية لليهود
١٨٣٨	٤,٥٠٠	٣.٥٠٠	٨.٠٠٠	٣.٠٠٠	١١.٠٠٠	٪٢٧.٢
١٨٤٤	٥,٠٠٠	٣.٣٩٠	٨.٣٩٠	٧.١٢٠	١٥.٥١٠	٪٤٥.٩
١٨٧٦	٧,٥٦٠	٥.٤٧٠	١٣.٠٣٠	١٢,٠٠٠	٢٥.٠٣٠	٪٤٧.٩
١٨٩٦	٨,٥٦٠	٨,٧٨٤	١٧.٣٠٨	٢٨,١٢٢	٤٥,٤٣٠	٪٦١.٩
١٩٠٥	٧,٠٠	١٣,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٪٦٦.٦
١٩١٣	١٠,٠٥٠	١٦,٧٥٠	٢٦,٨٠٠	٤٨,٤٠٠	٧٥,٢٠٠	٪٦٤.٣
١٩٢٢	١٣,٤١٣	١٤,٦٦٩	٢٨,٠٨٢	٣٣,٩٧١	٦٢,٠٥٣	٪٥٤.٧
١٩٣١	١٨,٨٩٤	١٩,٣٣٥	٣٩,٢٢٩	٥١,٢٢٢	٩٠,٤٥١	٪٥٦.٦
١٩٤٦	٦٠,٥٦٠	٤٤,٨٥٠	١٠٥,٤١٠	٩٩,٦٩٠	٢٠٥,١٠٠	٪٤٨.٦
١٩٤٨	٤٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠	٪٦٠.٦
١٩٧٦	٥٤,٩٦٣	١٢,٦٤٦	٦٧,٦٠٩	١٩٥,٠٠٠	٢٦٢,٦٠٩	٪٧٤.٢

ملكية مساحة الأراضي خلال الانتداب البريطاني

أملاك عربية	٤٠٪
طوائف مسيحية	١٣,٨٦٪
أملاك يهودية	٢٦,١٢٪
حكومية وبلدية	٢,٩٠٪
طرق وشكك حديدية	١٧,١٢٪

أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بطريقة قانونية من ١٩٢٠ ١٩٣٦ (بالطرق القانونية)

السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين
١٩٢٠	٥٥١٤	١٩٢٩	٥٢٤٩
١٩٢١	٩١٤٩	١٩٣٠	٤٩٤٤
١٩٢٢	٧٨٤٤	١٩٣١	٤٠٧٥
١٩٢٣	٧٤٢١	١٩٣٢	٩٥٥٣
١٩٢٤	١٢٨٥٦	١٩٣٣	٣٠٣٢٧
١٩٢٥	٣٣٨٠١	١٩٣٤	٤٢٣٥٩
١٩٢٦	١٣٠٨١	١٩٣٥	٦١٨٤٤
١٩٢٧	٢٧١٣	١٩٣٦	٢٩٧٢٧
١٩٢٨	٢١٧٨		

حيث تركز تقارير السكان المنشورة في الوثائق الإسرائيلية على معلومات مغلوطة عن نسبة عدد السكان ، وذلك لتجنب المناطق الجغرافية التي يقطنها العرب ، لان تعين الحدود البلدية خلال عهد الانتداب رسم بطريقة ترتبط بالوجود اليهودي. حيث امتد خط الحدود ليشمل جميع الضواحي الاستيطانية اليهودية التي أقيمت غربي المدينة، فقد امتد الخط من هذا الجانب إلى عدة كيلومترات، بينما اقتصر الامتداد

من الجوانب الشرقية والجنوبية على بضع مئات من الأمتار ،بحيث أن خط الحدود وقف باستمرار أمام مدخل القرى العربية المجاورة للمدينة ، وهنا بقيت قرى عربية كثيرة خارج حدود البلدية مثل :

(سلوان ، العيسوية ، الطور ، دير ياسين ، لفتا ، شعفاط ، المالحة ، عين كارم ، بيت صفافا) على الرغم من تداخلها والتصاقها بالمدينة.

لقد أثارت السياسة البريطانية التي تلخصت بتسهيل إقامة الوطن القومي اليهودي مخاوف الشعب العربي الفلسطيني وكذلك الأرقام المتصاعدة للمهجرين اليهود إلى فلسطين طبقا لسياسة الانتداب، إذ تبين أن هذه الهجرة ستجعل من العرب الفلسطينين أقلية في بلادهم خلال فترة وجيزة، فقام الشعب الفلسطيني بعدد من الثورات ضد سياسة الهجرة وامتلاك الأراضي وكان من أبرزها ثورات ١٩٢٠، ١٩٢٩، ١٩٣٣، ١٩٣٦، ١٩٣٩ حيث كانت القدس مركز هذه الثورات أو نقطة الانطلاق .

لقد حاول البريطانيون طيلة فترة الانتداب التوصل إلى (تسوية) بين العرب واليهود وقدموا العديد من المشروعات التي تعزز مكانة اليهود في فلسطين والقدس فعلى أثر ثورة ١٩٢٩ ارتأت حكومة الانتداب تقسيم فلسطين إلى كانتونات (مقاطعات) بعضها عربي والبعض الآخر يهودي، يتمتع كل منها بالحكم الذاتي في ظل الانتداب ، ولكن العرب في فلسطين قاوموا هذا المشروع و أحبطوا أغراضه .

وعاودت بريطانيا طرح فكرة التقسيم من جديد في أعقاب ثورة ١٩٣٦، إذ شكلت على أثرها لجنة تحقيق ملكية(لجنة بيل Peal)و أنهت اللجنة المذكورة أعمالها وخرجت بتوصية مفادها (تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية ووضع القدس تحت نظام دولي لقدسيتها، بحيث تشمل المنطقة الممتدة من شمال القدس حتى جنوبي بيت لحم مع ممر بري إلى يافا) .

وقد فشل هذا المشروع أيضا أمام ثورة العرب عليه ومقاومتهم له. ثم ما لبثت بريطانيا أن تخلت عنه رفقا لتوصيه لجنة من الخبراء (لجنة وودهيد) شكلت لبحث إمكان تنفيذ التقسيم وفقا لمشروع لجنة (بيل) ومع نشوب الحرب العالمية الثانية عادت قضية القدس إلى إطارها كجزء من القضية الفلسطينية وعادت السياسة البريطانية إلى دورها أثناء الحرب العالمية الأولى بإصدار الوعود للعرب وتحقيق الأهداف الصهيونية العالمية. كانت السياسة البريطانية ترى أن تقسيم فلسطين هو إحدى الوسائل لتهويدها

تم تحويلها إلى دولة يهودية ولتحقيق ذلك اتجهت بريطانيا إلى الأمم المتحدة وسعت لاستصدار قرار بشأن مصير فلسطين يكون له قيمة دولية وتلزم به دولا كثيرة وهذا يوفر لها مخرجا لتفادى تنفيذ ما تضمنه صك الانتداب من وعود للعرب وواجبات نحوهم .

وعندما هيأت الحكومة البريطانية الجو الدولي الملائم، أعلن وزير خارجيتها في ١٨ فبراير ١٩٤٧ م :

عن اعتزام (حكومة صاحب الجلالة .... عرض المسألة لحكم الأمم المتحدة لتوحي بتسوية لها) وبعد مشاورات مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى طلبت إدراج مسألة فلسطين على جدول الأعمال للدورة العادية المقبلة بتاريخ ١٨ إبريل ١٩٤٧. وتم عقد دورة استثنائية لتشكيل لجنة خاصة للنظر في مسألة فلسطين ورفع تقرير عنها إلى الجمعية العمومية في الدورة العادية المقبلة ، وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه عقدت الجمعية العامة دوره استثنائية طلب فيها مندوب بريطانيا أن تقتصر أعمالها على تشكيل لجنة تحقيق. وقدمت الدول العربية اقتراحا لإدراجه على جدول الأعمال يقضي (بإلغاء الانتداب على فلسطين و إعلان استقلالها) وكان الاتحاد السوفيتي قد قدم اقتراحا مشابها إلا أنه قد تم الأخذ بالاقتراح البريطاني بتشكيل :

(لجنة خاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين UNSCOP ، ويكون من مهامها فحص جميع القضايا والمسائل ذات العلاقة بمسألة فلسطين ودراسة قضية فلسطين من جميع وجوهها ،كذلك أحوال اليهود المشردين في أوربا والموجودين في معسكرات الاعتقال).

وبذلك نجحت بريطانيا في الربط بين قضية فلسطين ومشكلة اليهود المشردين في أوروبا وأحالت الجمعية العامة قرارها إلى لجنتها السياسية التي أقرت تشكيل اللجنة في ٢٢ مايو ١٩٤٧ والتي أوصت بدورها :

(على تقسيم فلسطين الى دولتين يهودية وعربية وإنشاء نظام دولي خاص بالقدس ومنطقتها ، و إقامة وحدة اقتصادية بين الدولتين)، الأمر الذي رفضته الهيئة العربية العليا للفلسطينيين، كما رفضته الدول العربية على أساس أن الأمم المتحدة قد تخطت صلاحياتها في هذا الشأن ، أما الحركة الصهيونية التي كانت تصر على إقامة دولة يهودية

على كامل الأراضي الفلسطينية وجعل القدس عاصمة هذه الدولة فقد قبلت به بتردد كثمن للحصول على قرار دولي بإقامة دولة لليهود.

وإذا ما حاولنا التطرق بنوع من التخصص إلى القدس العربية والممارسات البريطانية عليها فهي لم تختلف عن الممارسات البريطانية بشكل عام تجاه القدس، فقد تميزت جميعها بتسهيل سيطرة الصهاينة على المدينة والحكم البلدي فيها، ومن أجل تحقيق ذلك تلاعبت الإدارة البريطانية بحدود مسطح البلدية وبقوائم الناخبين بحيث كانت تستثني الأحياء العربية، بينما أدخلت الأحياء اليهودية مسطح البلدية برغم بعدها عنها وبذلك سهلت الإدارة البريطانية على اليهود الادعاء بتحقيق أكثرية في المدينة والمطالبة برئاسة البلدية . ففي عام ١٩٣٧ قامت سلطات الانتداب باعتقال رئيس البلدية العربي الدكتور حسين فخري الخالدي ونفته إلى جزر سيشل مع أعضاء الهيئة العربية العليا وعينت نائب رئيس البلدية (دانييل واستر رئيسا).

لكنها تراجعت في السنة التالية أمام شدة المعارضة العربية وعينت رئيسا مسلما للبلدية هو مصطفى الخالدي وقد تكررت هذه المحاولة مرة أخرى في اغسطس ١٩٤٤ عندما توفي رئيس البلدية العربي، حيث قام البريطانيون بتعيين نائبه اليهودي خلفا له مرة أخرى ، لكن العرب عارضوا هذا الإجراء فاقترح البريطانيون اتباع نظام التناوب على رئاسة البلدية مرة كل سنتين بحيث يكون أول رئيس يهوديا والثاني عربيا والثالث بريطانيا .

فلجأ العرب إلى مقاطعة جلسات المجلس البلدي، فقام البريطانيون بحله في ١١ يوليو ١٩٤٥ وتعيين لجنة بديلة من ستة موظفين بريطانيين وتم حرمان العرب من رئاسة البلدية وفي هذه الأثناء كانت الحرب العالمية الثانية قد توقفت، فاستأنفت المنظمات الإرهابية الصهيونية نشاطها ضد البريطانيين والعرب ،والذي كان قد اتخذ أبعاد جديدة من سنة ١٩٣٩ في أعقاب صدور الكتاب الأبيض.



الفصـــــل الثاني

المخططات الإسرائيلية لتهـويـد القدس

ويتضمن الفصل الثاني :

المبحث الأول : الصراع العربي الإسرائلي وقيام إسرائيل ٤٨

المبحث الثاني : طبيعة العنصرية الإسرائيلية

المبحث الثالث : الاستيطان وتهديد القدس

المبحث الرابع : المسجد الاقصي والهيكل الثالث المزعوم

الفصـــل الثاني

المخططات الإسرائيلية لتهويـــد القدس

المبحث الأول

الصراع العربي الإسرائيلي وقيام إسرائيل ٤٨

عندما أعلنت بريطانيا اعتزامــها الانســحاب مــن فلســطين يــوم ١٤ مــايو ١٩٤٨م ، وضمن تلك الظروف التي صنعتها لولادة الدولة اليهوديـــة ، أخــذت المنظمــات الصهيونيــة الإرهابية في تصعيد حرب الإبادة وأعمال العنف واستخدام كافة الأساليب النفسية لبث الذعــر في نفوس عرب فلسطين وإجبــارهم علــى الفــرار مــن بيوتهــم واخــذ الأراضــي خاليــة من السكان فقامت لتحقيق هذا الغرض بتنفيذ العديد من المجازر البشعة ضـــد المدنيــين العــزل ومنــها المذبحــة الــتي نفذتهــا العصابــات الصهيونيــة في قريــة ديــر ياســين بــالقرب من القدس في ٩ إبريل ١٩٤٨ م والتي أسفرت عن مقتل ما يقــرب مــن ثلاثمائــة شــخص. وكتــب العقيـــد (منــير بــاعيل) كشــاهد عيــان للمجــزرة قــائلا : (بعد أن خرج رجال البلماح من قريــة ديــر ياســين بــدأ رجــال اتســل وليحــي مذبحــة مخجلة بين السكان العرب : الرجــال والنســاء والشــيوخ والأطفــال دون تمــيز بتوقيفــهم بجانب الجدران و إطلاق النــار عليــهم) ، و اضــاف أن خمســة وعشــرين رجــلا نقلــوا إلى سيارة شحن واقتيدوا إلى مقلع للحجــارة يقــع بــين غفعــات شــاؤول وديــر ياســين ، وهناك تم إطلاق الرصاص عليهم ، ووصف الكاتب العملية بأنها :

(وصمة عار في تاريخ الشعب الإسرائيلي).

ـــ وبحلول ٤ مايو ١٩٤٨ موعد إنهاء الانسحاب البريطاني من فلسطين أعلن مجلـــس الدولــة المؤقــت (الإســرائيلي) عــن قيــام دولــة إســرائيل الأمــر الــذي أعقبـــه دخــول وحدات من الجيوش العربية للقتال إلى جانب ســكان فلســطين ، حيــث أســفرت الحــرب عــن وقــوع القــدس الغربيــة بالإضافــة إلى منــاطق أخــرى تقــارب أربعــة أخمــاس فلسطين تحت الســيطرة الإســرائيلية والــتي تجــاوز بكثــير الأراضــي الــتي نــص عليــها قرار التقسيم ، وبقيت القــدس العربيــة تحــت ســيطرة الأردن، وتوقــف القتــال باتفاقيــة

لوقف إطلاق النار بين الجانبين أبرمت فى الثلاثين من نوفمبر ١٩٤٨ ثم تحولت إلى اتفاقية هدنة بين البلدين عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة فى ٣ أبريل ١٩٤٩ .

ملكية الأراضى فى القدس بعد اتفاقية الهدنة

	المساحة (م٢)	النسبة المئوية
المساحة الواقعة تحت الحكم الأردنى	٢٢٢٠٠٠٠	١١,٤٨٪
المساحة الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلى	١٦٢٦١٠٠٠	٨٤,١٣٪
مناطق الأمم المتحدة والمناطق الحرام	٨٥٠٠٠٠	٤,٣٩٪

ملكية الأراضى فى القدس الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية

ملكية للعرب	٣٣,٩٪
ملكية لليهود	٣٠,٠٤٪
ملكية المؤسسات الأوربية والمسيحية	١٥,٢١٪
حكومية وبلدية وطرق	٢١,٠٦٪

حركة الأراضى فى القدس بين العرب واليهود

السنة	عرب مسلمين ومسيحيين	يهود	أجانب
١٩١٧	٩٤٪	٤٪	٢٪
١٩٤٧	٨٤٪	١٤٪	٢٪
١٩٦٧	٢٥٪	٧٣٪	٢٪
١٩٧٩	١٤٪	٨٤٪	٢٪

وبوقوع الجزء الأكبر من مدينة القدس تحت السيطرة الإسرائيلية ، أخذت إسرائيل تعمل على دمج هذا الجزء العريض من المدينة بالدولة الإسرائيلية ، وبذلك جاوزت إسرائيل قرار التقسيم الذي كانت قد قبلته على مضض أثناء مناقشات إلحاق عضويتها بالمنظمة الدولية.

ومن الجدير ذكره هنا أنه في منتصف يوليو ١٩٤٨ قام الجيش الإسرائيلي بمحاولة فاشلة لاحتلال المدينة القديمة سميت عملية (كيديم). وفي أواخر سبتمبر ١٩٤٨ ، تلقى بن غوريون نكسة أخرى عندما تحالف ثلاثة من وزراء حزبه (شاريت ، كابلان ، وريميز) مع أعضاء آخرين في الائتلاف لرفض اقتراحه القيام بعملية عسكرية ضد اللطرون من أجل تأمين (قدس يهودية) حسب زعمه وعندما حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك (بن غوريون) زملاءه من أن معارضتهم هذه ستسبب (بكاء الأجيال) ثم قدم بن غوريون اقتراحا مماثلا سنة ١٩٥٢ لاحتلال قضائي القدس والخليل ، ولكن الحكومة عارضت هذا الاقتراح بأكثرية أعضاءها .

إن هذا التغيير الذي أحدثته إسرائيل للمدينة المقدسة لم يؤثر قانونيا وعمليا على قرار التقسيم ، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٩٤ (الدورة الثالثة) في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ الذي عاد وأكد مرة أخرى مبدأ تدويل المدينة ، وقرار تشكيل لجنة توفيق من مهامها وضع نظام دائم لتدويل منطقة القدس حيث وافقت الدول العربية لدى اجتماعها بلجنة التوفيق الدولية، التي تشكلت من فرنسا والولايات المتحدة وتركيا وفقاً للقرار ١٩٤، على فكرة التدويل لمنطقة القدس دون تقسيم الأماكن المقدسة فيها، الأمر الذي لم تقبله إسرائيل، غير أنها أعلنت على موافقتها على تدويل الأماكن المقدسة .

وعادت الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٠٣ (الدورة الرابعة) بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٤٩ فأكدت عزمها على وضع القدس تحت نظام دولي خاص يضمن حماية الأماكن المقدسة داخل المدينة وخارجها وعهدت الجمعية إلى مجلس الوصاية بالاضطلاع بأعباء المسؤوليات التي تتطلبها السلطة القائمة بالإدارة وأن يخضع لهذا الغرض (دستور القدس) حيث قام مجلس الوصاية بوضع الدستور المطلوب وسرعان ما أعلن عجزه عن تنفيذ هذا النظام أما إعلان إسرائيل نقل عاصمتها إلى القدس في ١٩٤٩/١٢/١١ وقيامها

بإجراءات الضم الأخـــرى و إعـــلان الأردن في اليـــوم التـــالي ضـــم الجـــزء الـــذي احتلـــه من أراضي القدس كما عملت إسرائيل على إلحاق ذلـــك الجـــزء مـــن القـــدس الـــذي وقـــع تحت احتلالها ضمن سلطتها ومن خلال اتخاذها الإجراءات والتدابير التالية :

- تشـــكيل المحكمـــة العليـــا الإســـرائيلية في القـــدس في ســـبتمبر ١٩٤٨ ، وفي ١٧ فـــبراير أقســـم (حـــاييم وايزمـــن) اليمـــن القانونيـــة في القـــدس كأول رئيس لدولة إسرائيل .

- في ١٣ ديسمبر ١٩٤٨ ، انعقدت الكنيست الأولى في القدس .

- في ٢٣ يناير ١٩٥٠ أعلن الكنيست عن القدس عاصمة لدولة إسرائيل.

- وبحلول عام ١٩٥١ انتقلت الـــوزارات الإســـرائيلية إلى المدينـــة المقدســـة باستثناء وزارتي الدفاع والخارجية وما أن لبثت إسرائيل حـــتى نقلـــت الأخـــيرة إلى القدس عام ١٩٥٣ وهناك بعض الإجراءات الإدارية والقضائية التي تشـــكل إشارات أخرى إلى نية إســـرائيل الاحتفـــاظ الدائـــم بـــالجزء الـــذي احتلـــه من المدينة المقدسة .

- في أغسطس ١٩٦٨ تم تدشين المبنى الجديد للكنيست.

الحكم البلدي

مع قيام إسرائيل بأحكام قبضتها على المدينة، شكلت لجنة بلدية موسعة تتألف من أعضاء البلدية اليهود السابقين الستة، وممثلين عن لجنة الجالية (فاعد هكهيلاه) والأحياء اليهودية لممارسة مهامها ، لكن ما لبثت وزارة الداخلية الإسرائيلية في يناير ١٩٤٩ أن قامت بتعيين مجلس بلدي جديد برئاسة (دانيل اوستر) وفي نوفمبر ١٩٥٠ جرت أول انتخابات بلدية خاضتها قوائم حزبية على أساس التمثيل النسبي، وفاز فيها (شلومو زلمان مزراحي)كرئيس للبلدية عن الصهيونيين العموميين ، و أخذت إسرائيل بالعمل على تعزيز وجودها في هذا الجزء اقتصاديا وعسكريا وديموغرفيا أيضا لتعزيز وضعها السياسي والاستراتيجي كعاصمة لها .

وقد استطاعت إسرائيل خلال السنوات التي تلت سيطرتها على الجزء الغربي من المدينة مضاعفة عدد السكان اليهود نتيجة لموجات الهجرة التي أعقبت الحرب ، فقد سجل الإحصاء الأول للسكان في شهر أكتوبر ١٩٤٨ ، وجود ٨٤ الف نسمة بالقدس الغربية ، وفي نهاية ١٩٤٩ وصل العدد إلى ١٠٣ آلاف نسمة.

وخلال الفترة ما بين ١٩٤٨ -١٩٥١ كان عدد السكان اليهود قد زاد بمقدار ٥٤ الف مستوطن جديد يمثلون نحو ٦٥% من السكان. فقد اظهر إحصاء ١٩٦١ وجود ١٦٧ الف نسمة ، ثم ارتفع إلى ١٩٧ ألف حتى يونيو ١٩٦٧ .

ويعود ارتفاع معدل السكان هذا بشكل رئيسي إلى وصول المهاجرين الجدد وعمليات التهجير المنظمة من داخل (إسرائيل) ، وكذلك التزايد الطبيعي لليهود الأرثوذكس وللطوائف الشرقية ، وتم استيعاب معظم المهاجرين الذين قدموا للقدس خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥١ في المساكن العربية التي هجرها سكانها العرب أثناء الحرب ، وعندما امتلأت هذه المساكن جرى استيعاب الفائض في المعسكرات التي خلفها الجيش البريطاني، ثم عملت الحكومة الإسرائيلية على إنشاء مجموعات من المساكن الشعبية في حي القطمون العربي ، وهي (كريات هيوفيل وكريات مناحيم) وحتى يمكن استيعاب هذه الأعداد المتزايدة تم توسيع حدود البلدية من الجهة الغربية عام ١٩٥٢ ، لكي تضم القرى العربية التي هجر منها سكانها العرب ، كما جرى بناء أحياء فوق أراضي دير ياسين ولفتا .

ولقد أدى الارتفاع في عدد السكان إلى ازدياد النشاط العمراني في المدينة واتساع رقعتها. ففي نهاية الخمسينات تم البدء ببناء مركز حكومي جديد (هكرياه) مقابل موقع الجامعة العبرية كمقر لرئاسة الوزراء ،ووزارتي المالية والداخلية ، ثم وزارة العمل فيما بعد، كذلك إنشاء مبنى الكنيست على هضبة واقعة إلى الجنوب الشرقي من المكان ، والى الجنوب منه أقيم المتحف الوطني الإسرائيلي ومؤسسات عديدة رسمية وعامة ودينية وأكاديمية، كما تم إنشاء مقابر للزعماء الروحيين الإسرائيليين في المدينة لتعزيز روحانية المدينة لدى الإسرائيليين ، كما أقيم في المدينة العديد من الفنادق والمنشآت السياحية .

برغم تلك الجهود التي بذلتها إسرائيل بقيت المدينة أشبه بمكانة العاصمة الثانية ، حيث استنكرت غالبية دول العالم الإجراءات الإسرائيلية في القدس ورفضت التعامل مع القدس كعاصمة لدولة إسرائيل، حيث تمثل هذا الرفض في امتناع هذه الدول عن إقامة سفاراتها لدى إسرائيل في القدس أو نقل بعثاتها، وكذلك رفضها لتقديم اعتماد أوراق سفرائها لدى إسرائيل في القدس .

علاوة على معارضة المجتمع الدولي لهذه السياسة اعترضت إسرائيل مصاعب داخلية تتعلق بوضع المدينة كمركز ديني وروحي ،ووضعها الجغرافي الاقتصادي على خطوط الهدنة ، فبعد مرور تسعة عشر عاما على احتلالها واتخاذ عدد من القرارات بتحويلها إلى مركز إداري ، لم تستطع الحكومات المتعاقبة تنفيذ هذه القرارات، وبقيت الوزارات الرسمية في تل أبيب واكتفت بمكاتب رمزية لها في القدس وعللت الأوساط الإسرائيلية ذلك بكون المدينة تجابه ظروفا جغرافية وطبوغرافية تؤثر في تطورها الاقتصادي ، حيث أنها لا تقع في وسط إسرائيل ورغم التحسينات الكبرى التي طرأت على الطرق وشبكات المواصلات إلا إنها ما زالت تفتقر إلى الربط السريع بمراكز إسرائيل الأخرى ، ومن أجل ذلك لا تبدو القدس وكأنها قادرة على جذب الاقتصاد إليها.

احتلال القدس الشرقية وضمها ١٩٦٧

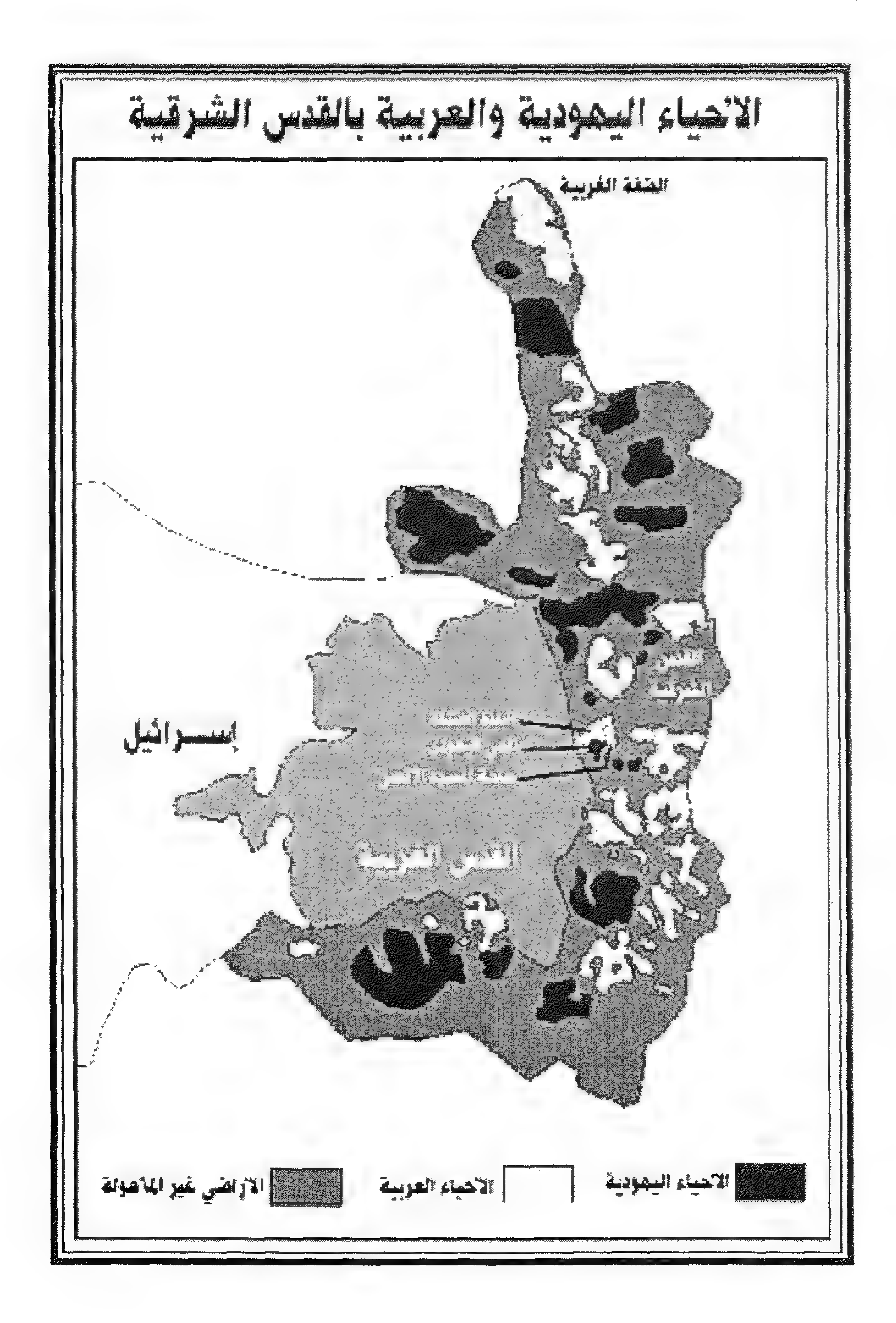
مع اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧ أتيحت الفرصة الملائمة لإسرائيل لاحتلال بقية المدينة ، ففي صبيحة السابع من يونيو ١٩٦٧ بادر مناحيم بيجن الوزير بلا وزارة في حكومة التكتل الوطني التي شكلت عشية الحرب باقتحام المدينة القديمة ، حيث تم الاستيلاء عليها بعد ظهر اليوم نفسه وعلى الفور أقيمت إدارة عسكرية للضفة الغربية ترأسها الجنرال (حاييم هيرتسوغ) الذي كان حاكما عسكريا للمنطقة منذ سنة ١٩٦٣ ،عندما قام الجيش الإسرائيلي بتنظيم وحدات الحكم العسكري لادارة المناطق التي تحتلها إسرائيل في حالة نشوب حرب .

وقد جعل (هيرتسوغ) من فندق امباسادور في القدس الشرقية مقرا لقيادته ، وتم تعيين إدارة عسكرية للمدينة تتألف من (شلومو لاهط) حاكما عسكريا ، (يعقوب سلمان) نائبا له ، ووضعت تحت قيادتها قوات كبيرة تألفت من لواء مظلي وكتيبتي مشاة وكتيبة حرس حدود وكتيبتي هندسة ،وكتيبتي مدفعية ، لاحكام السيطرة الكاملة على المدينة .

لقد كانت النوايا الإسرائيلية تجاه المدينة المقدسة تتمحور حول تهجير أكبر عدد ممكن من سكانها العرب لتسهيل السيطرة عليه وابتلاعها، وبالفعل كان أول عمل للاحتلال الإسرائيلي في المدينة مباشرة بعد احتلالها هو هدم حي المغاربة المحاذي لحائط المبكى ، كان ذلك بناء على أوامر تلقاها لاهط من دايان قبل وصوله القدس ، وبعد أن رفض السكان إخلاء بيوتهم قال (ايتان موشيه) المكلف بتنفيذ العملية : (إن اكف الجرافات ستقنعهم بذلك).

وتم الهدم تحت جنح الظلام ولم تقتصر عملية الهدم على الحي فقط بل طالت مباني إضافية ومواقع مقدسة منها مسجد البراق وقبر الشيخ ، أما سكان حي المغاربة فقد نقلوا إلي بيوت في أحياء أخرى من القدس الشرقية ، مثل الحي اليهودي الذي هجره سكانه اليهود ابان حرب ١٩٤٨ .

إن احتلال المدينة كان أمراً في غاية البشاعة فقد كانت سمة هذا الاحتلال العنف والإرهاب ، حيث كان يتم اعتقال المئات من السكان وترويع الآخرين في عمليات اقتحام الجنود المسلحين للمنازل وتفتيشها وتحطيمها وسلب الثمين منها ، كذلك تجميع البالغين من الرجال وإجبارهم على رفع أيديهم أمام الجدران والتحقيق معهم

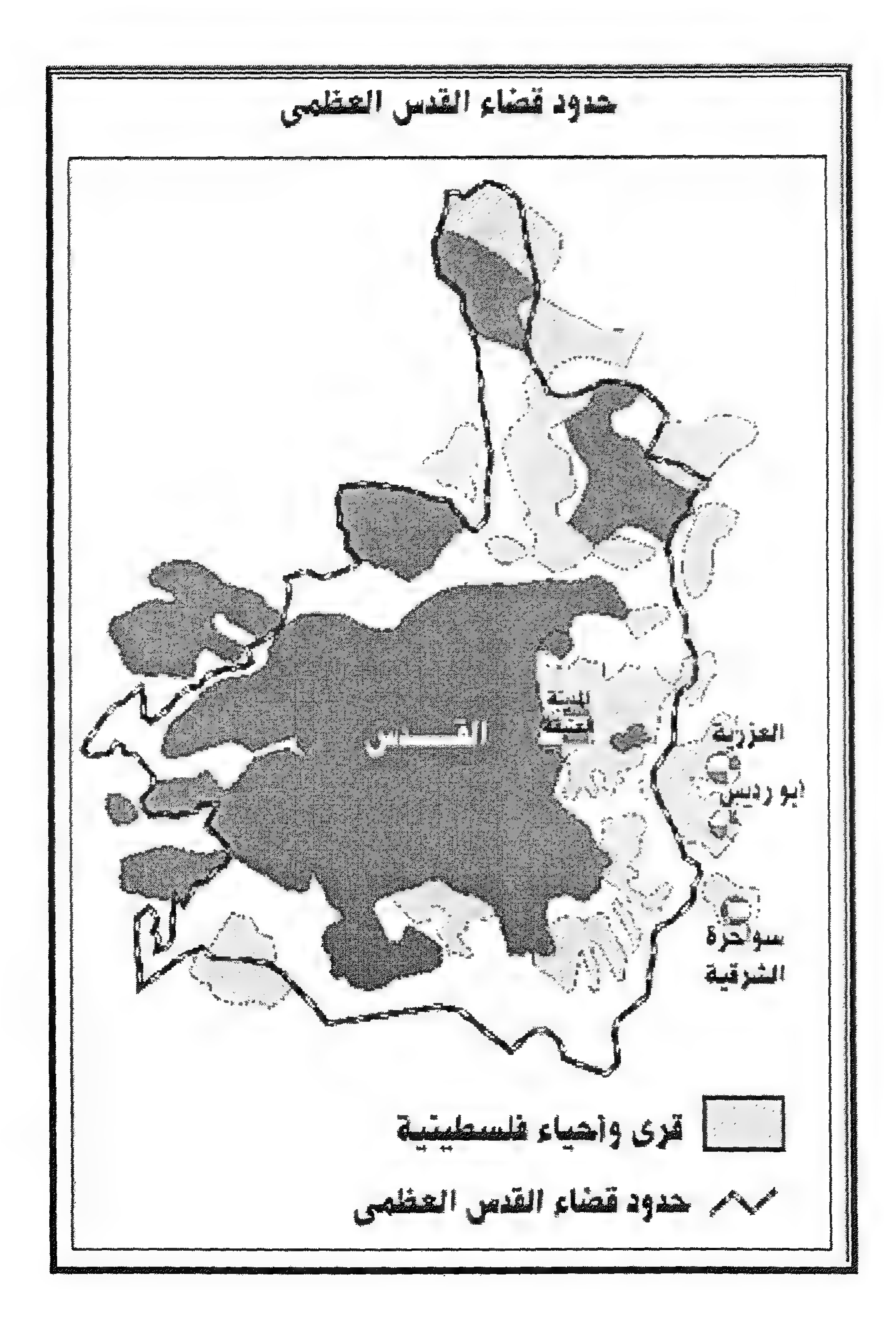

الأحياء اليهودية والعربية بالقدس الشرقية
الضفة الغربية
إسرائيل
الأحياء اليهودية
الأحياء العربية
الأراضي غير المأهولة

ثم سوقهم إلى نقاط تجمع من خلال الإيحاء بـأنهم ذاهبـون إلى المـوت وفي غضـون ذلـك كان أمامهم طرح أخر بديل يتمثل بالسماح لهـؤلاء السـكان بالالتحـاق بـأفراد عـائلاتهم في الضفـة الشـرقية بعـد وضـع سيارات النقـل تحـت تصـرف المعنيـين بـالرحيل بعد توقيعهم على وثيقـة تشـير إلى تركـهم للمدينـة طوعـا وكـل هـذا كـان ينصب تحت سياسة تفريـغ المدينـة مـن سـكانها الأصليـين ، كمـا بـدأت إلى جـانب ذلـك عمليات السطو على البيوت والمحلات التجارية من قبل العصابات الصهيونية والجيش .

ولم تقتصر علمية الهدم علـى حـي المغاربـة فقـط بـل طـالت ثـلاث قـرى أخـرى في منطقـة اللطـرون القريبـة مـن القـدس هـي (بيـت نوبـا ، عمـواس ، يـالون) تم هدمها جميعا وطرد سكانها العرب منها، وكان ذلـك بعـد انتـهاء القتـال بأيـام قليلـة. إن هذه الأعمال وغيرها لا تعدو سـوى دلائـل علـى النوايـا الإسـرائيلية تجـاه القـدس ، التي تعرضت وما زالت تتعـرض لهـا ، فخـلال الأسـابيع الثلاثـة الـتي تلـت الاحتـلال وقبل ضم المدينة رسميا قامت السـلطات الإسـرائيلية بدمـج شـطري المدينـة مـن خـلال إزالة بوابة (مندلباوم) التي شكلت بوابة العبور بين شطري المدينة ما بين أعـوام ١٩٤٩-١٩٦٧ جنبا إلى جنب مع بقيـة إشـارات خـط وقـف إطـلاق النـار القـديم، كمـا تم توحيـد شبكات البنية التحتية بين شطري المدينة، وسـاهمت بلديـة القـدس الغربيـة بشـكل فعـال في جميع هذه الإجراءات علـى الرغـم مـن كـون المدينـة خاضعـة للحكـم العسـكري وتنطبق عليها قواعد القانون الدولي للمناطق الخاضعة للاحتلال .

إجراءات الضم الإسرائيلية للقدس الشرقية

بعدمـا أحكمـت إسـرائيل سـيطرتها العسـكرية علـى المدينـة وقيامـها بـإجراءات لضم المدينة (غـير الشـرعية) عمليـا تمـهيدا لتـهويدها كليـا. و بعـد توقـف القتـال في مدينـة القـدس ، كـانت مسـألة الضـم القـانوني موضـع بحـث بـين الـوزراء في وزارة العدل الإسرائيلية منذ ٩ يونيو ١٩٦٧ ، ولم يكن من السـهل لأول وهلـة ، إصـدار تشريع لهذا الشأن، نظـراً لعـدم وجـود حـدود دوليـة معـترف بهـا لدولـة إسـرائيل ، ومن ناحية أخـرى يتنـاقض مثـل هـذا الضـم غـير الشـرعي مـع القـانون الـدولي. لذلك كان هناك تباين في الآراء بين أعضاء حكومة إسـرائيل، ولكـن هـذا التبـاين في الآراء لم يكن لحسابات خارجية أو قانونية ، بل اقتصر الخلاف على كيفية الضـم وليـس المضمـون . ففي حين حاولت وزارة العدل الامتناع عن العمل على إصدار تشريع لهذا الغرض


حدود قضاء القدس العظمى
القدس
العزرية
ابو رديس
سواحرة
الشرقية
قرى وأحياء فلسطينية
حدود قضاء القدس العظمى

مكتفية بدلاً من ذلك بإجراءات إدارية لا تثير أصداء كبيرة، ظهر في الحكومة رأي آخر يطالب بالقيام بذلك عن طريق نشر أمر توسيع حدود بلدية القدس في الجريدة الرسمية بقرار من وزير الداخلية ، واتخذ فريق ثالث من الوزراء بينهم رئيس الحكومة (ليفي اشكول) والوزير بلا وزارة (مناحيم بيجن) ، موقفا يطالب بضم القدس بواسطة تشريع خاص في الكنيست ، ولكن هذا الفريق تراجع عن موقفه بعد أن أوضحت له غالبية الوزراء أن سن قانون خاص يفرض السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية وحدها سيفسر تنازل مسبق لضم مناطق إضافية إلى الدولة في المستقبل. وفي النهاية تم الاتفاق على أن تكلف لجنة وزارية خاصة لبلورة اقتراح لتسوية الوضع القانوني والإداري للقدس الموحدة.

غير انه أريد لضم القدس أن تكون من خلال السلطة التشريعية في الدولة وليس من قبل السلطة التنفيذية ،لذلك تم اختيار قانون أنظمة السلطة والقضاء ١٩٤٨ وهذا القانون هو أول تشريع اقره مجلس إسرائيل المؤقت بعد إعلان قيامها لضمان الاستمرارية القانونية في المناطق التي اعتبرت آنذاك دولة إسرائيل أو تلك التي تحتلها أو تضمها ، وتقرر أن يستخدم هذا القانون ويسند إليه التشريع الجديد لضم القدس عن طريق إضافة مادة واحدة إليه وهي المادة (١١) ، وتنص على :

(أن يسري قانون الدولة وقضاؤها و إدارتها على كل مساحة من أرض إسرائيل حددتها الحكومة بمرسوم)، وبهذا منحت إسرائيل نفسها ضم أي جزء إليها ، وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨ أصدرت الحكومة استنادا إلى هذا القانون مرسوما بشأن سريان قانون الدولة وقضائها وإدارتها على مساحة تبلغ ٩٩٠،٦٩ كم٢ ، تضم القدس القديمة بأكملها ومناطق واسعة محيطة بها ، تمتد من صور باهر في الجنوب إلى مطار قلندية في الشمال ، وكان المسطح البلدي لمدينة القدس في ذلك الوقت يقع ضمن مساحة قدرها ٢٠٠،٣٧ كم٢ أصبحت بعد عملية الضم ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الاحتلال. لقد كان الهدف من ذلك ضم أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكان العرب للمحافظة على أكثرية يهودية في المدينة.

لقد كان (قانون أنظمة السلطة والقضاء) المشار إليه سابقاً، كافيا لتخويل الحكومة تطبيق القانون والقضاء والإدارة على المنطقة المشار إليها ، ولكنه لم يكن كافيا لإلحاق هذه المنطقة صلاحية مجلس بلدية القدس اليهودية ، فقانون البلديات البريطاني لسنة ١٩٣٤ ، والذي ينص على إجراء استفتاء لسكان المنطقة المراد ضمها ولتلافي

ذلك أقر الكنيست في الجلسة نفسها يوم ٢٧ يونيو ١٩٦٧ التعديل الجديد لقانون البلديات رقم ٦ لسنة ٥٧٢٧-١٩٦٧ ، يسمح للوزير بحسب تقديره ودون إجراء أي تحقيق أن يصدر أعلانا يوسع فيه منطقة اختصاص بلدية ما بواسطة ضم مساحة تحددت في مرسوم صادر، وفي اليوم التالي لإقرار هذا التعديل نشر وزير الداخلية إعلانا في الجريدة الرسمية بشأن توسيع (حدود بلدية القدس) ضمت بموجبه كامل المنطقة التي حددتها الحكومة سابقا بمرسوم إلى منطقة بلدية القدس ووضعت تحت إشراف مجلس البلدية الإسرائيلي .

وفي اليوم التالي الذي تمت فيه المصادقة على هذين القانونين ، اقر الكنيست تشريعا ثالثا اعتبرته السلطات الإسرائيلية مكملا لها ، هو قانون المحافظة على الأماكن المقدسة.

وعلى الرغم من أن هذه القوانين كانت كافية لحل مسألة السيطرة الإسرائيلية على القدس العربية وضمها إلى إسرائيل وإلحاقها بمنطقة صلاحية بلدية القدس الغربية ، إلا أن الكنيست الإسرائيلي عاد في ٣٠ يوليو ١٩٨٠ وأقر بشكل استثنائي قانونا جديدا عرف باسم (قانون أساسي).

القدس عاصمة إسرائيل ، وتقدمت بهذا المشروع النائبة (غيئولا كوهين) والتي كانت عضوا في المنظمة الإرهابية ليحي (عصابة شتيرن) قبل قيام إسرائيل ، ومن ثم عضوا في (حزب حيروت) وبعده الليكود .

و شكلت قوانين الضم هذه أساسا لقوانين أخرى وإجراءات عملية تهدف إلى ابتلاع المدينة وتعزيز السيطرة عليها، وكذلك المناطق المجاورة لها ، لقد تم ذلك من خلال وسائل عديدة تمثلت في التضييق على السكان العرب الأصليين لافراغ المدينة منهم ، هذا عدا عن مصادرة الأراضي و إقامة التجمعات الاستيطانية.

وعلى الصعيد الإداري المحلي ،فقد كان أول إجراء هو تصفية القضاء والإدارة العربيين ، وتمثل ذلك في أمر صادر عن الحكم العسكري بحل بلدية القدس العربية. لقد أثارت عملية ضم المدينة مشاكل قانونية وحقوقية معقدة إزاء السكان العرب في المدينة ، وأخذت هذه المشاكل تتفاقم مع تعميق إجراءات الضم، الأمر الذي استدعى إصدار عدد من التشريعات الجديدة التي تتوافق مع الإجراءات الاحتلالية .

ولعل أولى تلك القضايا كانت مشكلة عرب القدس من حيث علاقتهم بالقوانين الإسرائيلية حيث تم اعتبار سكان المدينة العرب من (سكان) إسرائيل لا من مواطنيها وامتنعت السلطات الإسرائيلية عن منحهم الجنسية ، و كذلك منعهم من المشاركة في الانتخابات العامة، بينما سمحت لهم بالاشتراك في الانتخابات البلدية لمدينة القدس فقط والتي قاطعها السكان العرب .

أما عن الإجراءات وردود الفعل التي اتخذها المواطنون العرب احتجاجا على سياسة الضم ومعارضتهم لها ، فلقد لاقت إجراءات الضم معارضة ومقاومة شديدتين من قبل سكان المدينة ، حيث رفض مجلس أمانة المدينة هذه الإجراءات ، ورفض أعضاءه الانضمام إلى مجلس البلدية الإسرائيلي وجاء رد أعضاء مجلس أمانة القدس على الدعوة التي وجهت إليهم بهذا الخصوص أنه :

(لما كان مجرد البحث من وجهة نظرنا العربية في الانضمام إلى مجلس بلدية القدس تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، وعلى الوجه الذي أعلنت عنه السلطات الإسرائيلية ، هو بمثابة اعتراف رسمي منا بقبول مبدأ ضم القدس العربية إلى القطاع الذي تحتله إسرائيل من القدس الأمر الذي لا نسلم به كأمر واقع ولا نقره ، ونعتبره مخالفا لميثاق هيئة الأمم المتحدة ولقراريها في جلستها الاستثنائية الأخيرة ومخالفا للقانون الدولي العام ونعتبره كذلك إجراء غير مشروع ونطالب بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه الحال قبل ١٩٦٧/٦/٥ م. وبناء على ذلك تجدوننا آسفين لعدم تلبية الدعوة لمقابلتكم والتحدث معكم بهذا الشأن).

ومن مظاهر الرفض والاستنكار من قبل السكان العرب في المدينة أيضا إرسال زعماء ورجال دين ووجهاء في القدس وفلسطين مذكرة إلى الحاكم العسكري للضفة الغربية ترفض إجراءات الضم والممارسات الإسرائيلية، وأعلنوا عن تشكيل (هيئة إسلامية) تتولى رعاية الشؤون الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس إلى أن يزول الاحتلال.

ومع تزايد المعارضة الوطنية لإجراء الضم وخصوصاً على المستوى الجماهيري ، أصبح التعبير عن هذا الرفض يتعدى الاحتجاج والاستنكار إلى المقاومة المسلحة، حيث قرر الاحتلال الإسرائيلي الرد بمختلف الوسائل على المقاومة وبدأ بالتدخل في الشؤون الدينية الداخلية والنفي و الإبعاد ، وتطورت أشكال الردع أمام استمرار المقاومة ، حتى تم اتباع سياسة احتلالية اكثر تطرفا و تمثل أبرزها في نسف المنازل والاعتقال الجماعي وفرض منع التجوال ومصادرة الممتلكات وإغلاق البيوت وغيرها .

المبحث الثاني

طبيعة العنصرية الإسرائيلية

من الملاحظ أن إسرائيل تدعي دائما أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط ، وتحاول أن تربط نفسها دائما بالديمقراطية الأوروبية والأمريكية وتتهم دول الشرق الأوسط بالتخلف الناجم عن غياب الديمقراطية. ولقد استغلت الدعاية الصهيونية الإسرائيلية نغمة الديمقراطية لتحقيق عدة أهداف أولها اكتساب عطف الدول الغربية المحبة للديمقراطية والتي نجحت الصهيونية في أن تجعلها تنظر إلى قضية الشرق الأوسط من منظور أنها صراع بين الديمقراطية والديكتاتورية. الديمقراطية تمثلها إسرائيل والديكتاتورية تمثلها الدول العربية ، وأنها أيضا صراع بين التقدم الذي تمثله إسرائيل بفضل نظامها الديمقراطي والتخلف الذي تمثله الدول العربية ، ومن خلال هذا الادعاء الصهيوني كسبت إسرائيل الرأي العام الأوروبي والأمريكي ونجحت الصهيونية أيضا في إخفاء الوجه القبيح للنظام السياسي الإسرائيلي القائم أصلاً على فلسفة عنصرية تجاوزت بكثير الفلسفة العنصرية التي استندت إليها حركة الاستعمار العالمي خلال القرون الثلاثة الأخيرة. فالعنصرية التي تقوم عليها إسرائيل عنصرية مركبة ومعقدة بحيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي الإسرائيلي ، وقد انعكست هذه العنصرية على مجالات الحياة المختلفة داخل المجتمع الإسرائيلي الذي اصبح يتكون من فئات وشرائح سكانية مصنفة تصنيفاً عنصرياً.

ومن أهم صفات العنصرية الإسرائيلية أنها عنصرية مركبة تعكس التركيبة الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي ، وتعكس البنية الاجتماعية لهذا المجتمع. فالمجتمع الإسرائيلي يمكن تقسيمه بداية إلى قسمين :

- مجتمع يهودي تنتمي إليه كل طبقات وفئات اليهود الاجتماعية والأثنية.
- مجتمع عربي فلسطيني.

ويمارس المجتمع اليهودي بفئاته المختلفة كل أشكال العنصرية ضد المجتمع العربي الفلسطيني من تمييز عنصري إلى اضطهاد إلى كل أشكال التفرقة العنصرية ، ويختلف هذا التمييز العنصري تجاه العرب الفلسطينيين حسب الفئة اليهودية

الممارسة للعنصرية. فهناك مواقف مختلفة تجاه العرب الفلسطينيين يمثلها الأشكناز والسفارد والصابرا ، وتمثلها الأحزاب السياسية على اختلاف أيديولوجياتها ، وتمثلها الجماعات الدينية على اختلاف مواقفها الدينية ، والنهاية حصيلة من الممارسات العنصرية التي يلقاها المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل من كل فئة يهودية على حدة ومن كل حزب وتيار سياسي أو ديني. أنها سيمفونية عنصرية يعزفها كل فئات المجتمع الإسرائيلي ضد السكان العرب الفلسطينيين.

هذا عن العنصرية الإسرائيلية تجاه العرب الفلسطينيين ، وهناك عنصرية أخرى إسرائيلية - إسرائيلية أي أنها موجهه من جماعة إسرائيلية تجاه جماعة إسرائيلية أخرى ، فهناك العنصرية الأشكنازية ضد الجماعات الإسرائيلية الأخرى وبخاصة السفارد من الممثلين ليهود الشرق من اصل غير عربي ، وهناك العنصرية الأشكنازية السفاردية المشتركة ضد اليهود من أصول عربية ، وهناك عنصرية الصابرا المولودين في إسرائيل ضد كل اليهود الذين لا ينتمون إلى الصابرا الساعين إلى خلق ثقافة إسرائيلية تخصهم بعيداً عن معطيات التراث اليهودي العام الذي ينتمي إليه كل اليهود.

وهناك عنصرية إسرائيلية موجهه ضد جماعات يهودية هامشية مثل يهود الفلاشا وغيرهم من الذين يحتلون أدنى درجات السلم الاجتماعي اليهودي ، هذا بالإضافة إلى التناقضات الأثنية والاختلافات الدينية.

وعلى المستوى الديني توجد عنصرية دينية موجهة من الجماعات والفرق الدينية ضد بعضها البعض والتي تصل الدرجة فيها إلى حد تكفير الفرق الدينية اليهودية لبعضها.

وتأتى اليهودية الحاخامية والتي تسمى عادة بالربانية على قمة الهرم الديني في إسرائيل ، وهي يهودية لا تعترف باليهوديات الأخرى التي تمثلها الفرق الدينية الأخرى ، ولذلك فهي تمارس الاضطهاد ضد فرق السامريين والقرائين والإصلاحيين وغيرهم وتعتبر نفسها الممثلة الحقيقة لإسرائيل وللدين اليهودي.

وفي ظل هذا المناخ العنصري على المستويات السياسية والدينية والعرقية تطورت الحياة داخل المجتمع الإسرائيلي. ولكن تبقى العنصرية ضد العرب الفلسطينيين كهدف لبقية المجتمع اليهودي فالكل متفق على اضطهاد الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين،

والكل ينظر إليهم على أنهم يمثلون جسداً غريباً داخل المجتمع الإسرائيلي على الرغم من أنهم أهل الوطن وأصحاب الأرض. إنهم عدو المجتمع ورمز الأرض المسلوبة وعلاوة على ذلك يوصفون إسرائيلياً بأنهم سرطان داخل المجتمع الإسرائيلي.

ويكمن الأساس العنصري في دولة إسرائيل في أنها قامت لكي تكون دولة لليهود ، وليس دولة لكل مواطنيها على أساس من الديمقراطية ، وقد وجهت كل الحكومات الإسرائيلية والمؤسسات جهودها لتحقيق هذا الهدف وهو أن تكون الدولة يهودية خالصة.

وقد تسبب هذا المبدأ في أن تصبح الدولة عنصرية وفي أن تمتد السياسة العنصرية ليس فقط في التعامل مع غير اليهود داخل الدولة مثل المسلمين والمسيحيين ، ولكن لحقت هذه السياسة العنصرية بشرائح يهودية داخل المجتمع الإسرائيلي مشكوك في يهوديتها أو غير معترف بعقيدتها اليهودية ولا بشخصيتها اليهودية.

وتزداد السياسة العنصرية في إسرائيل عمقاً عندما يتم فهمها وتحليلها داخل إطار السؤال المطروح : .... من هو اليهودي ؟

وهو سؤال مطروح على مستوى تحديد الهوية اليهودية ، ومن الذي يمثل الهوية اليهودية الحقيقية داخل المجتمع الإسرائيلي ، كما أن نفس السؤال مطروح على مستوى الديانة حيث يوجد اختلاف واضح وصريح حول الديانة اليهودية الصحيحة أو حول من يمثل اليهودية داخل المجتمع الإسرائيلي ؟ كما أن السؤال لا يزال مطروحاً وبشكل قوى حول الهوية الإسرائيلية ومن هو الإسرائيلي الحقيقي؟

ونظراً لأن الجميع في إسرائيل يدعون أنهم اليهود الحقيقيون ، والكل يعتقد أنه اليهودي الحقيقي والإسرائيلي الحقيقي فقد تحولت المسألة إلى صراع داخلي عميق له انعكاساته العنصرية ، فمع عدم الاعتراف بالتعددية الدينية والثقافية داخل المجتمع الإسرائيلي برزت العنصرية الداخلية كمرض خطير أصاب مجتمعاً ناشئاً فشل في التخلص من أمراض الشتات ، ولم ينجح في توحيد اليهود المهجرين إلى فلسطين حول هوية واحدة ، أو ديانة واحدة ، أو عقلية واحدة ، ولذلك لجأ إلى عامل خارجي طارئ وحوله إلى عامل ثابت يحقق به فكرة الخطر الخارجي الذي يتم تصوره وتوهمه كجزء من الاستراتيجية الإسرائيلية الصهيونية التي تدعى الوجود الدائم لهذا الخطر الذي يوحد الإسرائيليين ويجعلهم ينسون اختلافاتهم وعنصريتهم الداخلية لمواجهة الخطر الخارجي.

وقد كشف السلام مع العرب وتلاشي الخطر العربي لمدة تصل إلى ما يزيد عن ربع قرن عن الصراعات الداخلية الخطيرة ، فخلال السنوات العشرين الماضية انحسر الصراع العربي الإسرائيلي واحتل مكاناً متأخراً في أولويات السياسة الإسرائيلية وظهرت المشاكل الداخلية واحتلت الأولوية في حياة المجتمع الإسرائيلي.

ومن أهم القضايا التي ظهرت بعد بداية مسيرة السلام مع العرب قضية الهوية اليهودية التي تأزمت داخل المجتمع اليهودي ، ومشكلة الصراع بين المتدينين والعلمانيين كمشكلة عامة داخل المجتمع المنقسم بالفعل إلى غالبية علمانية وأقلية متدينة ذات تأثير واضح في الحياة والسياسة ، وظهرت مشكلة الهوية الدينية ومن هو اليهودي الحقيقي في مقابل المتهود. وهي مسألة تبدو في ظاهرها أنها مشكلة دينية لكن باطنها يقول بأن المشكلة عنصرية في المقام الأول. كما ظهرت خلال السنوات العشرين الأخيرة مشكلة الشخصية الإسرائيلية والثقافة الإسرائيلية المميزة لإسرائيل كبلد في مواجهة الشخصية اليهودية أو الشخصية الصهيونية أو حتى في مواجهة يهود الخارج.

ومن وجهة نظري أن كل هذه القضايا المهمة في تحديد مستقبل إسرائيل بعد السلام قضايا مرتبطة بالعقلية العنصرية السائدة داخل المجتمع الإسرائيلي ، وهي عنصرية مركبة ومعقدة إلى حد يصعب معه فهمها كما يصعب معه معالجتها. فالعنصرية التي يمارسها المجتمع الإسرائيلي كله في مواجهة العربي الفلسطيني تعد أبسط أشكال العنصرية لأن التضاد هنا واضح وصريح ومتفق عليه. فإذا كانت الدولة دولة يهود فلابد من ممارسة العنصرية ضد غير اليهود فيها وهم العرب الفلسطينيون ، والمسلمون ، والمسيحيون.

أما الشكل المركب والمعقد للعنصرية في المجتمع الإسرائيلي فهو يختص بالعنصرية التي يمارسها يهود المجتمع الإسرائيلي ضد بعضهم البعض ، وهي تنقسم إلى عدة عنصريات الأمر الذي يجعلها عنصرية معقدة ومركبة فهناك :

أولاً : العنصرية العرقية أو الإثنية التي تستمد أصولها من الاختلاف العرقي والانقسام اليهودي داخل المجتمع الإسرائيلي إلى أشكناز وسفارديم ، وانقسام الأشكناز والسفارديم داخلياً إلى شرائح إثنية متباينة.

ثانياً : العنصرية الدينية التي تستمد أصولها من الاختلاف الديني الحاد إلى يهود أرثوذكس تقليديين (الربانيين) ويهود غير أرثوذكس من قرائين وسامريين وغير ذلك،

ويصل حد العنصرية الدينية إلى اتجاه هذه الفرق الدينية إلى تكفير بعضها البعض وادعاء كل منها بأنها تمثل اليهودية الحقيقية.

ثالثاً : العنصرية الثقافية التي تظهر في الصراع الثقافي بين الثقافة اليهودية ، والثقافة الصهيونية ، والثقافة الإسرائيلية داخل المجتمع الإسرائيلي.

رابعاً : العنصرية الفكرية ويظهر في الانقسام الصريح للمجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع علماني ومجتمع متدين.

العنصرية الإسرائيلية في مواجهة انتفاضة الأقصى :

يسيطر مفهوم الإبادة على التفكير السياسي والعسكري الإسرائيلي. وهذا المفهوم له جذوره المتأصلة في الفكر اليهودي وفي تاريخ اليهود. ويدخل ضمن مفهوم الإبادة عمليات التصفية الجسدية التي تمارسها إسرائيل والتي ظهرت بشكل واضح وقوى في الأحداث المرتبطة بانتفاضة الأقصى.

وهدف الإبادة لا يتضح فقط من خلال عمليات القتل العشوائية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية والتي تقصد منها التخلص من البشر بشكل مباشر واقتلاع الإنسان من الحياة ... ولكنها تظهر في بعض الممارسات والانتهاكات التي تستخدم فيها الأسلحة البيولوجية والكيمائية واستخدام اليورانيوم المستنفد.

فالهدف من استخدام هذه الأنواع من الأسلحة المحرمة دولياً هو التحقيق البطيء للإبادة وذلك إذا قسمنا الإبادة حسب المفهوم والتطبيق الإسرائيلي إلى نوعين :

- الإبادة المباشرة والسريعة عن طريق عمليات القتل المقصودة.
- الإبادة غير المباشرة عن طريق استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية واليورانيوم.

والمقصود بالإبادة غير المباشرة القتل غير المباشر عن طريق الآثار الممتدة بعد انتهاء الحرب أو المعارك وذلك يعني أن الحرب تنتهي ولكن آثارها القاتلة والمبيدة لا تنتهي حيث تستمر معاناة الإنسان المراد إبادته ولا تنتهي هذه المعاناة بانتهاء الحرب ولكن تستمر معه ويكون لها بعد تدميري ونفسي عادة ما ينتهي إلى إبادة الضحية بعد فترة زمنية. وقد تفتقت ذهنية الإبادة لدى الإسرائيليين عن انتهاكات تضمن استمرارية الإبادة بعد نهاية الحرب.

وقد عرف القانون الدولي الأسلحة التي تتسبب في إبادة الإنسان وتدمير بيئته :

(بأنها الأسلحة اللاإنسانية ، أو بمعنى آخر الأسلحة التي تعبر عن كراهية مستخدميها للإنسانية ولكل ما هو إنساني).

ولذلك تم تحريم ومنع استخدام الأسلحة التي لها آثار ممتدة أو أثار يمكن أن تضر بالإنسانية ، ومن أهم الأسلحة التي استخدمتها إسرائيل في انتفاضة الأقصى الأسلحة المعتمدة على اليورانيوم والأسلحة البيولوجية والكيميائية والرصاص دمدم والألغام وكلها تسبب آثاراً ممتدة بعد انتهاء المعارك وتؤدى إلى حدوث أمراض مختلفة كالسرطان وتحدث تغيرات بيولوجية في جسم الإنسان المصاب. ولاشك أن إسرائيل تهدف من استخدام هذه الأسلحة المحرمة دولياً إلى تحقيق إبادة الإنسان الفلسطيني ، وتعريضه للخطر الدائم ، وتلويث البيئة التي يعيش فيها الفلسطيني بجعل هذه البيئة غير صالحة للحياة ، وتحويل المعاناة إلى مسألة دائمة في حياة الإنسان الفلسطيني.

هناك انتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني في ظل الاحتلال أبرزها انتفاضة الأقصى ولها دلالة قوية جداً على طبيعة الشخصية الإسرائيلية بما غرسه الاتجاه العنصري في اليهودية من غرائز في النفس اليهودية تجعلها كارهة لغير اليهودي كراهية أصيلة قائمة على أسس دينية تشريعية ، وجانب آخر من هذا الموقف الإسرائيلي يعكس نوعاً من المرض السيكولوجي الذي أصاب الشخصية الإسرائيلية ، وجعلها رغم عروض السلام الجادة غير مستعدة نفسياً للدخول في سلام مع الفلسطينيين ، وجعلها دائماً تخلق الأزمات والمشاكل التي تدعم استمرارية الكراهية والعداء ومقاومة كل تغيير يمكن أن يحدثه السلام في النفس الإسرائيلية.

والمحلل لطبيعة أحداث الانتفاضة الأخيرة أو انتفاضة الأقصى يلاحظ التعبير الإسرائيلي المستمر عن الكراهية للإنسان الفلسطيني من ناحية فضلاً عن الكراهية المعلنة لوجود الفلسطيني وهو نوع من الجمع بين كراهية البشرية أو الإنسانية وكراهية الفلسطيني الذي يمكن أن نعتبره هنا نموذجاً للإنسانية يمارس عليها الإسرائيليون هذه الكراهية.

ولعل هذا الجمع المقصود بين كراهية الإنسان وكراهية الفلسطيني هو الذي أدى إلى حدوث إجماع ولأول مرة بين كل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان على إدانة إسرائيل بسبب انتهاكاتها المنظمة والمدروسة والمقصودة لحقوق الإنسان الفلسطيني.

فقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً خاصاً حول (عنف الاحتلال الإسرائيلي والاستخدام المفرط للقوة المميتة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل) ، وطالبت منظمة العفو الدولية في تقريرها الأمم المتحدة بإجراء تحقيق دولي مستقل يتولاه خبراء من القضاء الجنائي وسواهم من الخبراء المشهود لهم بالنزاهة والحياد للتحقيق في جميع عمليات القتل وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وقعت منذ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل بما فيها المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية وجنوب لبنان.

وطالبت منظمة العفو الدولية بأن تتوفر للجنة التحقيق جميع الوسائل للقيام بهذه المهمة والحق الكامل في مقابلة الشهود بمن فيهم العاملون في صفوف قوات الأمن الإسرائيلي والأدلة المادية ، وطالب التقرير إسرائيل بضرورة تيسير مهمة اللجنة وضرورة الحفاظ على سيادة القانون ، وحماية أرواح الناس وسلامتهم ، واتخاذ إجراءات فورية تكفل تقيد قوات الأمن الإسرائيلية والجيش والشرطة الإسرائيلية بالمعايير الدولية واحترام الحق في الحياة وحمايته.

كما طالبت المنظمة إسرائيل بإجراء مراجعة لعملية الحفاظ على الأمن أثناء المظاهرات بدون إبطاء بحيث تكفل في المستقبل أن تتماشى ممارسات قوات الأمن في الحفاظ على الأمن أثناء المظاهرات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وطلب تقرير منظمة العفو الدولية بتقديم جميع الأشخاص الذين يشتبه في انهم مسئولون عن عمليات القتل في محاكمات تتماشى مع المعايير الدولية وقيام الحكومة الإسرائيلية بتقديم تعويضات مادية إلى اسر جميع ضحايا عمليات القتل غير المشروع.

والمحلل لهذا التقرير يلاحظ مايلي :

١. التأكيد على عنف الاحتلال الإسرائيلي.

٢. الاستخدام المفرط للقوة المميتة.

٣. التأكيد على أن الشعب الفلسطيني أعزل أي لا يملك سلاحاً أو قوة من أي نوع يواجه بها العنف والاستخدام المفرد للقوة المميتة.

٤. معارضة سياسة العنف والاستخدام المفرط للقوة للقانون والمعايير الدولية.

٥. المطالبة بحماية أرواح الناس وسلامتهم.

٦. المطالبة باحترام حق الإنسان في الحياة وحمايته.

٧. المطالبة بتقديم الأشخاص المسئولين عن عمليات القتل إلى المحاكمة.

٨. المطالبة بتقديم تعويضات مادية لأسر ضحايا القتل غير المشروع.

ولا شك أن هذا التقرير يعد أقوى تقرير إدانة يصدر ضد إسرائيل طوال تاريخها الإنتهاكي لحقوق الإنسان.

أما العناصر التي تعكس طبيعة النفس الإسرائيلية وما تم غرسه فيها عن طريق الصهيونية من مبادئ معادية للإنسانية فهي العناصر التي تبرز :

١. كراهية الإنسان الآخر ممثلاً هنا في الفلسطيني وهو بمثابة حقل تجارب الكراهية للإنسانية.

٢. تطبيق مفهوم الإبادة وقتل النفس الإنسانية لأنها لا تستحق البقاء طالما أنها ليست يهودية وليست إسرائيلية.

العنصرية في المجال القانوني :

من أول المجالات التي تظهر فيها العنصرية الإسرائيلية ضد العرب الفلسطينيين المجال القانوني بحيث يمكن القول صراحة بان هناك ازدواجية قانونية داخل إسرائيل فهناك قانون يعامل به الإسرائيلي اليهودي وقانون آخر يعامل به العربي الفلسطيني.

وتعود العنصرية ضد الفلسطينيين إلى بداية الفكر الصهيوني وتطوره في التعامل مع الفلسطينيين. فقد قامت التربية الصهيونية ودعايتها على أساس من كراهية الفلسطيني وبث هذه الكراهية في نفوس اليهود والإسرائيليين فيما بعد ونشرها بين النشء بصورة خاصة حتى يكبر ويشب على هذه الكراهية ويتغذى عليها.

وقد ظهرت هذه العنصرية واضحة في سياسة الدولة بعد قيامها ، فكل المؤسسات الإسرائيلية بلا استثناء تطبق سياسة عنصرية مميزة ضد الفلسطينيين ، وهى سياسة متفق عليها وبالذات لدى المؤسسات مثل الجيش والشرطة والمخابرات ، وتظهر هذه العنصرية في القوانين التي تسنها الدولة في التعامل مع العرب في كل المجالات الحياتية وبخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل إسرائيل أو في الأراضي العربية في الضفة والقطاع وفى الجولان.

وقد سنت الدولة قوانين الطوارئ لكي تستولي من خلالها على الأراضي وتصادرها وتطرد سكانها العرب ، وقد جاءت قوانين الطوارئ مضادة لكل القوانين مثل الاعتقال الإداري والإبعاد ، ونسف المنازل ، ومصادرة الأراضي والعقوبات الجماعية ، وفرض الإقامة الجبرية ، ومنع ممارسة الأنشطة السياسية والاجتماعية.

ولذلك فالقوانين الإسرائيلية قوانين عنصرية في أساسها. وضعت للتطبيق على جماعة بعينها داخل الدولة ولم توضع لكي تطبق على كل السكان. فهي قوانين تمييزية في أساسها ، ومعنى هذا أن الدولة تعيش على قانونين وتمارس ازدواجية قانونية فهناك قوانين للإسرائيليين اليهود وهناك قوانين للتعامل مع العرب وكل ذلك في ظل الادعاء بأن إسرائيل دولة ديموقراطية.

عنصرية قانون العودة وقانون الجنسية :

من أهم القوانين الإسرائيلية التي بنيت على أساس عنصري قانون العودة الذي صدر عام ١٩٥٠م ، وأعطى لكل يهودي أينما كان موقعه الحق في العودة إلى فلسطين كيهودي عائد في الوقت الذي تحرم فيه القوانين الإسرائيلية الفلسطيني صاحب الأرض من العودة إلى بلده وتعطى هذا الحق لمن لم ير فلسطين في حياته ولا تربطه بها أية علاقة.

ويعتبر قانون العودة أكثر القوانين الإسرائيلية عنصرية وهو مصدر أساسي بعنصرية الدولة وهو قانون فريد من نوعه وليس له مثيل في قوانين الدول، فهو قانون يعطى حق العودة لليهودي فقط وهو حق عودة إلى مكان لم يعيش فيه ولم يهجره حتى يستحق ما يسمى بحق العودة إليه إذ أن نص القانون موجه إلى جميع اليهود في العالم يدعوهم إلى الهجرة إلى فلسطين بصرف النظر عن جنسيتهم أو الشعوب التي ينتمون إليها وسواء كانت لهم صلة بفلسطين أم ليست لهم بها صلة.

ويعتبر قانون العودة قانوناً استعمارياً يهدف إلى تحقيق استيطان اليهود لفلسطين ، فهو قانون يهدف إلى غزو سكانها العرب ، وأصدق وصف لقانون العودة هو أنه قانون استعماري عنصري يقوم على أساس من التمييز بين السكان وإعطاء العودة لمن ليس له حق فيها ومنعها في نفس الوقت عمن له حق في العودة.

فهذا القانون يستبعد الفلسطينيين ولا يطبق على اللاجئين منهم إلى بلاد متعددة وغير قادرين على العودة إلى وطنهم المسلوب بينما يمنح اليهودي المواطنة الإسرائيلية بمجرد وصوله إلى فلسطين ، ويتعارض منع اللاجئ الفلسطيني من العودة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويتناقض مع مبادئ الشريعة الدولية وقراراتها التي تنص على حق العودة.

إن قانون العودة قانون عنصري وضع لتحقيق هدف عنصري وهو قبول سكان يهود مقابل طرد سكان عرب. وهو قانون قائم على أساس من التعصب العنصري والإرهاب.

وبالإضافة إلى عنصرية قانون العودة يأتي قانون الجنسية لكي يضيف عنصرية إلى عنصرية ، وقد صدر هذا القانون عام ١٩٥١م وتم تنفيذه بداية من عام ١٩٥٢م ، وينص قانون الجنسية على أن كل يهودي عائد إلى فلسطين يصبح مواطناً إسرائيلياً وتمنح الجنسية لأي يهودي عائد بعد تأسيس الدولة أو أي يهودي ولد في إسرائيل بعد قيامها كما منح لأي يهودي عاد قبل قيام الدولة.

ولا ينطبق قانون الجنسية على الشخص الذي لم يعد من سكان إسرائيل قبل تنفيذ القانون والشخص الذي كان مواطناً فلسطينياً قبل قيام الدولة.

ويخالف هذا القانون الخاص بالجنسية أبسط الحقوق الإنسانية ويتصف بالإغراق في العنصرية والتميز العنصري فقد منح اليهود حقوقاً أنكرها على غير اليهود وهم العرب المسلمون والمسيحيون ، ويعطى قانون العودة اليهودي الحق في الهجرة إلى إسرائيل ويعطى قانون الجنسية حق مباشرة الجنسية لليهودي بمجرد وصوله إلى إسرائيل ولكونه يهودياً.

وقد أكد بن جوريون على هذه العنصرية في قانون العودة والجنسية بقوله :

(إن هذين القانونين هما الشرعية التي وعدنا بها كل يهودي في المنفى ، إن هذه الدولة ليست يهودية فقط بل هي لجميع اليهود حينما كانوا إن هذا الحق يعطى لليهودي لكونه يهودياً).

هذا في الوقت الذي يحرم فيه الفلسطيني صاحب الأرض من حق العودة من ناحية كما يحرم من حق الجنسية لأنه ليس يهودياً ، وهكذا يعطى الحق في العودة والجنسية لليهودي الذي لم ير فلسطين في حياته ويحرم منه الفلسطيني صاحب الأرض.

عبر حاييم كوهين عضو المحكمة العليا في إسرائيل تعبيراً ساخراً صريحاً عن عنصرية قانون الجنسية في إسرائيل بقوله :

(إن سخرية القدر قد شاءت أن تكون المعايير البيولوجية والعنصرية التي روجها النازيون والتي استوحيت منها قوانين نورمبرج المخزية هي الأساس لتحديد المواطنة رسمياً في إسرائيل).

وقد بالغت السلطات الإسرائيلية في عنصريتها في تطبيق قانون الجنسية فمنحت الجنسية الإسرائيلية لليهودي قبل وصوله إلى إسرائيل.

وقد احتوى قانون الجنسية في إسرائيل على أقوى مظاهر العنصرية والتمييز العنصري للأسباب التالية :

١. يشمل القانون يهود العالم بصرف النظر عن جنسيتهم أو قوميتهم وتفرض الجنسية على اليهودي بمجرد دخوله إسرائيل حتى لو كان قادماً بهدف السياحة أو التجارة.

٢. يمنح القانون الجنسية لكل يهودي يصل إلى إسرائيل بينما لا يعطى هذا الحق لغير اليهودي وبخاصة عرب فلسطين.

٣. يتخذ قانون الجنسية الدين منطقاً أساسياً له ، وتعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التي أقامت قانون الجنسية على أساس الدين ، وهذا يعد انتهاكاً عظيماً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة وللتقاليد والأعراف الدولية التي استقرت في العالم.

٤. لا يتخلى اليهودي عن جنسيته الأصلية في حالة حصوله على الجنسية الإسرائيلية، وقد أدى هذا إلى ازدواج الجنسية لليهودي فقط ، وتؤدى هذه الازدواجية في الجنسية إلى ازدواجية الولاء وهو أمر غير مرغوب فيه عالمياً وذلك لما يحدثه من مشاكل مرتبطة بالولاء والضرائب والخدمة العسكرية والتجسس وغير ذلك من المشاكل المعقدة.

٥. يصبح اليهودي الوحيد في العالم الذي يستطيع أن يحصل على جنسيتين في وقت واحد ويستغل الجنسيتين لتحقيق مصالحه على حساب الشعوب الأخرى.

ويستنتج من هذا أن اليهودي يحق له ما لا يحق لغيره وان إسرائيل ليست متميزة على العرب الفلسطينيين فقط ولكنها متميزة على كل الدول والشعوب بما وضعته من قوانين عنصرية تقوم على أسس دينية.

وقد احتوى قانون الجنسية على عدة مظاهر عنصرية بالنسبة للعربي الفلسطيني من اهمها :

١. نزع الجنسية بعد إلغاء الجنسية الفلسطينية وحرمانهم من الجنسية الإسرائيلية بوضع شروط قاسية ومتعسفة.

٢. التفرقة بين المواطن اليهودي والعربي الفلسطيني على أساس الدين وهو تميز صريح بين اليهود والعرب ومخالف للمواثيق الدولية.

٣. في الوقت الذي ينزع عن الفلسطيني جنسيته ويحرمه من الجنسية الإسرائيلية يمنح اليهودي جنسيتين في وقت واحد الجنسية الإسرائيلية وجنسية الدولة الأصلية القادم منها.

٤. اتباع سياسة إبادة الجنس مع الفلسطينيين عن طريق الإرهاب والمجازر وسياسات الإبادة ومنع حق العودة ومصادرة الأراضي والمنازل والممتلكات ويعد هذا من افظع السياسات العنصرية في العالم.

العنصرية في قانون أملاك الغائبين :

من القوانين العنصرية الإسرائيلية قانون أملاك الغائبين ، وهو قانون عنصري يتم من خلاله اغتصاب ملكية الأراضي العربية ، وهذا القانون العنصري له علاقة عضوية بالمبدأ الصهيوني الأساسي الذي بنيت عليه الصهيونية وهو أن فلسطين (أرض بلا شعب) وهو حكم عام بأن الفلسطينيين ليس لهم وجود في فلسطين وهم غائبون عنها وبالتالي فهم لا يملكونها. هكذا يقول المنطق الصهيوني ، ويكتمل هذا المبدأ الصهيوني بعبارة (لشعب بلا أرض) أي ان فلسطين أعطيت لشعب بلا ارض وهو الشعب اليهودي.

وفي عام ١٩٥٠م أصدرت إسرائيل قانون أملاك الغائبين ، واعتبرت غائباً كل مواطن فلسطيني قبل سبتمبر ١٩٤٨م أو إلى مكان في فلسطين كان خاضعاً لقوات هدفها منع قيام دولة إسرائيل أو قوات حاربت إسرائيل بعد قيامها ، وينطبق هذا بطبيعة الحال على كل الفلسطينيين الذين تركوا فلسطين بعد حرب ١٩٤٨م إلى البلاد العربية المختلفة التي دخلت في حالة حرب مع إسرائيل أو عادتها بأي شكل من الأشكال.

ومن خلال هذا القانون الخاص بأملاك الغائبين استولت السلطات الإسرائيلية على أراضي وممتلكات هؤلاء الغائبين ، وانتقلت ملكية هذه الأراضي والممتلكات إلى أشخاص يهود احتلوها أو مستعمرات يهودية مجاورة لهذه الأملاك والأراضي ، أو إلى شركات يهودية وتم إسكان مهاجرين يهود مكان السكان الفلسطينيين الأصليين أصحاب الأملاك والبيوت.

ويعتبر قانون الغائبين من أهم قوانين التهويد التي من خلالها تم تهويد فلسطين من خلال إقامة مستوطنات يهودية أو تمليكها لأفراد يهود أو مهاجرين يهود تجسيداً للهدف الصهيوني وهو احتلال فلسطين ، وعن طريق هذا القانون تمت مصادرة أملاك وأراضي العرب الذين تركوا فلسطين وكذلك أملاك الوقف الإسلامي ومقدارها لوحدها يبلغ (١/١٦) من مساحة فلسطين.

وقد تم تطبيق قانون الغائبين على الأراضي الزراعية والأملاك المنقولة وغير المنقولة وعلى سكان المدن.

وقد تمت مصادرة أملاك الكثيرين من الفلسطينيين الذين لم يغادروا فلسطين واعتبرهم هذا القانون العنصري غائبين لأنهم ابتعدوا بضع مئات الأمتار عن أملاكهم وأراضيهم كما حدث مثلاً في مدينة عكا حيث اعتبر القانون كل فلسطيني ترك عكا القديمة إلى عكا الجديدة غائباً وبهذا الشكل اصبح كل سكان عكا القديمة غائبين.

وقد تم مصادرة أملاك ٣٠ ألف عربي اعتبرهم القانون غائبين لأنهم انتقلوا من مكان إلى آخر داخل فلسطين ولم يحدث انهم غادروا البلاد.

ومن خلال هذا القانون العنصري تمت مصادرة أربعة آلاف كيلو متر مربع من الأراضي الزراعية، ٢٤٥١٦ منزلاً وكذلك ١٠٧٢٩ محلاً للتجارة والصناعة. ويوضح هذا الحجم من الأراضي والأملاك المصادرة الدور الذي يؤديه قانون أملاك الغائبين فهو دور تهويدي من الطراز الأول ويمثل السياسة العملية التطبيقية للصهيونية لتحويل فلسطين من بلد عربي إلى بلد يهودي وقد تم تطبيق هذا القانون على مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين هربوا بحياتهم من المجازر الجماعية والمعارك العسكرية التي شنتها إسرائيل على قراهم فتركوها إلى قرى مجاورة بحثاً عن الأمن والأمان وبعضهم لجأ إلى الضفة الغربية أو دولة عربية مجاورة.

ومن أهم وجوه عنصرية قانون الغائبين نزع حق أصحاب الأراضي والأملاك في استعادة هذه الملاك ، ولا يحق لأحد أن يحقق في المعلومات التي على أساسها تم اعتبار شخص

أو جماعة أو قرية من الغائبين ويتم عادة تنفيذ القرار ولا يمكن إبطاله بعد تنفيذه حتى في حالة ثبوت أن أصحاب الأملاك لم يكونوا غائبين ، فهو قانون عنصري لا يعترف بالعدالة ولا يأخذ بها في حالة ثبوتها وهذا شأن كل القوانين العنصرية على مر التاريخ.

قانون التصرف وامتلاك الأراضي :

من القوانين العنصرية المهمة التي وضعتها الصهيونية وإسرائيل لإتمام عملية تهويد فلسطين قانوني التصرف وامتلاك الأراضي.

وينص هذا القانون العنصري على :

(أن يقوم كل شخص بزراعة أرضه شخصياً وإلا يحق لوزير الزراعة أن يستولي على هذه الأرض) ، وقد وضع هذا القانون من اجل الاستيلاء على أراضي الفلاحين الفلسطينيين الذين أجبروا على الهجرة بسبب المجازر الجماعية وعمليات الإبادة التي مارستها ضدهم السلطات العسكرية الإسرائيلية والصهيونية ، ونتج عن هذا أن الآلاف من الفلسطينيين لم يتمكنوا من زراعة أراضيهم بأنفسهم أي بصفة شخصية ، وبهذا الشكل استولت السلطات الإسرائيلية على أراضيهم.

ووجه الخطورة في هذا القانون العنصري انه يشجع على أعمال السلب والنهب حيث منح هذا القانون الشرعية للأشخاص والهيئات والشركات والجماعات اليهودية الذين استولوا على أراضي غير مزروعة.

وقد وضعت إسرائيل قانون الطوارئ لكي تستولي بواسطته على مزيد من الأراضي فإذا أعلن الحاكم العسكري عن منطقة ما بأنها منطقة أمنية أو مغلقة يصبح من المستحيل على أصحاب الأراضي أو المنازل داخل هذه المنطقة الأمنية أن يعودوا إليها ويدخلوها ، وإذا كانت أرضاً زراعية يحظر على أصحابها زراعتها وبذلك تصبح أرضاً غير مزروعة ويصدر وزير الزراعة قراره بالاستيلاء عليها من اجل زراعتها. والمعنى واضح وهو منع صاحب الأرض من زراعتها حتى تتحول الأرض إلى ارض غير مزروعة فيتم الاستيلاء عليها لتحويلها إلى ارض مزروعة. كما يعطي القانون الحق في نقل ملكية الأراضي إذا لم يكن العقار أو الأرض تحت تصرف مالكه في تاريخ ١٩٥٢/٤/١م أو إذا خصص العقار أو الأرض لأغراض التطوير أو الاستيطان أو الأمن.

إن إسرائيل تطوع القانون وتفتعل القوانين التي تمكنها من نهب أراضي الفلسطينيين وأملاكهم ومنح هذه الأراضي للمستوطنات وللمهاجرين الجدد والقدامى بعد مصادرتها ونزع ملكيتها.

وتظهر عنصرية هذه القوانين في أنها تطبق فقط على أراضي الفلسطينيين ولا تطبق على اليهود ، وقد تم سن قوانين الأراضي لتهويد فلسطين من خلال طرد سكانها الأصليين.

وقد عبر الكاتب الإسرائيلي إسرائيل شاحاك عن هذه العنصرية بقوله :

(أنه لا توجد حدود لحقوق الإسرائيليين ، ويجب استئصال العنصرية الإسرائيلية ليصبح لكل فرد في المجتمع الإسرائيلي الحق في أن يكون متساوياً مع الآخرين ويكون الجميع متساوين في الحقوق).

ويقول كاتب إسرائيلي آخر هو أهارون كوهين :

(إن القوانين الإسرائيلية توضع لمعاقبة العرب لأنهم عرب وليس لمخالفات ارتكبوها).

لا شك في أن هذه القوانين وغيرها تجعل إسرائيل دولة عنصرية من الطراز الأول ولا تعطى اعتباراً للقوانين الدولية أو للمبادئ الخاصة بحقوق الإنسان التي أعلنتها المواثيق الدولية المختلفة.

العنصرية في قانون الطوارئ :

من أهم القوانين العنصرية التي سنتها إسرائيل القوانين الخاصة بالطوارئ ، وهي من أشد القوانين عنصرية لأنه لا يحق للعربي الفلسطيني الاستئناف ضد القرارات التي تصدرها المحاكم العسكرية ولأنها أيضا تسلب المواطن العربي في إسرائيل الحقوق الأساسية وتشكل خطراً دائما على حريته وحياته وأملاكه.

وقد ورثت إسرائيل عن حكومة الانتداب البريطاني هذه القوانين الخاصة بالطوارئ منذ عام ١٩٤٥م ، وبدأت في تطبيقها على الأقليات العربية في الجليل والنقب وغيرها من الأماكن ، وتعرف هذه القوانين بقوانين الدفاع أو الحكم العسكري ، وهي تتألف من (١٨٠ مادة) وتفرض على العربي قيوداً تتعلق بالعمل والسكن والإقامة حيث يرغم العربي

على الحياة في مناطق يحددها الأمر العسكري ولا يسمح له بتغيير السكن أو مغادرة المدينة أو القرية بدون تصريح خطي.

ومن أخطر بنود قوانين الطوارئ الحق في اعتقال أي شخص وبدون محاكمة مدة طويلة من الزمن بل كان من الممكن في الماضي اعتقاله مدى الحياة ، والآن يتم الاعتقال لمدة ستة شهور بدون تقدمه إلى المحاكمة ، وتعطي المادة (١١٢) من قوانين الطوارئ الحاكم العسكري السلطة لنفى أي عربي أو طرده خارج البلاد أو منعه من العودة إليها.

ومن قوانين الطوارئ أيضا مصادرة أو هدم أملاك أي إنسان عربي يقوم بإطلاق رصاصة أو إلقاء قنبلة على الجيش أو الشرطة أو المستوطنات ، ومن سلطة وزير الدفاع مصادرة أملاك من يخالف قوانين الحكم العسكري.

وفرض منع التجول الجزئي أو الشامل يعتبر من سلطات الحاكم العسكري ، كما أن من سلطاته إعلان أي منطقة مغلقة لأسباب أمنية وينتج عن هذا منع استغلال هذه المنطقة بواسطة أصحابها ويعتبر ذلك تمهيداً لمصادرتها ، وتعتبر المادة (١٢٥) التي يتم على أساسها اعتبار بعض المناطق مغلقة من أهم المواد التي تم استغلالها للاستيطان والهجرة اليهودية.

وتسعى إسرائيل من خلال قوانين الطوارئ إلى تحقيق أهداف الاستيطان والهجرة عن طريق مصادرة الأراضي العربية والتضييق على السكان الفلسطينيين وقطع مصادر رزقهم ، والغريب أن هذه القوانين اعترض عليها اليهود حين طبقتها حكومة الانتداب البريطاني على اليهود بل لقد وصفها أحد المحامين اليهود بأنها قوانين لم يسبق لها مثيل في الدول المتحضرة وأنه لم يوجد لها نظير أو مثيل في ألمانيا النازية ، وهذا يوضح درجة العنصرية التي غرقت فيها الحكومة الإسرائيلية بتطبيقها لهذه القوانين وأنها طبقت على الفلسطينيين ما لم يقبله اليهود على أنفسهم وتصبح إسرائيل بهذا الشكل اكثر عنصرية من حكم النازي.

ولقد زاد تمسك إسرائيل بالقوانين العنصرية وصعدت من إجراءات تنفيذها وطبقتها على كل المناطق الفلسطينية وضربت عرض الحائط بكل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة العنصرية والتميز العنصري وبالقوانين الدولية.

ولتطبيق قوانين الطوارئ ترتكب الحكومة الإسرائيلية العديد من الجرائم ضد الإنسانية وضد حقوق الإنسان ومن هذه الجرائم منع الحريات الأساسية في السكن

والإقامة والعمل وتعذيب المواطنين العرب وأخذ الاعترافات بالقوة والتعذيب وتبنى على أساسها المحاكم العسكرية قرارالها ضد الإنسان الفلسطيني.

وتستخدم إسرائيل الحجة الأمنية كوسيلة لسلب حقوق الفلسطيني والقيام بأعمال المصادرة والطرد وغير ذلك من الممارسات العنصرية المصادرة والطرد وغير ذلك من الممارسات العنصرية العنيفة والتي تستخدم معها القوة ضد المواطنين العرب ، ولا تزال تستخدم نفس الأسباب الأمنية لتشجيع أعمال الاستيطان وبناء المستوطنات الجديدة واستيعاب المهاجرين الجدد وهذا يوضح العلاقة العنصرية بين قوانين الطوارئ وسياسة الهجرة والاستيطان.

العنصرية في توزيع السكان داخل إسرائيل :

من أهم المجالات التي تظهر فيها العنصرية مجال توزيع السكان داخل إسرائيل ، فهو توزيع ناتج عن تطبيق سياسة الانغلاق والتميز العنصري بين المواطنين داخل إسرائيل بسبب انتمائهم القومي والديني على الرغم من الادعاء بأن إسرائيل دولة ديمقراطية بل والتفاخر بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة.

ومعروف أن التميز العنصري في إسرائيل لا مثيل له في العالم لأنه يقوم على أساس ديني أولاً ، فالدولة دولة لليهود الأمر الذي يعني أن التابعين لأديان أخرى مواطنون من الدرجة الثانية ولا يحق لهم أن يعيشوا جنباً إلى جنب مع اليهود.

ومن المعروف أنه توجد مدن كاملة لا يسمح للعرب الفلسطينيين بالإقامة فيها ، ومن هذه المدن كرميئيل والناصرة العليا وحتزور وأراد ورامات أشكول ورامون وغيرها.

وفي عام ١٩٧٥م أصدرت إسرائيل قانون توزيع السكان الذي يحظر على غير اليهودي الإقامة في بعض الأماكن والمدن ويحث السكان الإسرائيليين اليهود على الانتقال إلى مدن الجليل والنقب من وسط إسرائيل ويسمح أيضا بنقل السكان من هذه المناطق وذلك لتحقيق تهويد الجليل والنقب وتمزيق وحدة الأقلية العربية وتماسكها.

وقد أقامت إسرائيل مدينة الكرمل أو كرمئيل في عام ١٩٦٥م على ارض تم انتزاعها من أصحابها العرب وتخص قرية دير الأسد العربية ، وهي مدينة وقف على اليهود ومحظور على العرب السكن فيها أو فتح متجر فيها ، وقد سبق أن منعت السلطات الإسرائيلية عرب غير يهود من فتح متاجر أو مصانع فيها ، ولا يسمح للعرب بدخول هذه المدن سوى للعمل فقط والخروج منها بعد العمل وعدم السماح لهم بالمبيت أو الإقامة داخلها في غير أوقات العمل ، وهؤلاء العرب يعملون في مشاريع يهودية وعملهم محصور في الأعمال اليدوية ، والحجة التي يدعيها الإسرائيليون تأتي على لسان موشي بريشمور أمين سر رابطة عمال كرمئيل وهي تهويد الجليل ومنع إقامة غير يهود فيها.

وقد أشار الكاتب الإسرائيلي إسرائيل شاحاك إلى هذه الحقيقة بقوله :

(إن معظم الأراضي في إسرائيل تخص الدولة ، وقد وضعت الدولة القوانين والتنظيمات التي تحرم على غير اليهود العيش فيها والتي تحظر على غير اليهود أن يبنوا فيها بيوتاً أو يستأجروا شققاً أو محلات للتجارة ومفهوم من هذا أن المطلوب هو عدم التواجد في هذه الأماكن).

ويقول شاحاك أيضا :

(وللأسف للفلسطينيين الذين انتزعت منهم ، ولأنهم غير يهود فليس لهم الحق في التواجد فيها ، وهكذا يحرمون من حق المواطنة داخل دولة يهودية كما يحرمون أيضا من حق التمتع بأملاكهم وأراضيهم).

وتطبق إسرائيل هذا التمييز العنصري في التوزيع السكاني على مدينة القدس ، فمنذ ضم القدس الشرقية عام ١٩٦٧م تم انتزاع أملاك المواطنين الفلسطينيين وبنت إسرائيل على هذه الأملاك أحياء سكنية جديدة وحرمت أصحاب الأرض من السكن فيها لأن هذه الأحياء لليهود فقط.

وفي هذا انتهاك واضح وصريح لقرار تقسيم المدينة وبخاصة فيما يتعلق بحرية المواطنين حيث تضمن القرار ضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم التمييز بين السكان على أساس العرق أو الدين أو اللغة أن الجنس وان لكل الأشخاص داخل المدينة الحق في الحماية من جانب القوانين بالتساوي.

ويعلق شاحاك على هذا بقوله :

(إنني لا أعترض على هذه الممارسات لكوني إنسانا فقط ولكن لأني يهودي أيضا ... ولا أستطيع أن أطالب بهذه الحقوق كاملة لليهودي في جميع البلاد لذلك أطالب بمثل هذه الحقوق للشعب الفلسطيني).

ومعروف على إسرائيل شاحاك هجومه الشديد على العنصرية الإسرائيلية وخصوصاً العنصرية القانونية التي تمارسها إسرائيل.

قانون طرد الغرباء :

في ١٩٨١/٢/٢٤م أصدرت إسرائيل قانوناً جديداً تحت اسم قانون طرد الغرباء من أراضي الدولة ، والمقصود بالغرباء طبعا أصحاب الأرض الأصليين وهم الفلسطينيون الذين يزرعون أراضيهم التي اعتبرتها الحكومة الإسرائيلية أرضاً حكومية.

وفي ١٩٨٢/١٢/٢٨م أصدرت حكومة إسرائيل قانوناً عنصرياً آخر هو قانون البناء والتخطيط ، والهدف من هذا القانون منع القرى والتجمعات العربية من التوسع بالبناء لحل مشكلات التكدس السكاني في المناطق العربية وتخفيف حدة الازدحام فيها. يهدف هذا القانون بطبيعة الحال إلى حمل الشباب الفلسطيني على الهجرة من وطنهم.

وقد أعطت الصحف الإسرائيلية عدة أمثلة تشير إلى التضييق المقصود على السكان العرب وأمثلة كثيرة على التفرقة العنصرية في المجتمع الإسرائيلي ومن هذه الأمثلة :

١. اضطرار بعض الفلسطينيين إلى تغيير أسمائهم حتى تبدو أسماء يهودية لكي يحصلوا على حق من حقوقهم الضائعة ، فقد اضطر طالب فلسطيني يدعى (على) إلى تغيير اسمه إلى (إيكى) لكي يتمكن من استئجار غرفة يعيش فيها في تل أبيب حيث يدرس في كلية العلوم الإنسانية بجامعة تل أبيب.

٢. اضطر شاب عربي يحمل اسم (عبد الله) إلى تغيير اسمه إلى (عوفيديا) لكي يتمكن من العمل كممرض في إحدى المستشفيات.

٣. اضطر عامل فلسطيني اسمه (يوسف) إلى تغيير اسمه إلى (يوسى) حتى يحافظ على عمله في أحد الفنادق الإسرائيلية في تل أبيب.

٤. لم يتمكن (محمد وتد) عضو الكنيست عن حزب المابام من استئجار شقة أو غرفة في تل أبيب.

٥. طرد شاب عربي دخل أحد النوادي اليهودية بعد ضربه وإهانته.

إن هذه الأمثلة والنماذج تشير إلى عنصرية لا تقل عن عنصرية النازية في ألمانيا أو عنصرية البيض ضد السود في الولايات المتحدة الأمريكية أو جنوب افريقيا.

وقد علق إسرائيل شاحاك على هذه العنصرية مشبهاً إياها بالنازية حيث يقول :

(لأنني تحملت الكثير من اضطهاد النازية وعنصريتها وشرورها فإني أشعر الآن بمسئولية وواجب يدفعانني إلى إدانة النازية اليهودية التي هي كفر بالله فهؤلاء الذين يسيرون على آثار هتلر ويقتفون خطواته هم كفرة ، إنهم الذين اعتبروا التهجير الإجباري حقاً والاضطهاد عدلاً).

ولا شك في أن سياسة التميز العنصري هي إحدى وسائل إسرائيل الأساسية تجاه تهويد المدن الإسرائيلية وتهويد الدولة ككل. إن إسرائيل تمارس بانتظام شديد التميز العنصري ضد السكان العرب في الأمور المتعلقة بمصادرة الأراضي وفي أمور البناء والتخطيط وتوجيه الاستثمارات الضخمة لإنشاء الأحياء السكنية اليهودية ومنع العرب من السكن فيها ومنعهم من التوسع في البناء في نفس الوقت للتضييق عليهم وإجبارهم على الهجرة.

وقد ظهرت فلسفة العنف الإسرائيلي بشكل قوى وواضح في انتفاضة القدس. فقد ارتكبت إسرائيل كل ما يطرأ على البال من انتهاكات لحقوق الإنسان بالرغم من أن العالم العربي والفلسطينيون كانوا دائما الملجأ الأساسي لليهود الفارين من الاضطهاد.

ومن استعراض التاريخ اليهودي القديم والوسيط والحديث يكفي أن نشير إلى الأحداث التالية لنثبت ذلك :

١. أثناء أزمة فلسطين الاقتصادية زمن يعقوب ويوسف عليهما السلام لم يجد بنو إسرائيل سوى مصر لكي يلجأوا إليها جميعا ويخرجوا من أزمتهم الاقتصادية ومن المجاعات التي تعرضوا لها ، وقد نعموا بالحياة في مصر لفترة أربعة قرون ونصف.

٢. أثناء السبي الآشوري في القرن الثامن قبل الميلاد هربت أعداد يهودية كبيرة إلى مصر والى شبه الجزيرة العربية هروباً من السبي الآشوري.

٣. تكررت نفس العملية خلال السبي البابلي في القرن السادس قبل الميلاد ، وكنتيجة للسبيين الآشوري والبابلي تكونت الأقليات اليهودية في مصر وبلاد العرب وفي اليمن والحبشة والشمال الأفريقي.

٤. أدى الاضطهاد اليوناني لليهود إلى هروب اليهود إلى الإسكندرية في القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد وأصبحت الإسكندرية مركزاً كبيراً للحياة اليهودية خارج فلسطين.

٥. أدى الاضطهاد الروماني إلى حدوث الشتات اليهودي العام وقد اتجه معظم الهاربين من هذا الاضطهاد إلى مصر وشبه الجزيرة العربية واليمن الشمال الأفريقي وبلاد فارس والعراق وما وراء النهر.

٦. في العصور الوسطى هرب اليهود من الاضطهاد المسيحي ومن حياة الجيتو التي فرضها المجتمع الغربي على اليهود إلى بلدان العالم الإسلامي وعاشوا عصرهم الذهبي كما يقول المؤرخون اليهود في الأندلس ، وفي حواضر العالم الإسلامي بغداد والقاهرة ودمشق.

٧. في أسبانيا عندما طرد اليهود والمسلمون معاً عام ١٤٩٢م مع حركة الاسترداد الأسبانية اتجه اليهود إلى بلدان الشمال الأفريقي وبلاد المغرب الإسلامي والى تركيا والى مصر وبلاد الشام.

٨. في ظل تطور الحركة القومية الأوربية وظهور المشكلة اليهودية ظهرت الصهيونية وتم تهجير يهود أوربا والعالم إلى فلسطين لحل مشكلة يهودية أوربية.

٩. في عصر النازي وهروباً من الاضطهاد والنازي اتجه اليهود إلى فلسطين والعالم العربي.

العنصرية في النظام التعليمي :

يظهر التميز العنصري على أساس عرقي أو طائفي في النظام التعليمي الإسرائيلي الذي يفرق بين مواطني الدولة على المستوى اليهودي العربي وكذلك على المستوى اليهودي ،

وتمارس المؤسسات التعليمية سياسة التمييز ضد الطلاب من أصول شرقية أو عربية في كل مراحل التعليم فالجهاز الإداري التعليمي يقيم فصلاً طبقياً (طائفياً وفصل طبقياً) قومياً بين الطلاب ، وفي هذا الخصوص يلاحظ ما يلي :

١. أن أبناء الطبقتين العليا والوسطى من الأشكناز ينتسبون إلى المدارس الرفيعة أو ذات المستوى التعليمي الجيد في اتجاهات التعليم مثل التعليم الحكومي العام والتعليم الحكومي الديني.

٢. أن أبناء الطبقتين المتوسطة الدنيا والشرقية الدنيا يتعلمون في المدارس الخاصة بالمحتاجين إلى رعاية حيث يتلقون عناية تطويرية.

٣. أبناء الوسط العربي يبعثون إلى مدارس منفصلة.

وتشير الإحصاءات فيما يتعلق بالمقابلة بين وضع العربي واليهودي في التعليم إلى ما يلي :

- (٩٠ %) من الطلبة اليهود يتعلمون في المدارس الثانوية في مقابل نسبة (٦٢ %) من الطلاب العرب.
- تصل النسبة بين الطالبات إلى (٩٥,٢ %) من الطالبات اليهوديات في مقابل (٥٨,٦ %) من الطالبات العربيات.
- ينجح في اجتياز امتحان الثانوية العامة (٤٥ %) من أصل (٢٦ %) من الطلاب العرب الذي يصلون إلى هذا الامتحان بينما النسبة بين الطلاب اليهود تصل إلى (٦٣ %) من أصل (٥٠ %).

ويصل معدل النجاح بين الطلاب الأشكناز (٧٣ %) وبين اليهود الشرقيين (٦٢ %)، وبين الطلاب العرب (٤٤ %) ولا يعود هذا الفارق إلى فارق معدلات الذكاء بل يعود إلى مستويات المدارس وانخفاض هذا المستوى بالتدريج ، كما يعود إلى الشروط المادية العلمية المتوفرة لهذه المدارس.

وفي الجامعات يبلغ متوسط أبناء الأشكناز إلى (٢٥ %) في مقابل (٦ %) من أبناء اليهود الشرقيين وأبناء العرب ، ويشير هذا التفاوت الشديد الذي يصل إلى أربعة أضعاف المعدل إلى التفاوت الهائل في المستوى التعليمي وهو يظهر بعد ذلك في معدلات إشغال الوظائف الرفيعة في الدولة.

وتترك هذه السياسة التعليمية العنصرية آثارها السلبية على المجتمع الإسرائيلي على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فعلى المستوى السياسي تضمن هذه السياسة التمييزية في التعليم استمرار السيادة الأشكنازية علي المستوى السياسي باحتلال الأشكناز لكل الوظائف ذات الأهمية في الدولة بما يملكه الخريج الأشكنازى من خبرة تعليمية ليست متوفرة للسفاردى أو اليهودي الشرقي عموماً ولا للعربي ، فالسياسة التعليمية هي بالفعل سياسة أشكنازية وتعمل لصالح دعم السيادة الأشكنازية في كل المجالات.

وفي المجال الاقتصادي يؤدى هذا المستوى التعليم إلى مزيد من ارتفاع الشأن الاقتصادي للأشكناز والسيطرة على المؤسسات الاقتصادية ، والحصول على مستوى اقتصادي عال مقارنة بالمستوى الاقتصادي لليهودي الشرقي أو للغربي ، ولهذا تأثيره على مستويات العمل ومستويات الدخول فنجدها مرتفعة ورفيعة بالنسبة للأشكنازى ومتدنية بالنسبة لليهودي الشرقية وبالنسبة للعربي الذي يحتل بطبيعة الحال أدنى السلم الاقتصادي.

وفي المجال الاجتماعي المتأثر بالوضعين السياسي والاقتصادي تظهر آثار هذا التميز في التعليم في صورة قوية فحملة الشهادات العليا معظمهم من الأشكناز وحملة الماجستير والدكتوراه كذلك مما يحقق مكانه اجتماعية بارزة للأشكناز على حساب الفئتين اليهودية الشرقية والعربية.

وبالتأكيد سيستمر هذا الوضع طالما أن هناك سيطرة أشكنازية على السياسة التعليمية فإن التغير الاجتماعي والاقتصادي سيظل بطيئاً مما يضمن استمرار هذه السيطرة الأشكنازية.

كشفت الأحداث الأخيرة المرتبطة بانتفاضة المسجد الأقصى الوجه العنصري الأصيل للشخصية الإسرائيلية ، فقد أظهرت هذه الانتفاضة أن السلام غريب على العقل الإسرائيلي ، فبعد ربع قرن من الدخول في المفاوضات السلمية مع المصريين والأردنيين والفلسطينيين يتضح أن هذه المفاوضات لم تغير شيئا في العقلية الإسرائيلية ، ولم تحولها من شخصية تنزع إلى القوة والعنف والعدوان إلى شخصية سلمية تؤمن بالسلام وتعمل من أجله. هذه الموقف الإسرائيلي يوضح أن الاستراتيجية الأصلية للإسرائيليين لم يتغير فيها شئ وأن المفاوضات السلمية الجارية إما إنها مفروضة فرضاً على الإسرائيليين من خلال ضغط الرأي العام العالمي والعربي ، أو أنها وسيلة إسرائيلية تعكس تخطيطاً إسرائيلياً يسعى إلى تحقيق المكاسب من خلال المفاوضات طويلة المدى والتي لا تبدو لها نهاية.

علاوة على أن الحديث عن ثقافة السلام هو حديث أحلام ، فالعقلية الإسرائيلية عقلية رافضة لثقافة السلام ، وقد ظهر هذا واضحا في أسلوب الرد على الانتفاضة الفلسطينية الجديدة. فهناك تصميم إسرائيلي على البطش بالفلسطينيين دون أي اعتبار لمفاوضات سلام ظلت جارية بين الإسرائيليين والفلسطينيين لأكثر من ربع قرن إلى درجة أن الكثيرين قد انخدعوا واعتقدوا أن هناك مناخ سلام حقيقياً نتج عن المفاوضات حتى وإن لم يتم الوصول إلى حلول للقضايا موضوع التفاوض.

إن ثقافة السلام ثقافة من طرف واحد فإسرائيل ترغب في أن يتغير العقل العربي ويتخلى عن المقاومة أو ما يسميه الإعلام الإسرائيلي بالعنف تجاه الإسرائيليين ويدخل في سلام معهم دون أن يتغير العقل الإسرائيلي. وقد أثبتت الانتفاضة الأخيرة بما لا يدع مجالاً للشك أن الرغبة الإسرائيلية في التخلص من الفلسطيني رغبة أصيلة لا ينفع معها حديث سلام أو مسيرة مفاوضات جارية منذ ربع قرن ، وان الخط التفاوضي الذي انتهجته إسرائيل هو خط يسعى إلى استهلاك الوقت وإجبار الفلسطينيين بالطرق السلمية على التخلي عن حقوقهم الواضحة والصريحة في مقابل استمرار المفاوضات وكأن المفاوضات أصبحت الغاية والنهاية وليس السلام الذي تؤدى إليه المفاوضات.

ومن المهم أن نشير أيضا في هذا الخصوص إلى أن سياسة الحرب واستراتيجيتها في إسرائيل احتفظت في ظل السلام والمفاوضات السلمية بأهم عنصر من عناصر الحرب وهو عنصر الإبادة ، فالتعامل العسكري الإسرائيلي مع الانتفاضة هو تعامل حربي وظفت إسرائيل له كل طاقاتها العسكرية من صواريخ ودبابات وطائرات وكأنها حرب حقيقية مع أن الطرف الفلسطيني لا يملك إلا الحجر الذي يصيب هدفه في كل الأحوال فهو مجرد رمز للسلاح وليس سلاحاً حقيقياً .

ولم تتخل إسرائيل عن مفهوم الإبادة كمفهوم أساسي في فلسفتها الحربية ، فأعداد الشهداء والجرحى تزداد كل يوم ، وهذه الأعداد تعكس حرباً حقيقية فهي ليست خسائر عادية ولكنها خسائر حرب بين طرف عسكري وطرف مدني يمثله الأطفال وإسرائيل لا تهتم بنوعية الثائرين عليها فهي توهم نفسها بأنها في حالة حرب حقيقية يجب إبادة الطرف الثاني فيها إبادة كاملة.

هذه السياسة لا يمكن أن تصدر إلا عن عقلية عنصرية لا تعترف بالآخر وترفضه ولا تتصور وجوده ولا تحتمل مسألة التعايش معه ، ومن هنا فالمسألة ليست لها علاقة

بمفاوضات أو سلام ، ولكنها مسألة عنصرية خالصة قائمة على أساس من إبادة الآخر والتخلص من وجوده بكل الوسائل الممكنة.

تفاعلت المنظمات الدولية المسئولة عن حقوق الإنسان مع أحداث انتفاضة القدس في مواجهة صريحة ومباشرة ضد السلطات الإسرائيلية التي تتخذ من العنصرية مبدأً أساسياً في التعامل مع الفلسطينيين وتطبق ضدهم سياسة الإبادة الناجمة أصلاً عن عدم الاعتراف بالفلسطيني كإنسان والعمل على إزالته من الوجود بشتى الوسائل العنصرية الممكنة.

ومن أول المنظمات التي أعلنت عن رأيها بصراحة منظمة العفو الدولية التي أعلنت أن القوات الإسرائيلية تستخدم القوة المفرطة في مواجهة الفلسطينيين ، والمقصود بالقوة المفرطة استخدام الدبابات والطائرات والصواريخ في مواجهة الأحجار التي يلقيها الأطفال الفلسطينيون على الجنود الإسرائيليين المسلحين بكل أنواع الأسلحة. لقد اعتبرت السلطات الإسرائيلية نفسها في حرب حقيقية أمام جيوش حقيقية.

العنصرية وإرهاب الدولة :

هناك العديد من الشواهد على أن إسرائيل تسلك في سياستها الحالية في الشرق الأوسط سلوك الدولة العصابة وهو سلوك ورثته إسرائيل من الحركة الصهيونية التي اعتمدت أسلوب العصابات كأسلوب أمثل لإنشاء الدولة اليهودية الصهيونية في فلسطين ، ومصطلح (سلوك الدولة العصابة).

نعني به في المقام الأول عدم الالتزام بالقوانين الدولية وعدم إعطاء اعتبار للعوامل الإنسانية في الصراع وارتكاب كل أشكال الانتهاكات لحقوق الإنسان من خلال الأعمال العدوانية القائمة على أساس عنصري وهو عدم الاعتراف بوجود الآخر ، فلسطينياً كان أو عربياً ، بل الاعتقاد في انه لا يستحق الحياة والتصرف معه على أساس من مفهوم الإبادة لأن من لا يستحق الحياة يجب إبادته.

هذا هو المنطق الذي يحكم السياسة الإسرائيلية منذ قيام الدولة وحتى الآن ، فهي لم تتخل عن أسلوب رجال العصابات الموروث عن الحركة الصهيونية وهي غير قادرة أو لا تريد أن تصبح دولة ملتزمة مثل بقية الدول.

ولذلك فالعلامة الأولى للسياسة الإسرائيلية هي عدم الاعتراف بالاتفاقيات والمعاهدات وعدم الالتزام بها في حالة الاضطرار إلى الدخول فيها عن طريق ضغوط الرأي العام العالمي ، ولا تحتاج هذه النتيجة إلى دليل ، فخلال الأعوام القليلة الأخيرة وخلال مرحلة المفاوضات مع الفلسطينيين لم تلتزم إسرائيل بأية اتفاقية أو معاهدة دخلت فيها مع الطرف الفلسطيني بضغط مصري او عربي أو أمريكي أو عالمي. فكل الاتفاقيات التي تمت في مدريد ، أوسلو ، أو شرم الشيخ ، أو كامب ديفيد ، أو غيرها كانت حبراً على ورق ، ولم تنفذ إسرائيل منها بنداً واحداً ، وتفننت في تعطيل هذه الاتفاقيات وإبطالها بشكل لم يسبق له مثيل ودون الإحساس بحرج ، أو عدم التزام أو خروج على قوانين ، أو خروج على حقوق الإنسان. إنها سياسة تعتمد على الجمود والتبلد والقسوة وعدم الإنسانية كأسس أساسية في السلوك السياسي.

المبحث الثالث

الاستيطان وتهويد القدس

الاستيطان

بدأ هذا الاتجاه عقب حرب ١٩٦٧ من استخدام للأراضي وعمليات الاستيطان للمساومة من اجل الضغط على الحكومات العربية لقبول مبدأ التفاوض، ثم تدرج هذا المفهوم من الناحية الأمنية التي تقول بأن بعض المناطق لا يمكن التنازل عنها فيقول (ايجال الون) أحد القادة الإسرائيليين :

(ان مسألة الاستيطان في المناطق ذات المكانة الاستراتيجية والدفاعية العامة هي إحدى الوسائل الهامة في صراعنا السياسي حول مسألة حدود إسرائيل).

ويقول إسحاق رابين عن اهمية المستوطنات :

(ان للمستوطنات دورا استراتيجيا في تقوية الوضع الأمني وهي تقدم أساسا ثابتا وقويا لمطلب إسرائيل لتحديد وتوسيع الحدود التي يمكن الدفاع عنها).

أما عيزرا فايتزمان فيقول:

(ان مسألة الاستيطان مرتبطة ارتباطا وثيقا بقضايا إسرائيل وبتحديد حدود إسرائيل في المستقبل).

ويرى أريل شارون :

(ان تنظيم المستوطنات يجب ان يكون مندمجا في الدفاع الإقليمي العام).

كما يحدد مناحم بيجين في حكومة الائتلاف الوطني عام ١٩٦٧م ذلك بقوله :

(إننا لن نبقى في المناطق المحتلة التي وصل إليها جيشنا في الحرب بل سنعمل على تدعيم الوجود الاستيطاني لفرض الأمر الواقع).

ويرى الحاخام موشى لينفجر حاخام كريات اربع:

(ان الاستيطان يمثل رسالة قومية لليهود ولا توجد رسالة قومية أهم من الاستيطان).

ويدعو إلي الاستيطان أيضا من خلال المفاهيم والمعتقدات الدينية لديهم بضرورة التوسع في عمليات الاستيطان ، وان حق الشعب اليهودي في مسألة الاستيطان في جميع الأراضي هو حق غير قابل للتصرف فهذا الحق من وجهة نظرهم لا يتعارض مع اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ ولهذا بنيت الفكرة الأساسية على التخطيط الاستيطاني المدني والريفي في تلك المناطق المحتلة وفقا لأهدافهم الصهيونية ومتطلباتهم الأمنية.

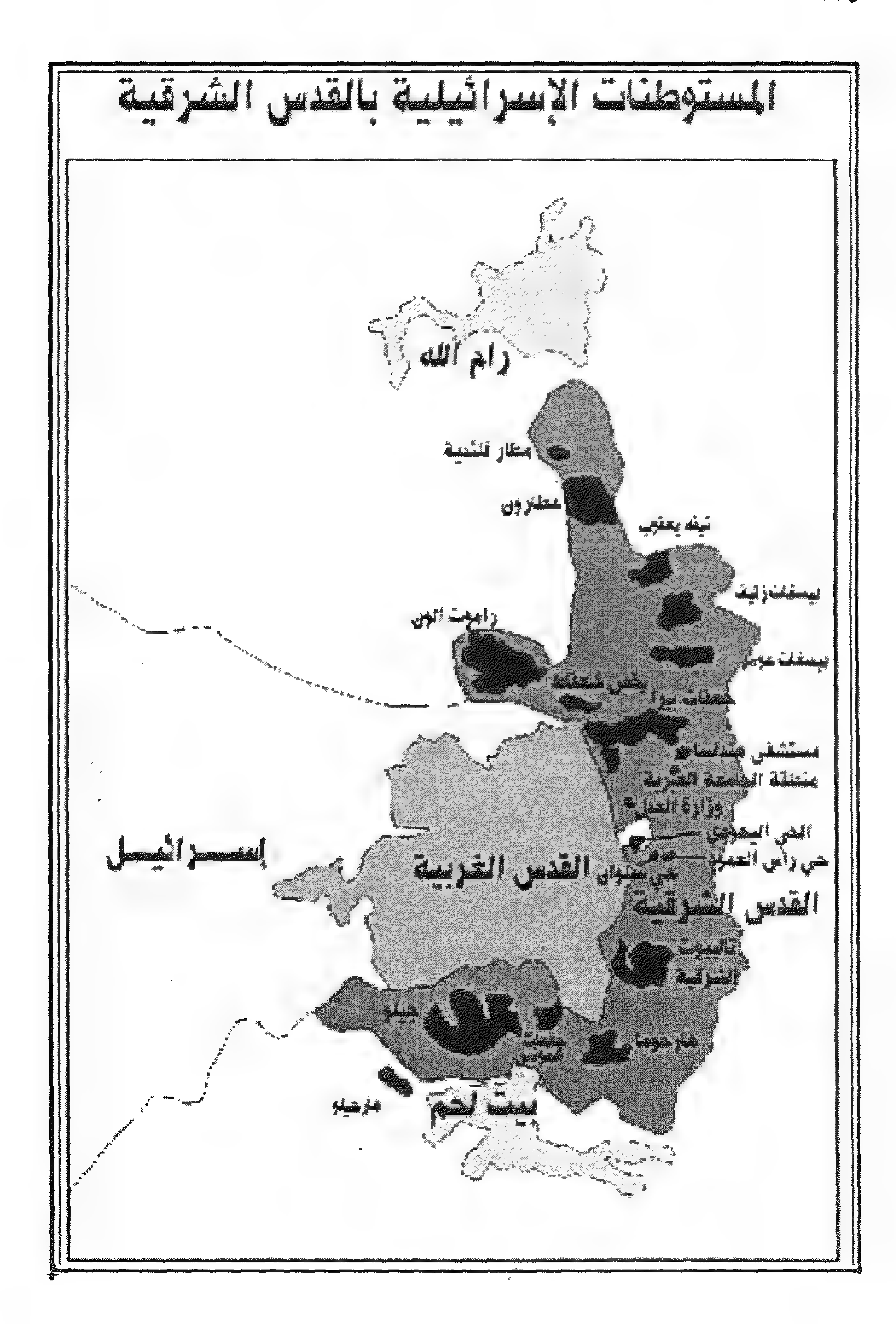
وهناك تيار يرى ان حق الشعب اليهودي في الاستيطان لا يعني السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة وعليه يجب ألا يكون الاستيطان على المراكز السكانية العربية القائمة. وعلى هذا الأساس فان أنصار هذا الاتجاه يرون خلق جو من التعايش السلمي بين العرب واليهود.

وقد ظهر تيار ثالث بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م والغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م ، حيث يطالب أنصار هذا الاتجاه إسرائيل بتقديم تنازلات في مجال الانسحاب والاعتراف بحقوق الفلسطينيين، وهو الطريق الأمثل لتحقيق الأمن الإسرائيلي.

وقد زاد الاهتمام بالاستيطان عقب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م حيث أصبحت المنطقة على أعتاب المفاوضات السياسية وبدأ الحديث عن قرب التوصل للحلول السلمية. ورغم اختلاف التوجهات والتيارات الإسرائيلية بمختلف أحزابها ، فقد كان للقدس النصيب الأكبر في دائرة وبؤرة هذا الاهتمام حيث رأت العديد من المشاريع الاستيطانية التركيز على القدس لما لها من أهمية بالغة.

فعلى سبيل المثال مشروع الون الاستيطاني فقد وضح في أحد بنوده (التي قدمت للحكومة الإسرائيلية ١٩٦٧/٧/١٦م).

بان يشمل المنطقة الواقعة شمالا طريق القدس (البحر الميت حتى طريق عطروت) اللطرون ويشتمل أيضا على شريط أراض بعرض عدة كيلو مترات مع محاولة تطويقها بطوق من المستوطنات. كما شملت وثيقة غاليلى عملية الاستيطان


المستوطنات الإسرائيلية بالقدس الشرقية
رام الله
مطار قلنديا
عطاروت
نيفه يعقوب
إسرائيل
القدس الغربية
القدس الشرقية
جيلو
هارحوما
بيت لحم

مستوطنات إسرائيلية





وضرورة تطويره في الضفة الغربية مع توسيع دائرة شراء الأراضي والأملاك لاستخدمها للأغراض الاستيطانية.

أما سياسة حزب المعراخ فقد ركزت بشكل أساسي ومباشر على عملية الاستيطان في القدس مع توطين شطريها وإغلاق الطريق أمام إمكانية تقسيمها ، ومن أهم تلك المشروعات الاستيطانية التي قدمت للحكومة (مشروع شارون) والذي أطلق عليه عبارة (العمود الفقري للمزدوج) ومن أهم بنوده إقامة ثلاثة مراكز مدنية كبيرة في الضفة الغربية تكون الأولى منها على مداخل القدس.

الاستراتيجية الإسرائيلية للاستيطان

تستند سياسات التهويد الجارية لخلق (واقع على الأرض) بهدف تعزيز السيادة الإسرائيلية على القدس العربية ، منذ احتلال شطرها الشرقي قبل (٣٥ عاماً) ، على خطين استراتيجيين مركزيين :

الأول : خلق أكثرية يهودية في المدينة عن طريق إيجاد مستوطنات يهودية قوية ومحصنة في دائرتين داخلية وخارجية ، يصعب اختراقها.

الثاني : يسير نحو الهدف نفسه ، وهو خفض عدد السكان العرب عن طريق السياسات التي تؤدى إلى إخلاء السكان بالقوة من القدس ، أو الحد من تكاثرهم وتطورهم الاجتماعي.

إلى أين وصلت هذه الاستراتيجية ؟ وما هي القدس اليوم ؟

هذه السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى إخلاء المواطنين العرب بالقوة ، وسلب ممتلكاتهم ، مازالت مستمرة سواء قبل حكومة باراك السابقة ، أو في زمن حكومة شارون الحالية ، التي تواصل حربها المفتوحة على الفلسطينيين بهدف إيقاف نار الانتفاضة من جانب ، والشروع من جانب آخر باتخاذ خطوات جديدة من شأنها تغيير موقف القدس ، بدأت باقتحام شارون للحرم الشريف واستمرت بإصداره أمراً لوزارة الداخلية بفتح أبواب الحرم أمام الزوار اليهود والأجانب ، والقيام باستكمال وتنفيذ مشروعات استيطانية جديدة في محيط القدس وداخلها ، كما في الضفة الغربية.

التهويد الديموجرافى

إن إصرار الاحتلال الإسرائيلي على بسط الهيمنة السياسية والثقافية على القدس المحتلة ، هو بحد ذاته أسلوب عدائي وعنصري ، تجاه السكان العرب ، وهو أسلوب ثابت من حيث بنية إسرائيل التي تتكون في جانب منها من مؤسسات ، كالمؤسسة الإسرائيلية العالمية ، والوكالة اليهودية ، وكلتاهما تقتصر خدماتهما على اليهود دون سواهم وفقاً لصك انتدابهما ، ولهذا السبب جاء في تقرير أخير لهيئة الأمم المتحدة ليبرهن أن التميز في جهاز الدولة الإسرائيلية هو بالأساس تميز فطرى وفيما تكون أسباب إخلاء الفلسطينيين نابعة الآن عن سياسات بيروقراطية ، بل أن هذه السياسات هي نتيجة حتمية لتركيبة الاحتلال العنصرية.

ولكي نفهم منطق بلدية القدس الغربية يجب علينا أن نفهم (المعضلة الديموجرافية) من منظار الحكومة الإسرائيلية فلصانعي سياسة بلدية القدس المعهود إليهم مسؤولية إبقاء القدس (عاصمة لإسرائيل) واجب وطني بأن يهتموا بالأساليب المؤدية إلى (تهويد) القدس ، فأهمية بقاء سيطرة ديموجرافية يهودية في المدينة ليست ذروة للدولة فحسب ، بل أن أكثرية المستوطنين اليهود يساندوها ، ووفقا لاستطلاع حديث العهد يتبين أن ٦٥% من الجمهور اليهودي يساند وضع سياسات تحد من عدد السكان العرب في القدس لمنعهم من أن يصبحوا أكثرية.

والمعروف جيداً في أوساط بلدية القدس الغربية أن الحفاظ على أكثرية ديموجرافية يهودية في القدس ، يكمن في التشريعات البلدية ، وأن هذا الهدف كان قد أعلن رسمياً عام ١٩٧٣م في تقرير اللجنة الوزارية لفحص معدل التطور في القدس ، ففي هذا التقرير جاءت توصية بأنه يجب الحفاظ على التوازن الديموجرافى لليهود العرب ، كما كان عليه في نهاية عام ١٩٧٢م ، وكان المعدل آنذاك ٧٣,٥% يهودا ، ٢٦,٣% عربا ، غير أن هذا الهدف السياسي منذ ذلك الوقت تكرر عدة مرات في المذكرات السياسية الإسرائيلية والتصاريح الإخبارية ، وحتى في المخططات التهويدية الرسمية المطروحة الآن ، ففي عام ١٩٩٨م على سبيل المثال قال أحد المخططين البلديين العاملين في مخطط تهويد القدس لعام ٢٠٢٠م :

(إن كانت القدس ستبقى عاصمة إسرائيل الموحدة ، فمن الضروري أن نهدف إلى أن يكون السكان ٧٠% يهودا ، ٣٠% عرباً عام ٢٠٢٠م).

هذه الأهداف المبتغاة والمستندة إلى الحفاظ على السيادة اليهودية في القدس تؤدى بطبيعتها إلى سياسة التمييز العنصرية التي يمارسها اليهود ضد العرب ، ولكن مهما يكن الأمر ، وبصرف النظر عن مقدرة الحكومة الإسرائيلية على التشريع وتطبيق سياستها المدعومة للحفاظ على أكثرية يهودية هو في الوقت نفسه غير ثابت ، ولا يعتد به فأرقام التكاثر السكاني لعام ١٩٩٨م تشير إلى أن تكاثر الشعب العربي الفلسطيني يفوق اليهود بنسبة٣,٥% سنوياً مقابل١% لكل منهما وابتداء بعام ١٩٩٨م تشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن الشعب الفلسطيني وصل إلى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة ، أي ٣١,٦% من مجموع السكان في القدس ، بيد أن الإحصاءات الفلسطينية تعطى رقماً أكبر بقليل وهو ٢١٠,٠٠٠ نسمة. وإذا ما فشل الاحتلال الإسرائيلي في كبح التكاثر الفلسطيني فالتقديرات الحالية تجعل الفلسطينيين يتخطون معدل ٣٨% من مجموع سكان القدس عام ٢٠٢٠م ، والاحتلال الإسرائيلي يعي جيداً هذا الخطر ، فعمل دائما وسيعمل كل ما في وسعه للاستمرار في ضبط السكان العرب ، سواء هم في طور التفاوض حول المرحلة النهائية ، أو في طور الاشتباك كما يجرى حالياً في زمن الانتفاضة.

التهويد الجغرافي

منذ احتلال شرقي القدس عام ١٩٦٧م أحكمت القوات الإسرائيلية قبضتها عن طريق مصادرة ثلث الأراضي الفلسطينية على الأقل لغرض بناء المستوطنات حول القدس ، فجاءت أعمال البناء لتزيد عدد المستوطنين اليهود في شرقي القدس المحتلة ، من عدد قد لا يعتد به في عام ١٩٦٧م إلى ما يزيد على ١٨٠ ألف مستوطن يهودي ، كما أن الاحتلال وسع حدود بلدية القدس العربية من ٦,٥ كم٢ أبان الحكم الأردني إلى ٧٢ كم٢ وأوجد دائرتين من المستوطنات اليهودية إحداهما داخلية والأخرى خارجية حول المناطق التي ضمها حديثا ، والغرض من بناء المستوطنات هذه هو زيادة المناطق المتراصة زيادة قصوى مع إبقاء عدد السكان غير اليهود إلى الحد الأدنى داخل حدود المدينة ، وفصل القدس إقليميا عن الضفة الغربية الفلسطينية.

ورغم ادعاءات حكومة (العمل) السابقة ، والإعلانات المتكررة بان نشاط الاستيطان سيتوقف ، إلا انه من الناحية العملية كان جاريا كالمعتاد على ارض الواقع ، بل فاقت حكومات سابقة في الموافقة على بناء ٥٧٥٢ وحدة سكنية جديدة في مستوطنات مختلفة بالضفة الغربية ومنها ٢١٤٩ وحدة في القدس والمناطق المحيطة بها.

ولتبيان مقدار الاستيطان في الضفة الغربية ، خلال السنوات الثلاث الماضية ، فلقد تم تأسيس ٤٤ مستوطنة طليعية جديدة ، كما أعطيت نحو ٣٠ خطة هيكلية جديدة تصل مساحتها الكلية إلى ٩٩٥٣ دونما ، وإذا كانت معظم هذه المستوطنات قد بدئ الشروع في بنائها في عهد نتنياهو فان باراك استكملها ، وأعطى موافقته الضمنية عليها وبالإضافة إلى ذلك ، تمت الموافقة أيضا على بناء ١٤ طريقاً التفافياً جديداً في الضفة الغربية والقدس عام ١٩٩٩م ، زاد هذا العدد إلى ١٧ طريقاً في العام التالي ، وللطرق الالتفافية غرضان اثنان :

أولهما : تمكين المستوطنين اليهود من السفر على طرقات تلتف حول المناطق الفلسطينية.

ثانيهما : تجزئ الأوساط السكنية العربية بحيث تمنع إمكانية التواصل الإقليمي سواء بين مناطق الضفة الغربية فيما بينها ، أو بين الضفة الغربية والقدس وغزة.

إن مجموع مساحة الطرق الالتفافية التي نفذتها حكومة باراك السابقة ، ويستكمل بعضها حالياً شارون ترتب عليها مصادرة أكثر من ١٢١٥٠ دونما إضافياً من الأراضي الفلسطينية في مناطق القدس والضفة الغربية ، ولكي تستطيع وزارة الإسكان من القيام بكل هذه الأعباء اقر المشرعون الصهاينة ، في حكومة باراك السابقة ، وشارون الحالية ، إضافة اكثر من نصف مليار دولار للموازنات المخصصة فقط لبنية المستوطنات التحتية في القدس وضواحيها مما يحكم قبضة الاحتلال على القدس ، قبل أي تسوية قادمة قد تبدو في الأفق.

وقد أبرزت حركة غوش امونيم أهمية الاستيطان في أهدافها باعتبارها ركيزة هامة من الركائز لخلق أغلبية يهودية خلال السعي لكسب مزيد من المهاجرين . وأيا كانت الأحزاب والاتجاهات في إسرائيل إلا أنها تعبر جميعها عن روح واحدة الا وهي (روح الاستيطان) لما تحققه تلك العملية في أفكارهم من السيطرة الفعالة على اكبر جزء من الأراضي المحتلة سواء الضفة الغربية أو قطاع غزة. وقد حظيت القدس على الاهتمام الأكبر في السياسات الإسرائيلية واستخدمت لذلك كافة الأساليب منها:

١. الاعتماد على الحركات الدينية الفعالة المتطرفة في مجال الاستيطان.

٢. العمل على إرهاب سكان المناطق في محاولة لطردهم وتفريغ المدينة من خلال العديد من الإجراءات التي وضعتها على مواطني المدينة المقدسة.

٣. السعي لزيادة الاتصال بالمستوطنات والمراكز والمدن الإسرائيلية من خلال التوسع في إنشاء شبكات الطرق ، لقامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة ١و١ كم٢ من أراضي مناطق السوامرة وصور وباهر وابو ديس والطور في ٢٠ فبراير عام ١٩٩٥لعمل طريق دائري يربط القدس.

٤. السعي لإيجاد مراكز صناعية في القدس لربط تلك المراكز بالمؤسسات الإسرائيلية.

٥. استكمال عملية التهويد بسن قانون الكنيست عام ١٩٨٠م ، الذي نص على توحيد القدس وجعلها عاصمة لإسرائيل .

ورغم ان هذا القانون قد قوبل باعتراض المؤسسات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن حيث اصدر قرارا رقم ١٧٨ عام ١٩٨٠م إلا ان الإجراءات والممارسات الإسرائيلية مازالت قائمة حتى يومنا هذا والسعي الدءوب لتحقيق اكبر قدر ممكن من عملية الاستيطان. وقد بدات بإعادة أعمار الحي اليهودي في البلدة القديمة عام ١٩٦٧م واقامة الأحياء اليهودية الجديدة على حساب الأحياء العربية ، سواء من خلال تهجير سكانها أو الغائبين عنها لظروف الاحتلال أو المطرودين منها لاسباب أمنية تدعيها السلطات الإسرائيلية.

وبذلك تكون السلطات الإسرائيلية قد ركزت على عملية الاستيطان في القدس بعمل طوق استيطاني حول المناطق العربية في إقامة العديد من المستوطنات حول مدينة القدس منها :

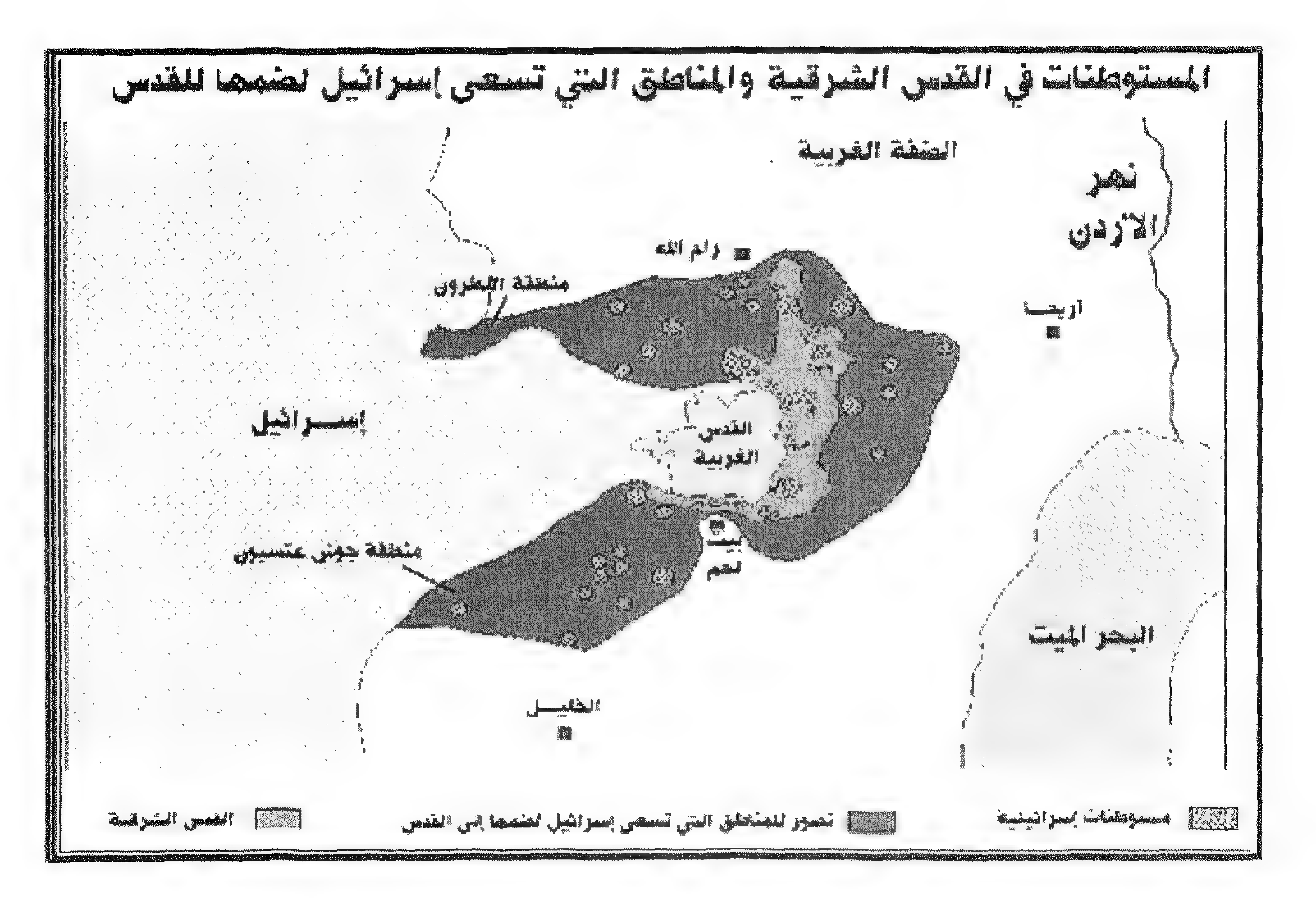
(رامات – اشكول – معلوت دفنا – حي شاميرا في التل الفرنسي – حي ساهدريا – قرب شعفاط – مستوطنة الحي السكنى لطلبة الجامعة العبرية– مستوطنة جيلو (شرقيات) قرب بيت صفافا –معالية ادوميم) ، هذا إلى جانب العديد من الأحياء السكنية الكبيرة حول مدينة القدس من جهة والأحياء السكنية التابعة للجامعة العبرية ومستشفى هداسا من جهة اخرى ، وكذلك حي (عفات همفتار) في الشيخ جراح ، و تم الاستيلاء على ٣٩٤٠٠٠م٢ لبناء ١٠٥٩ وحدة سكنية من أراضي قرية ديراستيا وبناء ٥٠٠ وحدة سكنية قرب مركز الشرطة بالقرب من راموت اشكول و٢٥٠ وحدة سكنية في منطقة اونروا شرقي شارع (١١) وبناء ٥٠٠ وحدة في معالوت سكوبي في الكمان

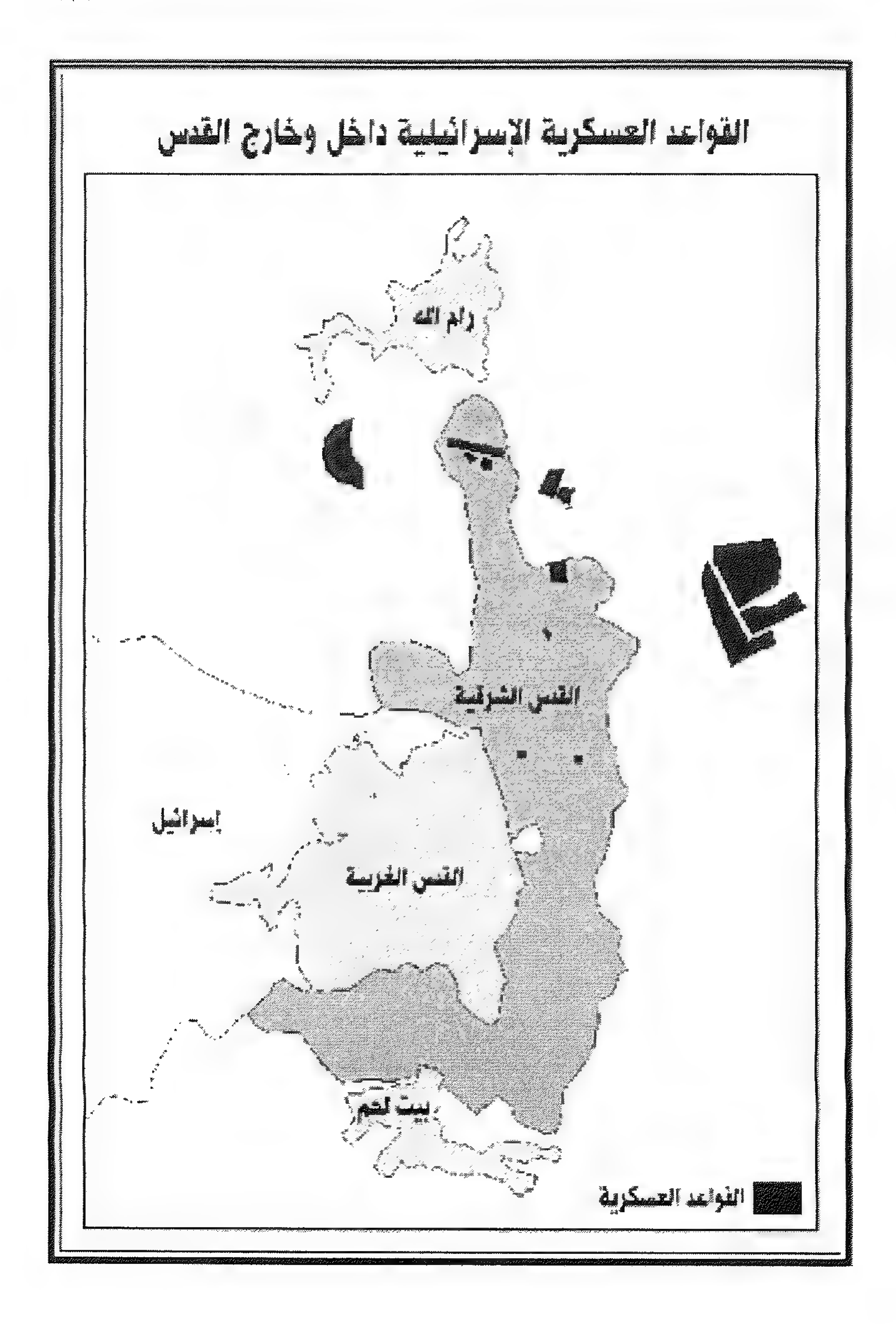
الـذي اعـد لبنـاء محكمـة العـدل الدوليـة هـذا بالإضافـة إلى وحـدات سـكنية في حي سلوان وسط القدس القديمة.

كما ترتكز السياسة الإسرائيلية في إطـار خطتـها الاسـتراتيجية بشـأن مدينـة القـدس على إيجاد ما يعرف بـالقدس الكـبرى وحدودهـا المعروفـة مـن خـلال التوسـع المباشـر في السيطرة على المنـاطق الممتـدة علـى أطـراف المدينـة مـن خـلال المـدن الأخـرى ، كمدينة رام الله وأطـراف مدينـة الخليـل ومنطقـة الخـان واللطـرون في جهـة الغـرب ، هذا إلى جانب العديد من المـدن العربيـة الـتي شملـها هـذا الطـوق الأمـني منـها مـدن (البيرة بيت لحم بيت جالا بيـت سـاحور). كمـا قـامت السـلطة الإسـرائيلية بمصادرة ٢ كم٢ في ١٧ مارس ١٩٩٥م بحجة بنـاء أبـراج كهربائيـة في المنـاطق شـعفاط والعيسـوية وعنانـا كمـا قـامت ببيـع ١٠٠ آلـف م٢ لمجموعـة هزيـت الاسـتيطانية من اجل بنـاء مسـتوطنة الفـرات في منطقـة غـوش عتسـيون. وتعتـبر عمليـات البيـع هـذه مـن اكـبر العمليـات الـتي تقـوم بهـا السـلطات الإسـرائيلية حيـث تسـعى تلك المستوطنات إلى الحصول على قروض من البنوك لاقامة تلك المشاريع الاستيطانية

لتنفيـذ الفكـر الخـاص بإنشـاء طـوق أمـني وحـزام اسـتيطاني حـول المدينـة لاقامـة المشـروع الكبـير علـى حـد تعبـير السياسـيين الإسـرائيليين ، فقـد وصـف (تيـاهود روبلـس) رئيـس إدارة الاسـتيطان التابعـة للمنظمـة الصهيونيـة عن السكان العرب بأنه (سـرطان يحيط بـالقدس يجـب تصفيتـه)، وهـذا مـا أكـدوه خلال ممارستهم الفعلية ضد السكان وتزويد المستوطنين بالسلاح لمواجهة العرب.

فحسب الإحصائيات الإسرائيلية يقدر سكان القـدس الشـرقية ب ٤٠٠ ألـف يـهودي إلي جانب ١٩٠ ألف من العرب ، وقد دعي (استيه بن اريه) مستشار رئيـس بلديـة القـدس إلى ضـرورة توسـع وتكثيـف الاسـتيطان اليـهودي في القـدس مـع ضـرورة توسـيع حدود بلدية القدس لتصل حـتى نهـر الأردن. كمـا تقـدم عضـو الكنيسـت الإسـرائيلي (عمنويـل زيسـمان) مـن حـزب العمـل ، (يهوشـاع) مـن حـزب الليكـود للكنيسـت الإسـرائيلي بـاقتراح ينـص علـى تطبيـق القـانون والقضـاء والإدارة في القدس على مستوطني (معالية - ادوميم - وجعبـات) وهـذا يحقـق امتـدادا إقليميـا هنالك في شمال وشرق القدس على المـدن المحيطة بالقـدس فضلا على يمنع امتداد إقليمـي هذا المشروعي منع امتداد إقليمي بين سلطة الحكم الذاتي وبين القـدس وبصفـة خاصـة


المستوطنات في القدس الشرقية والمناطق التي تسعى إسرائيل لضمها للقدس
الضفة الغربية
نهر الأردن
رام الله
منطقة اللطرون
أريحا
إسرائيل
القدس الغربية
بيت لحم
منطقة جوش عتسيون
البحر الميت
الخليل
مستوطنات إسرائيلية
تصور للمناطق التي تسعى إسرائيل لضمها إلى القدس
القدس الشرقية


القواعد العسكرية الإسرائيلية داخل وخارج القدس
رام الله
القدس الشرقية
إسرائيل
القدس الغربية
بيت لحم
القواعد العسكرية

في الجانب الشرقي ، وينطوي هذا على إفشال أي خطة فلسطينية بالسيطرة بصورة أو أخرى على القدس. ومن خلال المشروع الذي تقدم به عضوا الكنيست تتضح مجموعة من الحقائق نبرزها على الوجه التالي:

١- أن المشروع يعمل على إيجاد امتداد إقليمي بدون الحاجة إلى مصادرة أراض خاصة على طول الطرق إلى مستوطنات معالية وادوميم وجعبات زائيف.

٢- أن توسيع مساحة البلدية معناه زيادة عدد السكان اليهود في القدس وضمان الأغلبية وزيادة مساحة الأراضي للبناء وهو في حد ذاته يتمشى والاستراتيجية الإسرائيلية الخاصة بالقدس لمختلف الأحزاب والاتجاهات فقد بلغ عدد المستوطنين ١٦٠ ألف مستوطن يهودي منتشرين في الأحياء الاستيطانية.

٣- أن المشروع سيؤدى إلى إشراف دقيق من البلدية والداخلية بصورة فعالة على عملية البناء وهو ما يعنى سيطرة الحكومة على مقدرات الأمور في القدس ، فبعد أن كان عرب القدس يملكون ما يقرب من ٨٣% من الأراضي العقارية عام ١٩٤٨م اصبحوا لا يملكون سوى ١٤% واصبح اليهود هم الذين يملكون النسبة العالية ٨٣% ونسبة ٣% الباقية يمتلكها أجانب.

٤- وبهذا نرى أن الحكومة الإسرائيلية إنما سعت إلى زرع فكرة الاستيطان في مدينة القدس إلى جانب عدد من المناطق العربية لتحقيق مكاسب سياسية و أمنية ، إذا كانت هناك مفاوضات سلام . وعلى هذا الأساس فقد قسمت عملية الاستيطان إلى:

- استيطان أمنى :

وهو القائم على النظرية الأمنية غير الخاضع من وجهة نظرهم لعملية التفاوض مع الطرف الفلسطيني.

- استيطان سياسي:

وهو الذى يمكن التفاوض عليه باعتبار ان نشأته في الأصل نشأة سياسية بحتة لا ضرورة لها وبالتالي لا ضرورة لها في سياق العملية التفاوضية.

مخططات الاستيطان الإسرائيلية

تحقيق قيام القدس عاصمة كبرى :

في ٥ مايو ١٩٩٧م أقرت سلطات الاحتلال رسمياً خطة من شأنها ضم أرض أخرى لبلدية القدس من اجل تحقيق (القدس الكبرى) ، بمساحة ٨٦٠كم٢ ، بحيث يكون أقل من ربعها واقعاً في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها ما قبل عام ١٩٦٧م والخطة هذه توسع معايير التخطيط الصهيوني السابق لمنطقة القدس.

وتشمل النقاط الأساسية للخطة ما يلي :

١- ضم المستوطنات اليهودية مثل جفعات زئيف ، متسبيه ، يريحو ، ومعاليه أد وميم ، ومناطق أخرى إلى داخل (الخط الأخضر).

٢- التعجيل في بناء الطرق الالتفافية في الضفة الغربية لوصل مستوطنات تقع على خط الدائرة الشرقية المحيطة بالقدس.

٣- خلق تلاحم بين المستوطنات الواقعة على الدائرة الخارجية بما فيها جفعات زئيف ، ومعاليه أد وميم ، ومتسبيه ، ويريحو ، وبيتار ، والفرات.

التوسع الشرقي :

أحد العوامل الأساسية للخطة الإسرائيلية لتحقيق قيام (القدس الكبرى) ، وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية قد أعطت موافقتها النهائية في ٤ نوفمبر عام ١٩٩٩م لهذه الخطة التي كانت قد حازت رسمياً على موافقة وزير الدفاع السابق موشيه اريتز في ٦ مارس في العام نفسه.

والخطة تغطي مساحة ١٢٤٤٣ دونما وتهدف إلى تهويد المنطقة الواقعة بين مناطق فلسطينية في القدس الشرقية (أبو ديس والعيزرية) ومستوطنة معاليه أد وميم ، وهذه الخطة ستضيف نحو ١٠٢٤٠ دونما لمستوطنة معاليه أد وميم ، وبذلك يحصل تلاحم جغرافي بين هذه المستوطنة الشرقية ، والمستوطنات الأخرى في الشمال الشرقي ، وهي : بيسغات زئيف ، وبيسغات عومر ، ونيفه يعقوب ، والتلة الفرنسية.

ولتقدير مدى الأثر البليغ لهذه الخطة على معالم القدس الإقليمية والديموجرافية يجب أن نعرف أن مساحة التخطيط لمستوطنة معاليه أد وميم التي هي في الوقت الحاضر إحدى كبريات المستوطنات الإسرائيلية والتي يبلغ عدد مستوطنيها حوالي ٢٥ ألف نسمة ، ستتوسع من ٣٥ كم٢ حالياً إلى مساحة توازى مساحة تل أبيب (٥١ كم٢) ويتطلع مجلس بلدية معاليه أد وميم لازدياد عدد سكان المستوطنة إلى ٦٠ ألف مستوطن في عام ٢٠٢٠م ، ومن المتوقع بناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية جديدة في المساحة الإضافية ، وتتطلع هذه المستوطنة نحو استثمارات المؤسسات المتعددة الجنسية ، بما فيها (بيرغر كينج) التي ما زالت تدير امتيازها في سوق المستوطنة ، والى الخطط لبناء فندق فاخر من طراز (خمس نجوم) ونـاد سياحي رياضي من مستثمرين خاصين من خارج البلاد ، وعند ضمها إلى بلدية القدس الغربية فستتسع مساحة تخطيط معاليه أدوميم لتغطي ٦٧% من القدس الشرقية ، مما يضاعف الحجم الحالي لبلدية القدس.

هذا التوسع الجديد سيأتي ولا شك على مصادرة مساحات أخرى من خمس مناطق فلسطينية تشمل بلدات العيساوية وعناتا وأبو ديس والعزرية ، مما لا ينتهك حقوق الملكية الفلسطينية فحسب ، بل يتعداها إلى تفاقم مشكلتي الازدحام السكاني والتطوير فبينما تضم مستوطنة معاليه ادوميم غير الشرعية ٢٥ ألف مستوطن فوق مساحة توازى مساحة تل أبيب ، نجد بالمقابل نحو ٤٠ ألف فلسطيني هم سكان أبو ديس وعناتا والعزرية ليس في حيازتهم سوى ٤٦٠٠ دونم فقط لاعمال التخطيط. أن ربط المستوطنات اليهودية غير الشرعية ، وزيادة أعداد المستوطنين من شأنه أن يغلق الآفاق أمام الفلسطينيين في هذه المنطقة بشكل مباشر ، ويهدد وجودهم اليوم ، كما في المستقبل القريب.

بناء الطرق الالتفافية :

لضمان وصول المستوطنين اليهود من الضفة الغربية إلى القدس ، ومن اجل ذلك ، تحدد الخطة بناء طريق التفافي (الطريق رقم ١٦) عبر نفق يمر تحت جبل سكوبس (جبل الزيتون) ليؤمن لمستوطني معاليه ادوميم شريانا هاما وحيويا يؤدى إلى داخل القدس المحتلة دون المرور بالمناطق الفلسطينية ، فطريق مستوطنة معاليه ادوميم الحالي (طريق رقم ٩) يعبر عدة مناطق فلسطينية في اتجاهه إلى القدس ، وشبكة الطرق الالتفافية في الشرق ستصبح موصولة ببعضها بواسطة الطريق الدائري الجديد رقم ٤٥ ، وهذا الطريق الالتفافي يحيط بالقدس ويربط مطار بن جوريون بمطار القدس في قلنديا ، وأما شق النفق تحت جبل الزيتون وبناء جسر عبر وادي قدرون (سلوان) وسيجعل من الطريق رقم ٤٥ الرابط الآمن لمستوطني المناطق الشرقية التي سيصلهم بمستوطنات (هارحوما) ، (جيلو) وغيرها في الجنوب ، ويكون هذا الطريق خالياً من الوجود الفلسطيني ، والهدف الرئيسي من بناء هذا الطريق إيجاد دائرة خارجية تطوق المناطق الفلسطينية النائية ، وربط جميع المستوطنات البعيدة نسبياً عن القدس وعند الفراغ من بنائه سيحكم الطريق الدائري الجديد القبضة الإسرائيلية على جميع الطرق التي تربط شمال الضفة الغربية من الجنوب.

التوسع من الغرب :

ومن أجل القبضة الإسرائيلية على القدس المحتلة ، قرر المخططون مؤخراً توسيع حدود القدس الغربية من أجل ضم الضواحي الاستيطانية المجاورة ، والحفاظ على الديموجرافية اليهودية في القدس ، ففي مايو ١٩٩٨م أوضحت اللجنة الوزارية للقدس السبب وراء الجهود المبذولة للتوسع من الغرب ، بدعوى أنه

(سيبقى على التوازن الديموجرافي بين اليهود والعرب الموجودين حاليا في القدس)،

والتوسع من جهة الغرب لا يشتمل فقط على ضم ضواح موجودة إلى بلدية القدس بل يتعداه إلى بناء أكثر من ٧٥ ألف وحدة سكنية جديدة.

أحكام الدائرة الجنوبية :

عام ١٩٩٩م بـدأت أعمال بناء مكثفة لتحقيق مستوطنة أخرى في محيط القدس ، هي مستوطنة (هارحوما) على جبل أبو غنيم ، وهذه المستوطنة الإسرائيلية هي من كبريات مشاريع المستوطنات في تاريخ الاحتلال ، فبعد أن يتم إنجازها ستتألف من ٦٥٠٠ وحدة سكنية مع قدرة استيعاب تصل إلى ٣ آلاف مستوطن يهودي في المرحلة الأولى من تطويرها ، والخطة الرئيسية لهذه المستوطنة تغطي مساحة قدرها ٢٠٥٦ دونما معظمها مصادر من أصحابها الفلسطينيين في بيت ساحور وأم طابا. أما أثرها السلبي على التلاصق الإقليمي الفلسطيني مع القدس فهو أمر حاسم فمستوطنة (هارحوما) الجديدة ستتصل مع المستوطنات المجاورة وهي (جفعات هموتس ، وجيلو ، وهارجيلو) ، وحتما ستتسبب في إغلاق مدخل القدس الجنوبي ، فالمناطق الفلسطينية التي تقع ضمن حدود القدس الغربية ستصبح معزولة.

مستوطنات داخل الأحياء العربية :

إن المستوطنات الإسرائيلية التي يقيمها مستوطنون يهود متطرفون داخل التجمعات الفلسطينية في القدس الشرقية تأتي نتيجة اغتصاب هذه الجماعات للممتلكات الفلسطينية ، ومضايقة المواطنين العرب ، وتواجد قوات الأمن الخاصة بصورة متواصلة من شأنه أن يعزز العدوانية لهؤلاء. وأما الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية أو الممتلكات التي يدعون أن ملكيتها السابقة تعود إلى يهود في القدس الشرقية فهي تكشف عن النوايا الواضحة لسياسة الاحتلال ، في الوقت الذي يسمح لليهود إعادة امتلاك ممتلكات سابقة في القدس الشرقية ، نجد بالمقابل أن الفلسطينيين محرومون من الحقوق ذاتها رغم انهم يمتلكون نحو ٧٠ ٪ من الممتلكات في القدس الغربية ، والتجمعات اليهودية التي تأخذ منحى تصاعدياً في الأحياء العربية تتمركز حاليا في عدة مناطق هي :

رأس العمود :

لقد حازت هذه المستوطنة على الموافقة النهائية من بلدية القدس الغربية في ١٣ يناير عام ١٩٩٩م ، والمستوطنة الجديدة هي مشروع آخر لرجل الأعمال اليهودي (ايرفنغ موسكوفيتش) عن طريق المجموعة الاستيطانية المعروفة باسم (عطيرت كوهانيم) أو (تاج الكهنة) فهذه المستوطنة التي بدأ بناؤها في ١٤ مايو ١٩٩٩م، ستؤمن ١٣٢وحدة سكنية للعائلات اليهودية في وسط مجموعة فلسطينية قوامها ١٠١٣٧ نسمة.

الشيخ جراح :

في ١٠ فبراير ١٩٩٩م حصلت (جمعية مستوطني صهيون) بزعامة الحاخام (بنى أيلون) بطريقة غير قانونية على حقوق ملكية ستة عقارات في حي الشيخ جراح ، وبالرغم من أن المجموعة اليهودية تدعى أنها بذلك قد استعادت ممتلكات يهودية ، كانت هنالك بالمقابل حقوق ملكية وعقود إيجارات ممنوحة إلى عدد من العائلات الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨م ، من ضمنها عائلات أبو شوشة والمصري والنشاشيبى ، ومازالت هذه العائلات تحرم من حقوقها في ممتلكات لها موجودة في القدس الغربية.

القدس القديمة :

إن النشاط الاستيطاني في البلدة القديمة مستمر في تحويل معالم المدينة التاريخية ، فعدد البنايات التي يديرها المستوطنون يبلغ الآن ٦٣ مبنى على الأقل ، وفيها عدد يقدر بألف مستوطن يسكنون خارج الحي اليهودي ، وفي عام ١٩٩٩م استولت مجموعة الاستيطان (عطيرت كوهانيم) على مبنيين أخريين بما فيها محل تجارى ، وتسلمت موافقة بلدية القدس العربية لتوسيع عقارين آخرين استولت عليهما.

مصادرة بطاقات الهوية

يعتبر إلغاء حقوق الإقامة في أكثر الوسائل الإسرائيلية الصامتة في إجلاء الفلسطينيين عن المدينة وبهدف تغير وضع الإقامة القانوني للفلسطينيين المقدسين إلى مقيم أجنبي عام ١٩٦٧م ، منحت سلطات الاحتلال نفسها حق سحب حقوق الإقامة من السكان العرب في المدينة ، وبموجب الأرقام الرسمية لوزارة الداخلية الإسرائيلية جرى سحب ٦٢٦٤ بطاقة هوية على الأقل ما بين عام ١٩٦٧م وأكتوبر ١٩٩٩م ، وبذلك يكون أكثر من ٢٥٠٠٠ فلسطيني قد تأثروا بهذا الوضع ، وسياسة مصادرة بطاقات الهوية ازدادت بنسبة ٧٨,٦% في عام ١٩٩٦م ، استناداً إلى سياسة جديدة تطبقها سلطات الاحتلال وتسميها (مركز الحياة) ، وهذه السياسة أضافت الكثير من المقاييس الضرورية للفلسطينين لكي يحافظوا على وضع إقامتهم الدائم ، ويقول المحامون الذين قدموا التماساً عاماً ضد مصادرة بطاقات الهوية أنه قد جرى تطبيق هذه السياسة من اجل وقف تدفق الفلسطينين إلى القدس بعد أن منحت سلطات الاحتلال المختصة النساء الفلسطينيات حق تقديم طلبات جمع شمل العائلات عام ١٩٩٤م.

وقد شرح وزير الداخلية الإسرائيلي الأسبق (سويسا ايلي) الغاية من هذه السياسة الجديدة قائلاً :

(يجب علينا زيادة الأكثرية اليهودية في القدس إلى ما فوق ٨٠% وإيقاف العودة العشوائية للسكان الفلسطينيين إلى مدينة مسقط رأسهم).

ومن عام ١٩٩٦م إلى عام ١٩٩٩م أجبر أكثر من ٣٠٠٠ فلسطيني على التخلي عن القدس من جراء هذه السياسة ، وبشكل مناقض لم تعط سياسة (مركز الحياة) النتيجة المرجوة منها بالنسبة للاحتلال ، رغم أن المقدسين يعتبرون بشكل عام بطاقة الهوية الإسرائيلية رمزاً للاحتلال الإسرائيلي ، لكن حيازة بطاقة الهوية الزرقاء أصبحت بالنسبة للفلسطيني وكأنها حبل الحياة. فالإقامة لا تمنح حاملها فقط حق الحصول على التأمين الصحي وفوائد اجتماعية أخرى يقدمها الاحتلال ، بل أصبحت حيازة بطاقة الإقامة بعد فرض الحصار العسكري بشكل دائم حول القدس الوسيلة الوحيدة للفلسطينيين من أجل العيش والعمل ودخول المدينة بحرية ، وبإيجاز فإن حيازة بطاقة الهوية تمكن حاملها من تخطي عدة قيود إسرائيلية مفروضة على الحياة الفلسطينية في القدس. ولكن رغم النوايا الأساسية للسياسة الإسرائيلية الكامنة

في هذه الإجراءات أخذ الفلسطينيون بالعودة إلى القدس لكي يحافظوا على حقوقهم التاريخية في المدينة.

الكثافة السكانية

هناك أزمة مساكن مزمنة في مناطق القدس الفلسطينية ، ونسبة الكثافة السكانية مرتفعة ، فالقيود المفروضة على البناء والمساحات الصغيرة المسموح بها للفلسطينيين إذا أضيفت إلى تدفق العرب العائدين إلى القدس من اجل المحافظة على حقوقهم في الإقامة ، تجعل من الإسكان مشكلة رئيسية في الكثير من المناطق العربية في المدينة ومحيطها ، ففي عام ١٩٩٨م كان معدل الكثافة السكانية بالنسبة للغرفة الواحدة ضعف تلك التي لدى اليهود ، والمشكلة لا تزال تتفاقم.

لقد نجحت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن طريق التحايل على المخططات المدنية والحد من رخص البناء في تحديد ونسف التطور معاً في الأوساط الفلسطينية ، واليوم معظم الأراضي التي بقيت في الأيادي الفلسطينية بعد المصادرات الجسيمة في عام ١٩٦٧م ، والتي تقرب من ٢٤ كم٢ لم يجر تخصيصها للبناء ، وفي الواقع ما بين عام ١٩٦٧م وعام ١٩٩٧م ، تم في المناطق الفلسطينية في القدس بناء ١٢% من مجموع المباني الجديدة ، وكان معظمها أعمال بناء خاصة ، واليوم شمل المخطط الرئيسي الصهيوني ٥ كم٢ فقط ، أي ٨% من مجموع الأراضي في القدس الشرقية . ومن ذلك ٧,٣ % تحدد لبناء مساكن فلسطينية ، وما تبقى ٠,٦ % من مجموع مساحة شرقي القدس ، هي أما مصادرة لـ (الصالح العام) أو مصنفة (مناطق خضراء) ، وفي كثير من الأحيان تخصص هذه الأراضي للاستيطان اليهودي ، كما هو الحال في المستوطنة (هارحوما) على جبل أبو غنيم .

وبموجب قانون البناء والتخطيط يتم تنفيذ جميع الأبنية في المدينة ضمن إطار مشاريع التخطيط البلدي المصادق عليه ، وبدون استثناء يجب أن تتوافق جميع الأبنية مع احتياجات الخطة الإسرائيلية فيما يتعلق بالبنية التحتية وتخطيط المنطقة والسكن ، وبينما يوجد لكل مستوطنة يهودية في القدس الشرقية مشروع تخطيط بلدي معتمد ، نجد بالمقابل إن بلدية القدس الغربية أجلت موافقتها على مشاريع التخطيط الخاصة بالأحياء الفلسطينية ، وعلى سبيل المثال تمت الموافقة على خطة تخص منطقة شعفاط بعد مضي ١٣ عام ، وأخرى تخص منطقة أبي الطور

بعد مضى ١٢ عام ، وأمـــا الخطـة الخاصـة بـرأس العمـود ، والمقدمـة عـام ١٩٨٧م ، فلا تزال قضية ترخيصها مؤجلـة ، وحـتى وأن تمـت الموافقـة علـى مشـروع التخطيـط البلدي المعتمد ، فإن عدد الوحدات السكنية المقترحة يقتطع إلى النصف عادة.

ورغم هذه القيود لقد تزايد البناء الفلسطيني بـاعتدال في غضـون السـنوات الأخـيرة ، وإن كانت معظم البيوت هذه شيدت بشكل (غير قـانوني) بالنسـبة للقـانون الإسـرائيلي ، لقد تم بناء ٦٠٠٠ وحدة سكنية خلال سنوات ١٩٩٧ – ٢٠٠٠م وتبعاً لتقديـرات مقدسـية هنالك حاجة إلى ٤٠٠٠٠ وحدة سكنية في الحال لاستيعاب تكـاثر السـكان الفلسـطينيين ، وفي هذه الأثناء يواصل المستوطنون استلام الدعـم السـخي ، وإعفـاءات ضريبيـة للسـكن من الحكومة بدون حساب.

هدم المنازل الفلسطينية

واصلت بلديـة القـدس الغربيـة هـدم البيـوت الفلسـطينية في القـدس ، وتجريـد العـائلات مـن أملاكـها ففـي عـام ١٩٩٩م هدمـت سـلطات الاحتلال ٢١ بيتاً فلسطينياً ضمن حدود البلدية ، كما دمـرت ١٥ بيتـاً في عـام ٢٠٠٠م ، مما رفع عدد البيوت هذه إلى ٢٠١ بيت منذ عـام ١٩٩٣م ، وصـدر مؤخـراً عـن بلديـة القدس الغربية مـا مجموعـه ١٤١ أمـر هـدم ، فكـانت ٥ أوامـر منـها فقـط تخـص القدس الغربية ، وتقدر أوساط مقدسية أن ٢٠٠٠ بيـت قـد هـدم منـذ عـام ١٩٦٧م ، بما في ذلك عدة أماكن تاريخية ودينية كتلك التي دمـرت أثنـاء عمليـة هـدم الحـي المغـربي التاريخي في البلدة القديمة مـن القـدس وعمليـات الهدم هـذه تركـت مئـات العـائلات الفلسطينية دون مأوى مما ساعد على تهجيرهم بالقوة.

وكانت عمليـات الهـدم الـتي تقـوم بهـا سـلطات الاحتـلال تتـم دائمـا بذريعـة أن هذه البيوت (غير قانونية) أو أنها تشكل تهديداً أمنياً ، لكـن القيـود الواسـعة المفروضـة على رخص البناء وقلة المساحات المعـدة للبنايـات السـكنية حـدت بالفلسـطينيين البنـاء بشكل (غير قـانوني) وأمـا الإجـراءات الإسـرائيلية للحصـول علـى تراخيـص بنـاء بالنسبة للفلسطينيين فهي عملية معقدة وقد تستغرق ما بين سـنة واحـدة وسـبع سـنوات ، وتبلغ تكلفتـها بمعـدل ٢٥٠٠٠ دولار أمريكـي ، وحـتى إن تمكـن المـالك الفلسـطيني من إبراز إثبات الملكية المطلوب ، وإثبات الإقامة في القـدس وكذلـك إيصـالات ثمـن الميـاه وضريبة الطرق والمجارى فمن المحتمـل أن يرفـض طلبـه وتصـدر بلديـة القـدس الغربيـة

بمعدل تصريح بناء واحد لكل ٦,٣ شخص من سكان القدس الغربية وبالمقابل تصدر تصريحاً واحداً لكل ٤٢,٦ أشخاص فلسطينيين في القدس الشرقية.

وتستهدف سياسة الاحتلال أيضا المناطق الفلسطينية بتفاوت ملحوظ عن المناطق اليهودية ، فبينما كان الفلسطينيون مسؤولين عن ١٦% من مخلفات البناء في القدس ، وصدرت بحقهم الكثير من أوامر الهدم ، نجد بالمقابل أن اليهود الذين اقترفوا معظم المخالفات لم يصدر بحقهم ولو هدم بيت واحد ، والاهم من ذلك هو أن عمليات الاحتلال في هدم المنازل تستمر في سلب ممتلكات العرب ، وتحدى القانون الدولي ، وينطوي هدم البيوت على إخلاء العائلات بالقوة ، وعلى تغيير معالم القدس من الوجهتين الديموغرافية والطوبوغرافية وهذا يعطي المزيد من الإثباتات أن إسرائيل جادة في تغيير الواقع على الأرض رغم الحديث (المتواصل) عن (السلام) واتفاقاته.

قيود على نظام التعليم

نظر الاحتلال الإسرائيلي دائما إلى أن مراقبة النظام التعليمي الفلسطيني في القدس هي استراتيجية رئيسية في جهوده نحو التحكم الثقافي والسياسي في المدينة ، ولكن نظراً لمقاومة الطلاب الفلسطينيين الذين تحولوا جماعياً إلى المدارس الخاصة ، حيث كان البرنامج التعليمي الأردني لا زال مستخدماً ، فالمحاولات الإسرائيلية المتكررة لفرض البرنامج العربي – الإسرائيلي في المدارس الفلسطينية في شرق القدس قد باءت بالفشل ، وعلى أية حال فالقيود المفروضة على المدارس الفلسطينية تسببت في الكثير من الصعوبات وأدت إلى تدني مستوى التعليم بشكل عام.

هنالك اليوم ٣٤ مدرسة غير تابعة للبلدية ، وهي إما مدارس خاصة ، أو تابعة للأوقاف ، أو وكالة غوث اللاجئين (الانروا) ، ٣٥ مدرسة تابعة لبلدية القدس الغربية في شرقي المدينة لتعليم ٤٩١٦٥ طالباً فلسطينياً ، وفي محاولات لإحكام قبضتها على نظام التعليم الفلسطيني حاولت سلطات الاحتلال الضغط على المدارس غير البلدية لقبول تمويل حكومي وذلك عن طريق تحديد تحويل الأموال من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ومع أن هذه الاستراتيجية لم تنجح بشكل واسع ، فالمدارس الفلسطينية غير البلدية تواجه خياراً صعباً ، فهل تقبل دعماً مادياً من بلدية القدس الغربية ، وتقبل بشروطها ؟ أم تبقى مؤسسة مميزة وأن تخاطر في تدني مستوى التعليم فيها؟ وحيث أن المدارس الفلسطينية

لازالت تقاوم الاحتلال فلقد تفاقمت أوضاعها المادية بحيث أن بعضها لا يتمكن من تسديد إيجارات الأبنية ، أما المدارس الأخرى التي تموها وتديرها بلدية القدس الغربية ، لم تكن افضل حالاً بل هي أدنى من المستوى المطلوب بكثير.

وتشير بعض التقارير أن ٣٠% من طلاب المدارس الابتدائية في شرق القدس ، ٤٠% من طلاب الثانوية يتركون الدراسة بسبب تدني مستوى التعليم والمسؤوليات المادية المترتبة على أسرهم في ظل وضع اقتصادي سيء.

مشكلة الضرائب

يعتمد الفلسطينيون في القدس الشرقية بشكل كلي على الخدمات التي تقدمها بلدية القدس الغربية لحاجاتهم الأساسية ، وتفرض سلطات الاحتلال ضرائب ثقيلة نسبياً على سكان المدينة فيما هي تمتنع عن الاستثمار العام في مناطقهم ، ففي أواسط مارس ١٩٦٨م فرض على الفلسطينيين في شرق القدس نفس قيمة الضرائب التي فرضت على اليهود أي بارتفاع ما بين ٥٠ - ٦٠% عن الضرائب التي كانت تفرض إبان الحكم الأردني ، ورغم أن فرض القوى المحتلة للضرائب على الشعب يخالف القانون الدولي ، وأيضا معاهدة جنيف الرابعة ، غير انه كان هنالك تمييز واضح في هذا المجال ، ففي حين أن المستوطنين اليهود يعفون من دفع (الأرنونا) ضريبة البلدية مدة السنوات الخمس الأولى من سكناهم يتوجب على الفلسطينيين دفع الضرائب بكاملها ، رغم أن دخل الفرد الفلسطيني في القدس هو نصف دخل المستوطن اليهودي تقريباً.

كما أن هنالك حالات لافتة في هذا الشأن ، حيث توجد أحياء فلسطينية ضمن حدود بلدية القدس الغربية وخارجها تدفع كامل ضريبة (الارنونا) رغم أنها لا تستفيد البتة من أية خدمات بلدية ، فبلدية القدس الغربية مثلاً تجبر بلدتي بيرعونا والولجة الفلسطينيين الواقعتين في ضواحي بيت جالا يدفع كامل الضرائب ، بيد أن لا خدمات بلدية تقدم للسكان الفلسطينيين هناك ، وحتى ليس في حيازتهم بطاقات هويات القدس للوصول إلى المدينة.

ورغم الفاروق الكبير في الدخل الفردي والمستوى المعيشي لصالح اليهود يدفع الفلسطينيون ضرائب متقاربة بالنسبة للخدمات التي يحصلون عليها ، وبموجب تقرير صدر عن بلدية القدس الغربية عام ١٩٩٤م ، فإنه يخصص ما بين ٥ -١٢% فقط من ميزانية بلدية القدس الغربية للمناطق الفلسطينية ،

وتدل معطيات أخرى لبلدية القدس الغربية أن الفارق بين شرقي وغربي القدس غالباً ما يزيد على ١٠٠٠% وعلى سبيل المثال توجد في القدس الغربية ١٠٨٠ حديقة عامة أي واحدة لكل ٤٤٧ مستوطناً يهودياً ، بينما هنالك ٣٠ حديقة في القدس الشرقية ، أي واحدة لكل ٧٣٦٢ فلسطينياً ، وهنالك نفس النسب تقريباً فيما يتعلق بأطوال الشوارع ، وعدد المراكز الثقافية ....

ورغم المفارقات الظاهرة لم تفعل بلدية القدس إلا القليل لتحسين أوضاع سكان القدس الفلسطينيين ، والسبب من وراء هذا التميز الواضح هو أن الاحتلال الإسرائيلي مازال يولي العناية الأولى لتوسيع وتطوير المستوطنات اليهودية ، وباستثناء التحسينات الاسمية تهمل الأحياء الفلسطينية عمداً لصالح مبادرات من شأنها تعزيز السيادة على القدس بعد إعلانها (عاصمة أبدية وموحدة) للكيان الصهيوني.

الإغلاق العسكري

شكل الإغلاق العسكري حول القدس خلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م ، والذي تكرس كأمر واقع عام ١٩٩٣م ، عقبة كبيرة أمام الحركة الفلسطينية من القدس واليها ، وقد تحول إلى إغلاق كامل منذ بداية انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م وحتى الآن ، مما أثر سلبياً على التواصل الاقتصادي والاجتماعي بين سكان الضفة الغربية وأهالي القدس.

قيود على حرية التحرك

تراقب سلطات الاحتلال الوصول إلى القدس ، وتطالب الفلسطينيين الذين ليس بحوزتهم بطاقة هوية من القدس أن يحصلوا على تصريح زيارة من الجانب الإسرائيلي بواسطة مكتب التنسيق اللوائي التابع للسلطة الفلسطينية ، وابتداء من العام ٢٠٠٠م كان يتوجب على الفلسطينيين الحاملين بطاقة هوية من الضفة الغربية التسجيل لدى مكتب الإدارة المدنية الإسرائيلية لكي يحصلوا على بطاقة هوية ممغنطة إذا رغبوا في تقديم طلب تصريح لدخول القدس والبطاقة الممغنطة من شأنها تمكين أجهزة الأمن الإسرائيلية من إجراء فحص سريع لحاملها في السجلات الأمنية ، تماماً مثلما يفعلون في غزة منذ أن فرض الإغلاق الشامل هناك عام ١٩٩٣م ولغاية هذا اليوم لاتزال الطلبات الفلسطينية تلقى الرفض التعسفي ، وأما في حالات كما هو الآن في زمن الانتفاضة فان الاحتلال يلغي جميع التصاريح تلقائياً.

قيود على الاقتصاد الفلسطيني

أن الإغلاق العسكري الإسرائيلي أثر على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية ، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة ، وازدادت وطأته ما بعد انتفاضة الأقصى بشكل كبير ، ووفقا لتقارير المنسق الخاص لهيئة الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة ، والبنك الدولي كان حوالي ١٢% من القوى العاملة تعمل فيما وراء (الخط الأخضر) ، ومنذ أن فرض الإغلاق العسكري على الضفة الغربية وغزة في أوائل التسعينات زادت البطالة من ٢٠% إلى معدل ٥٠%.

وتسبب الإغلاق أيضا في الحد من التجارة والاتجار مع القدس وما بين شمال وجنوب الضفة الغربية بشكل عنيف ، وفي حين أن ٩٠% من قيمة الواردات ، ٧٠% من قيمة الصادرات كانت من والى إسرائيل ، فإن الإغلاق تسبب في خفض قدرة ٣٥% تقريباً في الناتج الإجمالي بين عام ١٩٩٢م وعام ١٩٩٦م ، وبالإضافة إلى ذلك ، فلقد غادرت القدس أصحاب كثير من المحال التجارية الفلسطينية ، والمؤسسات الأهلية والثقافية ، واتجهت إلى مناطق فلسطينية أخرى لتجنب التعقيدات ، وكانت في الماضي محالاً تجارية فلسطينية ومؤسسات اجتماعية أغلقت عند بدء الاحتلال الإسرائيلي ولم تعد قادرة على فتح أبوابها ، وهذا مما زاد كثيراً في حدة الفجوة الاقتصادية ما بين شرق القدس وغربها ..؟

لقد ظهرت السياسة الإسرائيلية منذ احتلالها للمدينة ، والتي عبرت عنها الإجراءات العملية بتوسيع حدود بلدية القدس ، وكذلك تواصل العمل لفرض واقع ديموجرافي جديد ، وغيرها من الإجراءات ... جاءت لتكريس ما يسعى الاحتلال إلى تحقيقه ، وهو جعل مدينة القدس يهودية وعاصمة أبدية لكيانه وجعل العالم كله يعترف بها.

الاستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القـــــدس

عمل اليهود على خلخلة البنية السكانية للمدينة منذ منتصف القـــرن الميـلادي المـاضي ، حيث نشطت اليهودية إليها لزيـادة عـدد سـكانها مـن اليـهود. وأمـا في القـرن الحـالي فوصلت الهجرة اليهودية إلى أوجـها وذلـك أثنـاء الانتـداب البريطـاني ، وحـين انتـهت حرب ٤٨ استولى اليهود على ٦٦ % من المساحة الكليـة للقـدس. وأمـا البلـدة القديمـة فظلت بيد العرب حتى حرب ٦٧ حيث اسـتولى اليـهود علـى مـا تبقـى مـن القـدس ووسعوا مساحتها على حسـاب بـاقي مـدن الضفـة الغربيـة الأخـرى حيـث ارتفعـت المساحة من ١٣ كم إلى ١٠٨ كـم مربـع وذلـك ضمـن مشـروع القـدس الكـبرى . وفي عام ١٩٦٧م أقر الكنيسـت اليـهودي قـرار ضـم القـدس ، أمـا في عـام ١٩٨٠م فقد أقر القانون المسمى بالقانون الأساسي للقدس وتم إعلانها عاصمة لدولتهم.

ومرت عملية تهويد القدس بعدة مراحل :

- بعد حرب يونيو ١٩٦٧م :

عقب الاحتلال الكامل للقدس عـام ٦٧م حـل مجلـس أمانـة القـدس العـربي ونقلت محكمـة الاسـتئناف العـربي إلى مدينـة رام الله ، وطبـق القـانون اليـهودي علـى مواطـني القـدس العـرب ، وربطـت شـبكتي الهـاتف والميـاه بدولتـهم ، كما نقلت الوزارات والدوائر اليهوديـة إلى المدينـة كمـا تم تهويـد منـاهج التعليـم في المـدارس العربيـة وذلـك بتطبيـق منـاهج التعليـم اليـهودي. وعزلت المدينة اقتصاديا وجمركيا عن بقية المدن الفلسطينية الأخرى .

وفي نفس العام ١٩٦٧م قام اليهود بالاستيلاء على حي المغاربة وقسما كبيرا من حـي الشرف في البلدة القديمة، وأسفر ذلك عن مصادرة ١١٦ الف م٢ من أراضي الوقـف الإسلامي تضم ٥٩٥ عقارا وقفيا إسلاميا منها مسجدين ويشـكل ذلـك ١٠ % مـن مساحة البلدة القديمة.

- في عام ١٩٦٩م :

ظـهرت تفـاصيل مشـروع القـدس الكـبرى وفي إطـاره تم تنفيـذ حوالي (١٥) مستعمرة وهي الحزام الاستيطاني الثاني حول القدس .

- في عام ١٩٧٤م :

نشرت تفاصيل أحد أهم مشاريع اليهود التي تخطط لمستقبل القدس السياسي وهو مشروع الدكتور (رافل بنكلر) ويتضمن النقاط التالية :

١- إبقاء القدس موحدة تحت السيادة اليهودية .

٢- توسيع حدود القدس وتقسيمها إلى ٨ أحياء لكل منها مجلس بلدي فرعي وتتبع جميعها لمجلس بلدي مركزي مكون من ٥٥ عضوا بينهم ٣٨ عضوا من اليهود .

٣- إعطاء الأحياء اليهودية نوعا من الحكم الذاتي .

٤- ضمان حرية العبادة في الأماكن المقدسة لجميع الأديان .

٥- تحديد نسبة السكان العرب بحيث لا تزيد عن ٢٥ ٪ من السكان .

٦- أن يشمل التوسع المناطق العربية الممتدة شمالا حتى مدينتي رام الله والبيرة ، وشرقا حتى أبوديس والعيزرية ، وغربا حتى اللطرون وجنوبا حتى بيت لحم.

- في عام ١٩٧٥م :

تمت الموافقة على توسيع خريطة القدس ويشمل هذا التوسع ٩ مدن ، ٦٠ قرية عربية ، أي ما يقارب ٣٠٪ من مجموع مساحات الضفة الغربية. وقد أقيم في هذا النطاق ١٥ مستعمرة أخرى والتي تشكل الحزام الاستيطاني الثالث حول مدينة القدس .

- حتى عام ١٩٨١م :

اقامت السلطات اليهودية ٩ أحياء يهودية في حدود أمانة القدس وعلى مشارف البلدة القديمة وهي :

(رامات ، أشكول ، معلوت ، دفنا ، سانهدريا ، جبعات همفتار ، حي النبي يعقوب، التلة الفرنسية ، حي الجامعة العبرية ، تل بيوت ، وحي عتاروت) .

في عام ٢٠٠٠ :

وتنص الخطط الاستيطانية الخاصة بمشروع القدس الكبرى على جعل سكان القدس بعد عام ٢٠٠٠م قرابة المليون نسمة ، يشكل اليهود منهم ٧٠٪ ، أي أن لا يزيد عدد العرب المسموح لهم بالعيش في نطاق هذا المشروع على ٢٥٠ ألف نسمة ، وهذا يعني أن الخطط تشمل تهجير ١٨٠ ألف من السكان العرب .

المبحث الرابع

المسجد الأقصى والهيكل الثالث المزعوم

ان ما جرى في يوم الأحد التاسع والعشرين من يوليو عام ٢٠٠١ من جماعة أمناء الهيكل اليهودية وهو الموافق في التقويم العبري ليوم التاسع من اغسطس وهو يوم الذكرى السنوية لهدم الهيكل ليس وليد الصدفة حين قاموا بوضع حجر أساس رمزي للهيكل الثالث في منطقة باب المغاربة على مسافة لا تبعد اكثر من ثلاثين مترا عن ساحة الحرم القدسي الشريف،بعد ان سمحت المحكمة الإسرائيلية العليا لهم بذلك في قرار غير مسبوق.

وان الذي جرى من وضع حجر الأساس للهيكل المزعوم مخطط قديم لهدم الحرم القدسي الشريف وهو شمل مسجد قبة الصخرة التي عرج منها إلى السماء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء والمعراج والمسجد الأقصى المبارك ، ومسجد عمر، والأروقة والمدارس الدينية والقباب الإسلامية فكلها يطلق عليها الحرم القدسي ، وبعد هدم المسجد يبنون مكانه هيكلهم المزعوم.

ووضع حجر الأساس للهيكل المزعوم أمام باب إحدى بوابات الحرم القدسي المفتوحة وهو باب المغاربة إذ للحرم القدسي الشريف أربعة عشر بابا ، أربعة منها مغلقة منذ فتح صلاح الدين الأيوبي للقدس ،وباب المغاربة من الأبواب المفتوحة ، فوضع حجر الأساس هو تحويل الأسطورة والأوهام إلى حقيقة وخطوة لما بعدها من احتلال بوابات الحرم تمهيدا للانقضاض عليه وبناء الهيكل مكانه.

هدم المسجد الأقصى

اليهود مصممون بشكل أكيد على تنفيذ مخطط الهدم ... وقد اشتد هياجهم مع دخول الألفية الثالثة .. والتي تتزامن مع الاحتفالات بذكرى مرور ثلاثة آلاف عام على بناء مدينة القدس (مملكة إسرائيل الأولى) .. حيث يبدأ زمان جديد ، تشير إليه توراتهم وهو زمان الهيمنة اليهودية ، ولن يكون لهذه الهيمنة أي صفة مع استمرار غياب قبلة اليهود التي هدمت قبل ألفي عام (هيكل سليمان) ، الذي انطلقت منه دعوات كل أنبياء بني إسرائيل ، والذي ستنطلق منه

كما يعتقدون دعوة نبي اليهود المنتظر ، الذي يعتقدون ان بناء الهيكل سيعجل بخروجه ! والهيكل ليس له مكان آخر يقام فيه ، في نظر اليهود إلا على أرض مسجدي الأقصى والصخرة .

ماذا يمثل المسجد الأقصى بالنسبة لليهود ؟

إن قبلة اليهود منذ ان كانوا .. والى اليوم هي المعبد الذي بناه إبراهيم عليه السلام للمرة الأولى ، ثم شيده في هيئة عظيمة سليمان عليه السلام .. والذي يطلقون عليه (هيكل سليمان) وهو الاسم التاريخي القديم للمسجد الأقصى قبل ان يتحول إلى إرث الأمة الإسلامية . والمعروف تاريخيا أن ذلك المعبد قد دمر مرتين :

- المرة الأولى على يد الملك البابلي (بختنصر) عام ٥٨٧ قبل الميلاد .
- والمرة الثانية على يد الإمبراطور (تيتوس) عام ٧٠ ميلادية حيث تم تدميره كاملا ، ولم يبق منه إلا جزء من السور في الجهة الجنوبية الغربية لساحة المعبد ، وهو الجزء الذي ظل باقيا حتى بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو نفسه السور الذي تسميه اليهود اليوم بـ (حائط المبكى)، وقد جاء التدميرين الأول والثاني في القرآن الكريم في أول سورة الإسراء .

كيف يمكن لليهود ان يهدموا المسجد الأقصى ؟؟؟

إن القيام بأعمال تخريبية ضد الأماكن الإسلامية قد يأخذ احد الأشكال التالية :

١- انتفاضة شعبية عارمة من مئات ألوف المتطرفين ، حيث يقومون بسلسلة عمليات شغب عنيفة لإشاعة جو من الفوضى يتم خلاله تنفيذ ما يريدون .... وهذا على طريقة الهندوس الذين هدموا المسجد البربري في الهند عام ١٩٩٤م .

٢- قد يقوم متطرف يهودي واحد دون شركاء وبدون مساندة أو إعداد سابق لهذا العمل ... مثل ما فعله المتطرف (دينس مايكل) الذي قام بإشعال حريق كبير في المسجد الأقصى عام ١٩٦٩م .

٣- قد تقوم مجموعة من الأشخاص في خلية سرية بتوجيه ضربتها مستخدمة القنابل أو الصواريخ.

أمـا علـى الصعيـد الجمـاعي (الخطـوات الحكوميـة) ، لقـد تم بـالفعل تقسـيم مشروع بناء الهيكل إلى قسمين :

- القسم الأول وهو قسم التحضير ... وهو يتناول عمليات الإعداد السـابقة لبنـاء الهيكـل .. ويتـم فيـها هـدم المسـجدين .. وهـذا القسـم يترك للمنظمات المتعصبة النشطة .

- القسم الثاني وهو مرحلة التنفيذ .. بما يتضمنه المشروع من البناء ذاته ..

لقد قامت الحكومة الإسرائيلية بالفعل بمرحلة الهدم ..وذلك بالقيام بإجراء:

١- حفريات تحت المسجد الأقصى ، وقد قطعت فيه اكثر مـن عشـر مراحـل منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٠م .. وذلك لتفريغ الأرض مـن تحـت المسـجدين ليكونا عرضة للانهيار السريع بفعـل أي عمـل تخريبـي أو هـزة أرضيـة طبيعيـة أو صناعية . وهدفهم المعلن دائما من الحفريات هو الكشف عن آثار باقية للهيكل الثاني.

٢- شق الأنفاق .. للسماح لليهود الراغبين بإقامة صلواتهم في الـدور السـفلي (مؤقتا) ريثمـا يتـاح الانتقـال إلى الأدوار العليـا .. وقـد وضعـت الحكومـة الإسرائيلية لوحـات إلكترونيـة داخـل النفـق تظـهر البلـدة القديمـة للقـدس بدون المسجد الأقصى أو مسجد الصخـرة .. ويظـهر مكانهمـا الهيكـل اليـهودي وسط طابع معماري جديد تغلب عليه الصبغة اليهودية.

هدم الهيكل والتعجيل ببنائه في وجدان اليهود

لقـد ربى اليـهود أجيـالهم علـى تذكـر هـدم الهيكـل في مناسـبتهم وعبـاداتهم ، فهو يذكر عند الميلاد وعند الموت،وعنـد الـزواج يحطـم أمـام العروسـين كـوب فـارغ لتذكيرهم بهدم الهيكـل وقـد ينـثر بعـض الرمـاد علـى جبهـة العريـس ، وفي المـاضي حينما كان اليـهودي يقوم بطلاء منزله كان الحاخامـات يوصـونه أن يـترك مـربعـا صغيرا من غير طلاء حتى يتذكر واقعة هدم الهيكل ، وفي كل عـام يسـتقبلون ذكرى يوم هدم الهيكل بالصيام ، وعند كل وجبة طعام ، ومـع كـل صـلاة في الصبـاح ، ويصلون من اجل ان تتاح لهم فرصة العودة للأرض المقدسـة والاشـتراك في بنـاء الهيكـل ، كما تتلى صلاة خاصة في منتصف الليل حتى يعجل الإله بإعادة بناء الهيكل.

المسجد الأقصى اقدم من الهيكل

ان الادعاء بان هضبة الحرم الشريف والمسجد الأقصى التي يطلق عليها اليهود جبل الهيكل هي هذا المكان الذي بنى فيه سليمان عليه السلام هيكله وهو أول من بنى في هذا المكان وان قدسية المكان وطهارته بدأت ببناء سليمان فيه معبدا أو هيكلا للرب ومن هنا فهم أحق به.

يفضحهم ما يقدسونه ويدعون التمسك به وهو كتاب العهد القديم (التوراة) فالمكان الذي يدعون ان الهيكل بنى فيه وهو مكان المسجد الأقصى وحرمه يبين سفر التكوين الإصحاح الرابع عشر النص (١٨ - ١٩) ان هذا المكان وجد فيه إبراهيم عليه الخليل قبل سليمان عليهما السلام بألف عام.

الرجل الفلسطيني العربي الأصيل ملكي صادق ، ملك شاليم التي سميت بعد ذلك أورشليم يعبد الله العلي ويقوم بإكرام الضيوف ويقدم لإبراهيم الخبز والنبيذ ، ثم يبارك ملكى صادق إبراهيم باسم الله العلي القدير .

مما يدل على ان المكان مقدس من قبل قدوم إبراهيم هذه البلاد ويعبد فيه الله العلي مالك السماوات والأرض وهي صفات الله التي تدل على التوحيد على لسان (ملكى صادق) من قبل داود وسليمان ومن قبل موسى بل من قبل إسرائيل وبنيه ومن قبل إبراهيم.

والنص (١٨) يقول :

(وملكي صادق ملك شاليم اخرج خبزا وخمرا ، وكان كاهنا لله العلي).

والنص (١٩) يقول :

(وباركه وقال مبارك إبرام من الله العلي مالك السماوات والأرض).

من هنا نعلم ان سليمان عليه السلام .هذا في التوراة التي يدعون تمسكهم بها وأنها من أسس دولة إسرائيل.

والقرآن الكريم والسنة المطهرة يؤكدان ان المسجد الأقصى اقدم من سليمان وأبيه داود عليهما السلام بكثير. فأول بيت وضع للعبادة في الأرض المسجد الحرام والمسجد الثاني بعده في الوجود المسجد الأقصى وبينهما من الزمن أربعون عاما.

قال تعالى :

(إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ) (آل عمران ٩٦) ومن السنة في كتاب الأنبياء من صحيح البخاري الحديث (رقم ٣٣٦٦) ، ما روى عن أبي ذر رضى الله عنه قال :

(قلت يا رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أول ؟ قال: المسجد الحرام. قلت: ثم أي . قال : المسجد الأقصى. قلت : كم كان بينهما . قال : أربعون سنة. ثم أينما ادركتك الصلاة بعد فصله فان الفضل فيه).

اول بيت وأول مسجد وضع في الأرض المسجد الحرام ، والعلماء المسلمون هم أول من بناه وهناك فريقان عند تفسيرهم لقوله تعالى :

(وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) فريق يقول ان أول من بناه الملائكة أو آدم عليه السلام وعلى هذا يكون رفع إبراهيم القواعد من البيت هو تجديد لبناء البيت وكل ما فعله عليه السلام هو رفع البناء فوق أساس قديم موجود من قبل إبراهيم.

والفريق الثاني يقول:ان إبراهيم عليه السلام هو أول من بنى المسجد الحرام وعلى هذا يكون الرفع هو البناء وليس التجديد والراي الذي يقول ان المسجد الحرام اقدم من إبراهيم ، والملائكة أو آدم هو الذي بناه وإبراهيم مجدد على أساس قديم يؤيده ان هضبة الحرم التي بها المسجد الأقصى كانت مكانا لعبادة التوحيد حين قدم عليها إبراهيم ووجد فيها ملكي صادق يعبد الله العلي ، والمسجد الحرام وضع للعبادة قبل المسجد الأقصى بأربعين عاما فإذا كان الأقصى موجودا أيام إبراهيم والمسجد الحرام اقدم منه فيكون إبراهيم مجددا للمسجد الحرام على أساس قديم سواء كان الخليل مجددا وان المسجد الحرام اقدم منه أو هو أول من بناه .

وعلى هذا فالمسجد الحرام والحرم القدسي اقدم وقبل سليمان بألف من السنين ، ان كان أول من بنى المسجد الحرام إبراهيم.

أما إذا كان المسجد الحرام بانيه آدم وإبراهيم مجدداً لبنائه فالحرم القدسي قبل سليمان بآلاف السنين ويتفق سفر التكوين مع القرآن الكريم في ان العبادة في مكان الأقصى اقدم من سليمان وهيكله لان المكان كان يعبد فيه الله العلي خالق السماوات والأرض ملكي صادقَ على أيام إبراهيم عليه السلام فالدعاء انه ملكهم لان قدسيته والعبادة فيه جاءت من ان سليمان أول من بناه كذب لا يقف على قدمين فالمكان مقدس من قبل سليمان وآبائه.

الهيكل الأول .. هيكل سليمان

ان سليمان عليه السلام نبي من أنبياء الله مدحه ربه في كتابه العزيز ولقد جدد بناء المسجد الأقصى تقربا إلى الله سبحانه وتعالى إلا ان الأخبار الأسطورية عن فخامة الهيكل وضخامته لم تنج من شطحات الخيال اليهودي فجاءتنا مبالغا فيها اشد المبالغة كما يقول الكاتب اليهودي الأمريكي لويس بروان في كتابه المسمى (حياة اليهود) ان إنجازات سليمان في أورشليم ، وفي مقدمتها قصره الملكي كانت تبدو في عيون اليهود السذج من رعيته فخمة فخامة تفوق التصور.

كان القصر مكونا من عدة أبنية منفصلة ، بناء للصناع ، وقاعة للاجتماعات ، وبهو للعرش ، والمحكمة العليا وحرملك كبير يكفي لسكنى المئات من نسائه ، وكان هناك أيضا معبد ، وهو بناء صغير طوله مائة قدم وعرضه ثلاثون قدما ، موضوع فيه (تابوت العهد) هذا الصندوق الذي تحفظ فيه التوراة ولا شك ان المعبد كان بالنسبة لسليمان مشروعا اقل اهمية من القصر ،كان مقصورة دينية في بلاط الملك ولذا لم يستغرق بناؤه اكثر من نصف الوقت الذي استغرقه بناء القصر ولكنه مع مرور الزمن وبعد الكهنة والأنبياء الذين وفدوا عليه على طول حكم أسرة داود كان يتخذ في خواطر اليهود مكانة ، وكانت له من بعد ذكريات ، مع انه في حد ذاته اصغر من أي معبد يهودي في أمريكا الآن ومن كثير من كنائس الأرياف المنتشرة في انحاء العالم.

هذا هو وصف الكاتب اليهودي عن هيكل سليمان وانه مقصورة دينية في بلاط الملك.

أما الطراز المعماري الذي بنى عليه الهيكل فهو الطراز الفرعوني الآشوري إذ ليس لليهود طراز معماري خاص بهم لعدم وجود تقاليد معمارية ثابتة لديهم على خلاف الحال في مصر وبعض البلدان المجاورة ،ولذلك استجلب سليمان المهندسين والبناءين من صيدا وصور ، وقد تم استيراد القسم الأعظم من مواد البناء من فينيقيا .

ولكن الشيء العجيب الذي يتنافى مع نبوة سليمان وإخلاصه العبادة والتوحيد لله سبحانه ما ينسبونه إليه في سفر الملوك الأول انه انشأ مذابح لآلهة زوجاته لأجنبيات مما يتنافى مع مبدأ التوحيد.وسفر الملوك الأول النص الثامن يقول :

(وهكذا فعل لجميع نسائه الغريبات اللواتي كن يوقدن ويذبحن لآلهتهن).

ان ذلك يدل على ان الكلام عن هيكل سليمان فيه مبالغات وخيالات نسجها اليهود من أوهامهم وأكاذيب محال ان تصدر من نبي من أنبياء الله الذين بعثهم الله سبحانه لتوحيده وعدم الإشراك به وتطهير بيوته من الأوثان والأصنام والقضاء على العبادة لغير الله ، فهل يعقل ان يبنى سليمان معابد يتعبد فيها نساؤه ويقدمن الذبائح والقرابين للأصنام مدنسا ومنجسا هضبة الحرم القدسي الشريف أو ما تسميه اليهود جبل الهيكل مع ان المطلوب منه كنبي تطهير تلك البقعة المباركة ان كان يعبد فيها غير الله ، وذلك أمر الله لكل أنبيائه في تطهير بيوته من الأصنام والأوثان قال تعالى وقوله تعالى :

(وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ) (الحج ٢٦)

(وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ) (البقرة ١٢٥) ، وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في فتح مكة فقد طهر الكعبة من الأصنام وحطمها ، تلك سنة كل الأنبياء.

وسليمان عليه السلام طلب من ملكة سبأ ان تدخل الإسلام وان لا تسجد إلا لله وان تترك السجود للشمس من دون الله ،فأرسل إليها كتابا حمله الهدهد.

(قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ. إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ) (النمل ٢٩-٣١)

فأرادت إسكاته وصرفه عن طلب الإسلام منها فأرسلت إليه هدية فرفضها وأصر على إسلامها لله رب العالمين.

(وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ. فَلَمَّا جَاء سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَاكُم بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ) (النمل ٣٥- ٣٦).

وانتهى الأمر بإسلامها بعد حمل عرشها إليه

(قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (النمل ٤٤)

كيف يغار سليمان على عبادة التوحيد ويرفض السجود للشمس من دون الله من قوم بينه وبينهم آلاف الأميال وليسوا تحت سلطانه وحكمه ويقوم بنفسه بإقامة معابد لزوجاته تعبد فيها الأصنام داخل أسوار قصره بجوار الهيكل الذي يتعبد فيه لله الواحد القهار؟

هذا يؤكد ان كل ما يقوله اليهود ليس حقا أو صدقا وان الذي يقولونه يخدم أغراضا في نفوسهم فيحرفون ما فيه مصلحتهم بصرف النظر عن افترائهم على الله أو أنبيائه ومنهم سليمان.

وانتهى الهيكل الأول بهدم بختنصر البابلي له سنة ٥٨٦ ق.م وحمل كل أوانيه المقدسة إلى بابل واخذ اليهود أسرى إلى بلاده ويسمى السبي البابلي.

الهيكل الثاني..هيكل زروبابل

استمر السبي البابلي سبعين سنة ثم عاد اليهود إلى فلسطين بعد ان سمح لهم الإمبراطور الفارسي قورش بالعودة إلى فلسطين وقام زروبابل احد كبار كهنة الذين سمح لهم بالعودة بإعادة بناء الهيكل في الفترة من ٥١٥-٥٢٠ ق.م ويسمى هيكل زرو بابل.

ولم تكن العبادة فيه مقتصرة على التوحيد بل كانت تقدم فيه القرابين يوميا لصالح حامي صهيون الوثني وكان مرسوما على الهيكل خريطة لعاصمة الدولة الفارسية وادخل هيرود تعديلات على هذا الهيكل بعد ان عينه الرومان ملكا على فلسطين باسمهم فهدمه ووسعه.

هيكل هيروس(هيرود) الهيكل الثاني

هدم هيرودس الحاكم الروماني هيكل زروبابل لما وجده متواضعا وبنى هيكلا آخر لارضاء اليهود. وقد بنى هذا الهيكل على الطراز اليوناني الروماني السائد وقد وسع هيرود نطاق الهيكل ليضم مساحة واسعة،ويشار إلى هذا الهيكل بأنه الثاني وفي بعض الأحيان يستخدم هذا المصطلح الأخير للإشارة إلى الهيكل الذي بناه زروبابل وعلى ذلك يكون هيكل هيرود هو الهيكل الثالث ، وان كان هذا المصطلح يشير إلى الهيكل الذي سيشيد في آخر الأيام مع بداية عصر المسيح المخلص الذي يحكم العالم آلف سنة وقد دمر هيكل هيرود على يد تيتوس سنة ٧٠ م.

الهيكل الثالث في آخر الأيام

الهيكل الثالث مصطلح ديني يهودي يشير إلى عودة اليهود بقيادة الماشيح (المسيح المخلص) إلى صهيون لاعادة بناء الهيكل في آخر الأيام ويطلق عليه الهيكل الثالث إذ ان الهيكل الأول هو هيكل سليمان وهدمه بختنصر والثاني هو هيكل هيرود وقد هدمه تيتوس والثالث والأخير هو الذي سيبني في العصر المشيحاني.

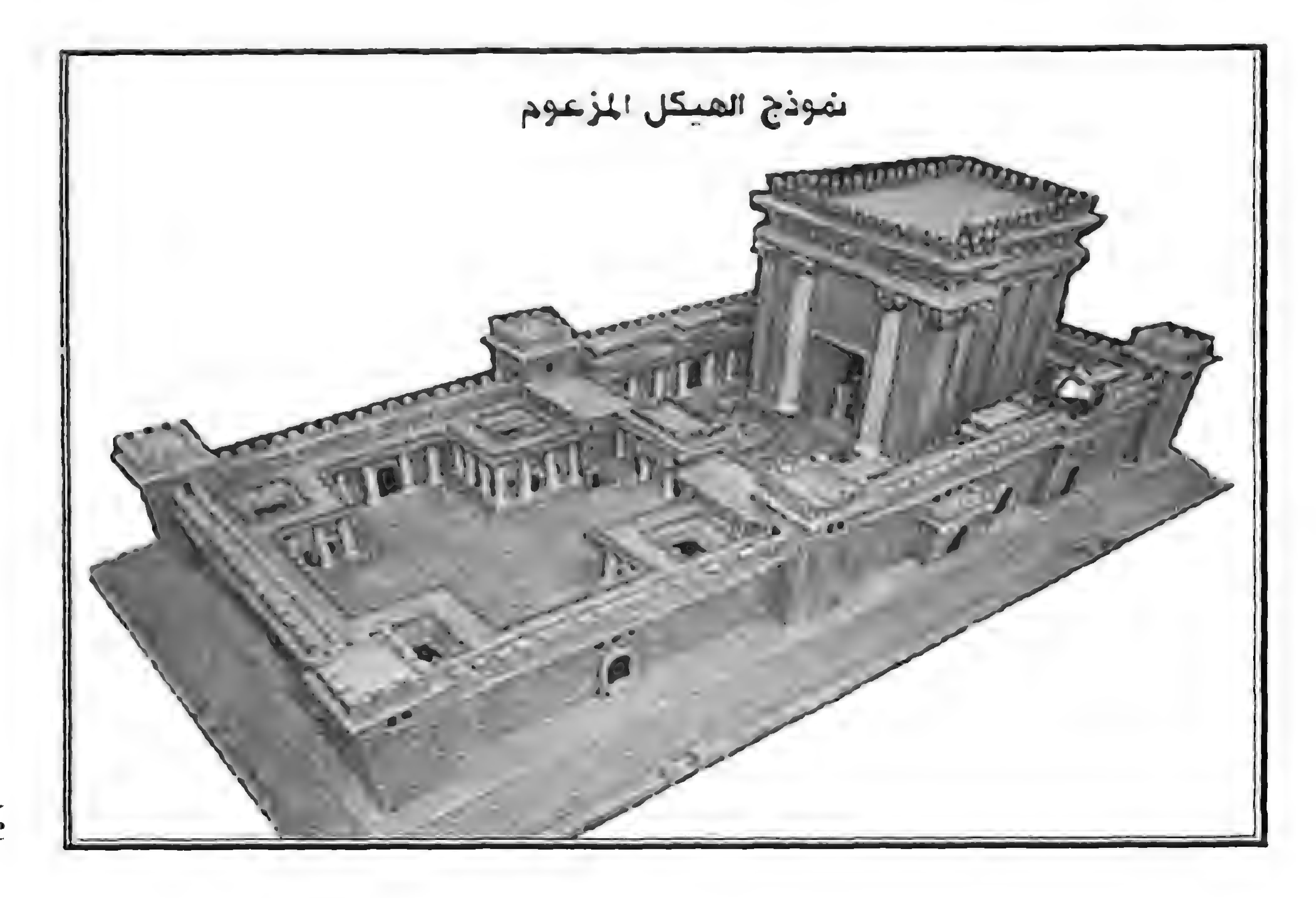
آراء الفرق اليهودية في مسالة إعادة الهيكل

يشير بن جوريون أول رئيس وزراء لدولة إسرائيل وكثير من العلماء الإسرائيليين إلى دولة إسرائيل الهيكل الثالث وكذلك العلمانيون الصهيونيون يجعلون الاستيطان الصهيوني هو العودة المشيحانية فالدولة الصهيونية هي الهيكل الثالث.

ويذهب الفقه اليهودي إلى ان الهيكل لابد ان يعاد بناؤه وتقام شعائر العبادة القربانية مرة أخرى. ولكن الآراء تتضارب حول مسالة موعد وكيفية بناء الهيكل في المستقبل والراي الفقهي الغالب هو ان اليهود يتعين عليهم ان ينتظروا إلى ان يحل العصر المشيحاني بمشيئة الإله وحينئذ يمكنهم ان يشرعوا في بنائه ، وعلى اليهود ان لا يتعجلوا الأمور ويقوموا ببنائه.

موقع الهيكل المزعوم





نموذج الهيكل المزعوم

ويذهب موسى بن ميمون وهو من كبار علمائهم ومفكريهم إلى ان الهيكل الثالث لن يبنى بأيد بشرية كما يذهب راشى إلى ان الهيكل سينزل كاملا من السماء ولا يحل لليهود دخول منطقة الحرم ويطلقون عليه ارض الهيكل لأنهم مدنسون نجسون غير طاهرين بسبب ملامستهم الموتى أو المقابر ولا يوجد ما يطهرهم وهو رماد البقرة الحمراء ، ودخول منطقة الحرم محرمة عليهم تماما لأنها ما زالت طاهرة وهم غير طاهرين ، وهناك رأى فقهي يذهب إلى نقيض ذلك ويرى ان اليهود يتعين عليهم إقامة بناء مؤقت قبل العصر المشيحاني وانه يحل لليهود دخول منطقة الحرم.

ويرى الصهاينة المتدينون المسألة في إعادة بناء الهيكل مسألة عقائدية وكثير من المنظمات الإرهابية الصهيونية جعلت إعادة بناء الهيكل وهدم الآثار الإسلامية الموجودة في هذا الموقع من أهم أهدافها. ولقد توعد القوى العزيز من يسعى في خراب مساجد الله وهدمها وتفجيرها ويمنع ان يذكر فيها اسمه وفي مقدمتها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين المسجد الأقصى الذي بارك الله حوله ، توعده بالخزي والهزيمة في الدنيا والعذاب العظيم في الآخرة.

(وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَـئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا إِلاَّ خَآئِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (البقرة ١١٤).

الفصـــــل الثالث

القدس

بين القرارات العربية والإسلامية والدولية

ويتضمن الفصل الثالث :

المبحث الأول : قرارات القمة العربية

المبحث الثاني : قرارات منظمة المؤتمر الاسلامي

المبحث الثالث : القرارات الدولية

الفصــل الثالث

القــــدس

بين القرارات العربية والإسلامية والدولية

كانت قضية القدس وستظل على الـدوام المحـرك الرئيسـي لسياسـات الـدول العربيـة والإسـلامية منفـردة ومجتمعـة. ولا غرابـة في ذلـك أبـداً. فـالقدس بمكانتـها العربيـة وأهميتها الإسلامية كانت وستظل لب القضية الفلسطينية، وفلسطين جوهر الصراع الإسـرائيلي العربي.

وقد احتلت القضية الفلسطينية وقضية القـدس مكانـا رئيسـيا في أولويـات اجتماعـات القمة العربية منذ بدايتـها وحـتى الآن، ولا عجـب في هـذا فـالقدس هـي عنـوان بـارز للهوية الحضارية للأمة الإسلامية، ورمز للقضية الفلسطينية.

وأكدت مؤتمرات القمة العربية دوماً على مكانـة القـدس الشريف الدينيـة والسياسـية واعتبارها جزءا لا يتجزأ من فلسـطين وعاصمـة دولتـها، ورفضـت أي مسـاس بوضعـها الديني والقانوني باعتباره انتهاكا صارخا للمواثيق والقرارات الدولية.

وقد بـرز في قـرارات القمـم العربيـة المختلفـة الدعـم الكـامل لصمـود الشـعب العـربي الفلسـطيني تحـت الاحـتلال الإسـرائيلي الغاشـم ومجابهـة القمـع الوحشـي الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية والتضحيات الغالية الـتي يقدمـها يوميـا شـعب فلسـطين من أجل تحرير وطنـه المحتـل وبنـاء دولتـه المسـتقلة فـوق ترابـه الوطـني وعاصمتـها القدس الشريف.

ونستعرض في هذا الفصل البيانـات الختاميـة للقمـم العربيـة المختلفـة والـتي كـانت ذات صلة مباشرة بالقضية الفلسـطينية بشـكل عـام وبقضيـة القـدس بشـكل خـاص. ثم نتطرق إلى قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تعرضت تحديداً للقضية الفلسـطينية وقضيـة القدس. ثم ماذا تشكل القدس بالنسبة للمفهوم الـدولي المتمثـل في قـرارات الأمـم المتحـدة ومؤسساتها وكيف يمكن التعامل مع هذا الواقع والإفادة القصوى منه.

المبحث الأول

قـــرارات القمة العربيـــة

مؤتمر القمة العـــربي الأول

التوقيت: ١٣ - ١٩٦٤/١/١٧

المكان: القاهرة

اتخاذ قرارات في المجالات الدفاعية والفنية وتنظيم الشعب الفلسطيني وتصفيـــة الجـــو العـــربي ودورية انعقاد القمة :

قـــد اتخـــذ القـــرارات العمليـــة اللازمـــة لاتقـــاء الخطـــر الصـــهيوني المـــاثل ، ســـواء في الميـــدان الدفـــاعي أو الميـــداني الفـــني ، أو ميـــدان تنظيـــم الشـــعب الفلســـطيني وتمكينـــه مـــن القيـــام بـــدوره في تحريـــر وطنـــه وتقريـــر مصـــيره. كما أسفرت اجتماعاته عـــن إجمـــاع الملـــوك والرؤســـاء العـــرب علـــى إنهـــاء الخلافـــات وتصفية الجو العـــربي مـــن جميـــع الشـــوائب وإيقـــاف جميـــع حمـــلات أجـــهزة الإعـــلام ، وتوثيق العلاقـــات بـــين الـــدول العربيـــة الشـــقيقة ، ضمانـــا للتعـــاون البنـــاء الجمـــاعي ، ودرءا للمطـــامع التوســـعية العدوانيـــة الـــتي تهـــدد العـــرب جميعـــا علـــى الســـواء. ورأي أن عقـــد مزيـــد مـــن هـــذه الاجتماعـــات علـــى أعلـــى المســـتويات أمـــر تقتضيـــه المصلحة العربية العليا.

وقـــرر أن يجتمـــع الملـــوك والرؤســـاء مـــرة في الســـنة علـــى الأقـــل ، على أن يكون الاجتماع المقبل في الإسكندرية في أغسطس ١٩٦٤.

مؤتمر القمة العربي الثاني

التوقيت : ٥ - ١٩٦٤/٩/١١

المكان: الإسكندرية

تحديد الهدف القومي :

أجمع المجلس على تحديد الهدف القومي في تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني ، وعلى الالتزام بخطة للعمل العربي المشترك، سواء في المرحلة الحالية التي وضعت مخططاها ، أو في المرحلة التالية.

مواجهة التحدي :

وأكد المجلس وجوب استخدام جميع إمكانيات العرب وحشد طاقاتهم ومقدرتهم لمواجهة تحدي الاستعمار والصهيونية ، وإصرار إسرائيل على المضي في سياستها العدوانية، والتنكر لحقوق عرب فلسطين في وطنهم.

تنفيذ المخططات العربية :

واتخذ المجلس القرارات الكفيلة بتنفيذ المخططات العربية ، وخاصة في الميدانين العسكري والفني ، ومن بينها بداية العمل الفوري في المشروعات العربية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده.

الترحيب بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودعم قرارها بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني :

ورحب المجلس بقيام منظمة التحرير الفلسطينية ، دعما للكيان الفلسطيني، وطليعة للنضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين ، واعتمد قرار المنظمة إنشاء جيش التحرير الفلسطيني ، وعين التزامات الدول الأعضاء لمعاونتها في ممارسة مهامها.

تنظيم العلاقات العربية-الدولية :

وعني المجلس بالبحوث السياسية والاقتصادية الخاصة بعلاقات الدول العربية بالدول الأجنبية ونتائج رحلات وزراء الخارجية العرب. وأعرب عن التقدير لمواقف الدول التي أبدت تأيدها للقضايا العربية وخاصة قضية فلسطين. وقرر متابعة الاتصالات واستكمال الدراسات ، تمهيدا لتنفيذ المبدأ المقرر في الدورة الأولى والمتضمن تنظيم علاقات الدول العربية الأجنبية ، على أساس مواقفها من قضية فلسطين والقضايا العربية الأخرى.

مؤتمر القمة العـربي الثالث

التوقيت : ١٣ - ١٩٦٥/٩/١٧

المكان: الدار البيضاء

قضية فلسطين عربيا ودوليا :

عالج المجلس الجوانب المختلفة لقضية فلسطين ، واتفق على الخطط العربية في سبيل تحريرها ، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير. كما أقر الخطة العربية الموحدة للدفاع عن قضية فلسطين في الأمم المتحدة والمحافل الدولية ، ومقاومة المحاولات الرامية إلى تصفية قضية اللاجئين.

مؤتمر القمة العربي غير العادي

التوقيت : ١٩٧٠/٩/٢٧

المكان: القاهرة

دعم الثورة :

دعم الثورة الفلسطينية والوقوف معها حتى تحقق أهدافها في التحرير الكامل ودحر العدو الإسرائيلي الغاصب. وقع الاتفاق كل من الملك فيصل والأمير صباح السالم الصباح والرئيس جمال عبد الناصر والسيد ياسر عرفات والعقيد معمر القذافي واللواء جعفر النميري والملك حسين بن طلال والسيد الباهي الأدغم رئيس وزراء تونس والرئيس سليمان فرنجية والسيد أحمد الشامي عضو المجلس الجمهوري اليمني.

مؤتمر القمة العربي السادس

التوقيت :٢٦ – ١٩٧٣/١١/٢٨

المكان: الجزائر

شرطان للسلام :

إن وقف إطلاق النار ليس هو السلام. فالسلام يستلزم توفر عدد من الشروط ، في مقدمتها شرطان أساسيان ثابتان ، هما :

١– انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس.

٢– استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة.

وما لم يتحقق هذان الشرطان ، فانه من الوهم توقع شيء آخر في الشرق الأوسط ، سوى تفاقم أوضاع متفجرة وقيام مجابهات جديدة. إن الملوك والرؤساء العرب، إدراكا منهم لمسؤولياتهم التاريخية ، يؤكدون استعدادهم للمساهمة في تحقيق سلام عادل على أساس هذين المبدأين. وعلى الذين يتحدثون عن السلام ان يبرهنوا ، بالأفعال ، عن إرادتهم في إنهاء وضع تزيده الأيام خطورة وتفجرا.

مؤتمر القمــة العربي الثامن

التوقيت : ٢٥ - ١٩٧٦/١٠/٢٦

المكان: القاهرة

تحية للشعب الصامد في الأراضي المحتلة :

بحـث الملـوك والرؤسـاء العـرب بـالغ القلـق الوضـع المتفجـر في الأراضـي العربيـة المحتلـة ، والنـاجم عـن اسـتمرار الاحتـلال الإسـرائيلي ، وتصعيـده لأعمـال القمـع والإرهـاب والتشـريد ومصـادرة الأراضـي وانتـهاك حرمـة المقدسـات الدينيـة ، وخاصـة الحـرم الإبراهيمـي ، الـتي تطبقـها سـلطات الاحتـلال ، وتشـكل انتـهاكا صارخـا لأحكـام القـانون الـدولي وميثـاق الأمـم المتحـدة. ويحيـون الشـعب العـربي الصـامد في الأراضـي المحتلـة ونضاله الوطني المشروع ، ويؤكدون وقوف الدول العربية معه.

مناشدة دول العالم إدانة العدوان الإسرائيلي :

ويطالبون دول العالم وشعوبه بإدانة هذا العدوان الإسرائيلي المستمر والتصدي له ، وبوقـف أي تعـامل مـع إسـرائيل يكـون مـن شـأنه دعـم الاحتـلال الإسـرائيلي للأرض العربية ، أو استمرار إجراءات القمع الإسرائيلية ضد سكانها.

مؤتمر القمة العربي العاشر

التوقيت :٢٠ - ١٩٧٩/١١/٢٢

المكان: تونس

الصراع العربي الإسرائيلي طويل الأمد، وهو عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري :

إن مؤتمر القمـة يؤكـد أن قضيـة فلسـطين هـي جوهـر الصـراع الطويـل الأمـد الـذي يخوضـه العـرب ضـد الصهيونيـة ومـا تشـكله مـن خطـر عسـكري وسياسـي واقتصـادي وحضـاري يـهدد مصـير الأمـة بكاملـها. كمـا يؤكـد أن الأمة العربية تناضل من أجل بلوغ السلام العادل المبـني علـى مبـادئ الحـق والعـدل ، والقـائم علـى قـاعدة اسـتعادة الحقـوق الوطنيـة الثابتـة للشـعب الفلسـطيني وتحرير جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

والأمة العربية التي عقدت العزم على مواجهة التحدي وعلى النضال في سبيل استعادة حقوقها المغتصبة وبناء مستقبل يسوده العدل والسلم ، تدرك تماما أن الصراع الذي تخوضه ضد الصهيونية ، إنما هو صراع مصيري ، حضاري يستوجب الاهتداء بقيم الأمة وتجنيد كل الطاقات والإمكانات التي تملكها وبناء قدراتها الذاتية على قواعد متينة ، كما يستوجب تعزيز التضامن ووحدة الصف والقرار ، والعمل على تسخير كل قوى السلم والعدل في العالم لمساعدتها في الكفاح المصيري الذي تخوضه.

الموقف العربي تجاه من يعيد علاقاته بإسرائيل أو أن يعترف بالقدس عاصمة للعدو :

وإذ سجل المؤتمر بارتياح تزايد عزلة إسرائيل في الساحة العالمية ، وتقلص علاقاتها الدولية ، وتنامي الوعي بعدالة قضية فلسطين وجميع الأراضي العربية المحتلة لدى الرأي العام العالمي، يحذر من المحاولات الرامية لإعادة علاقات بعض الدول مع العدو الصهيوني ، أو الاعتراف بالقدس عاصمة له ، ويعلن أن الدول العربية ستتخذ التدابير اللازمة لحماية الحق العربي.

مؤتمر القمة العربي الحادي عشر

التوقيت :٢٥ – ١٩٨٠/١١/٢٧

المكان: عمان

الموقف العربي من قضية فلسطين والقدس :

وأكد القادة العرب تمسكهم بقرارات قمتي بغداد وتونس ، وخاصة ما يتعلق منها بقضية فلسطين باعتبارها جوهر الصراع العربي من العدو الإسرائيلي ، وأن المسؤولية القومية عنها تلتزم العرب جميعا بالعمل والنضال من أجل التصدي للخطر الصهيوني الذي يهدد وجود هذه الأمة. كما شدد المؤتمر على أن تحرير القدس العربية هو واجب والتزام قومي. وأعلن رفض جميع الإجراءات التي قامت بها إسرائيل ، وطالب كافة دول العالم باتخاذ مواقف واضحة ومحددة في مقاومة الإجراءات الإسرائيلية. وقرر قطع جميع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ، أو تنقل سفارتها إليها.

حق ممارسة مسؤوليات معالجة مستقبل الشعب الفلسطيني :

وأكد المؤتمر حق الشعب العربي الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب ، في العودة إلى أرضه وتقرير مصيره بنفسه واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني ، مشيرا إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الوحيدة صاحبة الحق في ممارسة مسؤوليات معالجة مستقبل الشعب الفلسطيني.

مؤتمر القمة العربي الثاني عشر

التوقيت :١٩٨١/١١/٢٥

المكان: فاس

نص مشروع السلام العربي :

أولا : انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس العربية.

ثانيا: إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧.

ثالثا: ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة.

رابعا: تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، وتعويض من لا يرغب في العودة.

خامسا: تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ، ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

سادسا: قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

سابعا: يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة ، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

ثامنا : يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

مؤتمر القمة العربي غير العادي

التوقيت :٧ - ١٩٨٥/٨/٩

المكان: الدار البيضاء

القضية الفلسطينية :

وفي نطاق بحثه المتعمق لمختلف التطورات التي تجتازها القضية الفلسطينية استمع المؤتمر إلى شرح مفصل قدمه جلالة الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية والأخ ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حول الاتفاق الأردني الفلسطيني الذي وقع بعمان في ١٩٨٥/٢/١١.

وسجل بكل تقدير ، الشروح الضافية التي تفضل بتقديمها جلالة الملك حسين والأخ ياسر عرفات عن انسجام خطة التحرك الأردنية الفلسطينية مع مخطط فاس ، واعتبارها خطة عمل لتنفيذ مشروع السلام العربي من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة ، تضمن انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وفي مقدمتها القدس الشريف ، وتؤمن استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني.

وبعد تناول هذا الموضوع بالدراسة المستفيضة من مختلف جوانبه ، يؤكد المؤتمر ضرورة تواصل واستمرار الالتزام العربي الجماعي بروح ومبادئ مقررات قمة فاس. ويؤكد المؤتمر قراراته السابقة الخاصة بالقضية الفلسطينية ودعمه وتأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ومساندته لها في جهودها لتأمين حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية الثابتة ، وعدم السماح لأية جهة بالتدخل في شؤونه الداخلية.

المؤتمر إن عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة يساعد على تحقيق السلام في المنطقة العربية بحضور ومشاركة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبقية الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وبحضور ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية مع الأطراف المعنية الأخرى. ويحي المؤتمر صمود الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة ونضاله اليومي المتصاعد ضد قوى الاحتلال الإسرائيلي ،

ويؤكد التزامه بدعم هذا الصمود وتطويره لمواجهة المخططات الصهيونية التوسعية الهادفة لتهويد الأراضي الفلسطينية وتشريد أبناء الشعب الفلسطيني.

ويؤكد المؤتمر إدانته الممارسات الإرهابية والعنصرية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة. ويناشد الرأي العام العالم دعم الشعب الفلسطيني والعربي في مقاومته لهذه الممارسات المناقضة للشرائع الدولية ولحقوق الإنسان. كما يناشد المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عملية للوقوف في وجه الممارسات الصهيونية. ويؤكد الالتزامات السابقة بتقديم الدعم المادي والسياسي والإعلامي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقائدة نضاله، لاسترجاع حقوقه المغتصبة.

ونظرا لما عانته المخيمات الفلسطينية بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وما تلا ذلك من مجازر ومذابح، واتقاء لخطر التهجير والتشريد الذي يهدد الوجود الفلسطيني في تلك المخيمات، وحرصا على سلامة هذا الوجود وعلى حق الشعب الفلسطيني في العمل والتنقل، وتمتينا لأواصر الأخوة اللبنانية الفلسطينية، يدعو المؤتمر الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى التعاون والتنسيق بينهما فيما يتعلق بالشؤون الفلسطينية وحماية المخيمات الفلسطينية الموجودة في لبنان، طبقا للاتفاقات المعقودة بينهما. كما يؤكد المؤتمر العمل على تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة في دورته الطارئة يومي ٨-٩/٦/١٩٨٥.

مؤتمر القمة العربي غير العادي

المكان: عمان

التوقيت :٨ – ١٩٨٧/١١/١١

التمسك باسترجاع كافة الأراضي العربية المحتلة والقدس الشريف وضرورة بناء القوة الذاتية للعرب :

بحث المؤتمر موضوع النزاع العربي الإسرائيلي واستعرض تطوراته على الساحتين العربية والدولية ، وجدد التأكيد بأن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع وأساسه ، وإن السلام في منطقة الشرق الأوسط لا يتحقق إلا باسترجاع كافة الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وحل القضية الفلسطينية من كافة جوانبها. واعلن المؤتمر أن تعزيز قدرة العرب وبناء قوتهم الذاتية وترسيخ تضامنهم وتجسيد وحدة موقفهم عناصر أساسية في التصدي للخطر الإسرائيلي الذي يهدد الأمة العربية بأسرها ويعرض وجودها ومستقبلها للأذى والخطر.

تأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة :

وفي إطار دعم المحاولات والمساعي السلمية الهادفة إلى تحقيق سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط ضمن الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة على أساس استرجاع كافة الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، أيد القائد عقد المؤتمر الدولي للسلام برعاية الأمم المتحدة ومشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة ، والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، باعتباره الوسيلة الوحيدة المناسبة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي تسوية سلمية عادلة وشاملة. ووجهوا تحية إكبار وتقدير للشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة مشيدين بصموده ، مباركين نضاله وثباته على أرضه، مجددين الالتزام بدعمه ومساندته.

مؤتمر القمة العربي غير العادي

التوقيت :٧ – ١٩٨٨/٦/٩

المكان: الجزائر

انتفاضة الشعب الفلسطيني :

وحيا المؤتمر انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني التي تشكل حلقة في سلسلة كفاحه المتواصل منذ أكثر من نصف قرن ، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الثورة الفلسطينية ، والتي ساهمت في تعزيز التضامن العربي. كما حيا بإكبار واعتزاز البطولات التي يسجلها الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ، وتصميمه الرائع على تحرير أراضيه المحتلة، وممارسة حقه في العودة وتقرير المصير، واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد. كما حيا المؤتمر نضال المواطنين السوريين في الجولان ونضال المقاومة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

وبحث المؤتمر التدابير الكفيلة بدعم الانتفاضة وتعزيز فعاليتها وضمان استمراريتها وتصاعدها ، وأكد التزامه بتقديم كافة المساعدات الضرورية ، بمختلف الوسائل والأشكال ، إلى الشعب الفلسطيني لضمان استمرار مقاومته وانتفاضته بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حتى يحقق أهدافه الوطنية الثابتة. وأكد المؤتمر تجديد التزامه بدعم دول المواجهة للعدو الإسرائيلي بما يمكن هذه الدول من تدعيم قدراتها الدفاعية وتعزيز إمكانياتها من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة واسترجاع الحقوق العربية المغتصبة.

أكد المؤتمر أن استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية، وإنكارها الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وممارساتها القمعية التي أخذت شكل ومحتوى جرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني الأعزل ، تؤكد بصورة واضحة طبيعتها العنصرية العدوانية وأطماعها التوسعية.

ويدعو المؤتمر مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياته لإلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وأحكام الاتفاقيات الدولية ووقف ممارساتها القمعية واللاإنسانية، والعمل على تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الفوري والكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، ووضع الأراضي الفلسطينية تحت إشراف مؤقت للأمم المتحدة يوفر الحماية لمواطنيها ويؤمن للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة.

المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط :

واستعرض المؤتمر التطورات المتعلقة بالجهود الرامية إلى إقامة السلام في منطقة الشرق الأوسط ، ولاحظ أن هذه الجهود لا تزال تتصف بالبطء وعدم الفاعلية وفقدان القدرة على مواجهة الموقف الإسرائيلي المصر على رفض السلام. وأكد المؤتمر، مرة أخرى ، إن المبادئ التي اعتبرتها مؤتمرات القمة العربية ، وخاصة التي تضمنتها قرارات قمة فاس ١٩٨٢ ، تشكل أساسا لحل النزاع العربي الإسرائيلي وجوهرة القضية الفلسطينية. وجدد تأييده عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى قاعدة الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة التي تطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وتضمن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، على أن تشارك في هذا المؤتمر الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف الصراع في المنطقة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة وبنفس الحقوق مع الأطراف الأخرى.

مؤتمر القمة العربي غير العادي

التوقيت :٢٣ - ١٩٨٩/٥/٢٦

المكان: الدار البيضاء

تحية لانتفاضة الشعب الفلسطيني ومواصلة دعمها :

فحيا المؤتمر انتفاضة الشعب الفلسطيني المباركة وعبر عن إكباره واعتزازه لأبطالها الصامدين ، وترحم على شهدائها الأبرار الذين ارووا بدمائهم الذكية أرض فلسطين المباركة ، وقرر الاستمرار في تقديم كافة أنواع الدعم والمساندة لها ، حتى يتمكن الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد من الاستمرار في مقاومته وتصعيد انتفاضته الباسلة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

إدانة جرائم الاحتلال الإسرائيلي :

وأدان المؤتمر جرائم الاحتلال الإسرائيلي وممارساته ضد الشعب العربي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. ودعا مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته تجاه تلك الجرائم والممارسات بما في ذلك إمكانية فرض العقوبات على إسرائيل.

أسس خطة السلام العربية :

وأكد المؤتمر الأسس التي قامت عليها خطة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر بفاس وأكدها مؤتمر القمة العربي الطارئ بالجزائر، وهي الأسس التي تهدف إلى تحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، من الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة بعاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وحشد الطاقات العربية في مختلف المجالات تحقيقا للتوازن الإستراتيجي الشامل لمواجهة المخططات الإسرائيلية العدوانية ولصيانة الحقوق العربية.

قيام الدولة الفلسطينية المستقلة :

وبارك المؤتمر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وأعرب عن عزمه على توفير كل مقومات الدعم والمساندة لها ، وعبر عن تقديره للدول الصديقة التي اعترفت بها رسميا ، وناشد باقي دول العالم الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية وتمكينها من ممارسة سيادتها على ترابها الوطني.

مؤتمر القمة العربي غير العادي

التوقيت :٢٨ - ١٩٩٠/٥/٣٠

المكان: بغداد

الانتفاضة الفلسطينية الباسلة :

وحيا المؤتمر باعتزاز كبير صمود الشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي الغاشم وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية الباسلة في مجابهة القمع الوحشي الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية والتضحيات الغالية التي يقدمها يوميا شعب فلسطين من أجل تحرير وطنه المحتل وبناء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية.

وشدد المؤتمر على ضرورة تامين كل أشكال الدعم المادي والسياسي الرسمي والشعبي التي تكفل استمرار الانتفاضة وتطويرها لبلوغ غايتها النبيلة في التحرير والاستقلال والسيادة ، وتعزيز أنشطة المساندة على الأصعدة القومية والإقليمية والعالمية.

الهجرة اليهودية إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى :

وتصدى المؤتمر معالجة الخطر الكبير الناجم عن العملية المدبرة والمنظمة للهجرة اليهودية لفلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وما تعنيه من انتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه وما تنطوي عليه من نتائج تخطط لها الصهيونية بهدف تهجيره من أرضه الوطنية، وتكريس الاحتلال الإسرائيلي وتوسيع مداه عبر عمليات الاستيطان الإسرائيلي المكثفة، وأبعاد المواطنين الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم وأراضيهم لاستيعاب المهاجرين اليهود بهدف تحقيق مخطط ما يسمى بإسرائيل الكبرى التي أكدتها تصريحات المسؤولين الإسرائيليين والخرائط الجديدة التي طرحوها لتنفيذ أطماعهم التوسعية المعروفة.

إن المؤتمر مقتنع تماما، بأن تهجير اليهود السوفييت وسواهم إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى هو عدوان جديد على حقوق الشعب الفلسطيني وخطر كبير على الأمة العربية وانتهاك فظ لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

إدانة تهجير اليهود وعدم شرعية المستوطنات :

إن المؤتمر إذ يدين بشدة تهجير اليهود إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، يطالب الدول المعنية مباشرة بالهجرة بصورة خاصة والمجتمع الدولي بالعمل على وضع حد سريع للمخطط الإسرائيلي للهجرة والاستيطان ويدعو إلى ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة الوطنية طبقا لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ ، وتأكيد عدم شرعية بناء المستوطنات الإسرائيلية وضرورة وقفها وإزالة ما تم إنشاؤه منها ، وإيجاد آلية دولية لمراقبة وكشف النشاطات الإسرائيلية في هذا المجال.

كما يدعو المؤتمر مختلف الدول إلى الامتناع عن تقديم أية معونات أو قروض للحكومة الإسرائيلية تسهل توطين المهاجرين في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى. ويؤكد المؤتمر ضرورة تقويم العلاقات العربية مع الدول الأخرى في ضوء موقفها من مسألتي الحقوق الوطنية الفلسطينية والهجرة اليهودية.

الدعوة إلى تشكيل رقابة دولية :

ويطلب المؤتمر من الأمم المتحدة تحمل مسؤولياتها طبقا للميثاق وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والاتفاقيات الدولية لضمان عدم توطين المهاجرين اليهود في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى بما فيها القدس ، وتشكيل رقابة دولية لتنفيذ ذلك والعمل على استصدار قرار من مجلس الأمن بذلك.

المؤتمر الدولي ومبادرة السلام الفلسطينية وقرارات القمة العربية :

والتزاما منه بمبادرة السلام الفلسطينية وقرارات القمة العربية وبخاصة في الجزائر (١٩٨٨)، والدار البيضاء (١٩٨٩) ، يؤكد المؤتمر بان الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي برعاية الأمم المتحدة وحضور كل أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، تكتسب الآن طابعا ملحا وضروريا.

ويؤكد المؤتمر التزام الدول العربية بأن قضية فلسطين تمثل جوهر الصراع العربي الصهيوني ، وان الحل العادل والدائم للمأساة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني والأزمة في المنطقة يكمن في ضمان حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في ا لعودة وتقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف.

القدس عاصمة دولة فلسطين :

ويؤكد المؤتمر مكانة القدس الشريف الدينية والسياسية ويعتبرها جزءا لا يتجزأ من فلسطين وعاصمة دولتها ، ويرفض أي مساس بوضعها الديني والقانوني باعتباره انتهاكا صارخا للمواثيق والقرارات الدولية.

يؤكد المؤتمر على قرار لجنة القدس الإسلامية الخاص بعقد المؤتمر الإسلامي المسيحي لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية.

إدانة قرار الكونجرس الأمريكي حول القدس :

وبهذا الخصوص يدين المؤتمر قراري مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين وقد أكد المؤتمر في هذا الشأن أن الدول العربية ستتخذ إجراءات سياسية واقتصادية ضد أية دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل.

مؤتمر القمة العربي غير العادي

التوقيت :٢١ - ١٩٩٦/٦/٢٣

المكان: القاهرة

المطالبة بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية :

وانطلاقا من المسؤولية القومية، يؤكد القادة العرب أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط يتوجب انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس العربية اعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي.

إدانة الاستيطان :

كما يؤكد القادة العرب تمسكهم بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف أو القبول بأية أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة ، باعتباره إجراء غير مشروع حقا ، ولا ينشئ التزاما ، ويعتبرون أن إقامة مستوطنات واستقدام مستوطنين إليها يشكل خرقا لاتفاقيات جنيف وإطار مدريد ، وتعويقا لعملية السلام ، مما يتطلب وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل والأراضي الفلسطينية المحتلة ، خاصة القدس ، وإزالة هذه المستوطنات. كما يؤكدون رفضهم تغيير معالم القدس العربية ووضعها القانوني ، ويشددون على أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط لا يكون إلا بحل قضية القدس وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

مؤتمر القمة العربي غير العادي

التوقيت :٢٣-٢٤ أكتوبر ٢٠٠٠م

المكان: القاهرة

الدعم المالي للانتفاضة :

يؤكد المؤتمر تضامنه التام مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة ودعمه المطلق لصمود الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة هذه الحقوق.

واستجابة لاقتراح المملكة العربية السعودية لوضع آلية عملية مناسبة لدعم صمود الشعب الفلسطيني والحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية ، ويقرر:

١- إنشاء صندوق باسم(انتفاضة القدس) بموارد تبلغ مائتي مليون دولار أمريكي يخصص للأنفاق على عائلات وأسر شهداء الانتفاضة ولتهيئة السبل لرعاية وتعليم أبنائهم ولتأهيل الجرحى والمصابين.

٢- إنشاء صندوق باسم (صندوق الأقصى) بموارد تبلغ ثمانمائة مليون دولار أمريكي تخصص لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية وفك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي ولمواجهة سياسة العزل والحصار.

المبحث الثاني

قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي

مؤتمر القمة الإسلامي الأول

التوقيت: سبتمبر ١٩٦٩ م

المكان: الرباط

إن رؤساء الدول والحكومات والممثلين بعد أن بحثوا العمل الإجرامي المتمثل في إحراق المسجد الأقصى والحالة في الشرق الأوسط يعلنون ما يلي:

إن الحادث المؤلم الذي وقع يوم ٢١ أغسطس ١٩٦٩ م والذي سبب الحريق فيه أضرارا فادحة للمسجد الأقصى الشريف قد أثار اعمق القلق في قلوب اكثر من ستمائة مليون من المسلمين في سائر انحاء العالم.

وان الأعمال المتمثلة في انتهاك حرمة مقام يعتبر من اقدس المقامات الدينية لدى البشرية وفي تخريب الأماكن المقدسة وخرق حرمتها ، تلك الأعمال التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي المسلح لمدينة القدس الشريف، وهي المدينة التي تحظى بإجلال بجميع معتنقي ديانات الإسلام والمسيحية واليهودية – قد زادت من حدة التوتر في الشرق الأوسط ، وأثارت استنكار سائر شعوب العالم. وان رؤساء الدول والحكومات والممثلين يعلنون أن الخطر الذي يهدد المقامات الدينية الإسلامية بمدينة القدس إنما هو ناتج عن احتلال القوات الإسرائيلية لهذه المدينة وان المحافظة على الصبغة المقدسة لهذه الأماكن ، وضمان حرية الوصول إليها والتنقل فيها تستلزم أن يسترجع القدس الشريف وضعه السابق قبل يونيو ١٩٦٧م والذي أكدته ألف وثلاثمائة سنة من التاريخ.

- وبناءً على ذلك فإنهم يعلنون أن حكوماتهم وشعوبهم عقدت العزم على رفض أي حل للقضية الفلسطينية لا يكفل لمدينة القدس وضعها السابق لأحداث يونيو ١٩٦٧ م.

وان شعوبهم وحكوماتهم لتشعر بقلق عميق من جراء استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي العربية منذ شهر يونيو ١٩٦٧ م ورفض إسرائيل إعادة أدنى اعتبار للنداءات الموجهة لها من مجلس الأمن والجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة،

والتي تدعو لإلغاء تدابير ضم مدينة القدس الشريف وأمام هذا الوضع الخطير فان رؤساء الدول والحكومات والممثلين ليهيبون بإلحاح بجميع أعضاء الأسرة الدولية وخاصة بالدول الكبرى التي تتحمل مسؤولية خاصة في الحفاظ على السلام الدولي ، لكي تبذل المزيد من الجهود المشتركة والمنفردة لتحقيق الانسحاب السريع للقوات الإسرائيلية من كافة الأراضي التي احتلتها بعد حرب يونيو ١٩٦٧ م وذلك تمشيا مع المبدأ الذي يقضي بعدم شرعية اكتساب الأراضي عن طريق الغزو العسكري. ونظرا لتأثرهم العميق بمأساة فلسطين فإنهم يقدمون مساندتهم التامة للشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه المغتصبة.

مؤتمر القمة الإسلامي الثاني

التوقيت: ٢٢-٢٤ فبراير ١٩٧٤ م

المكان: لاهــور

بعد بحث الموقف الراهن في الشرق الأوسط أعلن الملوك والرؤساء ما يلي:

١- أن القضية العربية هي قضية كل البلدان التي تقف ضد العدوان والتي لــن تسـمح بأن يكون لاستخدام القوة ثمرة تحقيق مكاسب إقليمية أو أية مكاسب أخرى.

٢- أن يبذلوا العون الكامل والفعال للبلدان العربية كي تستخدم كافة الوسائل المتاحــة لاسترداد جميع أراضيها المحتلة.

٣- أن قضية الشعب الفلسطيني هي قضية كل الذين يؤمنون بأن من حق كــل شـعب أن يقرر مصيره بنفسه وبإرادته الحرة.

٤- أن استعادة الحقوق للشعب الفلسطيني في وطنه كاملــة هـي الشـرط الجوهـري الذي لا بد منه لحل مشكلة الشرق الأوسط واقامة سلام دائم قائم على العدل.

٥- أن المجتمع الدولي ولا سيما الدول التي تكفلت بتقسـيم فلسـطين عـام ١٩٤٧م. ليتحمل المسـؤولية الجسيمة المتمثلـة في إنصـاف شـعب فلسـطين مـن الظلـم الذي اقترف في حقه.

٦- أن القدس رمز فريد من نوعه لالتقـــاء الإسـلام بالأديـان السـماوية المقدسـة. ولقد تولى المسلمون لأكثر من ١٣٠٠ سنة شؤون القدس كأمانة لكل من يعـتزون بهـا. والمسلمون وحدهم هم الذين يمكــن ان يكونـوا أمنـاء عليـها في إطـار مـن المحبـة وعدم التمييز لا لسبب إلا لأنهم وحدهم يؤمنون بأديان الأنبياء الثلاثة الراسخة جذورهـا في القدس. وعلى ذلك فان البلدان الإسلامية لا يمكن أن تقبل أي اتفاق أو بروتوكـول أو تفاهم يقضي باستمرار الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس أو وضعها تحت أي سيادة غـير عربية أو جعلها موضع مساومات أو تنازلات ، فان انسحاب إسرائيل من القدس شـرط أولى لا يقبل التغييرات لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

٧- نـوه بالجـهود البنـاءة الـتي تبذلهـا الكنـائس المسـيحية في العـالم كلـه وفي البـلاد العربيـة وبصفـة خاصـة في لبنـــان، ومصـــر، والأردن وســوريا لتوضيح قضية فلسطين أمـام الـرأي العـام العـالمي وفي المؤتمـرات الدينيـة العالميـة والعمل على كسب تأييدها للسيادة العربية على القدس والأمـاكن المقدسـة الأخـرى في فلسطين.

٨- أن أي أجراء تتخذه إسرائيل لتغيير طابع الأراضي المحتلة وخاصة مدينة القدس الشريف يشكل انتهاكا صارخاً للقانون الدولي وتحدياً لمشاعر الدول أعضاء المؤتمر الإسلامي ولمشاعر العالم الإسلامي بصفة عامة.

٩- أن الاتجاهات الحالية نحو تحقيق سلام عادل لا تستطيع إلا أن تركز على جذور المشكلة ، فان فصل القوات لا يمكن اعتباره سوى خطوة نحو الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة والاستعادة الكاملة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

١٠- يعلن تمسك المسلمين القوي بمدينة القدس الشريف وعزم حكوماتهم الأكيد على تحريرها وإعادة السيادة العربية إليها وإصرارهم على أن القدس لن تكون موضع مساومة أو تنازلات.

١١- يدين انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة ورفضها تطبيق اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ م الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وسياستها في تهويد طبيعة الأراضي المحتلة ذاتها ومعالمها الثقافية ويعتبر هذه الممارسات الإسرائيلية جرائم حرب وتحدياً للإنسانية جمعاء.

١٢- يعتبر جميع التدابير وما نتج عن هذه التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير المعالم السكانية والجغرافية والاقتصادية في الأراضي المحتلة بما في ذلك التدابير التي استهدفت ضم مدينة القدس الشريف وتهويدها تدابير لاغية وباطلة.

١٣- يدين المؤتمر التدابير التي تتخذها إسرائيل لتهويد مدينة القدس الشريف ورفضها الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تطالب بإلغاء كافة التدابير التي تستهدف ضم مدينة القدس الشريف لإسرائيل أو تغيير الطابع الديني والتاريخي للقدس واعتبار هذه التدابير باطلة ولاغية.

١٤- يطالب بانسحاب إسرائيل الفوري من مدينة القدس الشريف.

١٥- يعلن أن إعادة السيادة العربية إلى القدس الشريف شرط أساسي لا بد منه لأي حل في الشرق الأوسط وان أي حل لا يعيد هذا الوضع إلى ما كان عليه لن يكون مقبولاً من البلدان الإسلامية كما يعلن المؤتمر رفضه لأية محاولة لتدويلها.

١٦- يقرر مواصلة الكفاح في سبيل تحرير مدينة القدس الشريف والحفاظ على مقدساتها ويصر على الا تكون موضعاً لأية مساومة أو تنازلات كما يرحب بأية جهود ودية في سبيل هذا الغرض.

مؤتمر القمة الإسلامي الثالث

"دورة فلسطين والقدس الشريفة"

التوقيت: يناير ١٩٨١م

المكان: مكة المكرمة

أكد المؤتمر على الالتزام بتحرير القدس العربية لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية. كما عملت المنظمة على إنشاء عدد من الأجهزة التي استهدفت التعاون بين الدول الأعضاء والتنسيق مع الجهات والمنظمات الدولية المعنية لحماية الحقوق العربية والإسلامية في القدس، فكان إنشاء لجنة القدس لتحقيق هذه الأغراض.

وقد تحددت أهداف اللجنة فيما يلي:

- دراسة الوضع في القدس.
- متابعة تنفيذ القرارات المصادق عليها والتي ستصادق عليها مستقبلا مؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية ومتابعة القرارات المصادق عليها حول القدس من مختلف الهيئات الدولية.
- الاتصال بالمنظمات الدولية الأخرى التي قد تساعد في حماية القدس.
- تقديم مقترحات للدول الأعضاء ولكل المنظمات المعنية بالأمر تتعلق بالخطوات المناسبة التي يجب اتخاذها لضمان تنفيذ القرارات لمجابهة التطورات الجديدة ، واللجنة مطالبة بتقديم تقرير سنوي لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية.

وتتكون اللجنة من ١٦ عضواً هم :

المغرب ، الأردن ، سوريا ، لبنان ، مصر ، باكستان ، إندونيسيا ، النيجر، السعودية، العراق ، فلسطين ، موريتانيا ، بنغلادش ، إيران ، السنغال ، غينيا. وتجتمع بدعوة من رئيسها أو من الأمين العام للمنظمة.

مؤتمر القمة الإسلامي الرابع

التوقيت: ١٦- ١٩ يناير ١٩٨٤م

المكان: الدار البيضاء

أكد المؤتمر من جديد التزامه بالمبادئ والأسس التي ينبغي أن يقوم عليها حل قضية فلسطين والشرق الأوسط وفي طليعتها الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة سنة ١٩٦٧، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته في فلسطين.

ويتبنى خطة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر بفاس ، ويدعو إلى العمل بكل الوسائل قصد توضيح هذه الخطة وشرح أبعادها وكسب التأييد الدولي لتنفيذها.

كما اتخذ قرارا يتعلق بتطبيق بعض التشريعات الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، واعتبر هذه التشريعات لاغية وباطلة أساسا بموجب القانون الدولي.

وبخصوص صندوق القدس ووقفيته ناشد المؤتمر الدولي الأعضاء التبرع بسخاء لتغطية رأسمال صندوق القدس ورأسمال وقفيته.

قضية مدينة القدس الشريف:

أكد المؤتمر من جديد الالتزام الكامل بما جاء في برنامج العمل الإسلامي وجميع القرارات الصادرة عن لجنة القدس ، وجدد تمسك الأمة الإسلامية بالطابع العربي الإسلامي لهذه المدينة المقدسة، والتزامها بالعمل على عودتها إلى السيادة العربية.

مؤتمر القمة الإسلامي الخامس

التوقيت: ٢٦- ٢٩ يناير ١٩٨٧م

المكان: الكويت

اعتمد مؤتمر القمة قرارا بشأن قضية فلسطين والشرق الأوسط، يؤكد أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وأن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس انسحاب العدو الصهيوني الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني بعاصمتها القدس الشريف وتحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد. وأكد المؤتمر أن أي حل لهذا الصراع يجب أن تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع بقية الأطراف الأخرى اشتراكا متكافئا ، وكذلك في جميع المؤتمرات النشاطات والمحافل الدولية المعنية بقضية فلسطين وبالصراع العربي الصهيوني.

وأكد المؤتمر أن جميع التشريعات الصهيونية في القدس الشريف وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة ومرتفعات الجولان السورية باطلة وملغاة. واعتبر أيضا أن جميع المستوطنات إلى أنشأها أو سينشئها العدو الصهيوني في جميع الأراضي المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف باطلة وغير شرعية.

ودعا مؤتمر القمة الدول الأعضاء إلى الالتزام بعدم إقامة أي نوع من أنواع العلاقات المباشرة أو غير المباشرة مع العدو الصهيوني. كما طالب منها تقديم كل أشكال التأييد والدعم إلى الشعب الفلسطيني لتعزيز صموده وتمكينه من نيل حقوقه الوطنية الثابتة ، فدعا إلى الاستمرار في إصدار طابع فلسطين وتطبيق أحكام المقاطعة الإسلامية ضد العدو الصهيوني ، والبدء في تدريس تاريخ وجغرافية فلسطين وفق منهاج موحد ومادة إلزامية في جميع مراحل التعليم المدرسية. وأيد الجهود التي يقوم بها المكتب الإسلامي للتنسيق العسكري مع فلسطين وكذلك الجهود التي تبذلها لجنة مراقبة تحركات العدو الصهيوني ولجنة الخبراء الإسلامية حول الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

واعتمد مؤتمر القمة قرارا بشأن مدينة القدس الشريف ، جدد فيه الالتزام الكامل بما جاء في برنامج العمل الإسلامي وجميع القرارات الصادرة عن لجنة القدس ، بشأن تمسك الأمة الإسلامية بالحفاظ على الطابع العربي والإسلامي للمدينة المقدسة والالتزام بالعمل على تحريرها ودعا إلى إقامة التآخي بين مدينة القدس الشريف وجميع العواصم والمدن الإسلامية. وأخذ المؤتمر علما بمشروع إنشاء مستشفى عربي في القدس بديلاً عن مستشفى الهوسبيس الذي أغلقته سلطات الاحتلال الإسرائيلي في إطار تهويد مدينة القدس دون مبرر. وقد أيد المؤتمر هذا المشروع الإنساني وحث الدول الأعضاء على المشاركة في تنفيذه.

واعتمد المؤتمر قرارا بشأن صندوق القدس ووقفيته أكد فيه أهمية الدور الحيوي والفعال الذي يؤديه صندوق القدس ووقفيته في دعم صمود الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ، ودعا الدول الأعضاء إلى الالتزام بتغطية رأسمال صندوق القدس ووقفيته بمائة مليون دولار لكل منهما.

مؤتمر القمة الإسلامي السادس
"دورة القدس الشريف والوئام والوحدة"
التوقيت: ٩ - ١١ ديسمبر ١٩٩١م

المكان: داكار

أكد المؤتمر أن القضية الفلسطينية هي قضية المسلمين الأولى، وهي جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي.

وأيد المؤتمر الجهود المبذولة لإحلال السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط بانعقاد مؤتمر السلام في مدريد وبدء المفاوضات بين الأطراف المعنية على أساس الشرعية الدولية، بما في ذلك قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام بما يضمن تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الشامل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ م، بما فيها القدس الشريف والجولان السوري، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، على أرض وطنه وعاصمتها القدس الشريف.

أكد المؤتمر تضامنه الفعال ودعمه الكامل للنضال العادل والمشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي والوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية.
وحيا المؤتمر باعتزاز كبير انتفاضة الشعب الفلسطيني المباركة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.
واعتبر المؤتمر أن إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ بما فيها القدس الشريف والجولان السوري المحتل، يعد عقبة أساسية أمام الجهود الدولية المبذولة لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

أعلن المؤتمر التزام الأمة الإسلامية بتحرير المسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وأكد أن القدس الشريف هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وجدد التزامه بتعزيز التضامن الإسلامي من أجل ضمان عودتها إلى السيادة الفلسطينية والحفاظ على طابعها العربي الإسلامي. وأكد بطلان كافة التدابير التي اتخذتها لضم القدس الشريف وفرض القوانين الإسرائيلية على سكانها العرب الفلسطينيين.
وطالب المجتمع الدولي بإدانة الانتهاكات المستمرة ضد المسجد الأقصى والمحكمة الشرعية الإسلامية والمقدسات الإسلامية والمسيحية الأخرى، وإجبارها على الانصياع لكافة القرارات الدولية وآخرها قرار مجلس الأمن ٦٨١ وتوفير الحماية الضرورية للشعب الفلسطيني والأماكن المقدسة.

ودعا المؤتمر جميع دول العالم إلى الامتناع عن إقامة سفاراتها وممثلياتها في مدينة القدس الشريف تعبيرا عن اعتراضها لضم إسرائيل للمدينة المقدسة.

مؤتمر القمة الإسلامي السابع

"دورة الإخاء والانبعاث"

التوقيت: ١٣- ١٥ ديسمبر ١٩٩٤ م

المكان: الدار البيضاء

أكد المؤتمر أن قضية فلسطين والقدس الشريف هي قضية المسلمين الأولى وأعرب عن تضامنه مع منظمة التحرير الفلسطينية في نضالها العادل من أجل إزالة آثار الاحتلال الإسرائيلي وبناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية على أرض فلسطين. ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم منظمة التحرير الفلسطينية، ودعم مواقفها في المفاوضات القادمة من أجل نقل جميع السلطات والمسؤوليات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها القدس الشريف وتأكيد عودة المدينة المقدسة إلى السيادة الفلسطينية. وأكد مجددا أن السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ م ، بما فيها مدينة القدس الشريف والجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة.

وأعرب المؤتمر عن دعمه وتأييده للمسيرة السلمية في الشرق الأوسط ورحب بالاتفاقات التي تم عقدها في إطارها ، ولاحظ أن نجاح عملية السلام يتوقف على استنادها إلى قرارات الشرعية الدولية بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ و ٤٢٥، والالتزام بتطبيقها وبالفهم العربي والدولي لها على أساس صيغة (الأرض مقابل السلام) وتمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق حقوقه الوطنية والسياسية.

كما أكد المؤتمر على أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي المحتلة، وعلى ضرورة عودتها إلى السيادة الفلسطينية ، كعاصمة لدولة فلسطين. ودعا كافة دول العالم إلى تجنب التعامل مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعاملا يحدو بتلك السلطات إلى اعتباره، بأية صورة من الصور، اعترافا ضمنيا بالأمر الواقع الذي فرضته بإعلانها القدس عاصمة لها. وطالب الدول بالالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي يدعو الدول الأعضاء إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس الشريف. ودعا الدول الأعضاء إلى مواجهة التطورات الخطيرة

الناجمة عن استمرار السياسة الإسرائيلية التوسعية في القدس الشريف والتصدي لها ، وتوفير الإمكانات المادية للحفاظ على المقدسات الإسلامية ودعم صمود أهلها. ودعا المجتمع الدولي بشكل عام والدولتين راعيتي مؤتمر السلام بشكل خاص لحمل إسرائيل على عدم إجراء أي تغيير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس الشريف خلال المرحلة الانتقالية من شأنه التأثير على نتائج المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي للمدينة.

وأدان المؤتمر بشدة قرار المحكمة العليا في إسرائيل بإعلان المسجد الأقصى المبارك جزءا من مساحة دولة إسرائيل.

ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى الالتزام بتغطية ميزانية كل من صندوق القدس ووقفيته. وأهاب بها إلى أن تبادر إلى تسديد مساهماتها.

وطالب المؤتمر بوقف الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيه القدس الشريف والجولان السوري المحتل وإزالة المستوطنات القائمة باعتبارها غير شرعية ، وذلك وفقا لقرارات الشرعية الدولية في هذا الشأن.

وأعلن المؤتمر التزامه ببذل كل جهد من اجل تعزيز التضامن وتوحيد الجهود للدفاع عن جميع القضايا الإسلامية، والذود عن حياض الإسلام، والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ، والدفع بالتي هي أحسن.

مؤتمر القمة الإسلامي الثامن

"دورة عزة وحوار ومشاركة "

التوقيت:٩ – ١١ ديسمبر ١٩٩٧م

المكان: طهران

أكد المؤتمر أن قضية فلسطين والقدس الشريف هي قضية المسلمين الأولى ، وأعرب عن تضامنه الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية في نضالها العادل من أجل تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه وعاصمتها القدس الشريف .

وأكد المؤتمر أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي المحتلة عملاً بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة. ودعا إلى العمل من أجل وقف كل الإجراءات والممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس الشريف والهادفة إلى تغيير الوضع الجغرافي والسكاني وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها بهدف تهويد المدينة المقدسة، ودعا إلى تضافر كافة الجهود من أجل عودة مدينة القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين، وذلك لضمان السلم والأمن الدوليين في المنطقة .

كما دعا المؤتمر المجتمع الدولي إلى تجنب التعامل مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعاملا يحدو بتلك السلطات إلى اعتباره، بأية صورة من الصور، اعترافا ضمنيا بالأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل بإعلانها مدينة القدس عاصمة لها . وأكد أن كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية والاستيطانية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة لاغية وباطلة ومخالفة للمعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية ، ومنافية للاتفاقات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي . ودعا المجتمع الدولي وخاصة الدولتين الراعيتين لمؤتمر السلام لحمل إسرائيل على عدم إجراء أي تغيير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس الشريف خلال المرحلة الانتقالية والامتناع عن أي عمل أو إجراء قد يكون من شأنه المساس بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي للمدينة ، والالتزام بالقرارات الدولية ذات الصلة وخاصة القرارات الصادرة عن الدورة الاستثنائية العاشرة

للجمعية العامة المتعلقة بوقف العمل في بناء المستوطنة اليهودية في جبل أبوغنيم ، وكل نشاط استيطاني آخر، وحملها على رفع الحصار عن مدينة القدس الشريف وضمان حرية العبادة فيها والتوقف عن هدم المنازل وسحب الهويات من المواطنين الفلسطينيين وتفريغ المدينة من مواطنيها العرب .

وطالب المؤتمر المجتمع الدولي، وخاصة راعيي عملية السلام ، بالضغط على إسرائيل لكي تمتثل لقرارات الشرعية الدولية وتتوقف عن سياسة الاستيطان ، وطلب إلى مجلس الأمن إحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في مدينة القدس والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. كما حث المجتمع الدولي وكافة الدول التي تقدم مساعدات اقتصادية ومالية لإسرائيل ، على وقف المساعدات التي تستخدمها إسرائيل في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري المحتل.

مؤتمر القمة الإسلامي التاسع

دورة السلام والتنمية " انتفاضة الأقصى"

التوقيت: ١٢ - ١٣ نوفمبر ٢٠٠٠

المكان: الدوحة

أشاد المؤتمر بالانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني (انتفاضة الأقصى المباركة) للدفاع عن مدينة القدس الشريف وجميع المقدسات،ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد الحرية والسيادة والاستقلال للشعب الفلسطيني المناضل، ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى الاستمرار في تعزيز تضامنها مع الشعب الفلسطيني وفي دعم نضاله العادل والمشروع واستخدام طاقات الأمة الإسلامية لتحقيق كامل أهدافه الوطنية.

و أكد المؤتمر ضرورة العمل على وقف جميع أعمال الاستيطان والإجراءات والممارسات الإسرائيلية المخالفة لقرارات الشرعية الدولية والمنافية للاتفاقات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ، وطلب من مجلس الأمن الدولي منع هذه الإجراءات وإزالة المستوطنات الإسرائيلية طبقاً لقرار مجلس الأمن ٤٦٥ وإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي العربية المحتلة طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٤٦ .

دعا المؤتمر مجلس الأمن إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية للمذابح التي ارتكبتها إسرائيل وأدت إلى سقوط أكثر من مائتي شهيد وما يزيد عن عشرة آلاف جريح. وطالب مجلس الأمن بتشكيل محكمة جنائية دولية خاصة وفقاً للقانون الدولي لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين ممن تسببوا في هذه المذابح الوحشية. ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته تجاه تأمين الحماية الدولية اللازمة لأبناء الشعب الفلسطيني في القدس الشريف وبقية الأراضي الفلسطينية.

دعا المؤتمر الدول الأعضاء التي أقامت علاقات مع إسرائيل والتي كانت قد شرعت في اتخاذ خطوات تجاه العلاقات مع إسرائيل في إطار عملية السلام إلى قطع هذه العلاقات بما في ذلك إقفال البعثات والمكاتب وقطع العلاقات الاقتصادية ووقف جميع أشكال التطبيع معها حتى تقوم بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين والقدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي تنفيذاً دقيقاً وصادقاً.

أكد المؤتمر أن إخلال إسرائيل بالمبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام وتراجعها عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذه العملية والمماطلة في تنفيذها والتنصل منها وقيامها بارتكاب المجازر الوحشية ضد أبناء الشعب الفلسطيني هي الأسباب التي أدت إلى تدمير العملية السلمية وحمل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية ذلك.

أكد المؤتمر مجدداً استمرار المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة نحو قضية فلسطين حتى يتم إيجاد حل عادل وشامل لكل جوانبها يكفل إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف ، وثمن قرارات القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة يومي ٢١ و ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠م.

دعا المؤتمر دول العالم إلى الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف فور إعلانها على الأرض الفلسطينية وتقديم كل أشكال الدعم لها لتجسيد سيادتها على الأرض الفلسطينية في حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وناشد دول العالم دعم دولة فلسطين لنيل العضوية الكاملة في هيئة الأمم المتحدة.

أكد ضرورة تكثيف المساعي المبذولة من أجل عقد الاجتماع الخاص بالأطراف المتعاقدة السامية لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب ، قصد اتخاذ الإجراءات التسرية اللازمة لضمان تنفيذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها مدينة القدس الشريف.

دعا المؤتمر إلى العمل لدى الأمم المتحدة والمؤسسات والمحافل الدولية لحمل إسرائيل على إطلاق سراح المعتقلين والأسرى العرب والفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وإعادة المبعدين وإنهاء أسلوب العقوبات الجماعية ووقف عمليات المصادرة للأراضي والممتلكات وهدم المنازل والكف عن القيام بأية أعمال تهدد الحياة والبيئة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

- أكد المؤتمر المسؤولية المستمرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) في تأدية مهامها تجاه جميع أبناء الشعب الفلسطيني في كل أماكن وجودهم بموجب قرار الجمعية العامة بهذا الشأن، ودعا الدول الأعضاء إلى أن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة بأن تقوم لجنة التوفيق بالتعاون مع وكالة الإغاثة

والدول المعنية بإعداد حصر شامل للاجئين الفلسطينيين وأملاكهم ووضع تصور شامل لحل مشاكلهم على أساس حقهم في العودة لوطنهم فلسطين طبقاً للقرار الدولي رقم ١٩٤. كما دعا الدول إلى تقديم المزيد من الدعم لتغطية ميزانية الوكالة لتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها.

أما بالنسبة للقدس الشريف ، أكد المؤتمر مجدداً أنها عاصمة دولة فلسطين المستقلة ، ورفض أية محاولة لانتقاص السيادة الفلسطينية عليها، وأكد كذلك بطلان جميع الإجراءات والممارسات الاستيطانية فيها انسجاما مع قرارات الشرعية الدولية والمواثيق والأعراف الدولية التي تعتبر كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية والاستيطانية الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والديمغرافي والعمراني والتراثي والحضاري لهذه المدينة المقدسة باطلة ومخالفة لقرارات الشرعية الدولية والمواثيق والأعراف الدولية ومنافية للاتفاقات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وطالب مجلس الأمن بإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي العربية المحتلة طبقاً للقرار رقم ٤٤٦ .

طالب جميع دول العالم بالالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي يدعو إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس، ودعا إلى الطعن قانونا في صحة القانون الذي أقره الكونجرس الأمريكي في هذا الشأن لكون هذا القانون يفضل طائفة دينية على غيرها مما يناقض الدستور الأمريكي القائم على المساواة بين الطوائف. ودعا إلى قطع العلاقات مع أية دولة تنقل سفارتها للقدس أو تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

دعا المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن إلى حمل إسرائيل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومنعها من إجراء أي تغيير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس الشريف، وإلزامها برفع الحصار عن مدينة القدس الشريف وضمان حرية العبادة فيها واحترام الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية ، والتوقف عن هدم المنازل وسحب الهويات من المواطنين الفلسطينيين وتفريغ مدينة القدس الشريف من مواطنيها العرب.

أدان المؤتمر بشدة قرارات (المحكمة العليا) الإسرائيلية بشأن مدينة القدس الشريف وخاصة القرار الصادر في ١٩٩٦/٧/٢٥م بشأن السماح لليهود بالصلاة في ساحة المسجد الأقصى المبارك والقرار الصادر في ١٩٩٣/٩/٢٣م الذي اعتبر المسجد الأقصى المبارك جزءا من مساحة دولة إسرائيل ، وأكد المؤتمر أن هذه الإجراءات أعمال استفزازية متعمدة تفسح المجال للمنظمات اليهودية المتطرفة لمواصلة انتهاكاتها المستمرة لحرمة المسجد الأقصى المبارك ،

وإقامة وجود لها علـــى ســاحاته، ومواصلــة عمليــات الســطو علــى المــأثورات الدينيــة والتاريخية والثقافية في مدينة القدس الشريف والأراضي الفلسطينية المحتلة.

أدان بشدة إسرائيل لإصدار أوامر بإغلاق المؤسســات الفلســطينية في القــدس الشــريف ومنعها من ممارسة أعمالها بحريــة، واعتــبر هــذه الإجــراءات التعســفية انتــهاكاً متواصــلا للاتفاقات المعقودة بين منظمة التحريــر الفلســطينية وإســرائيل في إطــار عمليــة الســلام ، وأنها تشكل انتهاكاً فاضحا للمعاهدات والمواثيق الدوليــة وخاصــة اتفاقيــة جنيــف الرابعــة لعام ١٩٤٩م، ونقضا للمبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام في مدريد.

أشاد المؤتمر بالجهود التي بذلهــا المغفــور لــه جلالــة الملــك الحســن الثــاني لتأســيس وكالة بيت مال القدس الشريف، وتحديد أهدافها في حماية المدينة المقدسة وأهلــها الفلســطينيين. كما أعرب عن شكره لخلفه جلالة الملك محمــد الســادس الــذي شملــها بعطفــه ورعايتــه ، ويسر لها إمكانات سخية. وشكر الدول الأعضاء في لجنة القدس التي بــادرت بتقــديم تبرعــات لفائدة الوكالة مما مكنها من البدء في تنفيذ مشاريعها في مجالات الإسكان والترميم والتعليم.

رحــب بالاتفــاق الأساســي الموقــع بــين منظمــة التحريــر الفلســطينية والفاتيكــان بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٠٠ وهو الاتفاق الذي يعتبر أن أية قرارات أو أعمــال أحاديــة الجــانب كتغيير الطابع المميز للقدس ووضعها القانوني أمر مرفوض أدبياً وقانونياً . وأكد ضــرورة العمــل الإسلامي المسيحي المشــترك للحفــاظ علــى مدينــة القــدس وطابعــها الديــني والتــاريخي والحضاري والثقافي.

المبحث الثالث

القرارات الدولية

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ١٨١ الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩م

أفرد الجزء الثالث من هذا القرار بالكامل لمعالجة قضية القدس ، فأقر قيام كيان منفصل في المدينة مع القرى المجاورة لها ، وأبعدها شرقاً أبوديس ، جنوباً بيت لحم ، وغرباً عين كارم ، لتتولى الأمم المتحدة إدارتها وتعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عنها ويقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس مسؤول أمامه ، يكون اختياره على أساس كفايته ، من دون مراعاة الجنسية ، على أن لا يكون مواطناً لأي من الدولتين. كما تنص الفقرة الرابعة على أن تكون القدس منطقة مجردة من السلاح ، يعلن حيادها ، ولا يسمح بقيام أي تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها. وتؤكد الفقرة الثامنة حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة ، ويحدد الحاكم وفق تعليمات مجلس الوصاية شروط الهجرة إلى داخل حدود المدينة. وتجعل الفقرة العاشرة اللغتين العربية والعبرية رسميتين فيها. أما الفقرة الثانية عشرة فتضمن حرية العقيدة والدين والعبادة والتعليم ، وحرية القول والاجتماع ، وتكوين الجمعيات ، وحرية التظلم ، كما تضمن احترام قانون الأسرة ، والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد والطوائف ، وتضمن حرية التعليم وتأمينه لكل الطوائف بلغتها ووفق تقاليدها الثقافية. وتمنع أي تميز بين السكان بسبب الدين أو اللغة أو الجنس ، وتمنع أي إجراء يعوق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لأي مذهب.

وتنص الفقرة الثالثة عشرة (جيم) على أن تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ويحرم كل فعل من شأنه أن يسئ بأي صورة إلى قداستها. وتنص الفقرة الرابعة عشرة على أن يعاد النظر في النظام الخاص بالقدس من قبل مجلس الوصاية بعد عشر سنين ، ويكون للمقيمين في المدينة حرية الإعلان بطريقة الاستفتاء عن رغباتهم في التعديلات الممكن إجراؤها على النظام.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ١٨٥ الصادر في ١٩٤٨/٤/٢٦

جاء هذا القرار على إثر اندلاع المعـــارك الضاريـــة في القـــدس بـــين المجـــاهدين العـــرب والعصابات الصهيونية مؤكداً أن حفظ النظام والأمن في القدس مسألة تعني الأمم المتحدة ككل.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ١٨٦ الصادر في ١٩٤٨/٥/٦م

نـــص هـــذا القـــرار علـــى تعيـــين رجـــل محـــايد يعمـــل كمفـــوض للأمـــم المتحـــدة فاختير لهذه المهمـــة الأمـــيركي (هـــارول إيفـــانز) مـــن جماعـــة الكويكـــرز، لكنـــه فشـــل في محاولة الوصول إلى أي حلول للتوفيق بين الطرفين المتنازعين مما أدى بـــه إلى طلـــب الإعفـــاء من منصبه.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ١٨٧

عهدت الجمعية العامة في هذا القرار إلى وسيط الأمم المتحدة (الكونت فولـــك برنـــادوت) تـــأمين حمايـــة الأمـــاكن المقدســـة والأبنيـــة والمواقـــع الدينيـــة في فلســـطين والعمـــل على إيجاد تسوية سلمية للوضع المستقبلي في فلسطين. فقدم مجهودا عظيمـــا في تأديـــة مهماتـــه وكان على قدر كبير من الحياد مما دفع العصابات الصهيونية إلى اغتياله في فلسطين.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ١٩٤

جاء هذا القرار بعد عـــدة أشـــهر مـــن إعـــلان دولـــة إســـرائيل واحتلالهـــا (٨٠%) من أراضي فلسطين بما فيها جزء مـــن القـــدس فـــأكد علـــى وضـــع القـــدس المميـــز نظـــراً لارتباطها بالديانات العالمية الثلاث ولذلـــك يجـــب أن توضـــع تحـــت رقابـــة الأمـــم المتحـــدة وتحت نظام دولي دائم يؤمن لكل من الفئتـــين الحـــد الأقصـــى مـــن الحكـــم الـــذاتي المحلـــي. وأكـــد القـــرار ضـــرورة تـــأمين أقصـــى حريـــة للوصـــول إلى القـــدس بكـــل الطـــرق ،

وأكـد ضـرورة كونها منطقـة منزوعـة السـلاح. كمـا نصـت الفقـرة (١١) على (وجوب عودة اللاجئين الراغبين في العـودة إلى ديـارهم والعيش مـع جيرانهم ، ووجوب دفع التعويضات من ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كـل مفقـود أو مصاب بضرر).

كما تقرر تشكيل لجنـة مؤلفـة مـن ثلاثـة أعضـاء مـن الأمـم المتحـدة تحددهـم الدول العظمـى لتتـولى المـهمات الـتي كـانت موكلـة إلى الوسـيط الـدولي المغتـال ، وكل المهمات التي يحددها مجلس الأمن.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ٢٧٣ الصادر في ١١ مايو ١٩٤٩

قامت الجمعية العامة في هذا القرار بقبول دولة إسـرائيل عضـواً في الأمـم المتحـدة بناءً على توصية مجلس الأمـن الـدولي، وقـد جـاء القـرار مسـتندا إلى تعـهد إسـرائيل أن تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ومذكرا بقراري الأمـم المتحـدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ ورقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ ومشـيرا إلى تصريحـات منـدوب إسـرائيل لدى الأمم المتحدة (إبا إيبـان) وأهمـها اعترافـه (أن للقـدس وضعـا قانونيـا يختلـف عن بقية البلاد).

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ٣٠٣ الصادر في ١٩٤٩/١٢/٩

أكد هذا القرار المضامين الواردة في القرار ١٩٤ وشدد علـى مجلـس الوصايـة بضـرورة إنجاز قانون النظام الدولي للقدس، ولكن إسرائيل قامت بعـد يومـين فقـط بنقـل عاصمتـها إلى القدس مخلة بالتزاماتها وتعهداتها السابقة.

كما قام الأردن بعد ذلك بضم الضفة الغربية بمـا فيـها الجـزء الشـرقي مـن القـدس ، في حين تأخر مجلس الوصاية بإنجاز عملـه بدعـوى عـدم تعـاون إسـرائيل والأردن معـه ، فلم يقدم مشروعه للأمم المتحدة حتى شـتاء ١٩٥٠ فلـم تبـت بـأمره ، ولم تولـه أهميـة نظراً لانشغالها في معالجة الأزمـة الكوريـة، فظـل المشـروع أسـير أدراج الأمـم المتحـدة من دون أن يطالب أحد بإطلاقه من جديد.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ٢٢٥٣ الصادر في ١٩٦٧/٧/٤

جاء العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ واحتلت القوات الإسرائيلية القدس الشرقية في ٨ يونيو بعد ثلاثة أيام من المعارك العنيفة، دار بعضها بالسلاح الأبيض في شوارع القدس القديمة.

وبعد عشرين يوماً اتخذت السلطات الإسرائيلية قرارا بضم القدس الشرقية للغربية ، وتطبيق القوانين الإسرائيلية عليها. ثم اتخذت قرارا بتغيير اسمها إلى أورشليم. وقد ردت الأمم المتحدة بهذا القرار الذي صدر بأغلبية ٩٩ صوتاً وامتناع عشرين من دون اعتراض أحد. وفيه اعتبرت جميع تلك التدابير غير مشروعة، وطالبت إسرائيل بإلغائها والامتناع عن أي عمل من شأنه تغيير وضع القدس.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ٢٢٥٤ الصادر في ١٩٦٧/٧/١١

أكد هذا القرار مضامين القرار السابق حيث تأسفت فيه الجمعية العامة على عدم تطبيق القرار السابق، وطلبت من الأمين العام تقديم تقرير دوري لمجلس الأمن والجمعية العامة عن وضع القدس.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ١٢٢/٣٥ الصادر في ١٩٨٠/١٢/١١

منذ عام ١٩٨٠ أصبحت القدس بنداً ثابتاً في القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة في دوراتها كل عام. ويعد هذا القرار أهم هذه القرارات الذي نص على سريان اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ على جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس. كما طلب من إسرائيل التي وصفها بدولة الاحتلال الامتناع عن أي إجراء من شأنه تغيير المركز القانوني أو الطبيعة الجغرافية أو التركيب الديموجرافي للأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس واعتبار كل الإجراءات والتدابير التي قامت بها سابقاً لاغية.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ٣٦/ ١٥ الصادر في ١٩٨١/١١/٢٨

أشار هذا القرار إلى القلق العالمي للانتهاكات التي تتعرض لها المواقع التاريخية والثقافية والدينية في الأراضي المحتلة وبالأخص القدس فقرر ما يلي:

١- إن أعمال الحفر والتغير في المنظر العام والمواقع التاريخية والثقافية والدينية للقدس تشكل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي واتفاقية جنيف.

٢- إن هذه الانتهاكات تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

٣- تطالب بأن تكف إسرائيل عن أعمال الحفر والتغير في المنظر العام والمواقع التاريخية والدينية للقدس خصوصا تحت وحول الحرم الشريف (المسجد الأقصى وقبة الصخرة) الذي تتعرض مبانيه لخطر الانهيار. كما تبني القرار الموافقة على اقتراح لجنة التراث العالمي التابعة للأمم المتحدة بإدراج مدينة القدس القديمة وسورها في قائمة التراث العالمي.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ٤٥/٨٣/جيم الصادر في ١٩٩٠/١٢/١٣

شجب هذا القرار نقل بعض الدول بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس منتهكة القرارات الدولية السابقة. كما طلب من تلك الدول الالتزام بأحكام القرارات ذات الصلة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة. واعتبر القرار فرض إسرائيل قوانينها وولايتها وإدارتها على القدس (غير قانوني ومن ثم فهو باطل وليس له أي شرعية على الإطلاق).

أولى قرارات مجلس الأمن

كان أول قرار اتخذه مجلس الأمن بشأن القدس تحديداً هو رقم ٢٥٠ في ٢٧ أبريل ١٩٦٨ متضمنا دعوة إسرائيل إلى الامتناع عن إقامة العرض العسكري في القدس في ٢ مايو ١٩٦٨ بمناسبة مرور ذكرى عشرين عاما على قيامها وقد صدر القرار بالإجماع.

قرار مجلس الأمن

رقم ٢٥٢ الصادر في ٢١ مايو ١٩٦٨

تتالت قرارات مجلس الأمن بشأن القدس حيث صدر هذا القرار الذي شجب عدم امتثال إسرائيل لقرارات الجمعية العامة واعتبر جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك باطلة.

قرار مجلس الأمن

رقم ٢٦٧ الصادر في ٣ يوليو ١٩٦٩

أكد القرار ٢٥٢ ودعا بإلحاح إسرائيل لأن تبطل جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تغيير وضع مدينة القدس كما يطلب منها أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات مماثلة في المستقبل.

قرار مجلس الأمن

رقم ٢٧١ الصادر في ٣ يوليو ١٩٦٩

بعد أيام قليلة من حادث إحراق المسجد الأقصى ، في ١٥ سبتمبر ١٩٦٩ جاء القرار مؤكدا القرارين السابقين ومؤكدا عدم جواز اكتساب الأرض بالغزو العسكري. واعترف أن أي تدابير أو تدنيس للأراضي المقدسة أو المباني والمواقع الدينية في القدس ، وأن أي تشجيع أو تواطؤ للقيام بعمل كهذا يمكن أن يهدد بحدة الأمن والسلام الدوليين. كما أكد أن العمل المقيت لتدنيس المسجد الأقصى يؤكد الحاجة الملحة لأن تمتنع إسرائيل عن خرق القرارات المذكورة أعلاه وأن تبطل جميع الإجراءات والأعمال التي اتخذتها لتغيير وضع القدس ويدعو إسرائيل إلى التقيد بنصوص اتفاقيات جنيف والقانون الدولي. كما يدعوها إلى الامتناع عن إعاقة المجلس الإسلامي الأعلى في القدس عن القيام بمهماته ، بما في ذلك أي تعاون يطلبه المجلس من دول أكثرية شعوبها من المسلمين ، أومن مجتمعات إسلامية بما يتعلق بخططها من أجل صيانة الأماكن المقدسة في القدس وإصلاحها.

قرار مجلس الأمن

رقم ٤٧٦ الصادر في ٣٠ يونيو ١٩٨٠

جاء هذا القرار المهم الذي صدر بموافقة ١٤ عضوا وامتناع الولايات المتحدة فقط ونص على الآتي:

١- يؤكد مجلس الأمن من جديد الضرورة الملحة لإنهاء الاحتلال المطول للأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس.

٢- يشجب بقوة استمرار إسرائيل بصفتها القوة المحتلة في رفض التقيد بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

٣- يؤكد مجددا أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل (القوة المحتلة) الرامية إلى تغيير معالم القدس ووضعها ليس لها أي مستند قانوني وتشكل خرقا فاضحا لاتفاقية جنيف الرابعة. كما تشكل عقبة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

قرار مجلس الأمن

رقم ٤٧٨ الصادر في أغسطس ١٩٨٠

لام هذا القرار إسرائيل أشد اللوم لمصادقتها على القانون الأساسي بشأن القدس ورفضها التقيد بقرارات مجلس الأمن وأكد أن هذه المصادقة تشكل انتهاكا للقانون الدولي ، ولا تؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس ، وقرر عدم الاعتراف بالقانون الأساسي وغيره من الأعمال التي تستهدف تغيير معالم القدس، ودعا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى قبول هذا القرار وسحب البعثات الدبلوماسية من القدس.

قرارا مجلس الأمن

رقم ٦٧٢ ، ٦٧٣ الصادران في ١٩٩٠/١١/١٣

صدر هذان القراران بعد مجزرة الحرم الشريف في القدس التي راح ضحيتها عشرون شهيداً وأكثر من مائة وخمسين جريحاً، وأهم ما في هذا القرار أنه أقر صراحة بحقوق الشعب الفلسطيني السياسية المشروعة بعكس القرار ٢٤٢ الذي اكتفى بذكر (حل مشكلة اللاجئين) وقد أدان القرار ٦٧٣ صراحة أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية التي أسفرت عن حدوث خسائر في الأرواح وإصابات.

قرار مجلس الأمن

رقم ٧٢٦ الصادر في ١٩٩٢/١/٧

أدان هذا القرار طرد اثني عشر مدنيا فلسطينيا من الأراضي المحتلة. وأكد استمرار انطباق اتفاقيات جنيف على الأراضي المحتلة بما فيها القدس . وتكمن أهمية هذا القرار في أنه استمر في معاملة القدس بشكل خاص منفصل عن باقي الأراضي المحتلة بما يعني استمرار نفوذ القرار ١٨١ للعام ١٩٤٧ حتى بعد انعقاد مؤتمر مدريد .

وبذلك يتضح أن جميع القرارات الدولية أظهرت أن هناك نية للمحافظة على مبدأ الكيان المستقل وإلغاء جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ . فرغم أن التدويل لم يطبق بشكل عملي على أرض الواقع فإن نتائجه القانونية قد جرى الاعتراف بها دوليا والنظرة الدولية لا تميز إطلاقا بين شطري المدينة أو معاملة أحدهما معاملة مختلفة عن الآخر . وكل ذلك يدل على أن وجهة النظر الدولية ما زالت معتمدة على القرار ١٨١ للعام ١٩٤٧ الذي لا تستطيع إسرائيل إنكار شرعيته لأنه أساس قبول عضويتها في الأمم المتحدة . لكن المبادرة الأمريكية للسلام عمدت إلى أن تهمل كل القرارات الدولية عدا قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ اللذين لا يذكران شيئا صريحا عن القدس. ورفضت إسرائيل مشاركة شخصيات من أبناء القدس في الوفد الفلسطيني إلى محادثات السلام ، وعمدت إلى التأكيد في كل اللقاءات أو المؤتمرات أن القدس عاصمة أبدية لدولتهم ، ابتداء من خطاب بيجين في كامب ديفيد

إلى خطاب شامير في مدريد .. فكل ذلك يؤكد النية المبيتة لـدى إسـرائيل المدعومـة أمريكيـا بدليل قرار الكونجرس الأمريكي عام ١٩٩٥ القاضي بنقل السـفارة الأمريكيـة إلى القـدس ، والذي لا يستطيع الرئيس الأمريكي سـوى تأجيلـه لكسـب الوقـت والمماطلـة لا أكـثر ، وهو يوضح اتجاه الولايات المتحدة التي لم تنتظـر حـتى البـدء بمفاوضـات الوضـع النـهائي الذي عملت جاهدة على إقناع العرب والفلسطينيين بضرورة تأجيل البت بوضع القـدس إليـه. لكنها بكرت في إعلان موقفها الحقيقي من هذه المسألة رغم أنهـا مـن الـدول الـتي وافقـت بل التي ضغطت بكل ثقلها لاتخاذ القرار ١٨١ والقرار ١٩٤ في الجمعية العامة . كمـا وافقـت على قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ في ١/ ٣/ ١٩٨٠ الذي صدر بالإجماع المطلق ، ويقرر عـدم قانونية أي إجراء لتغيير وضع القدس الجغرافي أو الديموجرافي لكن تغير الوضع السياسي الـدولي وسقوط المعسكر الشرقي وانفراد أمريكا وسيطرتها المطلقة جعلـها تحصـر الشـرعية الدوليـة في القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ وأن تحصر الرعاية الدولية التي نص عليها القرار ٣٣٨ بهـا وحدهـا مع وجود شـكلي لروسـيا ودور مسـاعد تكميلـي لأوروبـا. إزاء هـذا الواقـع الحـرج من الطبيعي أن يشعر المفاوض العربي بالضعف والإحراج ، فالمفاوضـات هـي الوجـه الآخـر للصراع المسلح والانعكاس الطبيعي له على أرض الواقع.

الفصل الرابع

مستقبل القدس

في ضوء السياسات الإسرائيلية

ويتضمن الفصل الرابع :

المبحث الأول : القانون الاسرائيلي والقدس

المبحث الثاني : القدس في برامج الأحزاب والحكومات

المبحث الثالث : سياسة شارون ومستقبل القدس

الفصل الرابع

مستقبل القدس

في ضوء السياسات الإسرائيلية

المبحث الأول

القانون الإسرائيلي والقدس

تدعي وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية أن القانون الدولي يدعم موقف إسرائيل من مسألة السيادة على القدس الشرقية. أما القدس الغربية فإن سيادتها عليها مفروغ منها ، وليست هناك ادعاءات فلسطينية مناقضة وليس للفلسطينيين مطالب معينة فيها. وتدعم إسرائيل هذا الموقف بعدد من التبريرات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- إن الأردن كان قد احتل القدس الشرقية عام ١٩٤٨ عن طريق عمل عدائي ، مستخدماً القوة العسكرية. ولذلك ، فليست هناك حقوق سيادية عليها للأردن حسب القانون الدولي .

- إن خط الهدنة الذي اتفق عليه عام ١٩٤٩ والذي قسم المدينة إلى جزئين لم يعتبر حدوداً نهائية ، وإن اتفاقية الهدنة تنص بشكل واضح على أن الاتفاق بين إسرائيل والأردن لا يمس بحقوق الطرفين، ولا يؤثر على ادعاءاتهما بالنسبة للسيادة على المدينة .

- إن ضم المدينة القدس الشرقية ومعها كل الضفة الغربية للمملكة الأردنية عام ١٩٥٠ كان إجراءً مناقضاً للقوانين الدولية، ولذلك فإن الضم لم يكن شرعياً .

- إن الأردن قد خرق اتفاقية الهدنة عام ١٩٦٧ عندما أعلن الحرب على إسرائيل مما يمنح إسرائيل الحق في إلغاء الاتفاقية وهذا ما قامت به بالفعل .

- إن احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام ١٩٦٧ كان نتيجة إجراء دفاعي ، ولذلك فهو قانوني ويمنحها حق السيادة على هذا الجزء من المدينة . وتجدر الإشارة إلى أن هناك وجهة نظر قانونية ترى أن للأردن وإسرائيل حقوقاً

سيادية في القدس الشرقية ، ولكن إسرائيل أحق من الأردن في الاحتفاظ بالمدينة والسيادة عليها .

قامت إسرائيل بالعمل على تغير وضع القدس القانوني وواقعها السياسي والسكاني بواسطة سن القوانين ووضع ترتيبات جديدة بغض النظر عن الموقف الدولي. ولا بد من الاهتمام بالوضع القانوني للمدينة نظراً لأن بعض الأحزاب والفئات في إسرائيل تستند بشكل مطلق إلى القوانين الإسرائيلية في دعم وجهة نظرها وتستخدمها للتأثير على مواقف الجمهور الإسرائيلي من الحلول المطروحة.

كما أن أية حكومة إسرائيلية قد تستغل هذا الوضع وتستخدمه ذريعة في رفض المطالب الفلسطينية في المدينة. بعد احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧ قام الكنيست بتعديل قانون الحكم والقضاء ا لإسرائيلي بحيث أصبح من الممكن تطبيق القانون وأنظمة السلطة و الإدارة بواسطة إصدار أوامر حكومية في جميع المناطق التي تعتبر جزءا من (أرض إسرائيل). كما تم تعديل نظام البلديات بحيث يمكن توسيع حدودها في حالة إصدار أوامر بتطبيق القانون وأنظمة السلطة والإدارة، حسب القانون المذكور أعلاه . استناداً إلى هذين التعديلين أصدرت الحكومة أمراً بتطبيق القانون الإسرائيلي في شرقي القدس. وفي أعقاب ذلك ضمّ الجزء الشرقي إلى منطقة نفوذ بلدية المدينة الغربية.

وفي نفس الوقت سمحت الكنيست بتطبيق ترتيبات خاصة بشأن السكان بواسطة تعديل قانون (أنظمة القضاء والإدارة) عام ١٩٧٠. وكذلك، لقد وضعت السلطات الإسرائيليات ترتيباً خاصاً بالنسبة للجنسية، فقد سمحت للسكان الفلسطينيين بالحصول على الجنسية الإسرائيلية إذا تقدموا بطلبات الحصول عليها بمحض إرادتهم ولكنها لم تفرضها عليهم. أما الوضع القانوني لسكان القدس الذين لم يحصلوا على الجنسية فهو نفس وضع من يحصلون على تصريح بالإقامة الدائمة، ولكنهم يحصلون على الجنسية ، إضافة لذلك ، هناك بعض الامتيازات وخاصة بالنسبة للعمل في المؤسسات الحكومية.

وبالنسبة للمناطق التي تسري عليها هذه الترتيبات فهي تمتد من عطروت (قلنديا) في الشمال وحتى قبر راحيل (بيت لحم) في الجنوب ، ومن عين كارم في الغرب حتى منحدرات الطور الشرقية ، باستثناء بعض المناطق الكثيفة السكان ، وبعض القرى التي تقع ضمن هذه الحدود . وفي عام ١٩٨٠ تم تأكيد جميع هذه الترتيبات السابقة وجميع المواقف والقرارات الإسرائيلية الرسمية بشأن القدس. من خلال سن قانون أساسي (القدس عاصمة إسرائيل).

وينص هذا القانون على البنود الرئيسية التالية:

- توحيد القدس وكونها عاصمة إسرائيل .
- القدس هي مقر رئيس الدولة، والكنيست، والحكومة، والمحكمة العليا .
- ضمان حماية الأماكن المقدسة وحرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الأديان .
- على الحكومة الاهتمام بتطوير القدس .

وتنبع أهمية هذا القانون من حقيقة أن أي اتفاق سياسي حول القدس يلزم تعديله أو استبداله بقانون على نفس المستوى، أي بقانون أساسي آخر، كما حددت ذلك محكمة العدل العليا في نوفمبر ١٩٩٥. فهذا القانون لا يشكل بنداً حول تحديد الأكثرية لتعديله ، أي أنه غير محصن، ومن الممكن تعديله أو استبداله بأكثرية عادية. وقد شرع اليمين الإسرائيلي في معركة برلمانية من أجل تحويله إلى (قانون محصن) الأمر الذي يحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء الكنيست لتعديل أي نص فيه. أما قرار تحصين القانون نفسه فيحتاج إلى أكثرية عادية فقط . وبالإضافة إلى سن القوانين أكدت المحكمة العليا الإسرائيلية في مناسبات عديدة على قانونية الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية، على اعتبار أن شقي المدينة موحدان حسب القانون وهي عاصمة إسرائيل.

ويجدر بالذكر أن مجلس الأمن الدولي كان قد اعتبر سن قانون القدس عام ١٩٨٠ مناقضاً للقانون الدولي ، وأن معاهدة جنيف الرابعة تسري على القدس. كما أن المجلس على موقفه هذا في أعقاب استشهاد ١٨ فلسطينياً في المسجد الأقصى في أكتوبر ١٩٩٠ .

السياسة الإسرائيلية في القدس

بالرغم من ضم القدس الشرقية رسمياً، وضمها إلى حدود بلدية القدس واعتبارها عاصمة إسرائيل ، فإن السياسة العملية في المدينة لم تكن صارمة ودقيقة. فقد خضعت السياسة الفعلية لعدة اعتبارات يبدو عليها بعض الغموض. وكانت أهم الاعتبارات:

- رفض المجتمع الدولي لضم القدس، وعدم اعترافه بقانونية الإجراءات الإسرائيلية .
- الخلافات الداخلية بين فئات وتيارات يهودية و إسرائيلية .
- حساسية الأديان الأخرى ، المسيحية والإسلام، لوضع المدينة .
- عدم رغبة السلطات الإسرائيلية في ضمّ السكان الفلسطينيين ومنحهم الجنسية الإسرائيلية .
- محاولة عدم خلق مقاومة شديدة من جانب السكان الفلسطينيين .

ويمكن تصنيف السياسات الإسرائيلية في القدس إلى أربعة مجالات رئيسية على النحو التالي:

السياسة السكانية:

لتحقيق ضمان الأغلبية اليهودية هناك علاقة واضحة بين حجم السكان اليهود في القدس وبين الإدعاء بأنها عاصمة إسرائيل. فهبوط نسبة اليهود إلى حد معين يجعل من الصعب الإدعاء بأن المدينة هي عاصمة الدولة . وفي سبيل ضمان أكثرية يهودية في القدس قامت السلطات الإسرائيلية، بعد الاحتلال عام ١٩٦٧ برسم حدود جديدة للمدينة. أخرجت الخريطة الجديدة من حدود البلدية عدداً من التجمعات السكانية الفلسطينية، واستخدمت أساليب مختلفة لدفع باقي السكان، في المناطق الواقعة داخل المدينة، للانتقال إلى هذه التجمعات ومنحتهم نفس حقوق سكان المدينة. وفي نفس الوقت تم ضمّ وإدخال مناطق أخرى غير مأهولة بالسكان لبناء مستوطنات جديدة.

أما في عام ١٩٩٢ فقد تم توسيع حدود المدينة من جهتها الغربية بهدف رفع نسبة السكان اليهود . أدت هذه السياسة إلى رفع نسبة السكان اليهود في القدس

الصغرى (أي بدون التجمعات السكانية الفلسطينية الكثيفة بالسكان) إلى ٧٢% بينما يشكلون حوالي ٥٠% من سكان القدس الكبرى (التي تضم مناطق أبو ديس والعيزرية وضاحية البريد والرام وبيرنبالا وبيت حنينا القديمة).

الوضع المدني للسكان الفلسطينيين:

منح سكان القدس الفلسطينيين الذين لم يحصلوا على الجنسية الإسرائيلية وضعاً خاصاً. وقد ضمن لهم هذا الوضع مكانة المقيمين الدائمين حاملين الهوية الإسرائيلية وعدداً من الحقوق المدنية وأهمها:

- حقوق الترشيح والتصويت للبلدية .
- حقوق اجتماعية مثل مخصصات التأمين الوطني والتأمين الصحي .
- حق العمل في المؤسسات الإسرائيلية .
- حق التنقل في البلاد .

ومن جهة أخرى، فإن هذا الوضع أخضعهم للقوانين والأنظمة الإسرائيلية مثل تطبيق القضاء الإسرائيلي ونظام الضرائب . . . ، إلا أنه من الناحية الفعلية لم تطبق عليهم جميع القوانين ، وتم إعفاء السكان الفلسطينيين في القدس من توفير الشرط الأساسي للحصول على بعض الحقوق وهو الجنسية الإسرائيلية. وقد يكون ابرز مثال على ذلك هو السماح لسكان القدس بالعمل في المؤسسات الرسمية كموظفي دولة في عدد من المجالات مثل جهاز التعليم ، ومكاتب العمل، ووزارة الداخلية، والشرطة وغيرها .

الخدمات والاقتصاد

وطبقا لما تم ذكره، فقد فرضت إسرائيل القوانين والأنظمة العامة والبلدية على السكان الفلسطينيين في القدس، ولكنها تسامحت في تطبيقها. فقد عملت على توفير المتطلبات الأساسية لجميع الفئات، مع أن عدم تطبيق القوانين والأنظمة أعفاها من تقديم جزء كبير من الخدمات، واتبعت سياسة محددة تتضمن أساليب عديدة لضمان الهدوء في المدينة، حتى على حساب تحقيق بعض المصالح للأكثرية اليهودية :

الحقوق الدينية :

سمحت السلطات الإسرائيلية للطوائف غير اليهودية بإدارة شؤون الأماكن المقدسة التابعة لها ، ولكن بدون التنازل عن السيادة الرسمية عليها. وقد طبقت ترتيبات خاصة متفق عليها بالنسبة للإشراف والحراسة وأعمال الترميم والصيانة في هذه الأماكن، وكذلك وضعت ترتيبات للرقابة على مضمون خطب الجمعة في المساجد . وتنازلت السلطات في موضوع تعيين القضاة في المحاكم الشرعية، ولم تطبق القوانين المدنية الإسرائيلية الخاصة بالأحوال الشخصية ، ولكنها في الوقت نفسه لم تعترف بعقود الزواج في هذه المحاكم إلا بعد مصادقة المحكمة الشرعية في يافا عليها . وفي مجال العلاقات بين الطوائف تجنبت السلطات الاحتكاك والتوتر مع المسلمين بواسطة منع المتدينين اليهود من الصلاة من باحة المسجد الأقصى والذي يعتقد اليهود أنه أقيم على (جبل الهيكل) أو بناء الهيكل في نفس المكان .

الاقتصاد: :

لم تطبق القوانين الإسرائيلية الخاصة بالنشاط الاقتصادي في عدد من المجالات:

- السماح لأصحاب المصالح بالاستمرار بالعمل حسب الترخيص الأردني والتنازل عن تطبيق المواصفات والمعايير الإسرائيلية .

- السماح باستخدام العملة الأردنية في السوق بالرغم من وضوح القانون الذي يمنع ذلك، بالإضافة إلى السماح للصرافين بممارسة عملهم .

- فرض الضرائب الإسرائيلية بشكل تدريجي وفي البداية حسب المعايير الأردنية.

- عدم تطبيق قوانين العمل خاصة تلك المتعلقة بتشغيل صغار السن والحد الأدنى من الأجور .

- منح الامتيازات لشركات النقل للعمل في نطاق القدس الشرقية .

- منح حرية التنظيم المهني والمشاركة مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في النقابات المهنية .

التعــــــــــليم :

لم تفرض السلطات الإسرائيلية تطبيق منـــــهاج التعليـــم الإســـرائيلي في المــدارس الحكومية ، ولم تطبق فعلياً قانون التعليم الإلزامي، فقد استمر التعليم حســـب المنـــاهج الأردنية وأيضا منح الشهادات طبقا للنظام الأردني .

الخدمات الأخرى :

يعتبر تنازل السلطات الإســـرائيلية في قضيـــة تزويـــد ســـكان القـــدس الشـــرقية بالكهرباء والمياه مـــــن أكـــثر السياســـات بـــروزاً حـــتى الآن. فـــالقدس الشــرقية هي الاستثناء الوحيد مـــــن احتكـــار شـــركة الكـــهرباء الإســـرائيلية لهـــذا النـــوع من الطاقة. وحتى عـــام ١٩٩٤ تمتعـــت شـــركة كـــهرباء القـــدس أيضـــاً بامتيـــاز تزويد الطاقة الكهربائية للمناطق بالسكان اليهود والمستوطنات. وأما بالنســـبة للميـــاه فما زالت المناطق الشمالية من القـــدس العربيـــة تـــتزود بهـــا مـــن مصلحـــة الميـــاه في رام الله .

سمحـــت الســـلطات لعـــدد كبـــير مـــن المنظمـــات الدوليـــة والفلســـــطينية بممارسة نشاطاتها في تقديم أنواع مختلف من الخدمـــات لســـكان القـــدس الشـــرقية ، ومن جهة أخرى قامت بتقليـــص خدمـــات الدولـــة في مجـــالات البنـــاء والتطويـــر ومعظم أنواع الخدمـــــات العامـــة . أمـــا في الإســـكان فقـــد شـــجعت الســـلطات السكن المنفصل ، وفي حالات عديدة منعت اليهود من الســـكن في قلـــب التجمعـــات السكانية الفلسطينية ، بهدف منع الاحتكاك والمحافظة على الهدوء. أما الاستثناء ا لبـــارز في هذه السياسة فهو الحي اليهودي في البلدة القديمة .

توحيد المدينتين :

امتنعت السلطات الإسرائيلية عن أي إجراء يمكن أن يشير حتى بطريقة رمزية إلى عدم وحدة المدينة. وأهم الأمثلة على ذلك رفض إقامة جدران فاصلة لعزل الأحياء اليهودية عن الأحياء العربية لمنع الاحتكاك أو الاعتداءات بين سكانها. كذلك رفض الاقتراح بإقامة مجلس بلدي في الجزء الشرقي من المدينة كمقابل لبلدية المدينة الغربية وعلى نفس المستوى من المسؤولية والصلاحيات . أدت هذه السياسة إلى استمرار واقع الفصل بين القطاعين الإسرائيلي والفلسطيني في القدس. فبنية الاقتصاد مختلفة ، وهي أشبه بالبنية الاقتصادية للضفة الغربية، والفجوة في مستوى الحياة والفرص كبرت مع الزمن، وكذلك، فإن منظومة الخدمات الفلسطينية منفصلة ومختلفة في مستواها في معظم المجالات . يشير هذا الفصل إلى أنه من الناحية العملية هناك قطاع سكاني فلسطيني منفصل عن القطاع اليهودي، ويمكن ملاحظة التطابق بين الفصل الشرعي والجغرافي مما يدل على وجود مدينتين منفصلتين.

وقد نتج هذا الفصل الفعلي بين المدينتين بالرغم من السياسة الإسرائيلية المعلنة التي كانت وما زالت تهدف إلى تحقيق هدف معاكس هو إثبات واقع توحيد المدينتين في مدينة واحدة. ولكن من جهة أخرى تجب الإشارة إلى أن الاستراتيجية الفلسطينية ساهمت بشكل كبير في تثبيت واقع الفصل وتميز القدس العربية. فقد امتنع الفلسطينيون ، حاملو الجنسية الإسرائيلية، عن المشاركة في انتخابات الكنيست. في عام ١٩٩٢ تراوحت المشاركة ما بين ٥٠,٠% و٤% في المناطق المختلفة. أما في انتخابات البلدية فقد كانت نسبة المشاركة منذ الاحتلال وحتى انتخابات عام ١٩٩٣ على النحو التالي:

السنة	١٩٦٩	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٣
النسبة	٢١-٢٢٪	١٤-١٥٪	١٨٪	٤٪	٧٪

وقد أسهمت هذه الاستراتيجية في تمكين الفلسطينيين من المحافظة على مسافة ما من الحكم الإسرائيلي ، وهي تشير إلى استمرار الفصل القطاعي والجغرافي وإلى عدم دمج المدينتين فعليا. وقد نبه هذا الواقع السلطات الإسرائيلية إلى ضرورة إحداث تحولات في سياستها، يمكن أن تؤدي إلى دعم ادعائها بتوحيد المدينة الآن وفي المستقبل. ويتضح ذلك من سياسة تشجيع الحصول على الجنسية الإسرائيلية وتكثيف بعض أنواع الخدمات للسكان الفلسطينيين.

المبحث الثاني

القدس في برامج الأحزاب والحكومات

يعتبر الإجماع حول موضوع القدس من الأمور الواضحة في برامج الأحزاب الإسرائيلية وفي التصريحات المتكررة للقيادات السياسية في جميع التيارات والاتجاهات. وتبرز بشكل خاص ظاهرة غياب البنود التي تحدد الموقف من القدس في برامج أحزاب المتدينين والأحزاب اليمينية المتطرفة. وتشير هذه الظاهرة إلى اعتبار مواقف هذه الأحزاب بديهية ، ولا تحتاج إلى إشارة خاصة ، أو أن الموقف من القدس مدرج ضمناً في بند عام حول (أرض إسرائيل) التي لا يمكن أن تكون موضوعاً للمفاوضات . أما الحزبان الكبيران فيتفقان في موقفهما المبدئي على كون القدس مدينة واحدة لا يمكن تجزئتها ، وأنها عاصمة لإسرائيل للأبد :

برنامج حزب العمل:

ينص البند الخاص من مبادئ حزب العمل التي أقرها المؤتمر الخاص قبيل انتخابات الكنيست عام ١٩٩٢ على ما يلي:

(القدس ومحيطها ليسا قضية سياسية أو أمنية، ولكنها روح الشعب اليهودي ، القدس عاصمة إسرائيل وستبقى مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية مع ضمان حرية العبادة لجميع الأديان، ومنح مكانة خاصة للأماكن المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين).

أما بالنسبة للسياسة العملية نحو السكان الفلسطينيين فقد نص :

برنامج الحزب الانتخابي :

يستمر التسامح وضبط النفس في كونها مبدأ أساسياً في السياسة التي توجه الحكومة والبلدية. وترى الحكومة في مبدأ توفير الخدمات المتساوية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة لفئات السكان المختلفة والمتنوعة ، غاية مهمة ومركزية لترسيخ وحدة القدس وترى الحكومة نفسها ملتزمة وواجب عليها ، حسب القانون، أن تحترم الحقوق المدنية والدينية لجميع فئات السكان في المدينة ، بدون تمييز حسب الانتماء الديني أو القومي، والاهتمام بحاجات جميع السكان.

برنامج حزب الليكود :

(لا يختلف موقف حزب الليكود الرسمي ، من مدينة القدس ، عن برنامج حزب العمل. وهو ينص باختصار شديد على أن القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية ، وأنها مدينة لا يمكن تجزئتها ، وهي تضمن لكل الأديان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة).

لقد انعكست مواقف الحزبين من القدس في سياستهما المتبعة منذ عام ١٩٦٧ وبشكل خاص في توظيف الأموال للاستيطان في المدينة حتى بعد التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣. وهذه السياسة مدعومة بإجماع شعبي إسرائيلي يشجع ويدعم النشاط الاستيطاني في الضواحي الجديدة حول القدس وحتى التجمعات السكانية اليهودية البعيدة مثل (غوش عتسيون) ، والتي ينظر إليها الإسرائيليون على أنها تجمعات سكانية عادية ولا تدخل في تعريف المستوطنات. وبالرغم من هذا الإجماع الشعبي، فإن جميع الحكومات الإسرائيلية لم تبادر للاستيطان في المناطق العربية كثيفة السكان وفي القدس القديمة، باستثناء الاستيطان في الحي اليهودي .

سياسة حكومة العمل تجاه القدس (١٩٩٢-١٩٩٥)

قد تكون معرفة سياسة حكومة العمل في القدس والإجراءات التي اتخذتها في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ ذات دلالة هامة حول موقفها من الحل النهائي، لا سيما وأن هذه الحكومة هي التي وقعت على اتفاقيات السلام وهي المفضلة من جانب الفلسطينيين لإجراء المفاوضات معها .

إن أحد العناصر الأساسية في الاستراتيجية الإسرائيلية التي تعكسها حكومة العمل هو تأجيل البحث والتفاوض حول القدس ووضعها في آخر جدول أعمال المفاوضات بعد التوصل إلى السلام مع الأردن وسوريا ولبنان والفلسطينيين . تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق ثلاثة أهداف :

١. تعميق السيطرة الإسرائيلية في المدينة ، خلال هذه الفترة، وتجني الدعم السياسي اللازم لتحقيق الحل الذي يرضيها .

٢. عدم تقديم أية تنازلات قبل الاتفاق على الحدود الخارجية بحيث لا تكون التنازلات التي يمكن أن تقدمها في القدس جزءاً من الاتفاق حول الحدود .

٣. تعتقد إسرائيل بأن التوقيع على اتفاقيات سلام يعمق الثقة بينها وبين الدول العربية والسلطة الفلسطينية ويكسبها تسامح العالم فيما يتعلق بعمليات التطوير الجارية في المدينة . اتبعت حكومة العمل الأساليب التقليدية المعروفة وتبنت أساليب جديدة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وذلك بتأثير الأوضاع الجديدة التي نتجت عن الاتفاقيات مع الفلسطينيين في محاولة للالتفاف على هذه الاتفاقيات والاستفادة منها:

- استمرت الحكومة في سياستها الاستيطانية والسكانية للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة ورفع نسبة السكان اليهود في المدينة غرباً لتضم مستوطنة (مفسيرت تسيون). ثم بدأت تعمل بخطى حثيثة لملء الفراغ الجغرافي بين أجزاء المدينة واستيطان المناطق التي كانت حتى الآن معروفة بأنها (مناطق خضراء). وأبرز الأمثلة على ذلك:

١- توسيع مستوطنة/ مدينة جفعات زئيف جنوباً على حساب أراضي قرية بيت إكسا بهدف ربطها بمنطقة مستوطنة/ مدينة راموت .

٢- مباشرة العمل في إقامة مستوطنة (هار شمونيل) شمال مستوطنة رموت وهي تقع على أراضي قرية النبي صمونيل بين رموت وجبعات زئيف .

٣- ربط كتلة أدوميم في الشرق وكتلة غوش عتسيون في الجنوب بالمدينة بواسطة توسيع منطقة جيلو .

٤- الإسراع في استيطان هضبة شعفاط ، وهي مخصصة لليهود المتدينين (ريخس شعفاط). ٥- اتخاذ القرار بالاستيطان في جبل أبو غنيم ، جنوب شرق المدينة .

-استمرار نفس السياسة السكانية الخاصة بالفلسطينيين عن طريق خفض عددهم إلى أدنى درجة ولكن، في نفس الوقت، تشجيع الحصول على الجنسية الإسرائيلية للذين لا يمكن التخلص منهم . ورغم اختلاف المعطيات حول عدد الذين حصلوا على الجنسية الإسرائيلية بالفعل ، إلا أن أدنى

التقييمات تشير إلى تقديم آلاف الطلبات ، وحصول آلاف الفلسطينيين الآخرين على الجنسية... ومن الممكن اعتبار نسبة المشاركة المنخفضة في انتخابات المجلس الفلسطيني مؤشراً على هذا التوجه .

- محاولة تحسين أوضاع السكان الفلسطينيين وربط مصالحهم بالسلطة الإسرائيلية عن طريق توسيع الخدمات. ونلاحظ هذه المحاولة في توسيع الخدمات الصحية، بحيث انتشرت مستوصفات صناديق التأمين الصحي في معظم مناطق القدس. كما يمكن ملاحظة أن ا لقدس الشرقية قد شملت في تطبيق التعديل في قانون التأمين الوطني الذي أقرته الحكومة بهدف تحقيق المساواة بين العرب واليهود في مخصصات التأمين حتى عام ١٩٩٧. كما أن الإضافة التي أقرت للمخصصات كتعويض عن التضخم المالي شملت أيضاً مدينة القدس. وهذا مؤشر على التحول في السياسة الإسرائيلية مقارنة بالفترات السابقة . تهدف هذه السياسة بشكل واضح إلى ربط مصالح سكان القدس الفلسطينيين باستمرار السيطرة الإسرائيلية ، وكذلك مواجهة المطالبة الفلسطينية بالحصول على صلاحيات ومسؤوليات في المدينة بحقيقة أن السكان الفلسطينيين يحملون الجنسية الإسرائيلية.

القدس ومعركة انتخابات الكنيست ١٩٩٦

منذ لحظة الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة سارع حزب الليكود إلى وضع قضية القدس على رأس جدول الأعمال للنقاش الشعبي بهدف وضع حزب العمل في الزاوية. فقد ادعى الليكود أن العمل ينوي التفريط بالسيادة الإسرائيلية على شرقي القدس ، وبادر إلى تقديم مشروع للكنيست لتحويل (قانون أساسي) القدس عاصمة إسرائيل إلى قانون (محصن). وقد أشرنا مسبقاً إلى أن تحصين القانون يعني عدم إمكانية تعديله أو إلغائه إلا بأكثرية ثلثي الأعضاء. هكذا حاول الليكود أن يطرح موضوع مستقبل القدس بصفته موضوع الانتخابات الرئيسي. فقد أعلن مرشح الليكود لرئاسة الحكومة نتنياهو (إن الانتخابات سوف تكون عبارة عن استفتاء شعبي حول مستقبل القدس). كما صرح رئيس البلدية الليكودي أهود أولمرت ، في ندوة عن مستقبل المدينة قائلاً :

(حتى لو بقيت القدس حجر العثرة الأخير في طريق السلام فإنه لن يقدم تنازلات فيها).

وكان أولمرت قد كرر في مناسبات عديدة ادعاءه أن حزب العمل قد سلم الفلسطينيين سراً اقتراحات حول تقسيم المدينة إثر هذا التركيز على قضية القدس من جانب الليكود اضطر حزب العمل إلى الدخول في النقاش حول مستقبل المدينة في لحظة محرجة لأن الحكومة لم تنجح حتى تلك اللحظة في بلورة موقف واضح يتوافق مع اتفاقية إعلان المبادئ من جهة ويضمن نجاح حزب العمل في الانتخابات من جهة أخرى ، لكن الهجوم المبكر والاتهام بالتفريط بالقدس جر الحكومة وقيادة العمل إلى إعلان مواقف صريحة. فقد أصدر رئيس الحكومة السابق، شمعون بيريس ، تصريحاً يؤكد على وحدة القدس ورفض تقسيمها، كما أعلن يوسي بيلين، المحسوب على حمائم حزب العمل (لن تقسم القدس إلى الأبد وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية المطلقة ، ستكون عاصمة إسرائيل)، وقد ألمح بيلين إلى إمكانية التفاوض مع ا لفلسطينيين للاتفاق حول تقاسم بعض الصلاحيات في مجالات بلدية معينة على نمط إدارات الأحياء. ثم عاد بيلين وأكد على هذا الموقف بعد أسبوع في التلفزيون الإسرائيلي موضحاً أنه يقصد منح الفلسطينيين صلاحيات أقل من مستوى بلدية وضرب مثلاً على ذلك الصلاحيات الممنوعة في الأماكن المقدسة . أما تالي ريشيف، زعيم حركة (السلام الآن) والمرشح في قائمة حزب للعمل في انتخابات الكنيست، فقد أضاف تفاصيل توضح نوايا حزب العمل المتعلقة بالمفاوضات حول مستقبل القدس. فقد صرح في ندوة حول الموضوع أن تقسيم القدس سياسياً غير ممكن وأن التداخل الجغرافي المعقد بين الجانبين لا يسمح بالفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأوضح ريشيف أن كل حل لمسألة القدس يبدأ من الفرضية أن المدينة ستبقى موحدة وعاصمة إسرائيل ، ولكنه استدرك قائلاً :

(هذه نقطة بداية النقاش وليست نهايته).

ويفهم من تلميحه أن حزب العمل سيكون مستعداً لإبداء مرونة معينة خلال المفاوضات. وقد أتبع هذا التلميح بتوضيح نوع التنازل الذي ستقدمه إسرائيل ، وهو منح الفلسطينيين حق إقامة (مركز فلسطيني) في مناطق القدس الكبرى ، أي خارج حدود البلدية. أما بالنسبة للأماكن المقدسة فقد أكد أنه لن تمنح لأي طرف سيادة عليها وإنما سيتم تحييدها. وأعلن ريشيف خلال الندوة أنه حسب معلوماته فقد وافق الفلسطينيون على مبدأ

بقاء القدس مدينة موحدة وعاصمة إسرائيل، وعلى إقامة كيان فلسطيني بجانب القـدس ، وأهـم قد وافقوا علـى تجزئـة عنـاصر السـيادة . وبشـكل عـام ، يلاحـظ أن حـزب العمـل حاول أن يمنـع تحـول موضـوع القـدس إلى موضـوع رئيسـي في معركـة الانتخابـات، وعلى ذلك فقد فضل أن يطرح موضوع السلام بشكل عام بصفتـه الموضـوع الرئيسـي بـل والوحيد. وقد فعل ذلك بسبب حساسية الموضوع بالنسبة للفئات المتدينة في المجتمع الإسـرائيلي التي يحتاج إلى دعمها لكسب الانتخابات ، ولأن أكثرية الجمهور الإسـرائيلي تدعـم التوصـل إلى حل سلمي مع الفلسطينيين، مع تعدد وجهات النظر حول تفاصيل السلام .

وبالرغم من محاولات العمل، واليسار الإسرائيلي عامة، التـهرب مـن موضـوع القـدس خـلال المعركـة الانتخابيـة إلا أن اليمـين وعلـى رأسـه الليكـود اسـتطاع أن يفرضـه على الساحة بصفته موضوعـاً رئيسـياً. وكـان ذلـك سـبباً في اضطـرار مرشـح العمـل لرئاسـة الـوزراء أن يـبادر بنفسـه إلى طـرح الموضـوع في المواجهـة التلفزيونيـة بينـه وبين مرشح الليكود .

حكومة الليكود ومستقبل القدس

أصبح واضحاً أن حكومة إسرائيل برئاسة بنيـامين نتنيـاهو الـتزمت بتنفيـذ الاتفاقيـات بين الحكومة السابقة والفلسـطينيين . كمـا أن موقـف الحكومـة مـن مسـتقبل القـدس لا يختلف عن برنامج حزب الليكـود الانتخـابي. ففـي برنـامج الحكومـة الـذي عرضـه رئيسـها يـوم ١٠ يونيـو ١٩٩٦ ، بـرز الموقـف المتشـدد وغـير القـابل للتفـاوض : (إن الحكومة تتعهد ألا تقسم القـدس وأن تجـهض أيـة محاولـة للمـس بوحـدة القـدس ومنع أي إجراء لا يتوافق مع السيادة الإسرائيلية الوحيدة في القدس).

من الناحية العملية نلاحظ أن الحكومة الليكود قد اتبعت نفـس التكتيـك الـذي اتبعتـه الحكومات السابقة والمتمثل في تـأجيل المفاوضـات حـول القـدس أطـول مـدة ممكنـة ، وفي نفس الوقـت خلـق الحقـائق في الواقـع، وترسـيخ الصبغـة الإسـرائيلية في المدينـة جغرافيـاً وديمغرافيـاً. وقـد أعـدت بلدية المدينـة خطـة للتطويـر تبلـغ تكاليفـها حـوالي ٦٠٠ مليـون شـيكل جديـد تخصـص منـها ١٠% لتطويـر البنيـة التحتيـة وجهاز الخدمات للسكان العـرب في الجـزء الشـرقي مـن المدينـة. وتعتـبر هـذه الخطـة مجرد واحدة من الخطوات الـتي سـتنفذها إسـرائيل لضمـان سـيادتها في جزئـي المدينـة. فقد استمرت عملية البناء في مختلـف ضواحـي المدينـة وكذلـك شـق الطـرق الالتفافيـة

والطرق التي تصل بين أجزائها المختلفة. وأما خطة البناء في جبل أبو غنيم فهي إجراء إضافي لتكريس السياسة الإسرائيلية وبناء الحزام السكاني حول القدس لفصلها عن الضفة الغربية .

القدس عقدة العقد في كامب ديفيد

لم يكن فشل كامب ديفيد في حكم المفاجأة لأحد في ظل تعنت الموقف الإسرائيلي وتجاهل الشرعية الدولية ورغم الجهود المكثفة للولايات المتحدة لدفع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية قدماً إلى الإمام ، فإن كل الدلائل كانت تشير إلى أن المفاوضات تتجه إلى طريق مسدود ، والسبب أن رئيس الوزراء الإسرائيلي لم يكن يتفاوض مع الفلسطينيين ، وإنما كان يتفاوض مع المتشددين والمتطرفين داخل إسرائيل ، ومن ثم تتحمل إسرائيل مسئولية هذا الفشل بكل جوانبه.

ويرى العديد أن الفشل كان مؤكداً من اللحظة الأولى ، عندما أعلن باراك سلسلة من الخطوط الحمراء التي تعبر عن السياسة الفعلية لإسرائيل ولجميع حكوماتها السابقة ، والتي عرفت باللاءات الخمسة ، ولقد وضح من نتائج كامب ديفيد أن هذه اللاءات أو القيود الحمراء ، كانت تعبر تعبيراً صادقاً عن استراتيجية إسرائيل ، وهي استراتيجية ثابتة لا تتغير بتغير الحكومات ، كما كانت الخطوط الحمراء تعبيراً صادقاً أيضا لسطوة الحسابات والمزايدات الانتخابية على سياسة وقرارات رئيس الوزراء الإسرائيلي في مواجهة المتطرفين ، الذين صارت لهم الأمور في إسرائيل بعد فشل قمة كامب ديفيد.

وفي ظل هذا التشدد الإسرائيلي ، وضغط المتشددين ، لم يكن من المتوقع أبداً أن تصل مفاوضات هذه القمة إلى هدفها المنشود وتحقيق تسوية شاملة لملف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وبالرغم من الفشل الذي انتهت إليه هذه المفاوضات ، أو عدم وصولها إلى توقيع اتفاق إطار ، فإنها لم تخل من بعض الإنجازات والإيجابيات ، ويأتي في مقدمتها أن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي دخلا في هذه المفاوضات إلى عمق قضايا الوضع النهائي ، وأن الجانب الإسرائيلي بدأ في التخلي عن مزاعمه بشأن القدس واللاجئين ، بالرغم من النواقص العديدة في هذا الموقف.

صدور بيان ثلاثي في أعقاب القمة :

وفي أعقاب القمة صدر بيان ثلاثي من واشنطن ، أعلن فيه التزام الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي بمواصلة المساعي لإبرام اتفاق حول قضايا الوضع النهائي في اقرب وقت ممكن وعن تفهمهما لأهمية تجنب الخطوات أحادية الجانب ، وأن خلافاتهما يجب أن تحل فقط من خلال المفاوضات ، واتفقا أيضا على أن الهدف من هذه المفاوضات هو وضع نهاية لعقود من الصراع وتحقيق سلام عادل ودائم ، كما أكدا على أن تظل الولايات المتحدة شريكاً حيوياً للسعي للسلام ، وأنهما سيواصلان التشاور عن قرب مع الولايات المتحدة في الفترة المقبلة.

المؤتمرات الصحفية لـ (كلينتون وباراك) عقب فشل القمة :

وفي أعقاب القمة أعلن الرئيس الأمريكي من خلال مؤتمر صحفي موضحاً الآتي :

- إن القدس كانت أصعب قضية في المفاوضات ، وأنه بالرغم من عدم التوصل إلى اتفاق ، إلا أنه تم إحراز تقدم ملموس في المسائل الرئيسية.

- إن كلا الطرفين عملا بجد ، ولكن الجانب الإسرائيلي أظهر شجاعة وتفهماً كبيرين في هذه المفاوضات ، كما اظهر الجانب الفلسطيني تمسكه بالالتزام بمسيرة السلام.

- أنه يشيد بـ (باراك) الذي تحمل مخاطرة كبيرة ، وأنه جاء إلى كامب ديفيد ليقوم بعمل في مصلحة الشعب الإسرائيلي ، كما لم يقامر بالأمن الإسرائيلي ، ولكنه أراد سلاماً مع جيرانه ، فقد بذل كل ما بوسعه من جهود.

- أنه من المهم تجنب الإجراءات أحادية الجانب (ويقصد هنا تحديداً عدم إعلان الفلسطينيين لقيام دولتهم).

- أن الولايات المتحدة مستعدة لتقديم مساهماتها المالية لحل مشكلة اللاجئين ، مع دعم الاقتصاد الفلسطيني وكذلك الاحتياجات الأمنية لإسرائيل.

أما باراك فقد عبر عن وجهة نظره عما دار في كامب ديفيد قائلاً :

- إن التفاوض تم على كافة المسائل الحساسة بالنسبة للجانبين.

- إن إسرائيل لم تتنازل عن ثلاثة موضوعات (أمن إسرائيل – وحدة الشعب الإسرائيلي – عدم التنازل عن المقدسات).

- إن إسرائيل كانت تأمل في إنهاء الصراع والتوصل إلى تسوية دائمة ، كما لا يجب فقدان الأمل في إمكانية تحقيق السلام.

- أكد باراك على استمرار دعم وتقوية إسرائيل وتوسيع القدس وإرساء أساسها للأجيال القادمة بأغلبية ديموجرافية يهودية.

- لقد اقترحت خلال المباحثات توسيع القدس وضم معاليه أدوميم وجفعات زئيف وجوش عتسيون من أجل دعم الأغلبية اليهودية داخل المدينة ، مقابل نقل عدد من القرى أو الأحياء الموجودة في القدس إلى السيادة الفلسطينية ، وأن ما طرح خلال القمة لن يكون ملزماً في حالة استئناف المفوضات مرة أخرى.

- لقد قدمنا العديد من الأفكار للتوصل لإنهاء الصراع بصورة تمكن الفلسطينين من إقامة دولة لهم ، وأن تكون دولة داعية للسلام ، ونحن نوافق على إنهاء الصراع كاملاً ، ولكن قبل ذلك يجب الإعلان عن إنهائه.

- وعن الموقف الفلسطيني قال باراك : (إن عرفات خشي من اتخاذ قرارات تاريخية من أجل إنهاء الصراع ، وأن موقفه من القدس هو الذي حال دون التوصل إلى نتائج إيجابية ، وأن عملية السلام تلقت ضربة قاصمة).

لماذا فشلت القمة :

ترجع أسباب الفشل ، وبصفة أساسية إلى أن الجانب الإسرائيلي لم يكن جاداً وأميناً في التوصل إلى تسوية شاملة ، تنهي هذا الصراع ، ويمكن تحديد النقاط الرئيسية للفشل في الآتي :

- أن الجانب الأمريكي والإسرائيلي لم يتعامل مع القضية على أساس القرارات الدولية ، وهو ميزان تتفوق فيه إسرائيل التي تحتل الأرض عسكرياً واستيطاناً.

▪ إن إسرائيل في تفاوضها كانت تتفاوض ليس بأسلوب الحوار والتفاهم ، ولكن كانت تطلب من الفلسطينيين أن ينصاعوا ويرضخوا لمطالبها ، ومن ثم كان الأمر هو مجرد إملاء شروط.

▪ إن الجانب الأمريكي انصاع كلية إلى الجانب الإسرائيلي، ولم يتفهم كلينتون أن تحقيق المطالب الإسرائيلية بشأن القدس لن يتقبله أي عربي أو مسلم أو مسيحي وأنه لا يمكن لأي حاكم عربي أن يتنازل عن الحقوق في المقدسات الإسلامية بمدينة القدس.

▪ إن قضية القدس ، التي تعتبر هي القضية المركزية ، هي قضية شائكة للطرفين ، خاصة بعد أن قامت إسرائيل بتهويد جزء كبير من القدس العربية وصبغها بالطابع الإسرائيلي ، والاستيلاء على مساحات كبيرة منها وبناء المستوطنات اليهودية داخلها وحولها.

▪ إن الدعاية الإسرائيلية من خلال الحكومات المتعاقبة ، قد أوحت للشعب الإسرائيلي أن القدس الموحدة هي عاصمة أبدية للدولة العبرية ، بحيث أصبحت وحدة القضية هي قضية قومية على مستوى الشعب الإسرائيلي ، لا تستطيع أي قوة سياسية في إسرائيل أن تتخلى عن وحدتها.

▪ إن الاقتراح الأمريكي بشأن القدس ، بمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً بالقدس الشرقية بدون الحصول على السيادة ، في مقابل اعتراف الفلسطينيين بالسيادة الإسرائيلية على المستوطنات المحيطة بالقدس. هذا وقد كشفت المعلومات التي نقلتها صحيفة واشنطن بوست : (أن المقترحات الأمريكية كانت ستسمح للفلسطينيين بالسيطرة وليس السيادة على كنيسة القيامة والحرم الشريف بالقدس ، وأن رئيس الوزراء الإسرائيلي كان سيسمح بوضع العلم الفلسطيني فوق الحرم الشريف طالما ظلت السيادة الرسمية لإسرائيل عليه ، وكان ذلك من شأنه تمكين عرفات من أن يحتفظ بمقر له داخل الأحياء الإسلامية بالبلدة القديمة. وأن المقترحات الأمريكية

كـــان مـــن شـــأنها إعطـــاء الفلســـطينيين الســـيطرة العمليـــة على المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة وفي المقابل يتخلى الفلســطينيون عن إصرارهم على عدم قانونية الاســتيطان اليــهودي بالضفــة الغربيــة ، وقبول ضــم إســرائيل للمنـــاطق الــتي يوجــد بهــا نحــو ١٥٠ ألــف مستوطن يهودي بالضفة).

- إن إسرائيل وضعت شرطاً في أن ينــص الاتفـاق علـى أن يمثـل نهايــة الصــراع التــاريخي بــين الفلســطينيين والإســرائيليين ... وهو أمر رفضه الفلسطينيون.

- أن عرفات كان غير مفوض أن يتنــازل عــن القــدس باعتبارهــا قضية عربية وإسلامية ومسيحية.

الدور الأمريكي ... وتصريحات الرئيس الأمريكي للتليفزيون الإسرائيلي :

من الواضح أن الدور الأمريكي كـــان منحـــازاً تمامـــاً للجـــانب الإســـرائيلي خاصة في قضية القدس ، بالرغم مـــن أن الموقـــف الجمـــاعي للمجتمـــع الـــدولي يرفض تماماً الاعتراف بـــالقدس عاصمـــة لإســـرائيل ، بـــل أن المجتمـــع الـــدولي رفض القرار الإسرائيلي بنقـــل العاصمـــة إلى القـــدس ، كمـــا أن غالبيـــة العـــالم ترفـــض الاعـــتراف بوحـــدة القـــدس عاصمـــة لإســـرائيل وأيضـــا أن تكـــون القـــدس الغربيـــة عاصمـــة لهـــا ، وقـــد ظلـــت الإدارات الأمريكيـــة ملتزمـــة بهذا الموقـــف بـــالرغم مـــن ضغـــط الكونجـــرس وجماعـــات الضغـــط القويـــة المؤيدة لإسرائيل في مختلف الدوائر السياسية والاقتصادية والإعلامية.

ولقد جـــاءت تصريحـــات الرئيـــس كلينتـــون إلى التليفزيـــون الإســـرائيلي بمثابة ضربة قويـــة لعمليـــة الســـلام بـــين الطرفـــين الفلســـطيني والإســـرائيلي ، بل وكشفت عن نوايا الرئيس الأمريكي الحقيقية والانحياز الكامل تجاه إسرائيل.

وسوف استعرض بعض النقاط باختصار التي وردت في حديث الرئيس كلينتون :

- أن هنـــاك علاقـــة قويـــة بـــين إســـرائيل والولايـــات المتحـــدة ، وأنـــه يـــدرس جديـــاً في دعـــم التفـــوق النوعـــي لإســـرائيل ، بما يجعل جيش الدفاع الإسرائيلي جيشاً حديثـــاً حـــتى يمكـــن لإســـرائيل

مواجهة جميع التهديدات التي تتربص بها ، وكذلك دعم أمن إسرائيل في ضوء الانسحاب من جنوب لبنان.

- انه في ضوء الأحداث الأخيرة قرر دراسة نقل السفارة الأمريكية بنهاية هذا العام إلى مدينة القدس.

- أن الولايات المتحدة ستظل صديق ملتزم تماماً بأمن إسرائيل ومستقبلها وستظل تؤمن بأن السلام العادل الدائم هو البديل الأمثل والوحيد للأمن التام.

- أن على زعماء العالم العربي أن يعتقدوا بفكرة انه لن يكون هناك أي اتفاق دون شجاعة من الزعماء.

- أن جميع المحادثات كانت سرية ، وأن باراك لم يخاطر بأي صورة من الصور بالمصالح الأمنية والحيوية لإسرائيل ، وان التقدم الكبير في المحادثات جاء في إطار تحقيق هذا الأمن ، وان باراك لن يفعل أي شئ ضد مصالح إسرائيل.

- يجب أن نجد طريقاً لتحديد المصالح المشروعة للجانبين في القدس واحترامها والحفاظ على قدسية المدينة ، ويجب إيجاد أي طريقة لفعل ذلك.

- سوف افعل ما بوسعي ولن أؤيد أبداً أي اتفاق يضر بمصالح إسرائيل ، لقد كان هناك شئ واضح لي في هذه المفاوضات ، وهو أن مواطني إسرائيل ربما يكونوا منقسمين على رئيس الوزراء ، ولكن لا يجب عليهم أن يشكوا في انه يوليهم أهمية بالغة للحفاظ على المصالح الأمنية لإسرائيل على المدى البعيد ، وهذا كان واضحاً.

- وعن الدور الأمريكي يقول كلينتون ... في الحقيقة أننا عند بدء المحادثات كانت سرية ، وأنني بذلت قصارى جهدي لحشد مساندة كل من مصر والسعودية قبل بداية المسيرة ، وان الرأي العام الفلسطيني في جميع أنحاء الشرق الأوسط لم يهتم بهذه القضية بشكل كاف.

▪ أنه لا يمكن الإعلان عن الدولة الفلسطينية بشكل أحادى الجانب ، لأن ذلك سيجعل علاقتنا تمر باختبار جديد ، وأعتقد أن الإعلان احادى الجانب للدولة الفلسطينية هو خطأ كبير وسوف تكون له تداعياته.

▪ سأبذل أقصى جهدي لتحقيق أكبر دعم لإسرائيل إذا ما تم الاتفاق ، وقد أردت هذه المرة التوصل إلى اتفاق حتى يمكنني الحصول على موافقة الكونجرس لتقديم مساعدات مالية لإسرائيل.

مردود تصريحات كلينتون على الساحة العربية والتداعيات التي يمكن أن تترتب عليها :

▪ من الواضح أن الرئيس الأمريكي قد تحدث عن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بدرجة عالية من الاستخفاف ، متجاهلاً أن مثل هذه الخطوة سوف تؤدى إلى نسف عملية التسوية تماماً.

▪ أن نقل السفارة الأمريكية سيعنى أن الإدارة الأمريكية فضلت الامتثال لضغوط اللوبي اليهودي الأمريكي ، وفضلت مصالحها المحدودة مع إسرائيل ، على مصالحها الأوسع والأضخم من العرب ، كما أن ذلك سيعنى أن الولايات المتحدة ضربت بمبادئ الشرعية الدولية عرض الحائط ، وهو ما سوف يؤدى إلى نسف عملية التسوية وتدمير علاقات الولايات المتحدة مع الدول العربية.

▪ أن ذلك سيفتح الباب أمام موجة اكثر حدة من العنف المسلح ضد الولايات المتحدة التي لم تصبح حكماً نزيهاً.

▪ أنه في ظل هذه الظروف ، فإن منطقة الشرق الأوسط يمكن أن تعود إلى دوامة الصراع المسلح الأوسع نطاقاً ، أو إلى حالة اللاحرب واللاسلم وهى حالة ليست في مصلحة الولايات المتحدة أو إسرائيل وكذلك العرب. وأن أية انتكاسات في الأمن الإقليمي سيكون له انعكاساته السلبية على الأمن العالمي.

▪ أن تصريحات الرئيس كلينتون أدت إلى دفع حركة التفاعلات نحو اتجاه ليس في مصلحة الولايات المتحدة ، وكان الأفضل هو التركيز على العملية السلمية من موقف محايد ، خاصة بعد مناقشة القضايا الحساسة الخاصة بالوضع النهائي في كامب ديفيد.

ماذا بعد كامب ديفيد ....؟

من الواضح أن إسرائيل كانت هي السبب المباشر في انهيار هذه المفاوضات فلقد كانت اللاءات الإسرائيلية بمثابة أسطورة الدولة الإسرائيلية القديمة الأولى ، بل أن الفكر الذي تتبناه الحركة الصهيونية حول اقتراحات مملكة اليهود الأولى التوراتية ، يشبه من حيث المضمون لاءات رئيس الوزراء الإسرائيلي.

وعندما رفض الفلسطينيون التنازل عما يملكون شرعياً ، فقدت لاءات باراك قيمتها ، بمعنى أنها لم يصبح لها أي ثقل أمام المفاوض الفلسطيني.

وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي تحدث كثيراً عن أن مؤتمر كامب ديفيد لم يفشل ، وانه تمت مناقشة كل النقاط فإن الحقيقة أن هذه المحادثات انتهت دون الوصول حتى إلى اتفاق إطار ، وهو ما كانت الولايات المتحدة تحاول تحقيقه.

إن سيادة المنطق الأمني في المرحلة القادمة واستعادة عملية السلام لإيقاعها يتمثل في مجموعة من التهديدات الواضحة للاستقرار الأمني بين الجانبين ، يقودها المتشددون (دينيون وغير دينيين) وعودة اللهجات التي تتكلم عن الكفاح المسلح كحل وحيد للصراع.

من الواضح الآن أن الطرف الإسرائيلي قد طالب الفلسطينيون بما لا يستطيعون التنازل عنه أو يملكون التفريط فيه ، وهو موضوع القدس ، ولعل ما يؤكد هذا المعنى ... اجتماع الرئيس مبارك مع خادم الحرمين الشريفين وولي عهد المملكة العربية السعودية ، والذي ظهر فيه التمسك العربي والإسلامي بالحقوق التاريخية والدينية في الأماكن المقدسة.

إن الإدارة الأمريكية حاولت أن تجري تقسيماً جديداً يحقق لإسرائيل مطالبها ، متجاهلة بذلك قرارات الشرعية الدولية ، وهو أمر يعكس اختلالاً واضحاً في فهم حقيقة صراع الشرق الأوسط.

كذلك فإن إسرائيل أصرت خلال المفاوضات على أن تعطى الفلسطينين أرض غير متواصلة ، بمعنى أنها لا تمثل قطعة متماسكة جغرافياً وسكانياً وليس فيها تكامل مساحي أو إنساني حقيقي.

إن قضية المستوطنات والمستوطنين تبقى في كل كتل استيطانية تحت السيادة الإسرائيلية ويبقى الجيش الإسرائيلي منتشراً في غور الأردن ، وتبنى إسرائيل محطات إنذار على قمم الجبال ، أما اللاجئين فتعترف إسرائيل بحق العودة لبضعة عشرات الآلاف من الفلسطينيين على مدى عشرين عاماً وهو ما يطلق عليه .. لم الشمل للعائلات.

المكسب والخسارة في قمة كامب ديفيد :

الجانب الفلسطيني :

- كسب عرفات الرأي العام الفلسطيني ، فأصبح بطلاً قومياً لم يتنازل عن مبادئه الوطنية.
- أنه لا زال يلوح بإعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد.
- أنهم عرفوا بالضبط خطوط باراك الفعلية في كل القضايا بعد أن كانت في السابق مجرد تسريبات وان تنازلات باراك ستعود مؤكداً إلى طاولة التفاوض.

الجانب الإسرائيلي :

- لقد أصبح باراك معروفاً من وجهة النظر الدولية ، أنه كان مستعداً لتقديم التنازلات من أجل السلام ، وهو أمر لم يحققه عرفات.
- أن باراك هيأ الرأي العام في إسرائيل لقبول اتفاق يسمح ببعض تنازلات لا تهدد أمن إسرائيل وتبقى على القدس في جانبها.
- أن باراك لم يستطع أن ينجز ما ذهب لتحقيقه من اجل إنهاء قضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

لقد انتهت قمة كامب ديفيد بعدم التوصل إلى اتفاق نظراً لتغلب مبدأ (لن نتفق على شئ قبل الاتفاق على كل شئ) وأن الجانب الفلسطيني قدم تنازلات منها على سبيل المثال :

- أنه قبل ان يتنازل عن عدم العودة إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧م.
- أبدى استعداداً للتنازل عن حائط البراق والحي اليهودي.
- أبدى استعداداً لضم إسرائيل مناطق استيطانية في القدس الشرقية إلى حدود القدس الغربية لتكون تحت السيادة الإسرائيلية.

أما الجانب الإسرائيلي فقد وافق على تنازلات محدودة :

- الالتزام بالسيطرة على القدس.
- عودة حوالي ١٠٠ الف لاجئ.
- التنازل عن بعض الكتل الاستيطانية.

أنه كان يمكن للإدارة الأمريكية تشجيع الجانب الإسرائيلي على التحلي بالشجاعة والاعتراف بالحقوق الفلسطينية الثابتة وفي مقدمتها القدس ولكنها انحازت لإسرائيل ومن ثم بدأ الوسيط الأمريكي كما لو كان عاجزاً تماماً ، وتخلى عن دوره المطلوب وافتقد بذلك لصفة (الراعي) التي يحملها في عملية السلام.

المبحث الثالث

سياسة شارون ومستقبل القدس

قام رئيس الوزراء الإسرائيلي (شارون) بإتمام أعمال التنسيق مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بهدف السماح لغير المسلمين بزيارة الحرم القدسي الشريف ، كما تلقى تقريراً من اللجنة التي سبق أن تم تشكيلها برئاسة (باراك) وأحد مسئولي وزارة الأمن الداخلي وعضوية عناصر من الشاباك والشرطة والأمن الداخلي إضافة إلى المستشار القانوني للحكومة وممثلين عن (هيئة الآثار – جيش الدفاع – ديوان رئيس الوزراء) ، واشتمل التقرير على التوصيات الآتية :

١. العمل على استمرار الوضع الراهن بمنطقة الحرم الشريف مع التصدي لأية أعمال (بناء – حفر – ...) تقوم بها الأوقاف الإسلامية فوق أو تحت ساحة الحرم الشريف.

٢. إمكانية استثناء بعض الأعمال كالترميم أو الصيانة شريطة إبلاغ السلطات الإسرائيلية بها مسبقاً من قبل إدارة الأوقاف الإسلامية.

٣. تحجيم الأنشطة المتزايدة لأجهزة الأمن الفلسطينية بالقدس الشرقية والحرم الشريف ، ولاسيما عناصر جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني.

٤. العمل على تسهيل دخول الزائرين إلى الحرم من غير المسلمين.

٥. بحث السبل الكفيلة للحيلولة دون استمرار تناول خطباء المساجد موضوعات ضمن الخطاب الديني تساهم في تصعيد التحريض ضد إسرائيل.

٦. وجوب إيجاد قناة سرية للتحاور مع الأردن من اجل استعادة دورها السابق في الحرم الشريف.

٧. ممارسة الضغوط على رئيس بلدية أم الفحم ورئيس الجناح المتشدد للحركة الإسلامية في إسرائيل باعتبارها تقف وراء معظم أعمال البناء في الحرم الشريف في السنوات الأخيرة ، ويجب أن يأتي هذا الضغط من اتجاهات مختلفة ومنها التأثير على منصبه كرئيس مدينة أم الفحم ، وتقييد حرية المسلمين من

الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الصلاة في الحرم القدسي في حالة عدم وقف أنشطة البناء التي يقوم بها الوقف الإسلامي.

٨ منع دخول مواد البناء أو المعدات الثقيلة إلى داخل الحرم الشريف بصفة مؤقتة كوسيلة للضغط ، واتخاذ إجراءات عقابية ضد مسئولي السلطة الفلسطينية ، والمهندسين ومقاولي البناء بسبب نشاطاتهم غير القانونية في ساحة الحرم الشريف ومنعهم من دخول القدس.

ويأتي هذا التوجه لرئيس الوزراء الإسرائيلي (شارون) لحرصه على إظهار التزامه تجاه الأحزاب اليمينية المتطرفة التي دعمته خلال الحملة الانتخابية ، ولا سيما فيما يتعلق بعدم التفريط في الحرم القدسي الشريف باعتباره (جبل الهيكل) فضلاً عن احتفاظ إسرائيل بالقدس بشطريها كعاصمة أبدية للدولة.

كما قرر رئيس الوزراء شارون تشكيل طاقم خاص برئاسة وزير الأمن الداخلي عوزى لانداو لمعالجة القضايا المتعلقة بمنطقة الحرم القدسي الشريف كما يضم وزير الدولة لشئون أورشليم القدس الياهو سويسا ورئيس بلدية العاصمة ايهود اولمرت ، كما وأوصى إلى الشرطة والأجهزة الأمنية بالعمل على إيجاد طريقة كفيلة بإعادة فتح الحرم القدسي الشريف بوجه الزوار الإسرائيليين والسياح الأجانب وكذلك استئناف أعمال الإشراف التي تقوم بها سلطة الآثار على الحفريات الجارية في الموقع.

وكما كتب أبي شلايم في مقاله (مخططات شارون الخطرة) في الهيرالد تريبيون يوم ٥ إبريل ٢٠٠٢م ، فقد برر شارون العدوان العسكري الإسرائيلي الراهن باعتباره عملاً دفاعياً ضد الإرهاب الفلسطيني عموماً والانتحاريين خصوصاً . مع أن الإرهاب باعتباره استخداماً للقوة ضد المدنيين لتحقيق أهداف سياسية كان الأداة العسكرية التي عادة ما مارسها شارون في مجرى حياته المهنية العنيفة والدموية. ويذكرنا المفكر الإسرائيلي بأن الميجور شارون قاد في أكتوبر ١٩٥٣م حملة عسكرية على قرية قبية الأردنية ترتب عليها تدمير (٤٥) منزلاً ومسجد القرية وخزان المياه الذي يغذيها وقتل (٦٩) مواطناً من سكانها ، مشيراً إلى مذبحة قبية ، حين تعرضت القرية التي تقع على بعد كيلومتر من حدود الأراضي المحتلة من فلسطين لعدوان إسرائيلي وحشي نفذه آريل شارون قائد الوحدة ١٠١ النظامية يومي ١٤ و ١٥ أكتوبر ١٩٥٣م ، وهي المذبحة التي اعترف بارتكابها قائلاً :

(كانت أوامر القيادة واضحة بشأن التعامل مع سكان القرية ، يجب أن تكون قيمة أمثولة ومثالاً).

ويضيف أن الاجندة الحقيقية لحرب شارون هي تنفيذ المخطط القديم لحزبه الليكود ، أي إقامة إسرائيل الكبرى من النهر إلى البحر ، بإعادة احتلال الضفة الغربية وإلحاقها وطرد سكانها واستيعاب الضفة الغربية في إسرائيل الكبرى. ويوضح شلايم أن محاولة تصفية عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال غزوه لبنان ، ثم محاولة تصفية عرفات وسلطته الوطنية بغزوه الراهن لمدن ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة ، يرجع إلى أن شارون يرى في الفلسطينيين المعتدلين تهديداً أكبر لمخططاته من التطرف الفلسطيني. ثم يقول إن شارون ، الذي كان يدق على الدوام طبول الحرب ضد دول الجوار العربية ويعارض لأي مبادرة للسلام ، قد رد على المبادرة السعودية العربية بإعلان حربه الأخيرة ، ثم يتساءل كم من الأرواح ينبغي أن تزهق حتى يفهم شارون أن السلام لا يمكن فرضه وانه لا أمن للشعب الإسرائيلي بدون سلام.

تبنى شارون على الدوام (قولاً وفعلاً) فكرة اغتصاب المزيد من الأراضي الفلسطينية ، أي تبنى تدمير الأساس الذي لا بديل له للسلام ، وهو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧م. فقد طرح في عام ١٩٧٤م فكرة الوطن البديل للفلسطينيين بتأسيس دولة فلسطينية في الأردن ، ثم تبنى مخطط تكثيف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية. وقد أتيحت له فرصة القيادة المباشرة لعمليات الاستيطان الإسرائيلي الحضري والريفي ، وخاصة إبان توليه منصب وزير الزراعة ورئاسة للجنة الوزارية للاستيطان في حكومة مناحم بيجين في السبعينيات ، وتوليه منصب وزير التشييد والإسكان في حكومة الليكود بزعامة شامير في الثمانينات ، ثم توليه منصب وزير البنية التحتية في حكومة نتنياهو في التسعينيات.

وقد عارض شارون على الدوام كل محاولات التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ، وخاصة على المسار الفلسطيني. فقد عارض اشتراك إسرائيل في مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١م ، وعارض اتفاقيات أوسلو ، ثم قوض فرص التسوية انطلاقاً من خطة كلينتون وتفاهمات طابا باقتحامه للحرم القدسي ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م ،

وتفجيره لانتفاضه الأقصى ، لكنه في حديث مع جريدة معاريف الإسرائيلية يوم ١ فبراير ٢٠٠٢م ، أعلن شارون عقب انتخابه رئيساً للوزراء أنه : (مستعد لحلول مؤلمة بما فيها الاستعداد للتنازل من أرض إسرائيل من أجل سلام حقيقي).

وهنا نتساءل : أي سلام كان يعنيه شارون وأية أراض يقبل التنازل عنها؟

وتتلخص إجابتنا في أن رؤية شارون للسلام كما اعلنها قبل غزوه للأراضي الفلسطينية التي استردها الشعب الفلسطيني بتفاعل خلاق بين المقاومة والمفاوضة تنطلق من مخاوفه العنصرية على (نقاء) الدولة اليهودية ، وفي إطار تصوره لحكم ذاتي فلسطيني للشعب دون سيادة على الأرض ، ومع التمسك بدولة إسرائيلية أخرى باستخدام كلمات توماس فريدمان تتجسد في المستعمرات الإسرائيلية بالضفة الغربية ، وهو ما يتضح إذا ما عدنا إلى مقالة شارون (ستة خطوط حمراء لباراك) المنشور في جيروزاليم بوست بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠٠٠م.

فقد كتب شارون مؤكداً على أن القدس الكبرى ، موحدة وغير مقسمة ، ينبغي أن تكون العاصمة الأبدية لإسرائيل وتحت السيادة الإسرائيلية الكاملة ، وأن مناطق أمنية واسعة تشمل غور الأردن بمعناه الواسع حتى نهر الأردن شاملاً معابر الحدود في الشرق وخط التلال الحاكم للشريط الساحلي والمسيطر على مصادر إسرائيل من المياه الجوفية الحيوية في الغرب يجب أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة ، وأن إسرائيل لا تقبل تحت أي ظروف مطالبة الفلسطينيين بحق العودة على أن تحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بين عامي ١٩٤٨ ، ١٩٦٧م ، بإعادة توطينهم في الأماكن التي يعيشون فيها اليوم (لبنان ، والأردن ... الخ) بإدعاء أن إسرائيل لا تتحمل مسئولية معنوية أو اقتصادية تجاه أوضاعهم ، وأن تواصل إسرائيل السيطرة على المياه الجوفية العذبة في الضفة الغربية ، التي توفر نسبة رئيسية من مياه إسرائيل وباعتبارها حاجة حيوية ووجودية لها مع التزام الفلسطينيين بمنع تلويث مصادر هذه المياه ، وأخيراً ، أن تكون الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية منزوعة السلاح ، وألا يكون للفلسطينيين جيش وإنما قوة شرطة فقط مع احتفاظ إسرائيل بسيطرة كاملة على كامل المجال الجوى فوق الضفة الغربية وغزة.

ورغم إصرار باراك على احتفاظ إسرائيل بالتجمعات الاستيطانية الرئيسية التي تضم نحو مائتي ألف مستوطن ، مع قبوله إخلاء مستوطنات هامشية متناثرة ، وفق تفاهمات طابا التي استندت إلى مبدأ العودة لخطوط (٤ يونيو)مع تبادل للأراضي ، كتب شارون إن باراك بقبوله إخلاء (١٨ ألف يهودي) يوجه ضربة للصهيونية وحركة الاستيطان ، وفي مقاله (قل الحقيقة يا باراك) ، أعلن معارضته للانسحاب من الجولان ، قائلاً :

(أنه من الخطأ الزعم بأن معاهدة سلام تحل المشكلة الأمنية، لأن نوايا السوريين ربما تتغير)، ثم يدعو شارون بعد كل ما سبق إلى اتفاقية مرحلية طويلة الأجل مع الفلسطينيين ، ويطالب بإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بتوقيع اتفاق واضح لا لبس فيه ينهي حالة الحرب مع جميع بلدان المنطقة (شاملة إيران) ، ويطالب بـ (تعميم حقيقي للسلام) بين الجيران العرب حتى تضمن إسرائيل التزاماً واضحاً وطويل الأجل من جانبهم.

انطلاقاً من رؤيته السابقة لتسوية مزعومة وسلام متوهم ، وبروح غطرسة القوة والنزعة الاستعمارية والتعالي العنصري ، أعلن شارون في خطابه الذي قدم به حكومته للكنيست ٧ مارس ٢٠٠١م أن مهمتها الأولى هي تعزيز الأمن الإسرائيلي وتوفير الأمن لمواطني إسرائيل ، بيد أن شارون برؤيته وسياسته لم ولن يحقق وعده ، كما أوضحت الصحافة الإسرائيلية والأمريكية قبل غيرها ، فقد كتب دينيس روس بجريدة واشنطن بوست ١٦ مارس ٢٠٠٢م :
(أنه كلما زاد استخدام القوة كلما اصبح الإسرائيليون اقل أمناً).
وكتب توماس فريدمان في مقاله المنشور بالهيرالد تريبيون يوم ٤ إبريل ٢٠٠٢م :
(أن الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي يهدد مجمل المشروع الصهيوني ، وأن على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي التي استولت عليها في حرب ١٩٦٧م وإلا لن تعرف يوماً السلام).
وكتب جيم هوجلاند في الواشنطن بوست يوم ٣١ مارس ٢٠٠٢م :
(أن تطلع إسرائيل لتحويل الاحتلال إلى استيلاء على معظم أو كل الضفة الغربية وقطاع غزة ، قد مثل لزمن طويل خطراً على السلام الإقليمي والعالمي).

وكتب أريه أرنون بجريدة يديعوت أحرنوت يوم ٥ فبراير ٢٠٠٢م :
(أنه حين نجحت السلطة الفلسطينية في خلق هدوء نسبي واصلت حكومة إسرائيل تصعيد الحرب بزعم أن السلطة لا تحارب البنية التحتية للإرهاب ، لأن حكومة شارون تسعى إلى تركيع السلطة الفلسطينية وإخضاعها وإجبارها

على الاعتراف بأن الصراع الفلسطيني من أجل دولة فلسطينية قد فشل).
وكتب اسحاى مينوشين في الهيرالد تريبيون يوم ١٢ مارس ٢٠٠٢م :
(إنني باعتباري رائدا في قوات الاحتياط مازالت أدافع عن بلدي ، لكنني لن أشارك في الاحتلال العسكري الذي جعل إسرائيل لعقود عديدة اقل أمنا واقل إنسانية).
وكتب اليكس فيشمان في يديعوت أحرونوت يوم ٢٩ مارس ٢٠٠٢م :
(أن الآلة العسكرية لإسرائيل المزودة بأحدث ما في الترسانة العسكرية الأمريكية قد تستطيع توجيه ضربة قاسية للمقاومة الفلسطينية ، لكنها لا تستطيع إخضاع إرادة الشعب الفلسطيني في الحرية ، وسيعود الصراع العنيف بكل الوسائل المشروعة ، وحتى وغير المشروعة من منظور القانون الدولي ، لينفجر مجدداً وبصورة أكثر ضراوة ودموية ، وسوف تجبر إسرائيل في النهاية على إنهاء الاحتلال ، بعد أن يدفع شعبها ثمناً باهظاً).

وأخيراً ، كما كتب يورى افنيرى في الهيرالد تريبيون الدولية يوم ٢٨ مارس ٢٠٠٢م :
(أنه حين يغلى شعب بأكمله غضباً يصبح عدواً خطيراً ، وحين يفيض الغضب يخلق انتحاريين لا توجد وسيلة دفاع بمقدورها إيقافهم وليس ثمة وسائل عسكرية بمقدورها تحقيق الأمن ، وأنه حين تندفع الدبابات في الشوارع تقتل كل من تصادفه في قلب المدينة وتقصف بغير تمييز في جميع الاتجاهات وتسبب ألماً مبرحاً لجميع السكان تستثير غضباً يتضح أنه ليس يائساً ، إذ يهب الانتحاريون لينتقموا ووراءهم شعب بأكمله ، وأن الوعاء المملوء ببخار الغضب يبرد ببطء إذا ما اقتنعت غالبية الشعب بأن شرفه استرد وأن حريته مضمونه).

وبذريعة تصفية الإرهاب الفلسطيني ، وصلت حكومة شارون بإرهاب الدولة الإسرائيلية إلى ذروة قصوى باستخدام آلة القتل والترويع العسكرية ضد الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ، وزرعت المزيد من أسباب الكراهية والغضب التي سيدفع ثمنها الشعب الإسرائيلي ، بمدنييه وعسكريه. ويتوهم شارون أنه بحربه الراهنة يستطيع تحقيق ما أراده على الدوام ، أي إسقاط اتفاقات التسوية التي وقعتها إسرائيل ، وتقويض البنية التحتية للسلطة الوطنية الفلسطينية ، وتدمير وسائل معيشة الشعب الفلسطيني ، وإذلال وسجن أو قتل ونفى ياسر عرفات الزعيم المنتخب للشعب الفلسطيني . لكن حكومة شارون لن تكسر إرادة الشعب الفلسطيني المناضل من اجل ممارسة حقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني ، ولن تفلح في مسعى طرد الشعب الفلسطيني من وطنه بالترويع أو الترحيل كما تتطلع الأطراف الأشد عنصرية والأقصر نظراً في حكومته.

ويسعى شارون في نهاية المطاف إلى فرض رؤيته الاستراتيجية لتسوية إسرائيلية فلسطينية ، تقوم على أساس القبول بدولة فلسطينية لا تعدو معازل عنصرية للفلسطينين ، في إطار كيان تقطع أوصاله مراكز الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية ، وتقوده حكومة عمالة يقوم بفرضها ، ويخضع لسيادة إسرائيل الكبرى المهيمنة من النهر إلى البحر . وتتصور حكومة شارون أنها تستطيع تحقيق هذه الرؤية استناداً إلى اختلال هائل في توازن القوى العسكرية بين دولة الاحتلال الإسرائيلي والشعب الفلسطيني تحت هذا الاحتلال ، والى رأى عام إسرائيلي تنوعت أسباب تحوله إلى مواقف اليمين واقنعته آله الدعاية السوداء بوهم أن سبيله إلى الأمن هو قهر أو طرد الشعب الفلسطيني.

إن ما يحدث في فلسطين هذه الأيام هو تكرار لما حدث منذ أكثر من نصف قرن في نكبة١٩٤٨ فمذبحة مخيم جنين تكاد تكون نسخة لمذبحة دير ياسين ، والهدف في الحالتين واحد وهو ترويع الفلسطينين حتى يهربوا ويتركوا أراضيهم وبيوتهم لكي يعيش محلهم مهاجرون جدد من روسيا الذين وصل إلى إسرائيل منهم ما يقرب من المليون خلال الأعوام القليلة الماضية ، والذين تبحث لهم الدولة العبرية عن مجال حيوي **Lebensraum** وهو نفس التعبير الذي استخدمه هتلر لكي يبرر اجتياح جيوشه لأجزاء من تشيكوسلوفاكيا وبولندا قبيل الحرب العالمية الثانية.

ومع ذلك فإن هناك فارقا أساسيا بين ما حدث في فلسطين في ١٩٤٨ وما يحدث فيها الآن ، فقد دمرت مذابح الإسرائيليين في١٩٤٨ القرى الفلسطينية دون أن يعرف العالم عنها شيئا إلا عن طريق الأخبار المسموعة في الإذاعات أو المقروءة في الصحف ، أما مذابح هذه الأيام في رام الله وبيت لحم وجنين فإن العالم كله يتابعها بالصوت والصورة الحية يوما بيوم.

ومن المؤكد أن شارون قد تجاوز في هذه المذابح كل الخطوط الحمراء ، وخرق كل المواثيق القانونية والإنسانية المتعارف عليها دوليا بل أن ضمائر الشرفاء في العالم أجمع لم تستطع ان تتحمل رؤية الإسرائيليين المدججين بالسلاح وهم يطلقون النار علي سيارات الإسعاف التي تتحرك لإنقاذ الجرحي الفلسطينين او يقتنصون برصاصهم القاتل فلسطينيا شهما انحني ليقدم علاجا عاجلا لأخ له

ملقي علي قارعة الطريق وهو ينزف دما كذلك كان هدم بيوت الفلسطينيين فوق رءوس أصحابها بقنابل الطائرات أو بالدبابات والجرافات الإسرائيلية يتجاوز ما يمكن أن تتحمله أعصاب الناس في معظم بقاع العالم.

هذا كله أثار موجة عاتية من النقد العارم لسياسة إسرائيل ورئيس حكومتها. ولقد كان هذا النقد الجريء ظاهرة جديدة لم يألفها العالم منذ إنشاء دولة إسرائيل ذلك لان الصهيونية العالمية قد نجحت بمجرد قيام الدولة العبرية في إقامة سد منيع يحميها من النقد أو اللوم علي أي تصرف تقوم به مهما يكن موغلا في القسوة والبطش. هذا السد المنيع هو تهمة العداء للسامية التي توجه إلي كل من يجرؤ علي أن يمس إسرائيل بكلمة نقد واحدة. وقد أصبحت هذه التهمة شبحا يخيف الإعلاميين والمفكرين في العالم أجمع ، خاصة بعد أن نجحت الصهيونية العالمية في استصدار قوانين في بلاد غربية كثيرة توسع نطاق تهمة العداء للسامية وتطبقها علي كثير من حالات البحث العلمي التي لا تستهدف سوي الكشف عن الحقيقة في موضوع يتعلق بالشعب اليهودي أو بإسرائيل حتي أصبحت هذه الدولة تعامل كما لو كانت فوق كل عرف أو قانون ، كأنها تتمتع بحصانة دولية تمنع أي إنسان أو هيئة دولية من توجيه أي نقد لسياساتها، وكأنها دولة فوق مستوي الخطأ ولابد لي في هذا الصدد أن أسجل لشارون فضلا استحقه عن جدارة بسبب قسوته وفظاظته في معاملة الفلسطينيين في هذه الأيام الأخيرة.

ذلك لأن شارون نجح في كسر حاجز الخوف من تهمة العداء للسامية. فبدأت الأصوات التي ظلت صامتة عقودا طويلة في الغرب، بدأت تجهر بانتقاد سياسة الهدم والتجريف والحصار والترويع والتجويع.

وكان رد الفعل علي هذه الجرأة المتزايدة في انتقاد إسرائيل وسياستها الغاشمة هو الدعوة إلي عقد مؤتمر عاجل للمنظمة الصهيونية العالمية لمواجهة هذه الظاهرة الجديدة التي جعلت من إسرائيل دولة قابلة للنقد مثل سائر دول العالم.

حرب ٤٨ مازالت مستمرة ولم تنته بعد.. عبارة يقولها شارون كثيرا. وهو لا يرددها بلا قصد ، بل يعبر بها عن سياسة وأهداف . وحرب٤٨ من وجهة نظره لم تنته لأنها :

١. توقفت ولم تكن إسرائيل قد بلغت آخر حدود الخريطة التي رسمتها لنفسها ، ولهذا لم تحدد إسرائيل حدودا نهائية بعد قيامها .

٢. لأن الفلسطينيين ظلوا باقين، وكان من أهداف الحرب تصفية الفلسطينيين كشعب وكوجود ، لتخلو الأرض كاملة لليهود المهاجرين إليها. وحين يقول شارون إن حرب ٤٨ لم تنته بعد ، فهو يختزل التاريخ ، ويحذف من حساباته ما جري عبر اكثر من٥٠ عاما من حروب ومواجهات ويلغي ما تحقق من اتفاقات سلام ، ولا يعترف بما جري من جهود لإتمام عملية السلام.

ولهذا يتفق عدد من الكتاب الإسرائيليين علي أن شارون بما في ذلك المشاركون في حكومته الائتلافية وضمنهم وزراء حزب العمل خاصة بيريز وبن اليعازر قد عادوا بالفعل إلي المفاهيم الرئيسية التي كانت تحكم فكر وسياسات الحركة الصهيونية من قبل عام ٤٨ ، وفي مقدمتها :

١. نظرية بن جوريون القائلة :

إن السلام بالنسبة لنا ، وسيلة وليس غاية ، ومادامت الظروف المحيطة في صالحنا ، فنحن لا نتلهف علي اتفاق للسلام ، لأن الغاية بالنسبة لنا هي تحقيق المشروع الصهيوني كاملا، وعندئذ نكون في حاجة للسلام.

٢. دعوة زنيف جابوتنسكي الأب الروحي لليكود، والذي تتلمذ علي يديه وتأثر به مناحم بيجين مؤسس الليكود ، ومازال يمثل مركز الإلهام لكل الذين توالوا علي قيادة الليكود من إسحق شامير، وبنيامين نتنياهو، إلي أريل شارون ، وهي الدعوة التي قال فيها :

ان اليهود وهم سكان بلا أرض ، ذاهبون إلي أرض بلا سكان . ولما كان الواقع العملي يخالف الافتراض النظري ، لأن أرض فلسطين يسكنها فلسطينيون ، فلنعمل علي إزالة الخط الفاصل بين الواقع والافتراض ، بكسر إرادة الفلسطينيين، والتخلص من وجودهم.

وفي الحالتين ، نظرية بن جوريون ودعوة جابوتنسكي ، يوجد قاسم مشترك يطرح كوصية، وهي أن أساس النجاح في الحالتين

هو دفع الفلسطينين إلي أقصي مراحل اليأس ، حتى يستسلموا ويقبلوا ما تريده إسرائيل .

وبالمتابعة الدقيقة لما يفعله شارون منذ وصوله إلي الحكم قبل حوالي عام ، نلاحظ أن ما يفعله ، هو نفسه جوهر فكر الحركة الصهيونية، في سعيها لإقامة دولة إسرائيل ، وأسلوب عملها أثناء حرب ٤٨ ، ولذلك لم يكن قول شارون المتكرر، عن أن حرب ٤٨ مازالت مستمرة سوي تعبير عن سياسة تأخذ بها هذه الأيام دولة اسرائيل .

وحتي وإن تكلم شارون في بعض الأحيان عن السلام، ورغبته فيه بعد أن يتوقف العنف ، أو ما يسميه الإرهاب الفلسطيني، فإنه سرعان ما يعود إلي صوابه ، إن هذا هو الصواب الذي يعتقد فيه ، فيعلن صراحة عدم استعداده للوصول إلي اتفاق سلام مع الفلسطينين، وأنه سيترك هذه المهمة لأجيال لاحقة.

يشهد علي هذا ما قالته صحيفة هاآرتس :

أن حكومة شارون ليس لديها أي خطة سياسية للسلام، وكل ما لديها خطة تدمير السلطة الفلسطينية والشواهد تنطق بأن حرب شارون ، لم تكن تتجه إلي تدمير هياكل السلطة الفلسطينية فقط ، بل كانت تسعي إلي تدمير كافة أركان المجتمع الفلسطيني ذاته ، كسبيل إلي تنفيذ مشروع التطهير العرقي ، ودفع الفلسطينين كرها إلي الرحيل أو الخضوع ، التي مازال ينادي بها كثيرون من أعضاء حكومة شارون .

وشارون نفسه لا يخفي خطته ، فهو القائل :

إن حربه التي أسماها السور الواقي او الجدار الواقى لن تتوقف وستستمر حتي نقضي علي الإرهاب الفلسطيني!

ويضيف إلي ذلك الجنرال أهارون زئيف رئيس المخابرات العسكرية قوله :

إن القوة الإسرائيلية ستعود إلي الأراضي الفلسطينية في أي وقت حتي لو انسحبت منها.

ورغم كل ما جري في مدن الضفة الغربية من دمار ومذابح وإبادة جماعية، فمازالت خطة الحرب الحالية لها بقية في غزة، التي أجلتها حكومة شارون إلي مرحلة لاحقة بناء علي توصيات المخابرات الإسرائيلية ، الي أن تكتمل التجهيزات بحشد أضخم قوة اسرائيلية لاجتياحها حيث يتوقعون

أن يواجهوا فيها مقاومة عنيفة، بعد ان ارتفعت الروح القتالية لسكانها إلي ذروة عالية، بتأثير رد فعل الغضب لما ارتكبه الجيش الاسرائيلي في الضفة من جرائم حرب، وسلوكيات بربرية .

وحكومة الرئيس بوش لا تخفي عنها خطط شارون فهي تقرأ وتسمع وتراقب ، ووزير خارجيتها كولن باول شهد بعينه ما يجري هناك ، وأدرك المدي الذي يهدف شارون إلي الوصول إليه بحربه الحالية في الأراضي الفلسطينية، وإذا كان باول الموصوف بالاعتدال وسط فريق بوش للسياسة الخارجية، المؤيد تماما لكل خطط وأهداف شارون، قد اغمض عينيه عما رآه وهو في الضفة، التزاما بسياسة حكومته ، فإن باول قد وضع إصبعه بعد عودته لبلاده علي جرس إنذار، أثناء الاجتماع الذي عقده الرئيس بوش مع كبار مساعديه، ليستمع الي تقرير باول للموقف ، وحضره عدد من كبار مساعدي الرئيس الأمريكي ، وذلك حين عرض باول لمجموعة من الاقتراحات ، من بينها أن تبذل الولايات المتحدة جهودا أكبر، لتفادي تدهور الموقف بما قد يؤدي إلي اشتعال حرب أوسع بالمنطقة .

إذن هناك إدراك لدي الحكومة الأمريكية بأن الاحتمال قائم ، في أن تدفع سياسات شارون ، إلي حرب أوسع بالمنطقة، تتجاوز الحدود الحالية لحربه الجارية في الأراضي الفلسطينية فما الذي فعلته الولايات المتحدة لمنع هذا الاحتمال.

الواقع الذي نراه يقرر أن الولايات المتحدة تشهد عملية حشد خطيرة وراء حرب شارون ، تدعمه ، وتقويه ، وتحرضه ، وتغريه علي ألا يتوقف عند حد.

ففي الكونجرس الذي بلغ فيه التأييد لما تفعله اسرائيل الي مدي تجاوز كافة مظاهر التحيز لاسرائيل في الماضي ، تتضافر جهود قيادات الجمهوريين والديموقراطيين علي السواء ، لدفع الحكومة الي مزيد من المساندة غير المشروطة لشارون ، وتعكف هذه القيادات علي تجهيزات قوانين تتطرف الي حد المطالبة بالتوقف عن دعوة جيش اسرائيل للانسحاب من الضفة الغربية، وتقديم أموال اضافية لإسرائيل لتواصل عملياتها في الأراضي الفلسطينية وكذلك قطع العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية ووصفها بأنها منظمة ارهابية.

ونـــري ظـــهورا مكثفـــا لقيـــادات الكونجـــرس والمســـئولين في حكومـــة بـــوش ، في المؤتمر السنوي العام للايباك (اللـــوبي اليـــهودي الرئيســـي) ، وهـــم يتبـــارون في اعـــلان التأييد بلا قيود لاسرائيل ، ويســـبق هـــذا دعـــوة ديـــك تشـــيني نـــائب الرئيـــس لنتنيـــاهو لاجتماع معه فى نفس الوقت الـــذي كـــان فيـــه بـــاول مجتمعـــا مـــع عرفـــات في رام الله ، ودعوة مجلس الشيوخ لنتياهو ليتحدث أمامه ، في أشـــد حملـــة كراهيـــة ضـــد الفلســـطينيين تقوم بها شخصية اسرائيلية، من داخل الكونجرس.

ان حـــرب شـــارون الـــتي تبلـــورت علـــي لســـانه علـــي معـــني ان حـــرب ٤٨ مـــازالت مســـتمرة ولم تنتـــه بعـــد، تعـــني انهـــا تتجـــاوز الحـــدود الجغرافيـــة لحربـــه التي يقودهـــا الآن في الأراضـــي الفلســـطينية، ولقـــد ســـبق ان حـــذر مـــن هـــذا الكـــاتب خبير شئون الأمن والمسئول السابق في الموساد، جوزيف الفر من أنـــه اذا لم يحـــل هـــذا الـــنزاع فإن ما يجري لـــــن يـــؤدي فقـــط الي الحـــاق ضـــرر بـــالغ باســـرائيل ، بـــل انـــه ســـيمتد عبر الحدود الجغرافية الي لبنان والأردن.

وان كـــان قـــائد القـــوات الجويـــة الاســـرائيلية الجـــنرال خلتـــس، فقـــد اســـتخدم تعبير تجاوز الحرب الحالية للحدود الجغرافية، دون تحديد للمدي الذي يقصده.

واذا كان باول هو آخر مـــــن نبـــه الي هـــذا الاحتمـــال بإشـــارته الي الحـــرب الأوســـع في اجتماعه مع بوش ، فما الذي فعلته الولايات المتحدة، لمنع هذا الاحتمال، وإنقاذ السلام؟

ان ما يحدث الآن في الولايات المتحدة لا يحقق هـــــذا الهـــدف ، فالشـــحن الـــذي تقـــوده شخصيات موالية لاسرائيل ، للاندفاع اكـــثر في تـــأييد شـــارون، يســـاعد خطـــط شـــارون الهادفة الي القضاء علي عمليـــة الســـلام ، والعـــودة بالمنطقـــة الي مـــا كـــانت عليـــه قبـــل ان يكون هناك سلام.هذا وفى الوقت نفسه يضر بمصالح الولايات المتحدة.

وهـــو أمـــر ســـبق ان حـــذر منـــه كثـــير مـــن الساســـة والخـــبراء الأمريكيـــين ، في أحاديث وندوات ، ودراسات ، منها علي سبيل المثال ورشة العمـــل للمجلـــس الأمريكـــي للعلاقات الخارجية التي كانت قد انتهت الي ضـــم نتـــائج عملـــها في كتيـــب عـــن امريكـــا وعملية السلام في الشرق الأوسط، حذرت فيـــه مـــن ان عـــدم تدخـــل الولايـــات المتحـــدة بدور فاعل ومتوازن لانقاذ عملية السلام مـــن الانهيـــار، ســـوف يصيـــب بـــأضرار جســـيمة المصالح الأمريكية في المنطقة، كما سيلحق باسرائيل أشد الضرر.

الواقــع الــذي يجــري علــي الأرض الآن، ينطــق بـــالخطر القـــائم، والمحتمــــل ، فعلي أي أساس تبني الولايـــات المتحـــدة موقفـــها الحـــالي؟.. هــل علــي العنــاصر الراهنــة المرئية لها في العالم العربي دون أن تضع في حساباتها الاحتمالات الممكنة.

ألا تدرك الولايـــات المتحـــدة ان انحيازهـــا المطلـــق لاســـرائيل دون حـــدود أو قيــود ، يضغط كل يوم وكل ساعة ، علـــي قـــدرة عصـــب الاحتمـــال العـــربي. ويدفـــع بطاقـــات الغضب والإحباط في شرايين الوجدان العربي. ويعيد رسم خريطـــة العمـــل العـــربي القومـــي ، حتى وان كان يفتقد فى لحظة طاقة الارادة السياسية الجماعية.

الا ينبغـــي ان تتنبـــه الي ان التحـــولات الأساســـية الفاصلـــــة في تـــاريخ الأمـــم ، تصنعها التحديـــات ، خاصـــة اذا كـــانت هـــذه التحديـــات، تتجـــاهل الكرامـــة الوطنيـــة والحقوق القوميـــة، وأبســـط قواعـــد القـــانون الـــدولي ، والمعـــاهدات والمواثيـــق الدوليـــة الـــتي تجـــرم مـــا ترتكبـــه حكومـــة اســـرائيل مـــن مذابـــح، ودمـــار ثم تطمئـــن إســـرائيل الي انه لا رادع لها، مادامت مســـتندة الي تحـــيز امريكـــي بـــلا حـــدود ، يغريـــها بالاندفـــاع وراء فكـــر المشـــروع الصـــهيوني ، وحـــرب ٤٨ الـــتي لم تنتـــه ، والســـلام كوســـيلة وليس كهدف ، وانـــه لا رغبـــة ولا لهفـــة الي اتفاقـــات ســـلام الأن تضـــع نهايـــة للـــنزاع العربي الاسرائيلي.

اننـــا قـــد نلـــوم اســـرائيل لكـــن اســـرائيل لم تكـــن لتجـــرؤ علـــي مـــا تفعلـــه الآن لو لم تقدم لهـــا حكومـــة بـــوش التـــأييد والمســـاندة. واللـــوم كلـــه يقـــع علـــي امريكـــا ، وانني استشهد هنا بكلمات لواحـــد مـــن المجموعـــة الـــتي تتحكـــم الآن في سياســـة أمريكـــا في الشـــرق الأوســـط ، والـــتي يربطـــها مـــن وقـــت وجودهـــا في المعارضـــة الجمهوريـــة تحالف مع الليكود ، وهو ريتشارد بيرل ، أحد كبار مســـاعدي رامســـفيلد وزيـــر الدفـــاع ، ورئيس اللجنة السياسية الاستشارية بوزارة الدفاع ، قال:

يجب علي الحكومة الأمريكية تقديم التـــأييد الكـــامل لشـــارون ، بمـــا في ذلـــك الضغـــط علي حلفائنا ليضغطوا علي عرفات. وان ما نحتاجه هو بـــذل أقصـــي ضغـــط علـــي عرفـــات وليس علي إسرائيل.

ومـن الملاحـظ ان شـارون قـد وجـه قبـل نحـو عـامين اتهامـا الى بـاراك بأنـه يوجه ضربة للصهيونيـة وحركـة الاسـتيطان! لأنـه قبـل في مفاوضـات كـامب ديفيـد بـإخلاء مسـتعمرات هامشـية متنـاثرة ، يصعـب اسـتمرارها بذريعـة مقتضيـات أمـن إسـرائيل ، ويعيـش فيـها مـا يقـل عـن عشـر سـكان المسـتعمرات اليهوديـة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتفسير هذا الاتهام تقدمـه لنـا وثيقـة نـادرة للنقـد الـذاتي نشرتها قبل عام جوش شـالوم أو تكتـل السـلام الإسـرائيلي تطـرح قـراءة للموضـوع مع التحلـي بدرجـة عاليـة مـن الموضوعيـة للصـراع الممتـد لأكـثر مـن مائـة عـام بـين الشـعب الفلسـطيني والعنصريـة الصهيونيـة. وتكشـف هـذه القـراءة أن جوهـر هذا الصراع لم يتغير، حيث إن الحرب العدوانية الـتي شـنتها وتواصلـها حكومـة شـارون تهـدف الي تكريـس التوسـع الاسـتعماري والتطـهير العرقـي والتميـيز العنصـري ، وحرمـان الشـعب الفلسـطيني مـن تطلعـه المشـروع الي الاسـتقلال وانهـاء الاحتـلال في الضفة والقطاع ، ونيل حقوق المواطنة والمساواة داخل اسرائيل.

لقـد اتهـم شـارون بـاراك بخيانـة مبـاديء الاسـتعمار الاسـتيطاني الصـهيوني ، ولم ينقذ الأخير من هذا الاتهام أنه أصـر علـي مـا أدي الي انهيـار عمليـة أوسـلو السـلام فقـد سـعي للاحتفـاظ بـالكتل الاسـتعمارية الرئيسـية، وحـاول ضـم نحـو خمـس مـا تبقـي مـن أرض فلسـطين التاريخيـة، واستمسـك بالسـيادة علـي كـامل القـدس بمقدسـاتها الاسـلامية والمسـيحية، ورفـض حـق اللاجئـين الفلسـطينيين في العـودة الي ديارهم ، وسعي لاجبـار السـلطة الفلسـطينية علـي النـهوض بمهمـة شـرطة تحمـي أمن اسرائيل . لكن باراك بدا مسـتعدا لمقايضـة جـانب مـهم مـن التوسـع الاسـتعماري الاستيطاني ، الذي مثل ولازال ركيزة العقيدة الصهيونية، وذلك مقابل الأمن والسلام.

والواقع أن صفقـة بـاراك ، الـتي عرضـها في كـامب ديفيـد قـد قبلـت بـالتخلي عـن أرض فلسـطينية، مقـابل التخلـص مـن الشـعب الفلسـطيني، وانطلقـت مـن خشـية عواقـب التطـهير العرقـي، الـذي يتبنـاه اليمـين القومـي والديـني لاقامة اسرائيل الكبري التي لا يلوث نقاءها العرب!

لكـن حكومـة حـزب العمـل أدخلـت الفـزع الي قلـوب اليمـين الاسـرائيلي لأنها كادت تقترف خطيئة التخلي عن جزء من أرض اسـرائيل الكـبري. ولم يشـفع لبـاراك سجله السابق في تنفيذ مهام ارهـاب الدولـة الاسـرائيلية باغتيـال القيـادات الفلسـطينية

ولا لهوضه اللاحق بدور الجـــلاد لانتفاضـــة الشـــعب الفلســـطيني مـــن أجـــل الاســـتقلال ، فكان سقوطه المدوي في انتخابات رئاسة الوزراء أمـــام شـــارون ولعـــل ادراك بـــاراك مغبـــة الاقتراب من ارتكاب الخطيئة، التي دفع رابين حياته ثمنا لهـــا، هـــو مـــا جعلـــه – شـــأن بقيـــة اليسار الإسرائيلي وغالبية حركة السلام الاسرائيلية– ينضـــم فيمـــا بعـــد الي صـــف شـــارون في رفض مبادرة الســـلام العربيـــة. فقـــد قتـــل رابـــين حـــين بـــدأ يتفـــهم بعـــض حقـــوق الفلســـطينين وعـــرف ســـبيل تحقيـــق الأمـــن للاســـرائيليين في أواخـــر أيامـــه، ولم ينقـــذه مـــن تهمـــة التكفـــير وجريمـــة الاغتيـــال تاريخـــه الصـــهيوني الحـــافل، ودوره البـــارز في عدوان ١٩٦٧م ، الـــذي اتـــاح لاســـرائيل فرصـــة التوســـع الاســـتيطاني الاســـتعماري علي كامل التراب الوطني الفلسطيني والاقتراب من حلم إقامة إسرائيل الكبرى.

ويقول البيان المذكور لتكتل السلام الاسرائيلي ، المعنون:

(معسكر السلام المار... أين اخطأنا؟ والمنشور بجريدة هاآرتس بتـــاريخ ٢٠٠١/٤/١٣) ان الفكرة الصهيونية الجوهرية القائلة إنه لا وجود لأقلية في دولة قومية وفق النمـــوذج الأوروبي أدت إلي أنه في الدولة الصهيونية لا يوجد مكـــان حقيقـــي لأقليـــة قوميـــة، أي للفلســـطينين في حالتنا هذه ! وأن شعارها أرض بلا شعب لشعب بلا أرض جسد نزعة الغطرســـة الأوروبيـــة التي سادت تلك الفترة تجاه الشعوب غير الأوروبية. ويوضح البيان أن فلسطين لم تكن خالية مـــن السكان علي امتداد التاريخ عند ميلاد المشروع الصهيوني في نهاية القرن١٩، كان يعيـــش فيـــها نحو نصف مليون مواطن مثل العرب٩٠% منهم، وكان طبيعيا أن يعارضوا توطن شـــعب آخـــر في أرضهم ، وهو ما يلخص جوهر الصراع الذي قاد الي سقوط أوســـلو. وتقـــول الوثيقـــة ان الشعب الفلسطيني، الذي يجب عليه أن يدفع ثمن العداء لليهود في اوروبا، قد قاوم هجرتهم الـــتي تنامت بصدور وعد بلفور لهم، وتضاعفت عقب الجرائم النازية ضدهم.

وقـــد كـــان زئيـــف جابوتنســـكي بـــالذات الزعيـــم الصـــهيوني الأكـــثـــر تطرفـــا هـــو الوحيـــد تقريبـــا الـــذي اعـــترف في العشـــرينيات مـــن القـــرن العشـــرين بحقيقـــة أن مقاومة العرب ، للاستيطان الصهيوني ليســـت ســـوي رد فعـــل طبيعـــي لا يمكـــن منعـــه من جانب شعب يدافع عن وطنـــه وأرضـــه في وجـــه مســـتعمرين اجـــانب. لكنـــه خلـــص الي ضرورة إقامة حائط حديدي في وجه العرب وكسر مقاومتهم بـــالقوة! وهـــو مـــا يذكرنـــا بما قام به تلميـــذه المخلـــص شـــارون، حـــين شـــن حربـــه الـــتي اسماهـــا الجـــدار الواقـــي واعلانه أنه سيضرب الفلسطينين حتي يركعوا صاغرين لسياساته التوسعية والعنصرية.

ويكشف البيان المذكــور عــن أن الحركــة الصهيونيــة قبلــت قــرار الأمــم المتحــدة بتقسيم فلسطين باعتباره خطوة أولي ، وأن داڤيــد بــن جوريــون لم يخــف نيتــه في التوســع لدي أول فرصة تسنح ، ولذلك لم تتضمـــن وثيقــة الاســتقلال تعيينــا لحــدود اســرائيل ، التي لا تزال بلا حدود ثابتة حتى يومنا هذا.

وكــانت حــرب١٩٤٨، هــي الفرصــة الــتي اســتغلتها اســرائيل لزيــادة مســاحتها من٥٦% من أرض فلســطين تحــت الانتــداب البريطــاني الي٧٨%، وأمــا حــرب١٩٦٧ فقد مكنت اسرائيل من السيطرة علي كل فلسطين. وأمــا الضفــة الغربيــة وقطــاع غــزة ، وهما معا٢٢% من أرض فلسطين الــل مــن نصــف مــا قررتــه الأمــم المتحــدة بقرارهــا رقم١٨١ لسنة١٩٤٧ للدولة العربية الفلسطينية، والتي قبل الفلسطينيون اقامة دولتــهم عليــها (وقبلــوا في طابهــا تعديــلات طفيفــة للحــدود تســتجيب لمطــالب اســرائيل الأمنيــة)، فان شارون يطمع في الاستيلاء علي أكــثر مــن نصفــها وهكــذا، فــان أطمــاع التوســع ونزعات العنصرية لا تترك للفلسطينين ســوي نحــو١٠% مــن أرض فلســطين التاريخيــة، لاقامــة دولــة فلســطينية لا تعــدو معــازل عنصريــة تمزقــها المســتعمرات اليهوديــة الاستيطانية ومواقع الجيش الاســرائيلي، منزوعــة الســلاح ومجــردة مــن أهــم مقومــات السيادة وبدون قدس ، والا فان البديــل هــو سياســات نيتانيــاهو وشــركائه مــن أقصــي يمين حكومة شارون دعاة التطــهير العرقــي القســري أو الاختيــاري، أو بكلمــات أخــري طرد بقية شعب فلسطين العربي من أرض اسرائيل الكبرى.

وتذكرنا الوثيقــة المذكــورة بــأن فكــرة الترانســفير، اي طــرد الســكان العــرب ، قد نوقشت بــالفعل في الثلاثينيــات في المؤسســات الصهيونيــة، ووجــدت فرصــة التنفيــذ في الحروب اللاحقة. وهكــذا ، ووفقــا لقــرار تقســيم فلســطين كــان يفــترض أن يعيــش في الدولة اليهودية٤٠% من العرب ومع نهايــة حــرب١٩٤٨ أضحــت الأرض الــتي تقــوم عليها اسرائيل (٧٨% من فلسطين) خالية تقريبا من العـــرب ، باســتثناء ســكان النــاصرة وعدد من قري الجليل والمثلــث ، بينمــا تم اقــتلاع حــوالي٧٥٠٠٠٠ فلســطيني ، هربــوا بسبب الحرب أو الاحتلال، أو اجبرتهم علي الهرب الجرائم الارهابيـــة للعصابــات الصهيونيــة مثل مذبحــة ديــر ياســين ، أو تم طردهــم بشــكل منــهجي في إطــار التطــهير العرقــي ، كما لم يتح للاجئين العــودة إلي منــازلهم مــع نهايــة المعــارك، كمــا هــو الحــال بعــد أي حــرب عاديــة، وســارعت نحــو حــوالي٤٥٠ قريــة عربيــة مــن علــي وجــه الأرض وأقامت عليها مستوطنات يهودية، وأســكنت المــهاجرين الجــدد في منــازل الذيــن منعــوا

من العودة الي المدن، وصادرت مساحات شاسعة من أملاك الغائبين ، بل واخذت من مواطنيها العرب معظم أراضيهم لتقيم المزيد من المستوطنات اليهودية .

أتاحت حرب ١٩٦٧ فرصة جديدة للتوسع الاستعماري الاستيطاني ولطرد مئات الآلاف من الفلسطينيين. وفور نهاية الحرب بدأت حركة الاستيطان ، وحظي المستوطنون بحماية معظم الساسة من اليمين واليسار. وتقول الوثيقة إن الانطباع السائد بأن أقلية فقط هي التي تدفع بالاستيطان للأمام ليس سوي وهم ، وأن الجدال الدائر بين مؤيدي فكرة أرض إسرائيل الكبري ومؤيدي الحل الوسط الاقليمي يتمحور حول سبل تحقيق التطلعات الصهيونية الأساسية أي الدولة اليهودية النقية علي أكبر مساحة ممكنة من الأرض. وتوضح أن مؤيدي الحل الوسط فيما يتعلق بالارض يسعون الي تقليص وجود الفلسطينيين في اسرائيل، بينما يشدد مؤيدو أرض إسرائيل الكبري علي التوسع في الأرض ايمانا بأنه يمكن طرد الفلسطينيين.

وقد رأي الطرف الفلسطيني في الاتفاقيات المرحلية لعملية أوسلو سبيلا لإقامة الدولة الفلسطينية بإنهاء احتلال جميع أراضي الضفة وقطاع غزة، بينما أرادت حكومات إسرائيل منها أن تكرس استمرار احتلال اجزاء رئيسية من الضفة والقطاع ، مع نهوض سلطة الحكم الذاتي بدور العميل الذي يضمن الأمن لإسرائيل ومستوطناقما. والأهم أن اسرائيل التي مثلت الطرف الأقل وفاء بالتزاماته استمرت في توسيع المستوطنات اليهودية وبناء الطرق الالتفافية ومصادرة الأراضي وتدمير المنازل واقتلاع البساتين . وكان اندلاع انتفاضة الاقصي ضد الاحتلال نتاجا منطقيا للممارسات الاسرائيلية السابقة وغيرها، وكما كتب يغآل سرنا في جريدة يديعوت أحرونوت بتاريخ١٩/٣/٢٠٠٢، فان اتفاقات اوسلو، التي يمقتها المستوطنون ، قد فصلت حسب احتياجاقم ومقاييسهم ، وهو ما دفع لانميارها.

وحتي قبل اتساع نطاق العمليات الاستشهادية وقبل أن يبدأ شارون غزوه الاجرامي لتحقيق أهدافه لتصفية طموح الشعب الفلسطيني لنيل الاستقلال ، أعلن وزير السياحة بني أيلون خليفة رحبعام زئيفي أن حزب موليديت، الذي يعد من أبرز قادته، قرر بدء حملة تروج لفكرة طرد العرب الي الأردن وسيناء أيضا، بتطفيش العرب عن طريق جعل حياقم لا تطاق، كما أشارت افتتاحية

جريدة هاآرتس في أول فبراير الماضي. ومع اندلاع حرب شارون تعـالي الصـراخ العنصـري بشعار لا عـرب.. لا ارهـاب!! مـن جـانب اليمـين المتطـرف والديـني الـذي يتغـذى بكراهية العـرب وروح العنصريـة ونزعـة الفاشـية. وأعلـن رئيـس الوكالـة اليهوديـة، سلاي مريدور عضو الليكود أنـه قلـق مـن التطـورات السـكانية في اسـرائيل، موضحـا أنه اذا كانت اسرائيل تمشي علـى سـاقين، اليهوديـة والديمقراطيـة، فانهـا غـدت اليـوم تمشـي عرجـاء؛ سـاق الديمقراطيـة طويلـة جـدا، وسـاق اليهوديـة قصـيرة جـدا!! فهل يجد اليمين العنصري الاسرائيلي فرصته في مناخ تـأجيج العـداء للعـرب وللفلسـطينيين الذي أشعلته الحرب الأمريكية ضد الارهاب؟

ويبقـى أن نتسـاءل، هـل سـتدفع ادارة بـوش نحـو تطبيـق رؤيتـها حول اقامة الدولة الفلسطينية والتعجيل بتسـوية نهائيـة للصـراع الفلسـطيني الاسـرائيلي ، ام سوف تأخذ بحكمـة هـنري كيسـنجر، داهيـة اليمـين اليـهودي الأمريكـي ، حيـث بداية الحكمة في رأيه هي الاعـتراف باسـتحالة تسـوية نهائيـة في ظـل الظـروف الراهنـة، لأن بعض الأزمات يمكـن ادارتها فقـط ولايمكـن حلـها، ولأن حـدود٤ يونيـو تعـني في نظره تدمير دولة اسرائيل.

واذا كانت الادارة الأمريكية- كما كشـف موقفـها مـن حـرب شـارون- لم تـدرك مغـزي تحذيـر تومـاس فريدمـان، حـين أشـار بجريـدة هـيرالد تريبيـون الدوليـة يوم١١ مارس ٢٠٠٢م الي إعلان البعض في إسرائيل وكذلـك اليمـين اليـهودي الأمريكـي أن الشيء الوحيـد الـذي يمكـن القيـام بـه هـو قتـل الفلسـطينيين حـتى يسـتغيثوا ويقولوا انقذونا ! ولكن هل تدرك قبل فـوات الأوان تحذيـره بأنـه اذا سـاد هـذا الـرأي، فان عليكم أن تستردوا أموالكـم الموجـودة في اسـرائيل، فتلـك الدولـة مقضـي عليـها. ولأن العرب والمسلمين أكثر من اليهود ، ولأن أسلحة الدمار الشـامل تصبـح أقـل حجمـا وأرخص مما هـي عليـه الآن، فـان الأمـر لـن يسـتغرق وقتـا طويـلا قبـل أن تمسـح بها اسـرائيل مـن الخريطـة، وهـل تقبـل نصيحتـه بـأن للأمريكيـين مصلحـة كـبري في انتصار رؤية المعتدلين في أمريكا واسرائيل والدول العربية لتسـوية ممكنـة لهـذا الصـراع ؟ ولكن يبقي أن المقاومة الفلسـطينية هـي العـامل الحاسـم في إفشـال المخطـط التوسـعي والنهج العنصري لليمين المتطرف واليسار الانتهازي في إسرائيل.

آفاق المستقبل

مهما كانت الخلافات بين الأحزاب الإسرائيلية حول مسألة مستقبل القدس فإنها تتفق مبدئياً على أن القدس ستبقى موحدة وعاصمة إسرائيل. لكن الخلافات يمكن أن تمس التفاصيل والتكتيك الذي يتبعه كل طرف لتحقيق نفس الهدف . كانت الحكومات السابقة ترى إمكانية التدرج في الحل من الأسهل إلى الأصعب. أما القضايا الصعبة فيمكن حلها تدريجياً بحيث تبدأ بمشاركة الفلسطينيين التدريجية في التخطيط والميزانيات وترسيم حدود المنطقة العربية. وأما في الحل النهائي فيتم الفصل بين أبعاد السيادة المختلفة في المدينة. وكان هذا يعني منح السكان الفلسطينيين فرصة للارتباط بالكيان السياسي الفلسطيني والتميز بين هذا الارتباط وبين الإقامة البلدية المكانية . أما آفاق الحل في المستقبل من وجهة نظر حكومة الليكود فيمكن فهمها من دراسة دوري غولد عام ١٩٩٥. ففي هذه الدراسة يبين غولد :

أن الحل الجغرافي والحل البلدي لا يمكن أن يكونا مقبولين على الإسرائيليين. فهو يرى أن الأول ، أي تقسيم المدينة إلى مناطق جغرافية حسب هوية السكان يمكن أن يحدث انقسامات وهزات عنيفة في إسرائيل وهو مرفوض من يهود العالم.

أما الحل البلدي ، الذي كان يؤيده رئيس البلدية السابق تيدي كوليك ، فيثير تخوف الإسرائيليين من أن يتحول إلى حل جغرافي ويؤدي إلى اختلال التوازن السكاني القائم ومن ثم السيادة المنفصلة. إن صعوبة إيجاد حل مرض لجميع الأطراف تنبع، حسب وجهة نظر غولد، من اعتبار إسرائيل أن قضية القدس هي قضية أمنية في أساسها، فهذا الاعتبار يلزم إسرائيل بإقامة منطقة أمنية حول المدينة عن طريق استيطان منطقة القدس الكبرى وربطها بكتل استيطانية في الشمال في الشمال والجنوب والشرق. وهذه المنطقة تضمن عزل الجزء العربي في القدس عن الضفة الغربية. وعلى هذا الأساس، فإن الحل الوحيد الذي يمكن إن يكون مقبولاً حسب غولد ، هو الحل الديني ، وهو يعني بقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية وبضمان المصالح الدينية لجميع الأديان والطوائف ولا سيما في إدارة شؤون الأماكن المقدسة. وتفضل إسرائيل أن يكون الأردن الشريك الأول في إدارة هذه الأماكن، إضافة إلى أطراف عربية وإسلامية توافق على هذا الحل . وليس هناك شك بأن وجهة نظر غولد هذه تمثل وجهة نظر معظم حكومات إسرائيل لا سيما الحكومة الحالية. ولكن من جهة أخرى

لا يجب تجاهل حقيقة أساسية وهي أن هذه الحكومة، وكل حكومة اخرى، تقع تحت ضغوط خارجية وأخرى داخلية في معالجتها لمستقبل القدس. بعض هذه الضغوط موجهة لإبداء نوع من المرونة في موضوع القدس وأخرى معاكسة تسير في اتجاه عدم التنازل في أي مجال يمكن أن يفسر بأنه تنازل، ولو بسيط، عن السيادة . وإلى جانب كون الحكومة الإسرائيلية الحالية حكومة يمينية متشددة في موقفها من قضية القدس فإن محاولة إبداء أي مرونة من جانب رئيس الحكومة، في سبيل استمرار العملية السلمية التي التزم بمواصلتها وإرضاء للولايات المتحدة وبعض الأنظمة العربية، تلقى معارضة شديدة من الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي، وخصوصاً الأحزاب المتدينة. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن حزب العمل أيضاً يشمل جناحاً متشدداً في هذه القضية بالذات وهو يدعم المواقف الرافضة لأي نوع من التنازلات ويمارس الضغط من أجل استمرار عملية استيطان المدينة وتسريع البناء لفرض الأمر الواقع .

أن موضوع القدس هو أحد العناصر الهامة في الإجماع القومي الإسرائيلي. فقضية توحيد المدينة وبقائها عاصمة الدولة ليست موضوع نقاش بين التيارات السياسية المختلفة. وقد تبين لنا أن أكثر التيارات اعتدالاً يمكن أن يوافق على إعطاء صلاحيات إدارية معينة للفلسطينيين فقط في حدود بلدية القدس الكبرى ؛ أي في المناطق العربية كثيفة السكان الواقعة خارج حدود بلدية القدس الصغرى . لقد كان تأجيل المفاوضات حول وضع القدس النهائي في صالح الجانب الإسرائيلي في كل الظروف والحالات. فقد استطاعت إسرائيل حتى توقيع الاتفاقيات فرض واقع سكاني وجغرافي يعرقل أي اتفاق حول تقاسم المدينة ، وبعد ذلك تضاعفت جهود حكومة حزب العمل لترسيخ هذا الواقع بوسائل عديدة حتى بثمن زيادة عدد السكان الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية . بعد فوز حزب الليكود والنجاح الكبير الذي حققته الأحزاب الدينية في الانتخابات الإسرائيلية في نهاية مارس ١٩٩٦ أصبح التنازل الإسرائيلي في مدينة القدس أصعب مما كان عليه في السابق. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن مستقبل مدينة القدس لا يتعلق فقط بالمواقف الإسرائيلية وإنما بتوازن القوى على المستوى الدولي وعلى مستوى الشرق الأوسط ، وأهم من كل ذلك بالمواقف الفلسطينية وبوجود أوراق بأيدي الفلسطينيين يمكن أن تتحول إلى وسائل ضغط على الطرف الإسرائيلي. كما أن واقع المدينة

ومستقبلها يرتبطان في النهاية بالاستراتيجية التي اتبعها الفلسطينيون، منذ عام ١٩٦٧ ومدى نجاحها في تثبيت واقع مناقض للواقع الذي عمل الإسرائيليون على خلقه وتثبيته.

وهنا يبرز أهمية الإعداد والتحضير المسبق لدعم المفاوض الفلسطيني في المراحل المختلفة.

نماذج الدعم والمساندة للمفاوض الفلسطيني

إن استخدام أساليب التحليل المكاني ونظم المعلومات الجغرافية يمكن أن يسهم إسهاما مباشرا في الحد من الخطط الصهيونية لتهويد القدس عن طريق الاستفادة من إمكانيات الإدخال والتحليل والمعالجة والدمج والمطابقة والمخرجات الكارتوجرافية من أجل المساعدة على توضيح الرؤية أو على الأقل توثيق للأوضاع الراهنة للقدس خرائطياً ومعلوماتياً ومن ثم التأكد من والتأكيد على حقيقة المراوغة الصهيونية بآلاتها الإعلامية الخطرة، وتأكيد حقيقة أن إمكانية احتمالية ضياع وتضييع القدس في ظل كل ما يموج به العالم من تيارات سياسة وتغير في القوى وموازينها ، وفي ظل سياسة التهويد الخبيثة التي تتبعها إسرائيل نحو القدس فإن ضياعها إذن أمر وارد ، إن لم يتنبه المفاوض العربي وصاحب أو صانع ومتخذ القرار السياسي الاستراتيجي إلى خطورة الموقف ، وبدعم مواقفه من خلال الاستعانة بما تقدمه الآلية ذات القدرة العالية التي تتيحها تقنية نظم المعلومات الجغرافية ومخرجاتها ومنتجاتها ، والتي تستهدف التوصل إلى نتائج واضحة محددة ، خاصة بعد أن تجلت حقائق هذه المراوغة الصهيونية والطبيعة المعقدة لتلك المدنية وبنايتها ليس فقط العمرانية بل السكانية الديموجرافية والاجتماعية والسياسية والتاريخية ، ووظيفتها، ومن ثم فيمكن وضع مخرجات تلك التقنية الآلية الرقمية تحت عدسة مجهر المفاوضين والباحثين حيث يتم الكشف عن حقائق استيطانية جديدة تجلت في إجراءات حديثة ومن قبلها اخرى كثيرة ليس فقط لحصار القدس وخنقها بل وتهويدها بالكامل ، وهذه الحقائق تتعلق بما يجري عملياً على أرض تلك المدينة وأبعادها المكانية.

■ النقص الشديد في الدراسات العلمية الموثقة والمدعمة بقواعد بيانات وخرائط محدثة ، ونقص أشد حدة في الدراسات الجغرافية التي تتناول مسألة القدس بل نجد ليس فقط ندرة لاستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية لدراسة الوضع الراهن لها بل انعدام تام لتوظيف هذه التقنية في المساعدة في خلخلة هذه القضية العويصة المستعصية في ظل سياسة التهويد للقدس وحيث ركزت معظم الدراسات حول القدس تاريخيا ودينياً وقانونياً وآثرياً.

■ نجاح نظم المعلومات الجغرافية في التفاوض حول قضايا مشابهة عبر ما تتيحه مخرجات هذا النظام من منتجات كارتوجرافية رقمية دقيقة ، فما أحوج قضية القدس إذن إلى الاستفادة من هذه التقنية لدعم وجهة النظر العربية ولدعم القرار المكاني السياسي الخاص بها، ولضرورتها أيضاً للكفاح والنضال القتالي ذاته خاصة في ظل ظروف الجهاد الشريف المقدس.

■ هناك قصوراً إعلاميا ملحوظا مصاحب لعرض قضية القدس في العديد من المحافل ، وفيما عدا محاولات قليلة للإعلام والدعاية والدعوة متناثرة ومبعثرة هنا وهناك فإنه قد غاب عن الطرف العربي المفاوض استخدام وسيلة الخريطة سواء للتأثير في أطراف الصراع ورعاته أم لمخاطبة الرأي العام، ومن ثم كسبه أم على الأقل تحييده أم كدعاية سياسية تستخدم وتلوح بالخريطة خاصة إذا كانت رقمية لإحداث بعض التأثير.

■ إن إسرائيل لا تكل ولا تهدأ في الإصدارات الكارتوجرافية المتميزة والمخرجة بأحدث أساليب وتقنيات المعلوماتية الجغرافية، والتي تحاول معها تضييع معالم القضية بأكملها وقضية القدس تحديداً، ولعل أطلس إسرائيل الشهير والذي تم إنتاجه في أعقاب حرب ١٩٦٧م يمثل علامة فارقة في هذا ، حيث ظهرت فيه حدود إسرائيل شاملة لشبه الجزيرة سيناء، والضفة الغربية،

وهضبة الجولان ، وقطاع غزة، علاوة على القدس كمدينة واحدة موحـدة ، ثم تلى ذلك مجموعة من الخرائط الأخرى التي تثبت وتوثق هـذه الوضعيـة الاحتلالية ومن ثم رُوج لكثير من الخرائط السياحية الممتازة الإخراج وللقدس تحديداً وتحت مسميات القدس الكبرى وحيث تم ابتلاع جزئها الشرقي العربي وأضيفت الأطر والنطاقات العمرانية والمستوطنات من حولها.

تطبيق نظم المعلومات الجغرافية على الوضع في مدينة القدس

الهـــدف الاستراتيجي

(إبراز الحق العربي في القدس الشريف من خلال تقنيات الخرائط الحديثة ونظم المعلومـات الجغرافيـة في سـبيل دعـم الموقـف السياسـي وتكتيكات المحاورة والمجادلة الإسرائيلية من خلال التحليل المنطقي).

ترسيم الوحدات الأساسية للمدينة

يمكن الاستفادة من إمكانيات نظم المعلومات الجغرافية وقدرتها على التعامل مـع المعالم الجغرافية على هيئة مجموعة من الطبقات لإيضاح الأوضاع الراهنـة للقـدس بمحتوياتها ووحداتها الإدارية، ونطاقات أطرها العمرانية القديمة والجديدة، والتمييز بـين خطوط الفصل والترسيم بين هذه الحدود، والمستوطنات في أطرافها والـطرق مـن حولها، ويتضمن ذلك:

أ- الوحدات الأساسية، وتشمل:

- المدينة القديمة
- القدس الشرقية
- القدس الغربية
- المستوطنات
- الطرق الإلتفافية
- المعالم الأساسية

ب- الحدود : نطاق الحدود الإدارية للمدينة وتحديد الأطر والنطاقات العمرانية لكل وحدة من الوحدات وإبراز خطورة ذلك على تذويب القلب المركزي الرئيس للبلدة القديمة وقدسيتها

ج- الخطوط : الخضراء والحمراء والتي تفصل بين هذه المناطق والتي تولد بعضها من الاتفاقيات

د- المناطق ذات السيادة الفلسطينية والأخرى تحت السيادة اليهودية والثالثة المشتركة والناجمة عن بعض الاتفاقيات.

هـ- المشاريع المختلفة حول القدس والتي من ضمنها مشروع تغليف القدس ومشاريع التطويق بالأحزمة والحواجز والمستوطنات وغيرها

توثيق عمليات التهويد والاستيطان

باستخدام إمكانيات التحليل المكاني الذي تتميز به نظم المعلومات الجغرافية مثل عملية تتبع التغيرات الحادثة في منطقة معينة في مرحلة زمنية محددةChange Detection يمكن توضيح عمليات التهويد والاستيطان التي تمت من حيث مراحلها الزمنية، وتطورها، وأنماط التهويد، وإجراءاته ودعم ذلك بالعرض الخرائطي ، ويتضمن ذلك ما يلي:

أ- استراتيجية التهويد والاستيطان.

ب - مراحل التهويد والاستيطان :

- في نهاية القرن التاسع عشر.
- من مطلع القرن العشرين حتى عام ١٩٦٧ (شاملة فترة الانتداب وفيما بعد حرب ١٩٤٨م).
- بعد عدوان عام ١٩٦٧م.
- المرحلة الراهنة.

ج- تحديد الأطر العمرانية.

د- الأنماط:

- الديموجرافي.
- العمراني.

هـ- إجراءات التهويد:

- إعادة ترسيم الحدود.

- كسر التوازن الديموجرافي.

- تطويق القدس .

توثيق الأملاك الفلسطينية لمواجهة إجراءات المصادرة

إن تقنيات نظم المعلومات الجغرافية وما تتميز به من قدرة فائقة على ربط البيانات الجدولية والوصفية بمواقعها الأرضية يمكن أن يكون ذا فائدة عظيمة لتوثيق الأملاك الفلسطينية لمواجهة سياسة المصادرة التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وهي سياسة نهب الأراضي والأملاك العربية في القدس دون التوقف من خلال إتباع العديد من الأساليب غير القانونية، التي استندت في النهاية لقوة المحتل وأنظمته المخالفة لكل القوانين الدولية، حتى أصبح اليوم ما لا يقل عن ٣٤% من أراضي مدينة القدس مصادرة تماما، ونحو ٥٢% أخرى من الأراضي اعتبرتها إسرائيل منطقة (خضراء) يحظر فيها البناء العربي، وتشكل احتياطيا إستراتيجيا للتوسع (العمراني) الاستيطاني الحالي والمستقبلي.

الدراسة التفصيلية لواقع البلدة العتيقة وإجراء تقدير للمخاطر البيئية والعمرانية التي تتهددها وكذلك مخاطر التوسع في الحي اليهودي.

إن الأكاذيب الصهيونية التي تثار حول البلدة العتيقة وسعي إسرائيل الدؤوب نحو ما يزعمون أنه بقايا الأطلال المتهدمة والمتلاشية للهيكل المزعوم بعمليات التخريب والتنقيب يثير التفكير في الدور الذي يمكن أن تلعبه نظم المعلومات الجغرافية عن طريق إجراء الدراسات الكارتوجرافية ودراسات تقدير المخاطر البيئية والعمرانية لتوسيع الحي اليهودي على حساب الأحياء الأخرى ولاسيما الحي الإسلامي، فقد شرعت إسرائيل عبر المنظمات الاستيطانية الدينية المختلفة في إنشاء بؤر استيطانية يهودية في الأحياء غير اليهودية لتمد سيطرتها على البلدة القديمة ولتزيد عدد قاطنيها من اليهود في إطار (الحرب الديموغرافية) التي شنتها منذ العام ١٩٦٧م لترجيح كفة الميزان الديموغرافي لصالح اليهود. وفي هذا الإطار نجحت هذه المنظمات المدعومة ماليًّا أو

أمنياً من الحكومات الإسرائيلية بوسائل الاحتيال تارة وعبر ابتياع عقارات ملتوية أيضاً في السيطرة على ٥٥ موقعاً داخل الحي الإسلامي.

إنتاج أطلس رقمي أسود لتهويد القدس ليكون بمثابة دليل إدانة لما يحدث للقدس الشريف.

يعد إنتاج الخرائط التفصيلية والدقيقة للمواقع الجغرافية أحد أهم مخرجات نظم المعلومات الجغرافية، مما يتيح تصميم قواعد بيانات مكانية موقعية دقيقة متوافقة ومتفاعلة مع قاعدة بيانات وصفية إحصائية تمهيداً لإخراج أطلس رقمي أسود لتهويد القدس يكون بمثابة الورقة الهامة ودليل الإدانة في يد المفاوض العربي وصانع ومتخذ القرار السياسي من خلال الحقائق والأرقام والدعم بما يعرضه من سيناريوهات وبدائل سواء على المستوى الأفقي أو الراسي، وليكون أيضاً أداة وسيلة إعلام ودعاية طيبة للقدس العربية.

رسم السيناريوهات وتحديد البدائل في حالة إقدام اليهود على اتخاذ خطوات استيطانية جديدة والتعامل مع الوضع الحالي.

تعتبر نظم المعلومات الجغرافية أحد أهم الأدوات المستخدمة لدعم القرار باعتبارها الوسيلة المناسبة لتجميع و معالجة و تحليل و عرض البيانات المرتبطة بالمواقع الجغرافية لاستنتاج المعلومات المطلوبة للإجابة على الأسئلة التحليلية التي تعرف بـ (ماذا.. لو؟)، وهو ما يؤكد على الدور الذي يمكن أن تلعبه نظم المعلومات الجغرافية لرسم السيناريوهات وتحديد البدائل في حالة إقدام اليهود على اتخاذ خطوات استيطانية على المستويات المختلفة، حيث بدأ الإسرائيليون منذ احتلال القدس الشرقية إثر عدوان عام ١٩٦٧م ينظمون ويعيدون تنظيم تمويههم المكاني لأرضية مدينة القدس على أساس إقامة ثلاثة أحزمة لتطويقها وعزلها عن باقي أراضي الضفة الغربية وذلك وفق مخطط يعتمد على إحداث تغيير مكاني سافر، وإعادة تنظيم مكاني صارخ للأرضية وما عليها ولصالحهم، وبغض النظر عن أية حقوق فلسطينية أو مقدسات إسلامية.

دراسة تأثير ظاهرة الطرق الالتفافية وتحديد المناطق التي تسعى إسرائيل لعزلها، وتحديد مواقع الطرق التي تربط التجمعات الفلسطينية ببعضها.

تمر إسرائيل بمرحلة شق عديد الطرق الجديدة في القدس، أما السبب المزعوم وراء شق هذه الطرقات فهو تسهيل الحركة على المستوطنين الإسرائيليين بين المستوطنات المختلفة في القدس الشرقية وحولها إلا أن هذه الطرقات في النهاية تحتفظ بقطع صغيرة من الأراضي لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية فيما تزيل في الوقت نفسه التواصل الفلسطيني وإمكانية التنمية للمجموعات السكنية الفلسطينية في القدس الشرقية، إضافة إلى ذلك فإن الطرقات تصبح حدوداً سياسية حيث أن معظمها لا تسمح للفلسطينين بالعبور من الضفة الغربية ومن بين الطرقات المخطط لها، وهنا يبرز الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه نظم المعلومات الجغرافية في دراسة ظاهرة الطرق الالتفافية وفضح الخطط اليهودية لفصل القدس عن باقي الضفة الغربية وفي الوقت نفسه فصل المحافظات الشمالية للضفة الغربية عن المحافظات الجنوبية، وخنق التجمعات السكنية الفلسطينية في القدس الشرقية في جزر عربية معرضة للهجوم وغير حصينة.

فهرس الأشكال والخرائط

صفحة

المحتويات

إصدارات المؤلف

١- سياسة مصر العسكرية إزاء حروب الشرق الأوسط

الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢- حروب المنطقة العربية «الموقف السياسى المصرى»

دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة

٣- تحديات الأمن القومى العربى

الهيئة المصرية العامة للكتاب

٤- الديمقراطية المزعومة فى إسرائيل

دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

٥- العصر الرقمى وثورة المعلومات «دراسة فى نظم المعلومات وتحديث المجتمع»

دار عين للدراسات والبحوث الإناسنية والاجتماعية

٦- تكنولوچيا المعلومات والاتصالات والأمن القومى للمجتمع

دار عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية



اللواء الدكتور محمد صلاح سالم

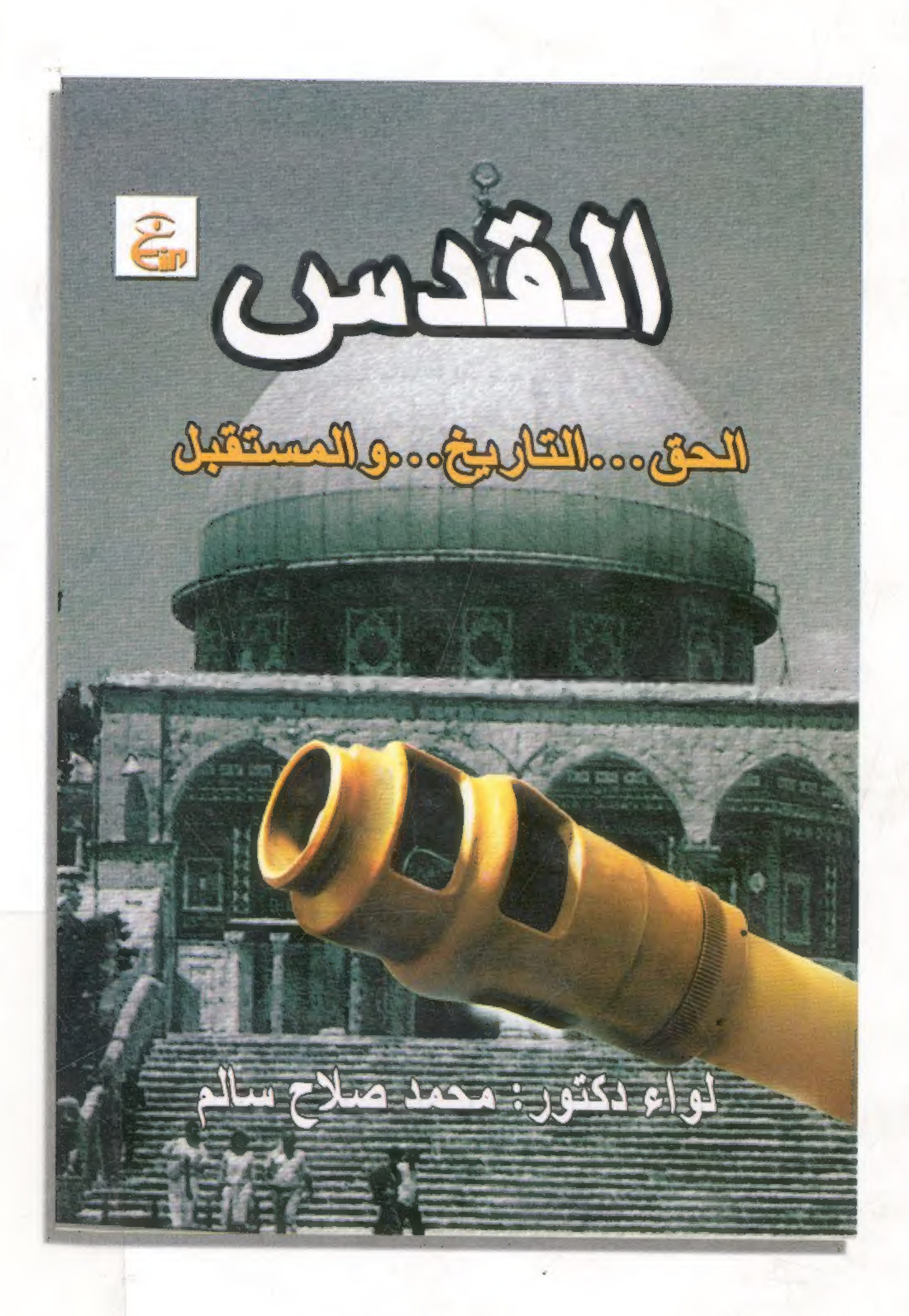
* بكالوريوس العلوم العسكرية ١٩٦١
* ماجستير العلوم العسكرية ١٩٧٨
* زمالة كلية الحرب العليا ١٩٨٥
* دكتوراه الفلسفة فى الاستراتيجية القومية ١٩٩٥
* رئيس أركان الجيش الثانى الميدانى .
* رئيس أركان سلاح المشاة .
* مدير كلية القادة والأركان .
* مدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا .
* عضو اللجنة الاستشارية لمركز معلومات مجلس الوزراء .
* خبير استراتيجي قدم للمكتبة العديد من الكتب والدراسات المختلفة .
* حاصل على عدد من الأوسمة والأنواط آخرها وسام الجمهورية .

رقم الإيداع ٢٠٠٣/١٣٥٣٠

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 322 - 116 - 4

مطابع زمزم ت: ٧٩٥٢٣٦٢ - ٧٩٥٠٦٩٤

٥٣ شارع نوبار - باب اللوق







للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية

FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES